مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

العدد الرابع - المجلد الحادي عشر - ربيع الأول ١٤٠٤هـ ديسمبر ١٩٨٣ م

قواعد النشر بالمجلة

ترحب مجلة العلوم الاجتماعية بنشر الأبحاث والدراسات الأصيلة ذات المستوى الأكاديمي الراقي، وتقبل للنشر فيها الأبحاث المكتوبة باللغتين العربية والانجليزية على أن يلتزم المؤلفون بالشروط التالية:

١ ــ أن لا يزيد في الأحوال الاعتيادية عدد صفحات البحث عن ٤٠ صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة على ورق كوارتو بمسافة ونصف بين الأسطر بما في ذلك الهوامش والجداول وقائمة المراجع. وفي حالة إجازة بحث طويل للنشر فمن حق هيئة التحرير الطلب إلى المؤلف باختصاره.

٢ ــ أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث، وبخاصة في التوثيق والإشارة إلى المصادر بحيث تتضمن: اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتابا، تاريخ النشر، الصفحة أو عدد صفحاته إذا كان مقالا.

٣ ــ يفضل أن يزود البحث بقائمة للمصادر منفصلة عن الحواشي، وفي حالة وجود مصادر أجنبية أن تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية.

٤ ــ يطلب من المؤلفين أن يزودوا المجلة بخلاصة للبحث في صفحة واحدة بالانجليزية.

ويجب أن يكون واضحا بأن المجلة لا تنشر بحوثا سبق أن نشرت أو أنها معروضة للنشر في مكان آخر، وتقوم المجلة باخطار المؤلفين باجازة بحوثهم للنشر بعد عرضها على محكم أو أكثر تختاره المجلة على نحو سري. ويجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث قبل إجازته للنشر.

وبعد أن ينشر البحث تقوم المجلة بتزويد المؤلفين بعشرة مستلات من بحوثهم مجانا بالاضافة إلى مكافأة مالية رمزية. علما بأن كافة الحقوق المترتبة على النشر (بما في ذلك إعادة النشر بأي شكل ترتئيه المجلة، والتخزين والحفظ الآلي) تؤول إلى ملكية مجلة العلوم الاجتماعية.

كما تقوم المجلة بنشر مراجعات وعرض الكتب الجديدة (كقاعدة آخر ثلاث سنوات من تاريخ صدور العدد). ويطلب عادة أن لا تزيد المراجعة عن عشر صفحات من حجم الكوارتو بمكان ونصف. على أن تتضمن المراجعة بمكان بارز المعلومات التالية:

ــ الاسم الكامل للمؤلف.
ــ العنوان الكامل للكتاب.
ــ مكان النشر.
ــ الاسم الكامل للناشر.
ــ تاريخ النشر.
ــ عدد الصفحات.

وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية يجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة.

وبعد نشر المراجعة تقوم المجلة بإرسال نسخة من العدد الذي نشرت فيه المراجعة هدية مجانية للمؤلف بالإضافة إلى مكافأة رمزية.

وترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الأكاديمية وترحب كذلك بنشر التقارير العلمية عن مشاريع البحوث في طور التنفيذ أو عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية.

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

العدد الرابع - المجلد الحادي عشر - ربيع الأول ١٤٠٤هـ ديسمبر ١٩٨٣م

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات
[في مختلف حقول العلوم الاجتماعية]

توجه جميع المراسلات
إلى رئيس التحرير
على العنوان التالي:
مجلة العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت
ص. ب ٥٤٨٦ الكويت
هاتف: ١٨٨ . ٢٥١
٣٧٣ - ٢٥٠
مباشر: ٥٤٩٤٢١
تلكس: ٢٦١٦
KUNIVER - Kuwait

جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة

الاشتراكات:

للمؤسسات والدوائر الحكومية: في الكويت ١٢ ديناراً في الخارج ٤٥ دولاراً أو ما يعادلها.

للأفراد: في الكويت ديناران كويتيان، دينار للطلاب.
في الوطن العربي: ديناران ونصف كويتيان أو ما يعادلها، ديناران للطلاب، في الدول الأخرى ١٥ دولاراً أمريكياً أو ما يعادلها.

ثمن العدد

* الكويت ٣٠٠ فلسا * الأردن ٢٥٠ فلسا * البحرين نصف دينار * قطر ٤ ريالات * المغرب ٥ دراهم * تونس ٥٠٠ مليم * السعودية ٤ ريالات * الامارات ٤ دراهم * العراق ٣٥٠ فلسا * لبنان ٤ ليرات * الجزائر ٥ دنانير * ليبيا ٣٥ قرشاً * سوريا ٤ ليرات * ج. م. ع. ٢٥ قرشاً * اليمن الشمالي ٤ ريالات * اليمن الجنوبي ٢٥٠ فلسا * السودان ٢٥٠ فلسا * عمان نصف ريال * الدول الأخرى ٣ دولارات أو ما يعادلها.

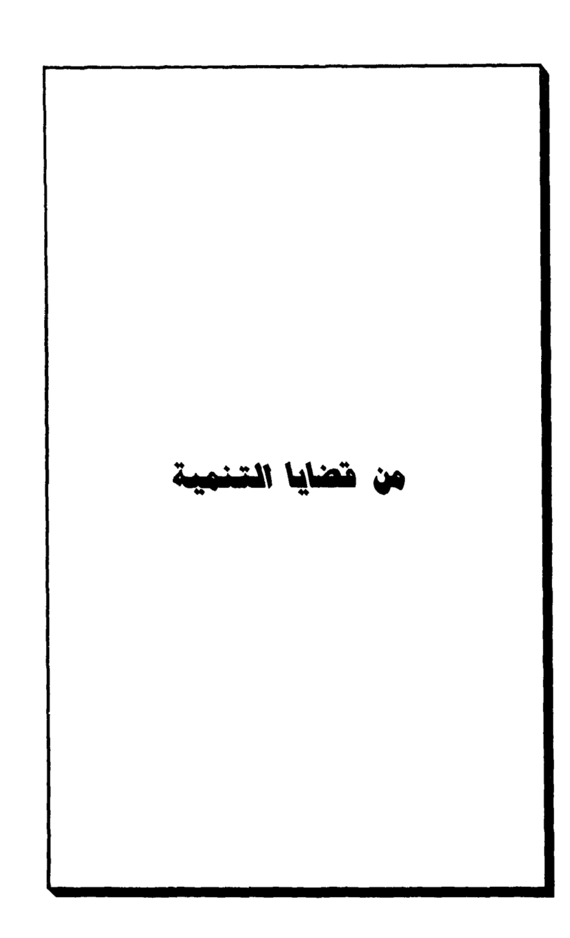
الموزع في الكويت والخارج: مجلة العلوم الاجتماعية

المحتويات

المراجعات:

تقارير:

دليل الرسائل الجامعية:



من قضايا التنمية

مجلة العلوم الاجتماعية ـ العدد ٤ ـ المجلد ١١ ـ ربيع الأول ١٤٠٤هـ ـ ديسمبر ١٩٨٣ (صفحات من ٧ إلى ٣٦)

دراسة أثر التضخم الاقتصادي في الفكر المحاسبي ونموذج مقترح لمحاسبة التضخم

نجيبة محمود نمر
قسم المحاسبة
جامعة القاهرة وجامعة الكويت

عرف التضخم في كل من الأدب المحاسبي، والأدب الاقتصادي كمشكلة خطيرة. ولا شك أن الجدل حول محاسبة التضخم هو أبرز الموضوعات المحاسبية خلال عقد السبعينات[١].

يعتبر التضخم عبئاً مرهقاً لأي اقتصاد، وممزقاً له. ويقع هذا العبء على الأفراد، كما يقع على الشركات. ويمكن أن يكون تأثيره أي شيء إلا أن يكون عادلاً، فهو يعاقب أصحاب الدخول الثابتة، والاستثمارات الكبيرة ذات الأصول القابلة للاستهلاك، وعادة يكافىء المدين على حساب الدائن، ويوصف تأثيره بأنه مماثل للضرائب ذات الأثر الرجعي[٢].

وبالنسبة لكل من معدي القوائم المالية، والمستفيدين منها فإن التضخم يقلل من فاعلية التقارير المالية[٣]، حيث لا يقتصر على أنه يخلق تأثيراً خاطئاً عن إمكانيات أرباح أوخسائر الشركة، بل قد يؤدي إلى قرارات إدارية غير صحيحة فيما يتعلق بتوزيع الربح، وتسعير الإنتاج، وتقييم الأداء، وتخصيص الموارد، بالإضافة إلى أنه يلقي عبئاً مالياً إضافياً على الصناعة عن طريق معدلات ضرائب فعلية أعلى عادة مما يحدده التشريع.

بسبب مشاكل التضخم الخطيرة، اشتمل الأدب المحاسبي على أنواع ودرجات من محاسبة التضخم للتقليل من الآثار الضارة الحادثة بسبب التضخم. وبالرغم من أن العديد من المحاسبين يتفقون على أن نوعاً ما من تعديل القوائم والحسابات ضروري، إلا أنهم غير متفقين بشأن كيف تتم هذه التعديلات.

وبالرغم من تعدد الاقتراحات بالأدب المحاسبي فإن أغلب البدائل لمحاسبة التضخم ترتبط بأحد اتجاهين أساسيين هما:

- محاسبة المستوى العام للأسعار.
- محاسبة القيمة الجارية.

ونتيجة للجدل العريض في الأدب المحاسبي حول هذين الاتجاهين من الممكن أن يكون الشخص مع أو ضد أي منهما. ولكن يبدو لي أن أفضل حل لمعالجة تأثير التضخم الاقتصادي على الحسابات والقوائم المالية للمشروع هو التوصل إلى طريقة تمزج بين الأجزاء المناسبة من كل من الاتجاهين السابقين.

بناء على ما سبق سيتكون هذا البحث من: دراسة تحليلية لكل من محاسبة المستوى العام للأسعار، ومحاسبة القيمة الجارية. ثم الخروج من هذه الدراسة بنموذج مقترح لمحاسبة التضخم يقوم على الأجزاء المناسبة من كل منهما.

محاسبة المستوى العام للأسعار

(General Price-Level Accounting)

المقومات الأساسية لمحاسبة المستوى العام للأسعار:

١ ــ الفلسفة العامة التي تستند إليها محاسبة المستوى العام للأسعار هي التقرير عن الأصول، والالتزامات، والإيرادات والمصروفات بوحدات نقدية لها نفس القوة الشرائية[٤]. هذا النوع من تعديل القوائم المالية يقوم على اتباع نفس المبادىء المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية التاريخية، فيما عدا ضرورة الاعتراف بالتغيرات في القوة الشرائية العامة للنقود بقوائم المستوى العام للأسعار. وبذلك يقتصر التعديل على تحويل التكلفة التاريخية المقاسة بدلالة عدد من الوحدات النقدية المختلفة من حيث قوتها الشرائية إلى تكلفة تاريخية مقاسة بدلالة وحدات من النقود ذات قوة شرائية عامة[٥].

٢ ـ عادة تعدل البيانات الاقتصادية لحذف تأثير التغير في القوة الشرائية العامة للنقود. لذلك فإن تعديل القوائم المالية للمستوى العام للأسعار يعتبر ضرورة قياساً على تعديل البيانات الاقتصادية الأخرى.

يستخدم في تعديل القوائم المالية رقم قياس لمستوى الأسعار العام وليس رقمًا قياسياً خاصاً بنوع معين من السلع أو الخدمات أو بقطاع معين من الاقتصاد.

والجدير بالذكر أن لمعدل التضخم تأثير على المشروعات، والتغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار يكون لها تأثير أكبر من التغيرات الصغيرة، ولكن حتى التغيرات الصغيرة في مستوى الأسعار العام قد يكون لها تأثير ذا مغزى على المشروع وعلى قوائمه المالية يستحق الاعتراف بها بسبب تأثيرها المتراكم[٦].

٣ ـ يجب أن يكون تعديل القوائم المالية لمستوى الأسعار العام بدلالة القوة الشرائية العامة للنقود في تاريخ آخر قائمة مركز مالي. فالقوة الشرائية العامة الحالية تكون أكثر صلة بالقوائم المالية الخاصة بالفترة الحالية، وأسهل فهمًا من القوة الشرائية العامة لأي فترة أخرى، وحيث تتم التصرفات الاقتصادية الحالية بدلالة النقود الحالية، فإن تعديل بنود القوائم المالية طبقاً للقوة الشرائية الحالية للنقود يجعلها متسقة مع التصرفات الاقتصادية الحالية[٧].

٤ ـ يجب التمييز بين البنود النقدية وغير النقدية عند إعداد القوائم المالية المعدلة لمستوى الأسعار العام.

البنود النقدية هي البنود الثابتة في المقدار بغض النظر عن تغيرات مستوى الأسعار وتشمل: النقد، الحسابات والأوراق القابلة للقبض والحسابات والأوراق القابلة للدفع. وقد يكون المقدار ثابتاً بسبب طبيعة الحساب، أو بسبب عقود قانونية ملزمة. ونتيجة لخاصية الثبات في البنود النقدية فهي لا تحتاج لتعديل، وتظهر في القائمة المعدلة بنفس المقادير الأصلية[٨].

خلال فترة التضخم تتحكم نفس كمية النقود في موارد أقل. فإذا كان في حيازة المشروع خلال فترة التضخم نقداً، أو حق طلب مقدار ثابت من النقد يكون هناك فقد في القوة الشرائية العامة لأن «القيمة النقدية الثابتة» لا تزداد لتقابل الزيادة في معدل التضخم. وبالعكس إذا كان المبلغ الثابت التزاماً في فترة التضخم يكون هناك كسباً في

القوة الشرائية للنقد الذي سيعاد دفعه، حيث يمثل قوة شرائية أقل مما كان محدداً في العقد الأصلي. يعرف الكسب أو الخسارة في هذه الحالة بـ «كسب أو خسارة المستوى العام للأسعار»[٩].

يتضح مما سبق أن حملة الأصول أو الالتزامات النقدية يخسرون أو يكسبون قوة شرائية عامة خلال التضخم كنتيجة مباشرة للتغير في المستوى العام للأسعار. والجدير بالذكر أن مكاسب أو خسائر المستوى العام للأسعار في البنود النقدية لا يمكن قياسها على أساس القوائم المالية التاريخية، ولا يقدم عنها تقارير في ضوء المحاسبة التاريخية.

تحسب مكاسب أو خسائر المستوى العام للأسعار للبنود النقدية بتعديل أرصدتها بدلالة القوة الشرائية العامة في نهاية الفترة، ومقارنة هذه الأرصدة المعدلة بالأرصدة الفعلية في نهاية الفترة.

وحيث أن خسائر ومكاسب المستوى العام للأسعار عن البنود النقدية تنتج من التغيرات في المستوى العام للأسعار، وهي ليست مرتبطة بأي أحداث تالية، وبالتالي يجب الاعتراف بها كجزء من صافي الدخل للفترة التي تغير فيها المستوى العام للأسعار. ويجب التقرير عن هذا النوع من الكسب أو الخسارة كبند منفصل في قائمة الدخل.

تتكون البنود غير النقدية عادة من الأصول الخاصة بالتشغيل والتي يكون المقدار المحقق منها غير ثابت مثل: المخزون، الاستثمارات، الأصول المختلفة. هذه البنود يحتفظ بها عادة لتستعمل استعمالاً خاصاً، وليس بالضرورة بيعها نقداً في المستقبل القريب. ولكن المعيار الهام هو أن مقاديرها غير ثابتة. يعبر عن قيمة هذه البنود في القوائم التاريخية بدلالة القوة الشرائية العامة للنقود وقت الحصول عليها، لذلك يجب تعديل قيم البنود غير النقدية بدلالة القوة الشرائية العامة للنقود في نهاية الفترة المالية وذلك باستخدام الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار في نهاية الفترة كالآتي:

قيمة البند معدلاً لمستوى الأسعار =

$$\text{القيمة التاريخية للبند} \times \frac{\text{الرقم القياسي في تاريخ القوائم}}{\text{الرقم القياسي في تاريخ نشأة البند}}$$

الحائزون على بنود غير نقدية لا يربحون أو يخسرون في القوة الشرائية العامة لمجرد التغير في المستوى العام للأسعار. فإذا تغير سعر البنود غير النقدية بنفس المعدل في

المستوى العام للأسعار لا يحدث كسب أو خسارة في القوة الشرائية، ولكنهم يكسبون أو يخسرون قوة شرائية عامة إذا كان السعر المحدد للبنود غير النقدية يرتفع أو ينخفض بمعدل يختلف عن معدل التغير في المستوى العام للأسعار، أو إذا كان السعر المحدد للبند غير النقدي يظل ثابتاً بينما يتغير المستوى العام للأسعار.

تختلف مكاسب وخسائر البنود غير النقدية عن مكاسب وخسائر المستوى العام للأسعار لأنها تعبر عن النتيجة المشتركة للتغيرات التي حدثت في كل من:

الأسعار الخاصة بالبنود غير النقدية، وفي المستوى العام للأسعار، وليس لمجرد التغير في المستوى العام للأسعار[١٠].

عادة تقدم القوائم المالية التاريخية تقريراً عن أرباح أو خسائر البنود غير النقدية عند بيع هذه البنود، وقياساً على ذلك فإن المكاسب والخسائر في هذه البنود يجب أن يقدم عنها تقرير في قوائم المستوى العام للأسعار باتباع نفس المبدأ ــ مبدأ البيع ــ ولكن المقادير المقدمة كمكسب أو خسارة قد تختلف بسبب أن التكلفة في قوائم المستوى العام للأسعار تعدل طبقاً للمستوى العام للأسعار. وبناء على ذلك إذا كان السعر السوقي لأصل يزيد عن الزيادة في المستوى العام للأسعار وبيع الأصل، ففي القوائم التاريخية تبين كل الزيادة في سعر السوق كمكسب في فترة البيع، أما في قوائم المستوى العام للأسعار فلا يبين إلا الفرق بين الزيادة في سعر السوق عن التكلفة المعدلة في ضوء الزيادة في المستوى العام للأسعار. وتوقيت التقرير عن هذه المكاسب أو الخسائر واحد في القائمتين ــ التاريخية والمعدلة ــ ولكن المقادير تختلف بسبب التغير في مستوى الأسعار العام. وكذلك إذا استخدم الأصل بدلاً من بيعه فإن الاستهلاك المرتبط به ينشر في نفس الفترات في كل من القوائم التاريخية، وقائم المستوى العام للأسعار، بالرغم من اختلاف المقادير بسبب تعديل الحسابات في قائمة المستوى العام للأسعار[١١].

٥ ــ يجب تعديل بنود قائمة الدخل بدلالة القوة الشرائية العامة للنقود في نهاية الفترة المالية.

الجدير بالذكر أن أغلبية بنود المصروفات والإيرادات يعترف بها في الحسابات ــ تقريباً ــ في نفس الوقت الذي تحدث فيه عملية الإنفاق أو المقبوضات، فإذا كانت هذه البنود موزعة بانتظام خلال العام يمكن افتراض أن المبالغ المنفقة أو المقبوضة حدثت كلها

عندما كان متوسط مستوى الأسعار العام هو السائد. ولكن إذا كانت عمليات الإنفاق والمقبوضات موسمية، والمستوى العام للأسعار يتذبذب بشدة، فإن بنود الإيرادات والنفقات يجب أن تحدد كل ربع سنة(١٢).

٦ ــ يجب إعادة تعديل القوائم المالية المعدلة للمستوى العام للأسعار طبقاً للقوة الشرائية العامة في نهاية كل فترة مالية تالية، وذلك كمعلومات للمقارنة. ويتم إعادة تعديل القوائم الخاصة بالفترات السابقة بتطبيق المعادلة التالية:

قيمة البند المعاد تعديله لمستوى الأسعار الحالية =

البند المراد إعادة تعديله × (الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار الحالي ÷ الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار في سنة المقارنة)

وتعرف هذه العملية بالإزاحة إلى الأمام (Rolling Forward)(١٣).

٧ ــ يجب أن تبنى كل المعلومات في قوائم المستوى العام للأسعار على حسابات كاملة للمستوى العام للأسعار. فالقوائم المالية المعدلة جزئياً ــ مثل الاستهلاك ــ تفصح عن جزء فقط من تأثيرات التغير في المستوى العام للأسعار على المشروع وقد تكون هذه القوائم المعدلة جزئياً مضللة بحيث لا يجب تقديمها(١٤).

الجدل السائد حول محاسبة المستوى العام للأسعار:

يعتقد مؤيدو محاسبة المستوى العام للأسعار أنها تحقق المزايا التالية(١٥):

١ ــ تعبر عن مقادير النقود بدلالة وحدة قياس عامة.

٢ ــ تسهل المقارنات المفهومة بين الفترات المختلفة حيث تؤخذ التغيرات في مستوى الأسعار العام في الاعتبار.

٣ ــ تحديد نتائج الأعمال بناء على محاسبة المستوى العام للأسعار يميل للمحافظة بالمقارنة بتحديد نتائج الأعمال طبقاً للتكلفة التاريخية، حيث يتفق أغلب مؤيدي محاسبة المستوى العام للأسعار على أن قوائم نتائج الأعمال طبقاً للتكلفة التاريخية تبالغ في صافي الربح بسبب عدم أخذ تغيرات مستوى الأسعار في الاعتبار.

٤ ــ تفصح القوائم المعدلة لمستوى الأسعار العام عن تأثير التضخم على المؤسسة بحيث أن قارىء القائمة لا يحتاج لدراسة وفحص آثار التضخم على شركة معينة.

٥ ــ الاستهلاك المحسوب على أساس التكلفة التاريخية للأصول ــ في بيئة متضخمة ــ يكون غير كاف لاستبدال الأصول المستهلكة وتطبيق محاسبة المستوى العام للأسعار يساعد في حل مشكلة استبدال الأصول.

لكن معارضي محاسبة المستوى العام للأسعار لا يوافقون على أغلب المزايا السابقة، بالإضافة لاعتقادهم أن تطبيقها يخلق العديد من المشاكل وفيما يلي ملخصاً لآرائهم.

١ ــ هذه الطريقة قائمة على فكرة غير واقعية وهي محاولة حذف تأثير التغير في الأسعار بتطبيق رقم قياسي عام على القوائم المالية لعام سابق، فليس حقيقياً أنه عند لحظة معينة من الزمن تزيد بالضرورة أسعار كل بنود القوائم المالية. كما أن التغير في السعر في أغلب أنواع الأصول لا يحدث بنفس المعدل كما هو في مجمل التضخم، كما أنه ليس من الضروري إستبدال الأصول القديمة بأصول مماثلة بالإضافة إلى أن التغير في السعر عادة لا يكون بسبب تأثير التضخم فقط. كما أن هناك بعض السلع تنخفض قيمتها مثل أجهزة التلفزيون، والحاسبات. فالأسعار يمكن أن تنخفض، وحتى تنخفض بشدة بالنسبة لأنواع خاصة من السلع(١٦).

وبذلك يتضح أن الرقم القياسي العام للأسعار قد يكون غير قابل للتطبيق على كل الشركات، ولا على كل الأصول. وفي بعض الأحوال يكون تطبيق أرقام قياسية خاصة أفضل.

كما يعاب على الأرقام القياسية العامة للأسعار عدم دقتها وبالتالي الشك في مدى الاعتماد عليها للاستعمال في التقارير المالية، حيث يوجد قصور في بنائها فهي لا تأخذ في الاعتبار التغيرات المختلفة والنسبية في أسعار السلع المختلفة(١٧). كما أنها تحدد بناء على الأسعار المعلنة بدلاً من أسعار التبادل الفعلية، وتقوم على فكرة (تغطية السلة السوقية ــ Market Basket Coverage) التي تستبعد بدائل الإنتاج، وتستخدم الأوزان الثابتة والتي يجب أن تكون أكثر مرونة، ولا تأخذ في الاعتبار التغيرات في النوعية وفي الإنتاج(١٨).

يتضح مما سبق أن تطبيق رقم قياسي مفرد على قوائم مالية تاريخية يؤدي إلى خلط، وعدم دقة في البيانات لا توجد حتى في القوائم التاريخية. فبالرغم من الشرح والتفسير الذي يظهر في القوائم المالية المعدلة طبقاً لمستوى الأسعار فإن أغلب قارئي القوائم المالية

يرون أن ٥٠٠٠٠ جنيه وهو السعر المقدر ــ طبقاً للقوة الشرائية العامة ــ لقطعة أرض اشتريت من ١٥ سنة بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه. هذا السعر المعدل لا يعبر عن القيمة السوقية العادلة للأرض اليوم، أكثر مما يعبر عن ذلك رقم السعر التاريخي. فمحاسبة المستوى العام للأسعار لا تعكس التكلفة التاريخية، ولا قيمة الاستبدال[١٩].

٢ ــ يرى المؤيدون لمحاسبة القوة الشرائية العامة أنها تتيح إمكانية المقارنة بين القوائم المالية للفترات المختلفة بصورة أفضل. ولكن المعارضين يردون على ذلك بأن إعادة تعديل القوائم المعدلة (Rolling Forward) قد يسبب خلطاً، كما قد يعطي تأثيراً خاطئاً بأن المعلومات السابق التقرير عنها قد تغيرت من حيث جوهرها، وليس مجرد إعادة تعديل لها بدلالة وحدة قياس حديثة[٢٠]. كما أن هناك نقطة أخرى أساسية وهي أن المقارنات بين أداء الإدارة يجب عدم محاولته على فترات أطول من ٥ ــ ٨ سنوات، فالمنفذون ورجال الإدارة العليا يتغيرون عادة كل بضعة سنوات، ويصحب ذلك تغيرات أساسية في سياسة المشروع، ومجموعة من التغيرات التكنولوجية الصناعية، وتغيرات في العرض والطلب لبعض خدمات الشركة الأساسية، ونمو في الحيازة، وتنوع في أعمال المشروع بما يكفي لجعل المقارنات طويلة الأجل محل شك حتى لو لم يوجد تغير في قيمة النقود[٢١].

٣ ــ بالرغم من الاعتقاد السائد بأن صافي الربح المحدد طبقاً لمحاسبة المستوى العام للأسعار يميل للمحافظة بالمقارنة بصافي الربح المحدد طبقاً للتكلفة التاريخية، إلا أن هذا الاعتقاد ليس صحيحاً في جميع الحالات. ففي حالة وجود صافي التزامات نقدية وتسجيل المكاسب الناتجة عن هذه الالتزامات ستزيد الأرباح المعلنة في فترات التضخم، وتكون النتيجة بعكس الاعتقاد العام بأن الأرباح المعدلة طبقاً للمستوى العام للأسعار يجب أن تكون أقل مما يعلن في ظل المبادىء المحاسبية المتعارف عليها الآن. كما أن هذه المعالجة مضللة، حيث يتم الاعتراف بالمكاسب الناتجة عن وجود التزامات نقدية بالرغم من أن المبادىء المحاسبية المتعارف عليها حالياً لا تعترف بالإيراد إلا إذا تحقق فعلاً بسداد الالتزام[٢٢].

٤ ــ رداً على النقطة الرابعة يقول معارضو محاسبة المستوى العام للأسعار أن القوائم المعدلة لا تعبر عن المعلومات المفيدة لأي شخص، حيث يحتاج المستثمرون والدائنون عادة لقياس قدرة الإدارة على استخدام الموارد المتاحة لها. كما يحتاجون

لمعلومات نافعة للتنبؤ، والمقارنة، وتحديد التدفق النقدي المحتمل بدلالة مقادير محددة، وفي أوقات محددة بالرغم من ظروف عدم التأكد[٢٣]، وقوائم المستوى العام للأسعار لا تساعد مستخدميها في تحقيق تلك الأهداف.

فصافي الدخل المحدد طبقاً للقوة الشرائية العامة بالنسبة للشركات المحافظة سيبدو غير مناسب بالمقارنة بالشركات التي تعتمد على التمويل الخارجي، لأن ربح الأخيرة سيتضمن مكاسب القوة الشرائية كجزء من صافي الدخل. ومستخدمو القوائم المالية قد لا يفهمون أن الدخل في الشركات الثانية متأثر بمقدار الدين، ويمكن أن يستدلوا خطأ، وبطريقة غير واقعية أن احتمالات المستقبل لهذه الشركات أفضل مما يبرره تدفق النقد مستقبلاً. وقد يتوصلوا إلى استنتاج مختلف بشأن الشركات المحافظة. فإذا ما حدث هذا يصبح صافي الدخل المعلن كمقياس للنجاح السابق واحتمالات المستقبل ــ مقياساً مضللاً[٢٤]. كما يرون أن صافي الدخل المشتق من قوائم معدلة لمستوى الأسعار العام قد يكون غير مناسب بسبب أن الرقم القياسي لمستوى الأسعار المستخدم لا يعكس البيئة الاقتصادية لشركة معينة. كما أن هناك شكاً في صدق هذه القوائم التي تهمل عادة التطور التكنولوجي بالرغم من أن بعض الزيادات في الأسعار قد تكون نتيجة للتطور التكنولوجي وليس لاقتصاد متضخم. كما يعتقدون أن مستخدمي القوائم لا يفهمون حقيقة قوائم المستوى العام للأسعار، ولا كيف يفسرونها.

هذه المجموعة تؤيد عادة نوعاً من محاسبة القيمة الجارية على أساس أن قراء القوائم المالية يفسرون القوائم عادة باعتبارها دلائل للقيمة الجارية. وأن صافي الربح يجب أن يعدل ليتطابق مع القيمة الجارية لبنود قائمة المركز المالي إذا أريد له أن يكون صادقاً. وعلى ذلك فإن الحسابات والقوائم المعدلة لمستوى الأسعار العام ستكون مضللة ومحيرة وغير مفهومة لمستخدمي تلك القوائم بسبب أنها لا تعبر عن القيم الجارية التي يرغب القراء في معرفتها[٢٥].

٥ ــ فيما يتعلق بمشكلة استبدال الأصول، ربما يكون لهذا الرأي مغزى بالنسبة للصناعات التي يكون فيها العمر الطبيعي للأصول طويلاً، مثل مشروعات المنافع العامة، وكذلك في حالة التغيرات التكنولوجية البطيئة. لكن الملاحظ حالياً أن معظم الشركات الصناعية تحدد أعماراً لأصولها الثابتة تتراوح بين ٨ ــ ١٥ سنة لأغراض حسبان الاستهلاك، والمباني والإنشاءات فقط هي التي يحتسب لها أعماراً أطول للأغراض

المحاسبية[٢٦]. فإذا أخذنا في الاعتبار الاستهلاك المعجل ممتزجاً بعمر قصير نسبياً للمعدات الإنتاجية لاتضح أن مجمع مخصص الاستهلاك الظاهر بقائمة المركز المالي قد يعبر عن تمويل مناسب لقيمة إبدال الأصول.

ومن ناحية أخرى فإن الاستهلاك المحدد بناء على التكلفة التاريخية، حتى بالرغم من إنذارات التضخم الحالية، قد يقدم تمويلاً مناسباً لإبدال الأصول الأصلية لأن الاتجاه في الصناعات الحديثة استبدال المعدات المتقادمة بمعدات أكثر كفاءة.

فإذا قارنا بين السعر والأداء، فإننا نجد أن قائمة الأسعار الأعلى للمعدات الجديدة قد تتعادل غالباً مع الإنتاجية الأعلى. فالتدفق النقدي من خلال الإنتاجية الأعلى، ومن خلال الاستهلاك المعجل ربما يكون كافياً للحفاظ على التجهيزات الحديثة للشركات بطريقة معقولة. أما التمويل للتوسع فيجب أن يختلف عن الإبدال، أو الإنتاج، ويجب أن يتم إما بواسطة قروض أو حقوق جديدة، أو من الأرباح المتبقية، وليس من الاستهلاك. فالهدف من محاسبة الاستهلاك يجب أن يكون المحافظة على رأس المال، وليس توسيع أعمال الشركة[٢٧].

٦ ــ إن تطبيق محاسبة المستوى العام للأسعار على عناصر الأصول والالتزامات النقدية يمكن أن يهدم السياسات المالية الأساسية لرجال الأعمال.

ففي ضوء ظاهرة التضخم المستمر، ورغبة المديرين في نفس الوقت في تعظيم الربح سيوجد دافع كبير لزيادة الالتزامات بالنسبة للحقوق، ومحاولة تقليل المقبوضات بالنسبة للمدفوعات، حيث سيكون لهذه السياسة المالية تأثيراً سريعاً على زيادة المكاسب الناتجة عن المستوى العام للأسعار وبالتالي صافي الربح.

وحيث أن المدير يعمل في اقتصاد حافزه الأساسي الربح فهو يتهم بالإهمال في واجبه إذا لم يحاول أن يعظم دخله المعلن. وسيتوقع منه في نفس الوقت أن يحاول تعظيم التدفق النقدي، وإذا تعارض المفهومان، فإن صافي الدخل المعلن هو المنتصر عادة. والجدير بالذكر أنه يوجد حالياً من الخلط ما يكفي عند تحليل أعمال الشركات بدلالة «التدفق النقدي» و«صافي الربح»، فإذا أعطينا اهتماماً لتعديل الأصول والالتزامات النقدية في التقارير، وأخذ خسائر ومكاسب المستوى العام للأسعار في الاعتبار فإن صافي الدخل سيتباعد كثيراً عن التدفق النقدي. يضاف لذلك أن تطبيق محاسبة المستوى العام

للأسعار ستؤدي إلى القضاء على تحليل التدفق النقدي بسبب أنه في ظل إعادة تعديل القوائم المعدلة ـ الإزاحة إلى الأمام ـ يعاد دائمًا تعديل الأرقام التاريخية على أساس متحرك، وبناء على ذلك يصبح تحليل التغير في رأس المال العامل ما هو إلا محاولة تتبع هدف متحرك(٢٨).

يتضح مما سبق أن محاسبة المستوى العام للأسعار ستؤدي إلى مكافأة الشركات التي تعتمد على التمويل الخارجي، بينما تعاقب الشركات الممولة بطريقة محافظة. ومن المحتمل أن تؤدي إلى مخاطر أكبر نتيجة عدم وجود سيولة مالية بسبب التغير في معايير التقارير المالية فقط. فهذه المعايير تعتبر حافزاً لزيادة الالتزامات، وتغيير النسب بين المقبوضات والمدفوعات.

٧ ـ إن تطبيق محاسبة المستوى العام للأسعار قد يمنع الإدارة من اتخاذ قرارات حكيمة لتأثير هذه القرارات على القوائم المالية في المستقبل(٢٩).

مثال ذلك إذا توقع أحد رجال الأعمال تضخمًا فيستثمر مبلغاً كبيراً في أصل غير نقدي مثل الأرض، والتي تتزايد قيمتها فيما بعد. عندما تباع الأرض فإن أغلب المزايا الناتجة من قراره ستلغى بسبب أن الكسب الحقيقي يكون قد فقد في قوائم مالية أعيد تعديلها. ينتج ذلك بسبب أنه في ضوء محاسبة المستوى العام للأسعار فإن الكسب أو الخسارة الناتجة من بيع أصل ستقاس ويعلن عنها كفرق بين سعر البيع والتكلفة المعدلة في بداية العام المالي الذي بيعت فيه، وبذلك فإن معظم الزيادة في القيمة تكون قد تسربت من خلال الشرخ الناتج عن إعادة التعديل المستمر لقوائم السنوات السابقة.

وبالعكس لو أن إدارياً اتخذ قراراً سيئاً يتعلق بموقع المصنع مثلاً، ثم باعه بعد ذلك بخسارة واضحة، فإن التأثير المالي لقراره السيىء سيكبر، حيث ستعلن الخسارة كفرق بين سعر البيع والتكلفة المعدلة لمستوى السعر الأعلى. والنتيجة أن الإدارة لن تحصل على مزايا القرارات السليمة المتعلقة بحيازة الأصول، وستعاقب بقسوة بسبب القرارات السيئة.

٨ ـ بالإضافة إلى ما سبق يرى بعض المحاسبين أن تكلفة إعداد قوائم معدلة لمستوى الأسعار العام تفوق مزاياها، فهم يعتقدون أن تكلفة الإعداد تتجاوز الميزانيات الصغيرة حيث تتطلب مصاريف بدء، وتعليم، وضياع فرص استخدام وسائل بديلة مثل تغيرات الأسعار الخاصة، أو محاسبة القيمة الجارية(٣٠).

محاسبة القيمة الجارية

(Current Value Accounting)

المقومات الأساسية لمحاسبة القيمة الجارية:

١ ـ تقوم محاسبة القيمة الجارية على القيمة الخاصة بكل أصل، وليس على الخسارة في القوة الشرائية العامة للنقد. معنى هذا أن هناك تغيراً في النموذج المحاسبي من التكلفة التاريخية إلى نوع من محاسبة القيمة الجارية. ويعني ذلك تعديل البيانات التاريخية لتعكس التغيرات الخاصة في الأسعار، أي أنه بدلاً من استخدام التكلفة التاريخية باعتبارها الخاصية المراد قياسها، يقاس بدلاً منها نوع ما من القيمة الحقيقية[٣١].

٢ ـ يكون التعديل قاصراً على الأصول غير النقدية. أما الأصول النقدية فلا تحتاج لتعديل، كما أن أرباح وخسائر الأصول والخصوم النقدية الناتجة عن تغير قيمة النقود لا تؤخذ في الاعتبار.

٣ ـ كما هو الحال في محاسبة المستوى العام للأسعار ينتج عن محاسبة القيمة الجارية مكاسب أو خسائر عند إعادة تقييم الأصول غير النقدية. هذه المكاسب أو الخسائر يمكن أن تؤخذ في قائمة الدخل، أو تعكس في قائمة المركز المالي كتعديل في حقوق الملاك[٣٢].

٤ ـ لا يعاد تعديل قائمة المركز المالي الافتتاحية كما هو الحال في القوائم المعدلة لمستوى الأسعار العام حيث أن الهدف هو الابتعاد عن التكلفة التاريخية وإظهار القيمة الجارية لكل بند[٣٣].

٥ ـ استخدم مصطلح «القيمة الجارية» في الأدب المحاسبي كمصطلح عام يتضمن أي نوع من التقييم خلاف التكلفة التاريخية، وقد يطلق على القيمة الجارية أحد المصطلحات التالية[٣٤]:

(أ) القيمة الاقتصادية أو القيمة الحالية:

(Economic Value or Present Value)

(د) سعر الخروج الحالي أو صافي القيمة البيعية:

(Current Exit Price or Net realizable Value)

(ح) سعر الدخول الحالي أو تكلفة الاستبدال:

(Current Entry Price or replacement Cost)

القيمة الحالية (أو القيمة الاقتصادية):

تحدد القيمة الاقتصادية للأصل بالاستعمال الذي وضع فيه الأصل، والتدفق النقدي المتوقع من هذا الاستعمال ـ أي القيمة الحالية لمدى مساهمة الأصل في الإيرادات الصافية للمنشأة. يقال عادة أن هذه الطريقة تقوم على المفهوم الاقتصادي للقيمة.

ربما يكون هذا الأساس أكثر الطرق مثالية من الناحية النظرية، حيث يعبر التقييم عن المقدار المخصوم للتدفق النقدي المتوقع مستقبلاً من الأصل. وبالتالي فإن هذه الطريقة تعكس آثار التضخم على التدفقات النقدية، وبالتالي على قيم الأصول[٣٥].

الفكرة هي: إذا كان مقدار ـ ووقت ـ التدفق النقدي في المستقبل من أصل معين معروفا سواء كان هذا الأصل أوراقاً مالية، أو آلة، أو شركة، فيمكن خصم هذه التدفقات بمعدل فائدة مناسب، والناتج هو قيمة هذا الأصل[٣٦].

يترتب على المعالجة السابقة نتيجة هامة هي: إذا كان من الممكن تحديد القيمة الحالية للنقد الذي ستتسلمه الشركة مستقبلاً من أصولها المختلفة، فإن صافي الدخل في أي فترة سيحدد بتطبيق معدل فائدة مناسب على «مجمع القيمة الحالية». وينتج عن ذلك أن المعلومات التي تظهر أهم الفروق بين الشركات لن نجدها في قائمة دخل الشركات، ولكن في حساب التدفق النقدي في المستقبل، والضروري لتحديد القيمة الحالية.

هذه المعالجة تعمل بطريقة مثالية مع «السندات» التي تقترب من أن تكون مؤكدة التدفق النقدي. كما يمكن أن تصدق أيضاً على بعض الأصول المؤجرة لفترة من حياتها. ولكن الأمر مختلف تماماً عند تطبيقه على أنواع أخرى من الأصول مثل: مكونات خط الإنتاج الذي يجب أن يرتبط بعضه ببعض حتى ينتج تياراً من الدخل، والبضاعة تحت التشغيل، والأصول المعنوية[٣٧].

صافي القيمة البيعية (سعر الخروج الحالي):

صافي القيمة البيعية ـ أو سعر الخروج الحالي ـ طريقة أخرى من طرق التقييم تقع في نطاق المصطلح العام «القيمة الجارية»، وهي عبارة عن مقدار النقد الذي يمكن الحصول عليه ـ حالياً ـ إذا بيع الأصل بقيمته السوقية مطروحاً منه المصاريف اللازمة لإتمام البيع.

طبقاً لهذه الطريقة يتمثل دخل الشركة في التغير في صافي أصول الشركة (الأصول مقدرة بأسعار البيع الحالية ناقصاً الالتزامات بالتكلفة) من بدء الفترة المحاسبية حتى نهايتها بعد أخذ الاستثمارات الإضافية والمسحوبات في الاعتبار[٣٨].

ستؤدي هذه الطريقة لازدياد أهمية قائمة المركز المالي، فلو نفذت هذه الطريقة لكل الأصول ستصبح قائمة المركز المالي دليلاً للقيمة الجارية لأصول الشركة. كما تمتاز باعتمادها على القيمة السوقية التي تتصف بالموضوعية والقابلية للتحقيق، وتمتاز بسهولة تطبيقها على بعض البنود القابلة فعلاً للتسويق مثل الأوراق المالية. كما أنها توفر للمنشأة معلومات تساعدها عند اتخاذ بعض القرارات مثل قرارات: الإبقاء على الوضع الحالي، أو التغير الكلي أو الجزئي، الاستغناء على الأصول أو الإبقاء عليها، إحلال أصل بأصل جديد، زيادة رأس المال، الاقتراض[٣٩].

التكلفة الاستبدالية أو سعر الدخول الحالي:

يقصد بالتكلفة الاستبدالية سعر السوق الحالي المطلوب لإبدال الأصول الموجودة بأصول مكافئة[٤٠].

ثار جدل بين المحاسبين حول «ماهية الأصول المكافئة للأصول الموجودة بالمشروع»، والتي قد يقصد بها أحد الاحتمالات التالية[٤١]:

(أ) تكلفة إعادة إنتاج الأصول الموجودة: وتعني تكلفة استبدال الأصول الموجودة دون أخذ التحسينات التكنولوجية في الاعتبار.

(ب) تكلفة استبدال الأصول الموجودة: ويقصد بها تكلفة استبدال أصل مفرد أو مجموعة من الأصول بأصول أخرى مطابقة ولها نفس القدرة الإنتاجية (متكافئة). وتكلفة الاستبدال تكافىء تكلفة إعادة الإنتاج في الحالات النادرة فقط عندما لا يكون هناك تغير تكنولوجي.

(ج) تكلفة استبدال الطاقة الموجودة: ويقصد بها تكلفة استبدال القدرة الإنتاجية دون اعتبار للأصول الموجودة أو توزيعها الطبيعي. وهذا الاتجاه يشبه التنبؤ عن كيفية تصرف الشركة إذا كان عليها أن تنشىء عملاً منافساً بقدره إنتاجية مكافئة. لهذا الغرض يؤخذ في الاعتبار كل من التغير التكنولوجي، الاقتصاد في الحجم، والوفورات الأخرى المتوقعة.

لم يقتصر الخلاف بين المحاسبين حول مفهوم التكلفة الاستبدالية ولكن هذا الخلاف امتد إلى مشاكل التطبيق العملي. فعادة تحدد القيمة الاستبدالية للمخزون باستخدام قوائم الموردين، حيث تعكس أحدث الأسعار الحالية. أما الأصول الثابتة فهي أكثر تعقيداً، فالتغيرات التكنولوجية تمتزج مع مشكلة التضخم لتجعل من عملية تسعير المعدات الرأسمالية طبقاً لقيمتها الاستبدالية في غاية التعقيد. فمثلاً تغيير طائرة بمحرك اسطواني بأخرى نفاثة يتطلب أكثر من مجرد تعديل سعر، حيث يجب أخذ زيادة كفاءة المعدات الجديدة في الاعتبار. ومن التطبيقات الشائعة لتحديد القيمة الاستبدالية للأصول الثابتة استخدام أرقام قياسية خاصة لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة مثل معامل تكلفة الإنشاء، أو إعادة تقييمها على أساس قوائم الموردين، أو تقديرات المهندسين خاصة بالنسبة للآلات المصممة والمبنية طبقاً لمواصفات خاصة بالمشروع. والقيم التقديرية هي أيضاً احتمال بالنسبة للأصول الثابتة[٤٢].

جوهر طريقة محاسبة القيمة الجارية هو تقسيم الربح الكلي إلى قسمين[٤٣]:

(أ) **ربح التشغيل**: **(Operating Profit)**، وهو عبارة عن الإيرادات مطروحاً منها التكلفة الجارية للأصول المستهلكة أو التي استخدمت لإنتاج هذه الإيرادات.

(ب) **مكاسب التملك**: **(Holding Gains)**، وتنتج عن تملك أصول طبيعية (مادية) تزداد قيمتها خلال فترة التضخم.

يعكس ربح التشغيل تجربة الشركة الخاصة بالنسبة للتضخم، وهو يعبر عن المكاسب المتاحة للتوزيع على الملاك. بينما تمثل مكاسب التملك مكاسب توضع جانباً في احتياطي إعادة تقويم، وتستبقى بالمشروع للإبقاء على ــ أو صيانة ــ السعة أو الطاقة الطبيعية للمشروع[٤٤].

يرى بعض الباحثين أن أهمية هذا الفصل تتمثل في أن ربح التشغيل الجاري يعتبر

مؤشراً أساسياً عند قياس أداء الإدارة، بينما أرباح حيازة الأصول غير النقدية تعتبر أرباحاً عرضية ولا تؤخذ في الاعتبار عند قياس الأداء[٤٥].

الجدل السائد حول محاسبة القيمة الجارية:

يقول مؤيدوا محاسبة القيمة الجارية أنها تحقق المزايا التالية:

١ ــ تقديم معلومات مفيدة في تحديد أوجه الاستثمار، وفي تقييم أداء الإدارة. حيث يهتم المستثمرون بمكاسب الشركة، والتدفق النقدي، وسياسة توزيع الأرباح، وكذلك التأثير المحتمل لهذه العناصر الثلاثة على التدفق النقدي للمستثمرين سواء بدلالة نصيب المستثمرين في الأرباح الموزعة، أو باسترداد رأس المال عند التصفية.

وبناء على ذلك فإن بيانات القيمة الجارية قد تكون أحسن دليل لمكاسب المستقبل، وللتدفق النقدي للشركة من مواردها الحالية. وهذه البيانات تكون مفيدة بصفة خاصة عندما تختلف القيم الجارية اختلافاً كبيراً عن التكلفة المسجلة للأصول المرتبطة بها[٤٦].

٢ ــ يساعد التقييم طبقاً لمحاسبة القيمة الجارية في إجراء المقارنات بين المنشآت المختلفة في نفس النشاط[٤٧].

٣ ــ تعتبر القوائم المعدلة طبقاً لمحاسبة القيمة الجارية أحد طرق العلاج المقترحة لمشكلة التضخم[٤٨].

أما معارضوا محاسبة القيمة الجارية فلا يوافقون على أغلب المزايا السابقة، ويرون لمحاسبة القيمة الجارية عيوباً كثيرة، وآثاراً جانبية. وفيما يلي ملخصاً لأهم هذه الآراء:

١ ــ حقيقة أن محاسبة القيمة الجارية قد تقدم معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية، إلا أنها أكثر تعقيداً عند تطبيقها فهي تتطلب خليطاً من الأسعار الواقعية، والتقديرات والمعاملات لمجموعة غير متجانسة من الأصول، مما يؤدي إلى أن تصبح تكلفة تطبيق النظام غير اقتصادية[٤٩].

٢ ــ القوائم المعدة طبقاً لمحاسبة القيمة الجارية تعقد عملية المقارنة بين الشركات بخلاف ما يرى مؤيدوها للأسباب التالية:

(أ) نتج عن محاسبة القيمة الجارية مشاكل نظرية عديدة مثل: تعدد مفاهيم القيمة الجارية، ووجود أكثر من تفسير لبعض هذه المفاهيم. ولقد أدى هذا بالضرورة إلى

عدم الاتفاق على مفهوم الربح، ومفهوم رأس المال. أو بمعنى آخر جعل المقصود بالربح غير واضح، وجعل الخط الفاصل بين رأس المال والأعباء التي تحصل للربح غير محددة بدقة.

لا شك أن الحاجة لحل هذه المشاكل النظرية في غاية الأهمية. ولنأخذ مثالاً واحداً: القرار بأن مكاسب الحيازة تكون أو لا تكون جزءاً من الدخل، من المحتمل أن يؤدي هذا إلى فروق كبيرة في رقم الدخل(٥٠).

(ب) الناتج الضروري للمشاكل النظرية مشاكل عملية تتمثل في تعدد طرق القياس، وتوسيع هوة الإجراءات المحاسبية وبالتالي النتائج المترتبة عليها مما يعقد عملية المقارنة بين المنشآت المختلفة(٥١).

(ج) عدم إعادة تعديل القوائم المالية المعدلة طبقاً للأسعار الجارية يجعل عملية المقارنة بين القوائم المالية للسنوات المختلفة قائمة على أساس غير سليم.

٣ ــ لا تعمل محاسبة القيمة الجارية أي تعديلات للتغيرات في القوة الشرائية العامة لوحدة النقد، فهي تقوم على تغيير أساس القياس المحاسبي من الأساس التاريخي إلى الأساس الجاري، ولكنها لا تغير وحدة القياس من الوحدات الأصلية إلى وحدات ذات قوة شرائية جارية(٥٢). كما أنها لا تأخذ في الاعتبار أرباح وخسائر العناصر النقدية، وتهتم بتعديل البنود غير النقدية فقط وهذا ليس كافياً لمعالجة آثار التضخم على القوائم المالية، ولقد أشار كل من فانسيل (Vancil)، وفابريكانت (Vabricant) إلى أنه لكي نقيس تأثير التضخم بصفة عامة سيكون من الضروري أخذ الحركة العامة للأسعار في الاعتبار باستخدام وحدة قياس عامة(٥٣)، كما علقت جريدة «Financial Times» على محاسبة القيمة الاستبدالية الواردة بتقرير سانديلاندز سنة ١٩٧٥ بالآتي:

«الشيء المقترح ليس نظام محاسبة تضخم بالمرة. فهو لم يعمل شيء للحفاظ على القيمة الحقيقية لمصالح حملة الأسهم وهو ما يتوقعه المالكون من نظام محاسبي للتضخم»(٥٤).

٤ ــ الغريب أن بعض الذين يشتكون حالياً من أن التقارير المالية الحالية تتضمن مدى واسعاً من الإجراءات المقبولة يطالبون في نفس الوقت بترك التكلفة التاريخية. ويمكن للإنسان أن يتصور مدى إجراءات تقدير الأصول التي تقترح باعتبارها مقبولة إذا

طبقت القيمة الجارية بالقوائم المالية. ومن المؤكد أن الانضباط الذي تشتمل عليه المحاسبة التقليدية، والنتائج التي تم التوصل إليها بجهد الكثير من الأفراد والتنظيمات خلال عدة عقود من المحتمل أن يضحي به إذا تبنينا أساساً جديداً للمحاسبة، وسيبدأ من جديد عملية تحديد معايير مقبولة، وهي عملية طويلة وشاقة(٥٥).

٥ ــ بالنسبة للقيمة الحالية (القيمة الاقتصادية) توجد صعوبة في قبول هذه الفكرة حتى على الأساس النظري: فكرة أن كل الأصول التي تسهم في التدفق النقدي للشركة يمكن معرفتها، ثم تقييمها بحيث تقدم لنا معلومات يعتمد عليها.

كما أن أغلب العاملين في المجال المحاسبي مقتنعون بصعوبة التنفيذ عند تطبيق مفاهيم التدفق النقدي المخصوم ــ على صافي الدخل وعلى أصول التشغيل ــ حيث يعتبر من الناحية الواقعية أمر مرهق في الكثير من الشركات. فبالنسبة لأصول الكثير من الشركات تكون الإنتاجية المستقبلة غير مؤكدة بحيث لا نعرف، ولا حتى يمكن أن نقرر بأي درجة من الموضوعية ماذا سيكون عليه التدفق النقدي مستقبلاً. ولا يمكننا أيضاً أن نجد أدلة ثابتة يعتمد عليها لمعدل الفائدة المناسب الذي يجب استخدامه في الخصم. وعلى ذلك فالتغير في القيمة الحالية لتدفق النقد مستقبلاً يعتبر مكوناً لمثالية صعبة التحقيق عملياً.

لا يعارض المحاسبون فكرة القيمة الحالية لتدفق النقد في المستقبل باعتبارها مفهوماً اقتصادياً للقيمة. ولكن ما لا يوافقون عليه وبشدة أن هذا المفهوم له تطبيق صادق، وموثوق به في القوائم المالية للشركات. ومفهوم الدخل الذي يقوم على:

(أ) أن نعرف كأصول كل العوامل التي تسهم في التدفق النقدي في المستقبل.
(ب) تحديد التدفق النقدي الناتج عن هذه العوامل.
(ج) معالجة هذه التدفقات بمعدل خصم.
(د) ثم يجمع الناتج للحصول على قيمة الشركة، وتحديد دخلها.

إن تلك المعالجة تستبعد الاستخدامات، والمشاكل الواقعية الخاصة ببيانات «قائمة دخل الشركات»، كما لا يمكن أن يكون لها علاقة ــ ولو صغيرة ــ بالتقارير المالية للشركات(٥٦).

٦ ــ قد يكون لصافي القيمة البيعية بعض المزايا، وقد تناسب أنواعاً معينة من

الأصول. ولكن مشاكل التنفيذ عند تحديد القيم الحالية القابلة للتحقيق تكون مشابهة لتلك التي نواجهها عند محاولة التعرف على التدفق النقدي مستقبلاً. وهما متشابهان تماماً من الناحية النظرية (من حيث المفهوم). فلو كانت الأسواق كاملة، كان من الممكن لكل أصل أن يسعر بالقيمة الحالية لتدفقه النقدي في المستقبل، ولكن في عالم عدم التأكد، وفي وجود أسواق قليلة، وغير كاملة تنشأ مجموعة من الأسئلة.

- ما هي القيمة الحالية القابلة للتحقيق لمشروع معين؟
- هل نخطط لبيع الأصول أصل أصل، أو نبيع المشروع ككل؟
- هل سيتم البيع بناء على فرض التصفية ــ بيع إجباري ــ أو على أساس فرض استمرار المشروع؟
- ما هي القيمة التي ستستخدم إذا لم يكن قد حدث بيع لمشروع من نفس النوع أو الحجم منذ وقت قريب؟

لا شك أن هناك صعوبة كبيرة للاستفادة من مثل هذه المعلومات ــ إن أمكن الحصول عليها ــ ومن المؤكد أن الإدارة يجب أن تكون متنبهة لإمكانية وجود فرص بديلة لتوظيف رأسمالها، ولكن قرار تغيير طبيعة النشاط ليس من القرارات التي تحتاج لاتخاذها في ميعاد إعداد كل قائمة مركز مالي، وكذلك يجب ألا تسود احتمالات التصفية التقارير المالية عندما يكون التوقع العادي هو استمرار الشركة[٥٧].

كما أن قياس الدخل طبقاً لأساس صافي القيمة البيعية قد لا يكون ملائمًا في حالة انخفاض القيمة السوقية للأصل دون انخفاض الخدمات التي يؤديها. وبالتالي يكون معدل العائد على أساس القيمة السوقية مبالغاً فيه[٥٨].

٧ ــ توجد صعوبات عملية عند تحديد التكلفة الاستبدالية للأصل. وتنشأ هذه الصعوبات نتيجة أننا عند تحديد التكلفة الاستبدالية للأصل لا بد وأن نأخذ في الاعتبار: طبيعة الأصل المراد استبداله، وظروف هذا الأصل. مثال بسيط: كيس به ١٠ كيلو سكر يحتمل أن يستبدل بكيس به ١٠ كيلو سكر فالتماثل بينهما كبير بحيث يصعب التمييز بينهما. ولكن إبدال قطعة معقدة من آلات الإنتاج تمثل شيئاً مختلفاً كلية، وقد لا يمكن إبدالها أساساً، فقد يكون الاستبدال بآلة محسنة إلى درجة كبيرة صممت لأداء نفس الوظيفة، أو بآلة تختلف جوهرياً عن الأولى صممت لاستخدام تكنولوجيا جديدة

للحصول على نفس النتائج، أو بمعدات تنتج منتج مختلف ليؤدي نفس وظيفة المنتج القديم. وهنا يثار سؤال نظري: إلى أي مدى سيتم الاعتراف في «تكلفة الإنتاج» بالتغير التكنولوجي للمعدات والآلات(٥٩)؟؟

٨ ـ عند التقرير عن صافي الدخل، تعرض نماذج القيمة الحالية خلافات مماثلة لتلك الموجودة في طرق التقويم. أغلب النماذج تقسم رقم صافي الدخل الحالي إلى مجموعة من المكونات تتضمن مثلاً: دخل التشغيل، تغيرات القيمة المحققة، وتغيرات القيمة غير المحققة، والبعض قد يعمل حساباً لصيانة رأس المال على أساس الهبوط في القوة الشرائية العامة للنقود.

وعزل مكاسب التملك يعتبر خاصية عامة (شائعة) في إقتراحات التقدير بالقيمة الجارية. ويبدو أن ذلك يتم على أساس أن مثل هذه المكاسب تختلف تماماً عن مكاسب التشغيل بحيث لا يجب أن تمزج بها. وفي بعض الحالات يبدو أن المقصود هو أنها ليست مكاسب للشركة بالمرة. والغرض من عزلها عن بنود الدخل الأخرى أن يتعرف قارئوا القوائم المالية على مكاسب التملك والتي قد لا تتكرر في السنوات المقبلة.

من الناحية العملية، لا يكون التملك والتشغيل عادة قابلين للفصل، فعمليات التصنيع والبيع لا يمكن إدارتها بدون تملك مخزون وأصول أخرى لفترة من الزمن، والإفصاح عن هذه الأنشطة في التقارير كما لو كانت قابلة للفصل يمكن أن يكون مضللاً. وفي حالات أخرى تكون مكاسب التملك نتيجة تخطيط وشراء إداري حكيم وبذلك تكون نتيجة لفعل الإدارة كما هي مكاسب التشغيل. حقيقة أن التغيرات السوقية الشاذة قد ينتج عنها مكاسب تملك لا يمكن أن تكون مؤشراً لقدرة الشركة بحيث تساند القدرة على الكسب المعلنة ولكن مثل هذه التغيرات يمكن الإفصاح عنها دون تغيير أساسي في مفهوم الدخل التقليدي.

يعتقد بعض المحاسبين أن المفهوم الحالي لصافي دخل المؤسسة قد أظهر فوائد كثيرة. لذلك يقاومون فكرة أن ما يعلن عنه الآن بأنه صافي الدخل يجب تقسيمه إلى عدد من العناصر المنفصلة بأوصاف ومعاني جديدة. فالمفهوم الحالي لصافي الدخل أصبح جزءاً من الطريقة التي يفكر بها المستثمر، الإدارة، الدائنون، سلطات تشريع المشروعات، وغيرهم... عن نجاح المشروع أو فشله، حتى أن مقترحات التغيير تبدو لهم غير

معقولة، وأن مثل هذا الاقتراح سيضع عبئاً ثقيلاً على قارىء القوائم المالية الذي سيترك عندئذ لوسائله الخاصة لصياغة مفهوم ما لصافي دخل المشروع وتطبيقه. والفشل في التعرف على صافي الدخل وتحديده، ليس من المحتمل أن يفسره مستخدموا القوائم المالية كتقدم[٦٠].

٩ ــ من المشاكل الملحة التي ستواجه مهنة المحاسبة نتيجة تطبيق محاسبة القيمة الجارية ضرورة تطوير معايير وإجراءات المراجعة للعمل مع محاسبة القيمة الحالية. ولا شك أن هذه الإرشادات ضرورية بدرجة كبيرة، حيث أن محاسبة القيمة الجارية ستزيد كثيراً من ذاتية القياسات المحاسبية والتي ستجعل المراجعة شيئاً أصعب بكثير. فليس مجرد الخلاف حول المفاهيم والموضوعات النظرية المرتبطة بتحديد الربح، وتقويم الأصول، بل هناك أيضاً حقيقة أن المقاييس الحالية لتكلفة الاستبدال، أو صافي القيمة البيعية، أو القيمة الاقتصادية، هي بالضرورة أقل: دقة، وأقل قابلية للتحقيق من أرقام التكلفة التاريخية.

يؤكد ما تقدم أن المعيار المحاسبي رقم ١٦ الذي يطبق في المملكة المتحدة ابتداء من أول يناير ١٩٨٠ (SSAP 16) وهو أحد نماذج محاسبة القيمة الجارية، والذي يقوم على أن المقصود بالقيمة الجارية هي «قيمة الأصل بالنسبة للمشروع». هذا الأساس يقدم تعقيدات كثيرة عن تحديد القيمة بالنسبة للمشروع. فإذا كان صافي القيمة البيعية أقل من تكلفة الاستبدال، فإن الأولى ليست بالضرورة «القيمة بالنسبة للمشروع». وهذا يكون الموقف ــ فقط ــ إذا كانت صافي القيمة الحالية لتيار التدفق النقدي للمقبوضات المتوقعة مستقبلاً من الأصل (قيمته الاقتصادية) أقل من صافي القيمة البيعية. فإذا كانت قيمته الاقتصادية تزيد عن تكلفة الاستبدال، فإن الأخيرة هي «القيمة بالنسبة للمشروع». وإذا كانت القيمة الاقتصادية أقل من تكلفة الاستبدال، ولكن أكبر من صافي القيمة البيعية. فإن القيمة الاقتصادية نفسها هي «القيمة بالنسبة للمشروع» ويجب استخدامها في القوائم المالية. وحيث أنه من المحتمل أن توجد عدة مواقف للأصول تكون فيها القيمة الاقتصادية هي «القيمة بالنسبة للمشروع»، وحيث أن القيمة الاقتصادية مقياس ذاتي كلية فمن الواضح أن هذا النظام سيزيد إلى درجة كبيرة العبء على المراجعين[٦١].

نموذج محاسبي مقترح لمحاسبة التضخم

تميل المناقشات الواردة بالأدب المحاسبي لمعاملة كل من محاسبة القيمة الجارية (C.V.A.)، ومحاسبة المستوى العام للأسعار (G.P.L.A.) كأنهما طريقتين مختلفتين أساساً. بالإضافة إلى أن بعض المعلقين يعطون إحساساً بأنهما ليستا مختلفتين فقط، بل كل منهما طريقة متكاملة لقياس التضخم، ومستقلة عن الأخرى[٦٢].

يبدو لي أن هذا الموقف ليس صحيحاً، حيث يمكن اعتبار الطريقتين متكاملتين، وأننا في حاجة لكليهما عند قياس تأثير التضخم على الشركات المفردة بدقة أكثر. فالتضخم لا يسير بتوازن في كل الاقتصاد، وأسعار الأصول والبضاعة والخدمات الخاصة بشركة معينة ترتفع عادة إلى أعلى بمعدلات تختلف من نوع لآخر، وبمعدل يختلف عن مستوى الأسعار العام.

لذلك فإن الاقتراح المقدم لإظهار أثر التضخم الاقتصادي على القوائم المالية ما هو إلا نموذج يتفادى بقدر الإمكان نواحي النقص والنواحي السلبية في كل طريقة، ويقوم على النواحي الإيجابية في كليهما.

يتلخص هذا الاقتراح في الآتي:

أولاً ــ البنود النقدية:

طبقاً لمحاسبة المستوى العام للأسعار لا تعدل البنود النقدية، ولكن أرباح وخسائر المستوى العام للأسعار تؤخذ في الاعتبار عند تحديد نتيجة أعمال المشروع. أما في محاسبة القيمة الجارية فلا تعدل البنود النقدية، ولا تؤخذ أرباح وخسائر المستوى العام للأسعار في الاعتبار عند تحديد نتيجة الأعمال.

كلا الطريقتين تعرضتا لجدل شديد في الأدب المحاسبي. النقد الأساسي الموجه لمحاسبة المستوى العام للأسعار في معالجة العناصر النقدية أنها قد تؤدي إلى تضليل رقم الربح وبالتالي قد يكون لها تأثير سيىء على السياسات المالية لرجال الأعمال، وعلى استدلالات المستثمرين. أما محاسبة القيمة الجارية فالنقد الأساسي الموجه لها عند معالجتها للعناصر النقدية أنها لم تأخذ أصلاً أثر التضخم على هذه العناصر في الاعتبار.

وفي رأيي أن العناصر النقدية مثل: النقود، والمقبوضات والمدفوعات بما فيها الديون طويلة الأجل لا تعدل، حيث لا بد من التعبير عنها بوحدات ثابتة. ولكن لا بد من استخدام رقم قياسي عام لتحديد أرباح وخسائر المستوى العام للأسعار، وأن تضمن تلك المكاسب والخسائر في الدخل. وتبرير ذلك أن التحليل الوضعي أظهر أن خسائر ومكاسب العناصر النقدية يمكن أن تكون هامة (ذات دلالة) في بعض أنواع من الشركات والصناعات مثل البنوك[٦٣]. فصناعة البنوك تعمل القليل من مكاسب أو خسائر الحيازة على الأصول غير النقدية، ولكنها قد تتعرض لصافي خسائر أو أرباح نقدية ذات قيمة كبيرة. ويستدل من ذلك على أنها مكاسب أو خسائر اقتصادية حقيقية، تمثل معلومات مفيدة لمستخدمي التقارير، ويجب الإفصاح عنها بوضوح في القوائم المالية. بمعنى ضرورة بيان مدى تأثر رقم الربح بأرباح أو خسائر المستوى العام للأسعار بحيث نتفادى الاستدلالات الخاطئة، والسياسات غير السليمة للإدارة.

ثانياً ـ العناصر غير النقدية:

طبقاً لمحاسبة المستوى العام للأسعار تعدل البنود غير النقدية باستخدام رقم قياسي عام، وتؤخذ أرباح وخسائر الحيازة في الاعتبار عند تحديد نتيجة الأعمال والمركز المالي. وطبقاً لمحاسبة القيمة الجارية تعدل العناصر غير النقدية بحيث تعبر عن القيمة الخاصة بكل بند، وتؤخذ أرباح وخسائر الحيازة في الاعتبار عند تحديد الربح أو تجمد في احتياطي.

النقد الأساسي الموجه لمحاسبة المستوى العام للأسعار في تعديل العناصر غير النقدية، أن تطبيق رقم قياسي عام للأسعار على الأصول غير النقدية قد يؤدي إلى تشويه القيم المعدلة لأن التغير في السعر في أغلب أنواع الأصول لا يحدث بنفس المعدل كما هو في مجمل التضخم[٦٤].

أما النقد الموجه لمحاسبة القيمة الجارية فيتلخص في:

تعدد المفاهيم النظرية للقيمة الجارية، وصعوبة قبول بعض هذه المفاهيم، ووجود أكثر من تفسير لبعض هذه المفاهيم، وما يترتب على ذلك من تعدد الإجراءات والطرق المقبولة، وتعقيدها، وبعدها عن الموضوعية وصعوبة مراجعتها.

يبدو لي أن أفضل وسيلة لقياس تأثير التضخم على الأصول غير النقدية لشركة معينة مثل المخزون، والأصول الثابتة، هي معرفة التغيرات في الأسعار الخاصة بهذه الأصول ـ أي قيمتها الجارية ـ عندما يمكن عمل ذلك بدرجة كافية من الموضوعية. فهذه الطريقة تقدم مقياساً أكثر دقة من استعمال سعر قياسي لتغيرات المستوى العام للأسعار في الاقتصاد ككل سبب أن التضخم لا يسير بتوازن في كل الاقتصاد.

هنا نقطة أساسية أحب أن أركز عليها وهي تعدد طرق قياس القيمة الجارية المتاحة بالأدب المحاسبي، وأن بعض هذه الطرق قد تتصف بالمثالية النظرية، ولكن تطبيقها العملي ذاتي بالدرجة الأولى. وأن كل طريقة لا يمكن استخدامها لجميع الأصول، بمعنى أن كل أساس للتقويم يميل لمقابلة نوع معين من الأصول.

والهدف هنا هو اقتراح نموذج للتقرير عن القيم الجارية للأصول غير النقدية يحاول أن يقابل بين طرق التقويم بأصول معينة. وأن تكون تلك المقابلة قائمة على معايير محددة. وأن يتم الإفصاح عن القيم الجارية للأصول بوضوح وشرح كاف يبين كيفية التوصل لتلك القيم، وحدودها.

عند اختيار طريقة من طرق التقويم لتحديد القيمة الجارية لكل أصل من أصول المشروع يجب مراعاة المعايير التالية:

١ ـ ضرورة التعرف على مدى قابلية الأصل للفصل عن باقي الفصول. بمعنى مدى إمكانية بيعه منفرداً في وقت قريب.

٢ ـ تحديد درجة المخاطرة المتضمنة عند احتمال بيع الأصل. فمثلاً الأوراق المالية المدرجة في بورصة الأوراق المالية والمسعرة بطريقة عادية للتبادل يمكن إفتراض قابليتها للبيع بهذا السعر بخلاف السلع الجاهزة التي يتضمن بيعها مخاطرة ليس من السهل تحديدها بدقة.

٣ ـ يجب أن تكون القيمة الجارية للأصل محددة بناء على دليل موضوعي، أي يكون خالياً نسبياً من التحيز الذاتي. أما الأحكام الذاتية عن القيمة فتضمن في التقرير كمعلومات مكملة، ويوضح بها كيف حددت هذه المعلومات.

* * *

بناء على المعايير السابقة يمكن تحديد القيمة الجارية للأصول غير النقدية للمشروع طبقاً للاقتراح التالي:

١ ـ الأصول التي يمكن فصلها بسهولة عن باقي أصول المشروع، ويمكن تحديد قيمتها السوقية بطريقة موضوعية، وبيعها ليس عرضة للمخاطرة، أوعدم التأكد مثل الأوراق المالية قصيرة الأجل، والقابلة للتسويق، تقدر بصافي القيمة البيعية. وتؤخذ التغيرات في قيمة هذه الأصول عند تحديد الدخل، والمركز المالي.

٢ ـ الأصول القابلة للفصل عن باقي أصول المشروع، ويمكن قياس سعر استبدالها الحالي بطريقة موضوعية، ولكن بيعها أمر يحتمل المضاربة مثل المخزون، تحدد بسعر الاستبدال الحالي، وتحمل تكلفة الاستبدال المنتهية لهذه الأصول لقائمة دخل الفترة المالية، ويظهر الباقي من الأصل في قائمة المركز المالي بقيمته الاستبدالية.

٣ ـ الأصول التي لا يمكن فصلها عن باقي أصول المشروع، ولكن يمكن تحديد قيمتها بموضوعية مقبولة، ولم تقتنى بقصد إعادة البيع مثل: المصنع والمعدات، مثل هذه الأصول تحدد قيمتها الجارية بتطبيق رقم قياسي خاص يراعى عند إعداده عامل للتحسين التكنولوجي يمكن تطبيقه بطريقة موضوعية بواسطة الشركات، ويكون قابلاً لمراجعة غير متحيزة، ويفضل تحديده بواسطة جهة حكومية، أو مهنية، أو مجموعة من الشركات التي تمارس نفس النشاط، وتستخدم نفس الأصول.

تعكس التغيرات في قيمة هذه الأصول في قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي.

٤ ـ الأصول الغير قابلة لتحديد موضوعي معقول، والتي تقوم على التناول الشخصي، مثل تقدير الإدارة للقيمة السوقية لاحتياطي البترول مثلاً: مثل هـذه المعلومات يتم الإفصاح عنها كمعلومات مكملة في تقرير الإدارة.

٥ ـ الأصول الممثلة في شكل حقوق قابلة للتحويل مثل: حقوق الإمتياز، الإيجارات طويلة الأجل، حقوق الاختراع، حقوق النشر:

إذا زادت القيمة المقدرة لهذه الأصول عن قيمتها الدفترية تضمن كمعلومات مكملة في تقرير الإدارة حيث لا يتوافر لها الدليل الموضوعي.

٦ ـ تعتبر الشهرة، واحتمالات الكسب فوق المعدل العادي للشركة حسابات ذاتية جداً، ولذلك لا تضمن حتى كمعلومات مكملة، ويترك تقديرها لمستخدمي القوائم.

ثالثاً ـ تحديث (إعادة تعديل) القوائم المالية المعدلة للسنوات السابقة: (Rolling Forward)

في محاسبة المستوى العام للأسعار يعاد تعديل القوائم المالية المعدلة للسمتوى العام للأسعار طبقاً للقوة الشرائية العامة في نهاية كل فترة مالية تالية كمعلومات للمقارنة. أما في محاسبة القيمة الجارية فلا يعاد تعديل القوائم المالية للسنوات السابقة.

الاعتراض الأساسي على إعادة تعديل القوائم المعدلة أنه قد يعطي تأثيراً خاطئاً بأن المعلومات السابق التقرير عنها قد تغيرت من حيث جوهرها، وليس مجرد إعادة تعديل لها بدلالة وحدة قياس حديثة.

والجدل الأساسي ضد عدم تحديث القوائم المعدلة هو عدم إمكانية المقارنة بين القوائم المالية للسنوات المختلفة على أساس سليم، فلكي نقارن بين القوائم المالية المعدلة للسنوات المختلفة لا بد من أخذ الحركة العامة للأسعار في الاعتبار، باستخدام وحدة قياس عامة في تاريخ المقارنة بين هذه القوائم.

يبدو لي ضرورة تحديث القوائم المالية المعدلة طبقاً للتغير في المستوى العام للأسعار حتى يمكن مقارنة القوائم المالية للسنوات المختلفة.

هنا نقطة أرجو أن تكون واضحة وهي ضرورة الإفصاح ـ عن القوائم المعاد تعديلها ـ بطريقة توضح أن هذه القوائم تمثل معلومات سبق التقرير عنها طبقاً لنموذج محاسبة التضخم المقترح، ولكن أعيد تعديلها إلى نقود ذات قوة شرائية حالية حتى يمكن مقارنتها مع القوائم المعدلة الخاصة بالسنة الحالية، وأنه ليس هناك تغيراً في جوهر هذه القوائم.

يتضح مما سبق ما يلي:

١ ـ بينما يوجد الرأي المؤيد، والرأي المعارض لكل من طريقتي محاسبة التضخم: التعديل طبقاً للمستوى العام للأسعار، والتقييم الجاري، فقد يتمثل أفضل

الحلول في طريقة تمزج بين الأجزاء المناسبة من كل منها، مع أخذ الهدف الأساسي للقوائم المالية في الاعتبار. وهذا المزج يجب أن يقدم معلومات وثيقة الصلة بعملية اتخاذ القرارات المالية، فكل قائمة مالية يجب أن تقدم تقريراً عن الموقف المالي الخاص (المتفرد) للشركة كما تتأثر بمستوى التضخم العام، ومعدل التضخم الذي ينطبق على الصناعة، والطرق المناسبة لتقييم الأصول المختلفة للشركة.

٢ ـ تعدل الأصول غير النقدية بحيث تعبر عن قيمتها الجارية سواء اتبعنا في ذلك صافي القيمة البيعية، أو القيمة الاستبدالية، أو استخدمنا بعض الأرقام القياسية الخاصة، أما الأصول النقدية فلا تحتاج لتعديل ولكن يجب الأخذ في الاعتبار أرباح وخسائر التغير في القوة الشرائية العامة للنقود.

٣ ـ بالرغم من أن هذا الاقتراح لا يعكس القيمة الاقتصادية للمشروع، إلا أنه يقدم تعبيراً أكثر واقعية لقيم الأصول عن طريق المزج بين محاسبة المستوى العام للأسعار، ومحاسبة القيمة. ويمكن المستثمرين أن يقوموا بتقدير أفضل لقيمة الشركة.

٤ ـ يقدم هذا الاقتراح تقريراً أفضل مغزى عن الربح، حيث يعبر عن موقف التشغيل الحالي من خلال مقابلة العائد بالتكلفة الجارية. كما يأخذ في الاعتبار أرباح وخسائر المستوى العام للأسعار.

٥ ـ طرق القياس المقترحة لتحديد القيمة الجارية تقوم على إجراءات تتصف بالموضوعية، وسهولة التطبيق العملي.

٦ ـ يهتم هذا الاقتراح بالإفصاح الشامل، الدقيق، الواضح عن الطرق والإجراءات المستخدمة في تقدير القيم الجارية للأصول غير النقدية، والأرقام القياسية المستخدمة في تحديد أرباح وخسائر المستوى العام للأسعار في العناصر النقدية، والأرقام القياسية المستخدمة في تحديث (إعادة تعديل) القوائم لأجل المقارنة، وبيان حدود هذه التعديلات.

٧ ـ يمكن في ضوء هذا الاقتراح إنشاء إجراءات للمراجعة مناسبة لتحقيق القيمة الجارية للأوراق المالية المحددة بصافي القيمة البيعية، والمخزون المقدر بسعر الاستبدال الحالي، والأصول المعدلة باستخدام أرقام قياسية خاصة. ويبدو أن هذه الإجراءات لا تمثل مشاكل مستعصية للمراجع المهني. وتنحصر المشكلة في المعلومات الواردة في

تقارير الإدارة المكملة والتي قد تحتوي تقديرات لقيم بعض الأصول التي حددت بطريقة غير موضوعية، وهذه لا يكون المراجع مسؤولاً عنها طبقاً للمعايير المتعارف عليها.

٨ ـ لا يعيب هذا الاقتراح الابتعاد عن «نموذج التكلفة التاريخية». فبالرغم من أن النظام المحاسبي الحالي يسوده قياس التكلفة التاريخية، إلا أنه يجب الاعتراف بأن النظام الحالي ليس نظام تكلفة تاريخية نقية. وكمثال على ذلك أننا نقيم الأصول المتداولة بصافي القيمة المنتظر تحقيقها مستقبلاً وليس بالتكلفة التاريخية، كما نقيم الاستثمارات في الشركات التابعة بالتكلفة المعدلة وليس بالتكلفة الأصلية. معنى هذا أنه عندما يوجد سبب وجيه للابتعاد عن التكلفة التاريخية فنحن نفعل ذلك. ولا شك أن زيادة معدلات التضخم في السنوات الحديثة أدى بالكثير للتساؤل عن فائدة نموذج التكلفة التاريخية، وقد يكون هذا مبرراً قوياً للبحث عن نماذج أخرى للتقييم.

الهوامش

(١) — James E. Parker, Imact of Price-Level Accounting, *The Accounting Review*, January 1977, p. 69.

(٢) — Ernst and Ernst, «A Proposal for Accounting Under Inflationary Conditions», *The CPA Journal*, August 1977, p. 27.

(٣) — Graham Peirson, «Three Kinds of Adjustments for Price Changes», *The Accounting Review*, October 1966, p. 729.

(٤) — Jeffrey S. Arpan and Lee H. Rade baugh, «Accounting for Inflation World Wide», ch. 8, *«International Accounting and Multinational Enterprises»*, Warren, Gorham & Lamont, Boston, Mass., 1981, p. 176.

(٥) — Robert T. Sprouse, «understanding Inflation Accounting», *C. P. A.*, January 1977, p. 23.

(٦) — A. P. B., «Statement No. 3, Financial statements Restated for General Price Level Changes», June 1969, *Financial Accounting Standards, Original Pronouncements as of July, 1978*, Commerce Clearing House, Inc., Chicago, Illinois, 1978, pp. 390-391.

(٧) — *Ibid*, p. 394.

(٨) — *Ibid*, p. 394.

(٩) — John A. Bullard, «Price-Level Restatement and Valuation Reporting», *Management Accounting*, February 1976, p. 16.

(١٠) — A. P. B., Statement No. 3, «Financial statements Restated for General Price Level changes», *op.cit.*, p. 392.

(١١) — *Ibid*, p. 392.

(١٢) — *Ibid*, p. 395.

(١٣) — *Ibid*, p. 396.
(١٤) — *Ibid*, p. 397.
(١٥) راجع ما يلي على سبيل المثال:

1 — F. A. S. B., *Reporting the Effects of General Price-Level Changes in Financial Statements*, Stamford, Conn, 1974, pp. 6-8.

2 — Alfred M. King, «Price-Level Restatement: Solution or Problem»? *Management Accounting*, November 1976m, p. 17.

(١٦) — Richard F. Vancil, «Inflation accounting the great controversy», *Harvard Business Review*, March-April 1976, p. 59.

(١٧) — Edgar O. Edwards, «the State of Current Value Accounting», *The Accounting Review*, April 1975, p. 236.

(١٨) — John A. Bullard, *op.cit.*, p. 17.
(١٩) — Richard F. Vancil, *op.cit.*, p. 59.
(٢٠) — A. P. B., Statement No. 3, *op.cit.*, p. 386.
(٢١) — Alfred M. King, *op.cit.*, pp. 16-17.
(٢٢) — Richard F. Vancil, *op.cit.*, p. 60.
(٢٣) — A. I. C. P. A., *Objectives of Financial Statements*, N. Y., Oct., 1973, p. 20.
(٢٤) — Ernst and Ernst, op.cit., p. 36.
(٢٥) — John A. Bullard, *op.cit.*, p. 16.
(٢٦) — Alfred M. King, *op.cit.*, p. 17.
(٢٧) — *Ibid*, p. 17.
(٢٨) — *Ibid*, p. 17.
(٢٩) — *Ibid*, p. 18.

(٣٠) — John C. Burton, «Accounting That Allows for Inflation», *Business Week*, November, 1974, p. 14.

(٣١) — Robert T. Sprouse, «Understanding Inflation Accounting», *C. P. A.*, Jan., 1977, p. 25.
(٣٢) — Jeffrey S. Arpan and Lee H. Radebaugh, *op.cit.*, pp. 177-178.
(٣٣) — Frank T. Weston, «Accounting for Inflation», *C. P. A.*, September, 1975, p. 24.

(٣٤) — Angela Falkenstein and Roman L. Weil, «Replacement Cost Accounting: What Will Income statements Based on the S. E. C. Disclosures Show»? part 1, *Financial Analysts Journal*, January-February 1977, p. 47.

(٣٥) دكتور محمد صبري العطار، «دراسة تحليلية لاستخدام مدخل القيمة البديلة في المحاسبة في ظل فترات التضخم»، بحث غير منشور، نوفمبر ١٩٨٠، ص ٢٠.

(٣٦) — Ernst and Ernst, *op.cit.*, p. 32.
(٣٧) — *Ibid*, p. 32.
(٣٨) — John A. Bullard, *op.cit.*, p. 18.

(٣٩) دكتور محمد صبري العطار، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٤٠) — Robert T. Sprouse, *op.cit.*, p. 25.
(٤١) — Ernst and Ernst, *op.cit.*, p. 34.
(٤٢) — Jeffrey S. Arpan and Lee H. Radebaugh, *op.cit.*, pp. 177-178.
(٤٣) — Richard F. Vancil, *op.cit.*, p. 60.
(٤٤) — *Ibid*, p. 60.

(٤٥) دكتور محمد صبري العطار، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٤٦) — Frank T. Weston, «Thinking Ahead: Adjust your Accounting for Inflation», *Harvard Business Review*, January-February, 1975, p. 29.

(٤٧) دكتور محمد صبري العطار، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٤٨) المرجع السابق، ص ٢٩.

(٤٩) — Ernst and Ernst, *op.cit.*, pp. 32-34.

(٥٠) — Edward Stamp and Alister K. Mason, «Current Cost Accounting: British Panacea or Duagmire», *The Journal of Accountancy,* April 1977, p. 72.

(٥١) — Ernst and Ernst, *op.cit.*, p. 33.

(٥٢) دكتور محمد صبري العطار، مرجع سابق، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(٥٣) — Thomas D. Flynn, «Why We should account for Inflation?» *Harvard Business Review,* September- October, 1977, p. 151.

(٥٤) — Richard F. Vancil, *op.cit.*, p. 60.

(٥٥) — Ernst and Ernst, *op.cit.*, p. 35.

(٥٦) — *Ibid*, p. 33.

(٥٧) — *Ibid*, pp. 33-34.

(٥٨) دكتور محمد صبري العطار، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٥٩) — Ernst and Ernst, *op.cit.*, pp. 33-34.

(٦٠) — *Ibid*, p. 35.

(٦١) — Edward Stamp an Alister K. Mason, *op.cit.*, p. 72.

(٦٢) — Thomas D. Flynn, *op.cit.*, p. 150.

(٦٣) — Morton Backer, «A Model for current Reporting», *C. P. A.*, February 1974, p. 30.

(٦٤) — Allen H. Seed, Arthur D. Little, «Inflation-Its Impact on Financial Reporting and Decision-Making», *Financial Executive,* July, 1978, p. 39.

□ □ □

مجلة العلوم الاجتماعية ـ العدد ٤ ـ المجلد ١١ ـ ربيع الأول ١٤٠٤هـ ـ ديسمبر ١٩٨٣ (صفحات من ٣٧ إلى ٥٥)

القاعدة الانتاجية والتنمية الاقتصادية الشاملة (مراجعة عامة)

رفيق عمر
قسم الاقتصاد بجامعة الكويت

مقدمة:

يعتبر مفهوم «القاعدة الإنتاجية» من المفاهيم الأساسية والشائعة الاستخدام في أدبيات التنمية الاقتصادية. فمن المعروف أن البحث عن فرص وإمكانات التنمية الاقتصادية الشاملة في الدول النامية ومن ثم الحديث عن استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية ينطلق أساساً من تعريف معين للقاعدة الإنتاجية لهذه الدول يليه شرح مسهب لطبيعة وخصائص هذه القاعدة لما لذلك من انعكاسات واضحة على هذه الفرص والإمكانات. كذلك، فإن دراسة معوقات عملية التنمية الاقتصادية الشاملة في الدول النامية تأتي إلى ذكر القاعدة الإنتاجية لهذه الدول حيث تكمن في خفايا خصائصها الاقتصادية وغير الاقتصادية مجموعة العوامل والقيود التي تعيق أو تبطىء عملية التنمية الاقتصادية فيها.

ومع ذلك، وعلى الرغم من شيوع استخدام مفهوم «القاعدة الإنتاجية» على هذا النحو، إلا أنه ما يزال غامضاً وغير واضح المعالم بصورة تجعل من الصعب وضع تعريف محدد ودقيق له. ويرجع هذا الغموض بصورة رئيسية إلى أن الباحثين لم يتفقوا فيما بينهم على تصور واحد لهذا المفهوم خصوصاً عند محاولتهم الربط بين مفهوم القاعدة الإنتاجية وعملية التنمية الاقتصادية الشاملة حيث نهجوا في ذلك مناهج شتى. فالبعض أشار إلى الموارد الاقتصادية المتاحة بخصائصها المختلفة كمًا ونوعاً للتعبير عن مقصدهم بالقاعدة

الإنتاجية لأن ذلك يعني ــ من وجهة نظرهم ــ بالضرورة القاعدة التي يرتكز عليها الاقتصادي في انطلاقته التنموية ومن ثم يستعان بها في رسم حدود إمكاناته في النمو والتوسع. أما البعض الآخر، فقد ركز على التركيب القطاعي للاقتصاد القومي وما قد يكون بين مختلف القطاعات الإنتاجية من علاقات واعتماد متبادل بالإضافة إلى مدى مساهمة كل قطاع إنتاجي في الناتج القومي كتعبير عن القاعدة الإنتاجية في صورة هيكل عام للاقتصاد وما يصيبه من تغيرات منتظمة تقتضيها عملية التنمية الاقتصادية الشاملة. وينطوي تحت هذا التصور للقاعدة الإنتاجية جميع المحاولات المتعلقة بإضافة أبعاد جغرافية وسكانية ودخلية للصورة الهيكلية للاقتصاد القومي.

كذلك، حاول كثير من الباحثين التعبير عن القاعدة الإنتاجية عن طريق دراسة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والسياسية للدول النامية بغية التعرف على ما قد يكمن في هذه الخصائص من عوامل مساعدة أو معيقة لعملية التنمية الاقتصادية الشاملة. وقد ساعدت هذه الدراسات في رسم حدود أو إطار للقاعدة الإنتاجية في الدول النامية على شكل قيود متنوعة تحد من قدرة هذه الدول على الانطلاق بقوة في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة، ومن ثم تتحكم في مقدرتها على تحقيق أهدافها القومية.

ويهدف هذا البحث في مجمله إلى القيام بمراجعة شاملة لمختلف التصورات الواردة في أدبيات التنمية الاقتصادية لمفهوم القاعدة الإنتاجية من الناحية النظرية وإلى شرح مختلف المناهج التي اتبعها الباحثون في الربط بين هذا المفهوم وعملية التنمية الاقتصادية الشاملة في الدول النامية. كذلك يهدف هذا البحث إلى تحديد كيفية التعبير عن مفهوم القاعدة الإنتاجية بمقاييس كمية لأغراض الاستفادة منها في الدراسات العملية.

المنهج الأول
القاعدة الإنتاجية والموارد الاقتصادية

يربط كثير من الاقتصاديين مفهوم القاعدة الإنتاجية للاقتصاد بما يتوافر لديه من موارد اقتصادية على اختلاف أنواعها، وبالتالي يرون في ازدياد هذه الموارد أو بعضها كمًا ونوعاً تفسيراً واضحاً لاتساع القاعدة الإنتاجية المصاحب لعملية التنمية الاقتصادية

الناجحة. مثل هذا الربط يبدو جلياً في منحنى إمكانيات الإنتاج (Production Possibilities Curve) كأداة تحليل نظرية تبين في الوضع الاستاتيكي تركيبات أو بدائل مختلفة لأقصى ما يمكن للاقتصاد أن ينتجه من سلع وخدمات إذا ما وظفت موارده الاقتصادية المتاحة بالكامل في ظل الفن التكنولوجي السائد عندئذ. أما في الوضع الديناميكي، فإن زيادة هذه الموارد أو بعضها من الناحية الكمية أو تحسن نوعيتها تؤدي إلى انتقال المنحنى إلى اليمين بصورة تتناسب وهذه التغيرات تعبيراً عن ازدياد إمكانيات الإنتاج واتساع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد. كذلك، فإن انتقال المنحنى إلى اليمين قد يتحقق عند حدوث تقدم فني في طرق الإنتاج الخاصة ببعض أو كل السلع والخدمات.

وكما هو معروف، فإن منحنى إمكانيات الإنتاج يستند في أساسه النظري إلى مجموعة من دوال الإنتاج (Production Functions) نفترض كل واحدة منها علاقة دالية عينية بين الكمية المنتجة من إحدى السلع وبين الكميات المستخدمة من مختلف عوامل الإنتاج (الموارد الاقتصادية) اللازمة لإنتاجها على النحو التالي:

$$g_i = f(x_1, x_2, \ldots, x_j)$$

حيث (g_i) تشير إلى الكمية المنتجة من السلعة (i) و (x_j) الكمية المستخدمة من عامل الإنتاج (j)، وتشترك جميع هذه الدوال في ضرورة استيفائها لشرط أن يكون الناتج الحدي (Marginal Product) لجميع عوامل الإنتاج موجباً وأنها تخضع لقانون تناقص الغلة (Law of diminishing returns)، ولكنها تختلف فيما بينها من حيث خصائصها المتعلقة باقتصاديات الغلة بالنسبة إلى الحجم (Returns to Scale) التي توضح مدى استجابة الكمية المنتجة من السلعة عندما تتغير جميع عوامل الإنتاج بنفس النسبة، وإمكانات الإحلال بين عوامل الإنتاج المختلفة (Substitution Possibilities) التي توضح مختلف النسب التي يمكن أن تمزج بها عوامل الإنتاج لإنتاج كمية معينة من السلعة كما ينعكس في تقعر منحنيات الناتج المتكافىء (Isoquant's) للدوال المختلفة.

فمن الناحية النظرية، نجد أن الصياغات المختلفة لدوال الإنتاج التقليدية تفترض قيمة محددة لمرونة الإحلال بين عوامل الإنتاج المختلفة، فهي لا نهائية في دالة الإنتاج الخطية وصفر في دالة ليونتيف ذات النسب الثابتة وواحد صحيح في دالة كوب ــ دوجلاس المشهورة. أما دالة الإنتاج ذات مرونة الإحلال الثابتة فيمكن اعتبارها تعميمًا

لهذه الدوال حيث نفترضها ثابتة عبر الزمن دون أن تقيدها بقيمة معينة. ولما كان ذلك يمثل ـ في نظر البعض ـ قيد لا مبرر له وبالتالي قصوراً في هذه الدوال يقلل من عموميتها، فقد جرى مؤخراً تطوير أشكال أخرى لدوال الإنتاج لا تفترض مقدماً ضرورة ثبات مرونة الإحلال بين عوامل الإنتاج كدالة الإنتـاج اللوغاريتمية غـير الجبرية (Translog) ودالة الإنتاج الخطية العامة (GLPF).

أما من الناحية العملية، فقد تركز البحث في هذا المنهاج على الحصول بطرق إحصائية متطورة على مقاييس كمية لدرجة تجانس دالة الإنتاج المستخدمة وبالتالي اختبار ما إذا كانت اقتصاديات الغلة بالنسبة إلى الحجم تمتاز بالثبات أم أنها متزايدة أو متناقصة. كذلك ظهرت دراسات كثيرة ـ خاصة في الدول النامية ـ لقياس مرونة الإحلال بين عوامل الإنتاج الرئيسية (العمل، رأس المال، الطاقة، المواد الخام) على مستوى الاقتصاد القومي أو على مستوى القطاعات الاقتصادية الرئيسية فيه (الصناعة والزراعة). وقد استهدفت هذه الدراسات:

١ ـ الحصول على أنسب أشكال دوال الإنتاج وأكثرها تعبيراً عن الواقع الفعلي للعلاقة بين الإنتاج القومي وعوامل الإنتاج (الموارد الاقتصادية) لاستخدامها في أغراض التخطيط الاقتصادي لعملية التنمية الاقتصادية الشاملة.

٢ ـ الحصول على مقاييس كمية لمرونة الإنتاج بالنسبة لمختلف عوامل الإنتاج تعبيراً عن مساهمة كل منها في الإنتاج القومي، وبالتالي التعرف على أفضل الطرق للحصول على معدلات تنمية مرتفعة وذلك بالتركيز على تنمية عوامل الإنتاج ذات المرونة العالية.

٣ ـ تبيان مدى سهولة أو صعوبة إحلال كل عامل من عوامل الإنتاج محل العوامل الأخرى لما لذلك من انعكاسات على اختيار التكنولوجيا (نقلاً وتطويراً) التي تتناسب والوفرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة، وعلى قدرة الاقتصاد المحلي على الاستجابة للتغيرات في الأسواق الدولية.

٤ ـ ومن ناحية أخرى، تفيد التقديرات الإحصائية لمرونة الإحلال بين عوامل الإنتاج المختلفة في تفسير كثير من الظواهر الاقتصادية في الدول النامية كظاهرة نمو القطاع الصناعي بمعدلات عالية دون استيعاب فائض الأيدي العاملة في القطاعات الأولية

حيث اعتبرت هذه الظواهر دليلاً على انخفاض مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال.. كذلك، فقد استخدمت نتائج الدراسات المتعلقة بقياس مرونة الإحلال بين عوامل الإنتاج في الجدل القائم في أدبيات التنمية الاقتصادية حول معوقات التنمية بين الهيكليين الدين يرون في انخفاض مرونة الإحلال دليلاً يؤيد وجهة نظرهم في أن الاختلالات الهيكلية في جانب العرض تشكل عائقاً رئيسياً في طريق التنمية الاقتصادية وبين «السوقيين» الذين يرون في ارتفاع مرونة الإحلال دليلاً عن أن معوقات التنمية تكمن في جانب الطلب. وأخيراً، فإن التقديرات الإحصائية لمرونة الإحلال ذات فائدة كبيرة في «نظريات التوزيع والنمو والضرائب» بالإضافة إلى نظرية التجارة الدولية.

٥ ــ التعرف على مصادر النمو في الناتج القومي وكم من هذا النمو يعود إلى الزيادة في الكميات المستخدمة من مختلف عوامل الإنتاج أو إلى التحسن في نوعيتها أو إلى حدوث تقدم فني في طرق وأساليب الإنتاج المتبعة. كذلك، تهدف هذه الدراسات إلى التعرف على ما إذا كان هذا التقدم الفني في طرق الإنتاج من النوع المحايد أم من النوع الذي يصاحبه توفير في الكميات المستخدمة من أحد عوامل الإنتاج.

٦ ــ وأخيراً، فقد مكنت التقديرات الإحصائية لدرجة تجانس دالة الإنتاج ومرونة الإحلال بين عوامل الإنتاج المستخدمة فيها من إلقاء الضوء على مدى صلاحية كثير من النماذج الاقتصادية الخطية المختلفة ذات المعاملات الفنية الثابتة لأغراض التنمية والتخطيط الاقتصادي وبالتالي معرفة ما يجب إجراؤه من تعديلات عليها أو تكميلها لتصبح أكثر دقة في التعبير عن الواقع الفعلي ومن ثم تزداد فائدتها في مثل هذه الأغراض.

والأهم من ذلك كله، فإن القيام بهذه الدراسات ــ أياً كانت أهدافها ــ يستلزم الحصول على مقاييس دقيقة للناتج القومي من جهة ولمختلف عوامل الإنتاج بصورة تجميعية من جهة أخرى. وعليه، فقد تفرعت عن هذه الدراسات دراسات أخرى تهدف بصورة أساسية إلى التعريف بهذه المتغيرات وما يصاحب قيامها على المستوى التجميعي من مشاكل نظرية وعملية. فهناك الدراسات المتعلقة برأس المال البشري بأنواعه المختلفة وتنميته كمّا ونوعاً، وهناك الأبحاث المختصة برأس المال المادي وما يرتبط بتنميته من

قضايا الادخار والاستثمار والسياسات الاقتصادية الملائمة بالإضافة إلى مشاكل نقل وتطوير التكنولوجيا. كذلك، اهتمت كثير من الدراسات بضرورة الأخذ بعين الاعتبار بعوامل الإنتاج الأخرى كالطاقة والمواد الأولية المستخدمة في الإنتاج لكونها تمثل نسبة مهمة من تكاليف الإنتاج الكلية. يضاف إلى ذلك ما يؤكد عليه معظم الباحثين من أهمية رأس المال التحتي (Infrastructure) في العملية الإنتاجية بشكل عام.

وعلى العموم، فإن أحداً لا يستطيع أن ينكر أهمية مثل هذه الدراسات النظرية والعملية ومدى مساهمتها في إلقاء مزيد من الضوء على طبيعة وخصائص العلاقة الدالية بين الناتج القومي وعوامل الإنتاج كأداة تحليلية يتم بواسطتها ربط مفهوم القاعدة الإنتاجية بالموارد الاقتصادية. ولكن يغلب على هذا المنهاج في التعريف بالقاعدة الإنتاجية الطابع التقريري، فهو يصف العلاقة بين الناتج القومي وعوامل الإنتاج من واقع بيانات تاريخية ليستخدمها في رسم استراتيجية مناسبة للتنمية الاقتصادية في المستقبل. وبالتالي فهو لا يفيد في رسم المسار الأمثل لعملية التنمية الاقتصادية ولا يساعد في تحديد أفضل السبل الممكنة لتحقيق الأهداف القومية للاقتصاد النامي.

المنهج الثاني
القاعدة الإنتاجية والهيكل العام للاقتصاد

خلافاً للصورة التي رسمها أصحاب المنهج الأول للقاعدة الإنتاجية وربطها بعملية التنمية الاقتصادية عن طريق دالة الإنتاج التجميعية، يرى بعض الاقتصاديين في التركيب القطاعي للاقتصاد القومي صورة أفضل للتعبير عن القاعدة الإنتاجية. ففي ظل هذا المنهج، توصف القاعدة الإنتاجية بصورة للهيكل العام للاقتصاد تمثله مجموعة من المؤشرات الإحصائية التي تقيس مدى مساهمة كل من القطاعات الإنتاجية الرئيسية في الناتج القومي واستخدام الموارد الاقتصادية بالإضافة إلى ما قد يكون بين هذه القطاعات من ترابط واعتماد متبادل. وعليه، تصبح دراسة هذه المؤشرات ومتابعتها من فترة لأخرى خلال الزمن أسلوباً يستعان به في قياس القاعدة الإنتاجية ومعرفة ما يصيبها من تغيرات أثناء عملية التنمية الاقتصادية.

ويستند هذا التصور للقاعدة الإنتاجية بصورة رئيسية إلى ما أصبح يعرف

بـ «الحقائق النمطية» (Stylized Facts) للتنمية الاقتصادية. فقد أظهرت الـدراسات المتعلقة بأنماط النمو للدول المتقدمة حالياً بأن عملية التنمية الاقتصادية في تلك الدول تمت وفق نمط معين ينطوي على تغييرات منتظمة ومتتابعة في التركيب القطاعي للاقتصاد. ففي غالب الأحيان، بدأت عملية التنمية الاقتصادية من اقتصاد ملتو في هيكله تمثل فيه القطاعات الإنتاجية الأولية (الزراعية والاستخراجية) المركز الأول من حيث مساهمتها في الإنتاج واستيعاب الموارد الاقتصادية بصورة عامة والأيدي العاملة بصورة خاصة بينما تكون قطاعات الصناعة والخدمات صغيرة وقليلة الأهمية. ثم يبدأ القطاع الصناعي بالنمو بمعدلات عالية تسمح باستيعاب الفـائض الاقتصادي والعمـالة الـزائدة عن احتياجات القطاعات الأولية النامية كذلك محدثاً بذلك تغييراً في الصـورة الهيكلية للاقتصاد. وفي نفس الوقت، وأحياناً في مرحلة لاحقة، يبدأ قطاع الخدمات في النمو وتزداد أهميته النسبية ليصبح التركيب القطاعي للاقتصاد أكثر تنوعاً واتزاناً. وبالتالي، فإن التعبير عن القاعدة الإنتاجية بالتركيب القطاعي للاقتصاد يبدو منطقياً في ظل الارتباط الوثيق بين الصورة الهيكلية العامة للاقتصاد وعملية التنمية الاقتصادية.

وقد اعتمد أصحاب هذا المنهج على نموذج المدخلات والمخرجات (Input-Output Model) كأداة تحليلية لرسم صورة التركيب القطاعي للاقتصاد وللتعرف على قاعدته الإنتاجية. ففي هذا النموذج، يقسم الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد القومي إلى عدد من القطاعات أو الصناعات يراعى فيها تجانس النشاطات الإنتاجية المختلفة التي يقيمها كل قطاع أو صناعة حتى يصبح مقبولاً افتراض أن كل قطاع أو صناعة تقوم بإنتاج سلعة واحدة أو مجموعة من السلع ترتبط فيما بينها بشكل ثابت. فعلى سبيل المثال، يمكن تجميع الصناعات الغذائية في قطاع واحد، وكذلك الحال بالنسبة لكل من صناعات التعدين والبناء والطاقة والزراعة وغيرها. ويتوقف عـدد القطاعـات التي يتم تقسيم الجهاز الإنتاجي للاقتصاد القومي إليها على البيانات والمعلومات المتوافرة عن ما بـين هذه القطاعات من تداخلات وعلاقات.

بعد ذلك، يتم تجميع البيانات المتعلقة بكيفية استخدام منتجات كل قطاع إما كسلع وسيطة من قبل القطاعات الإنتاجية الأخرى (وربما القطاع نفسه) أو لإشباع حاجات الطلب النهائي عليها كاستهلاك خاص وحكومي واستثمار وتصدير. وبافتراض وجود علاقة ثابتة بين وحدة المنتج في أي قطاع (المخرجات) وبين الكميات المستخدمة في

إنتاجها من منتجات القطاعات الأخرى (المدخلات) وأن هذه العلاقة خطية، يصبح نموذج المدخلات والمخرجات جاهزاً لصياغته بلغة المصفوفات كما يلي:

$$X = AX + F$$

حيث:

X: مصفوفة ذات عمود واحد وعناصرها X_i تمثل مستوى الإنتاج الكلي للقطاع الإنتاجي. $(i = 1, 2, \ldots, n)$.

A: مصفوفة المعاملات الفنية (Technical Coefficients) وعنصرها العام (a_{ij}) يمثل قيمة ما يلزم من منتجات القطاع المنتج (i) لإنتاج وحدة واحدة من منتجات القطاع المستخدم (j). وتعتبر هذه المعاملات من المعلمات في النموذج حيث يتم احتسابها من بيانات سنة معينة ويفترض ثباتها في الأجل القصير.

F: مصفوفة ذات عمود واحد وعناصرها (F_i) تمثل مقدار الطلب النهائي على منتجات القطاع (i) وتعتبر من المعطيات في النموذج $(i = 1, 2, \ldots, n)$.

ويمكن صياغة هذا النموذج بصورة أخرى لتوضح أن الناتج الكلي لكل قطاع منتج ناقصاً ما يذهب منه كسلع وسيطة للقطاعات الإنتاجية الأخرى (بما فيها نفسه) يساوي الطلب النهائي على منتجات ذلك القطاع.

$$X - AX = F$$

أو:

$$(I - A)\, X = F$$

حيث (I) تمثل المصفوفة الأحادية (Identity Matrix) وبضرب جانبي المعادلة في $(I - A)^{-1}$، نحصل على:

$$X = (I - A)^{-1} F$$

كحل للنموذج يمكننا من معرفة وتحديد مستويات الإنتاج في كل قطاع اللازمة

لإشباع الطلب النهائي وفي نفس الوقت تكون متسقة مع بعضها البعض بحيث توفر كل منها مستلزمات القطاعات الإنتاجية الأخرى من منتجاتها كسلع وسيطة.

أما عن الكيفية التي ينتج بها كل قطاع منتجاته أو ما يعرف بدالة الإنتاج الخاصة بذلك القطاع، فإننا نلاحظ أنه لكي يتمكن القطاع (j) من إنتاج وحدة واحدة بأنه يحتاج إلى ما قيمته (α ij) من منتجات القطاع (i) كمادة أولية أو كسلعة وسيطة. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا القطاع لا بد وأن يستخدم عدداً من عوامل الإنتاج الأولية (Primary factors) كالعمل ورأس المال والأرض والتنظيم للقيام بنشاطه الإنتاجي ويتحمل في سبيل ذلك تكاليف إضافية فوق ما يتحمله مقابل مستلزماته من السلع الوسيطة. ويطلق على هذه التكاليف الإضافية القيمة المضافة (Value Added) أو ما يعرف أصلاً بعوائد عوامل الإنتاج، ويعبر عنها بالآتي:

$$v_j = 1 - \sum_{i=1}^{n} \alpha ij \qquad (j = 1, 2, ..., n)$$

حيث (v_j) تمثل القيمة المضافة المتولدة من إنتاج وحدة واحدة في القطاع (j)، وبضربها بقيمة الناتج الكلي للقطاع، فإننا نحصل على القيمة المضافة المتولدة في ذلك القطاع:

$$V_j = v_j X_j \qquad (j = 1, 2, ..., n)$$

وعلى المستوى القومي، تكون القيمة المضافة المتولدة في جميع القطاعات الإنتاجية أو عوائد عوامل الإنتاج تساوي ــ من الناحية المحاسبية ــ مجموع الطلب النهائي على منتجات هذه القطاعات:

$$\sum_{j=1}^{n} V_j = \sum_{i=1}^{n} F_i \qquad (i, j = 1, 2, ..., n)$$

بالإضافة إلى ذلك، يمكن الاستفادة من هذا النموذج في معرفة وتحديد احتياجات

القطاعات الإنتاجية من مختلف عوامل الإنتاج الأولية. فإذا افترضنا أن إنتاج وحدة واحدة من منتجات القطاع (j) يتطلب ما مقدار (l_j) من عنصر العمل (مثلاً) وإن هذا المقدار ثابت تعبيراً عن ثبات إنتاجية العمل في هذا القطاع. على الأقل في الأجل القصير ــ فإنه بالإمكان احتساب احتياجات جميع القطاعات الإنتاجية من هذا العنصر كما يلي:

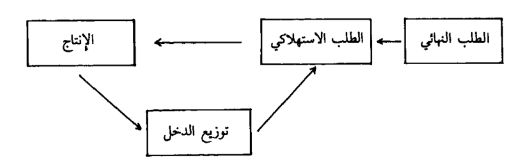
$$L = \sum_{j=1}^{n} l_j X_j$$

وهكذا الحال بالنسبة لبقية عناصر الإنتاج الأولية كرأس المال والأرض والتنظيم. وهكذا يتم الربط بين الطلب النهائي على منتجات القطاعات الإنتاجية المختلفة وبين احتياجات هذه القطاعات من عوامل الإنتاج (الموارد الاقتصادية). وبمقارنة ما تحتاجه هذه القطاعات من عوامل الإنتاج المختلفة وما هو متوافر منها، نستطيع التعرف على ما إذا كان بالإمكان إنتاج مستويات الإنتاج اللازمة لإشباع الطلب النهائي والوسيط بصورة منسقة أم أن بعض أو كل الموارد الاقتصادية المتاحة لا تسمح بذلك، مما يعني ضرورة تغيير حجم أو هيكل الطلب النهائي في التخطيط المستقبلي للنشاط الاقتصادي.

وحتى تكتمل الصورة الهيكلية للاقتصاد، ارتأى بعض الاقتصاديين ضرورة إضافة بعد جغرافي إلى البعد القطاعي في رسم صورة القاعدة الإنتاجية، خصوصاً إذا كان النشاط الإنتاجي متميزاً بين مختلف الأقاليم في الاقتصاد الواحد. لذلك، يتم أولاً تقسيم الاقتصاد إلى عدة أقاليم (شمال وجنوب مثلاً) لكل تركيبة القطاعي الخاص به كما لو كان اقتصاداً قائماً بذاته، وبالتالي له نموذج مدخلات ومخرجات يمثل هيكله الإنتاجي. بعد ذلك، تربط هذه الأقاليم (النماذج) بمعاملات تجارية (Trade Coefficients) تقيس ما قد يكون بين هذه الأقاليم من علاقات تجارية ومبادلات مشتقة من بيانات عن ما يأخذه من وما يعطيه كل اقليم للأقاليم الأخرى من مختلف المنتجات. ومن أهم الفوائد المترتبة على ذلك أنه أصبح بالإمكان دراسة الآثار المترتبة على أي تغيير في حجم وهيكل الطلب النهائي من أي منتج في أي اقليم على بقية القطاعات الإنتاجية على المستوى الإقليمي بالإضافة إلى المستوى القومي. وتتجلى أهمية ذلك إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التباين

الواضح في مستوى النشاط الاقتصادي بين مختلف الأقاليم في كثير من البلاد النامية وإن قرار أين يكون الاستثمار لا يقل أهمية عن قرار في أي قطاع يكون هذا الاستثمار. كذلك، يمكن الاستفادة من هذا التفصيل في الصورة الهيكلية في دراسة عملية التنمية الاقتصادية لمجموعة من الدول في تجمع ما حيث ينظر لكل واحدة منها كأقليم.

أما بالنسبة للبعد السكاني والدخلي، فإن إضافته إلى الصورة الهيكلية للاقتصاد جاءت استجابة للاهتمام الكبير الذي لقيه التوزيع الشخصي للدخل القومي في السنوات الأخيرة كظاهرة محورية ذات دور مزدوج في عملية التنمية الاقتصادية. فمن الناحية الأولى، يتأثر التوزيع الشخصي للدخل القومي بتوزيع ملكية الموارد الاقتصادية بين مختلف الفئات السكانية وبالطلب عليها كما تفرزه عملية التنمية الاقتصادية. ومن الناحية الأخرى يؤثر توزيع الدخل القومي في حجم وهيكل الطلب الاستهلاكي والادخار والواردات وغيرها من الظواهر المؤثرة في عملية التنمية الاقتصادية. ولإضافة هذا البعد إلى الصورة الهيكلية للاقتصاد، فقد جرى تفصيل القيمة المضافة المتولدة في كل قطاع إنتاجي إلى معاملات دخلية (Income-Generation Coefficients) تبين كيفية توزيعها بين مختلف فئات الدخل لنحصل على صورة مفصلة لكيفية توزيع الدخل القومي المتولد في مختلف القطاعات الإنتاجية بين جميع فئات الدخل. بعد ذلك، تم ربط هذه الصورة بالطلب الاستهلاكي في نظام من دوال الاستهلاك للسلع المختلفة تلخصها مصفوفة الميول الحدية أو التوزيع النسبي للاستهلاك. وبذلك تصبح الصورة الهيكلية للاقتصاد واسعة تسمح بدراسة انعكاسات عملية التنمية الاقتصادية على توزيع الدخل القومي في حلقة من المسببات والنتائج كما يوضحها الشكل التالي:



ومن الواضح أن التعبير عن القاعدة الإنتاجية بهذه الصورة التفصيلية لهيكل الاقتصاد يعتبر ميزة لهذا المنهج حيث إنه ينسجم مع حقيقة أن التنمية الاقتصادية ليست

مجرد نمو في الناتج القومي ــ كما يوحيه المنهج الأول ــ وإنما هي عبارة عن سلسلة منتظمة من التغيرات التي تصيب هيكل الاقتصاد. كذلك، فإن تعريف القاعدة الإنتاجية بهذا الأسلوب يأخذ بعين الاعتبار ظواهر عديدة مهمة كالإنتاج بأبعاده القطاعية والجغرافية بالإضافة إلى توزيع الدخل القومي وتفاعلاته مع الإنتاج والاستهلاك. ولكن يعيب هذا المنهج أن كمية البيانات المطلوبة للتعبير عن القاعدة الإنتاجية بمقاييس كمية لا شك هائلة مما يجعل من استخدامه في الدراسات العملية أمراً مرهقاً ومكلفاً. حتى لو توفرت هذه البيانات، فإن افتراض ثبات العلاقات التبادلية بين القطاعات الإنتاجية والأقاليم والفئات الدخلية قد لا يكون واقعياً في الأجل الطويل، مما يحتم ضرورة تعديل المعاملات الفنية والتجارية والدخلية بين الحين والآخر بما يتفق والتغيرات المصاحبة لعملية التنمية الاقتصادية. وأخيراً فإن استخدام هذا النموذج يصلح أكثر ما يصلح لدراسة الآثار الاقتصادية المترتبة على التغيرات في حجم وهيكل الطلب النهائي ويقف قاصراً عن تبيان المسار الأمثل وتحديد أفضل السبل الممكنة لتحقيق الأهداف القومية لعملية التنمية الاقتصادية ديناميكياً.

المنهج الثالث
القاعدة الإنتاجية وخصائص الاقتصاد

توصف القاعدة الإنتاجية في هذا المنهج بمجموعة من الخصائص الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والسياسية للاقتصاد القومي ويتحدد إطارها بما يتكشف عن هذه الخصائص من عوامل دافعة أو معيقة لعملية التنمية الاقتصادية. ويستند هذا التصور للقاعدة الإنتاجية إلى حقيقة أن عملية التنمية الاقتصادية لا تتم في فراغ وإنما تنطلق وتحكمها فيما بعد ذلك مجموعة من العوامل التي تفرزها خصائص الاقتصاد النامي. كذلك، فإن شمولية عملية التنمية الاقتصادية تقتضي توسيع قاعدتها لتأخذ بعين الاعتبار ظواهر اقتصادية وغير اقتصادية، وبالتالي يكون الربط بين القاعدة الإنتاجية في إطارها الواسع وعملية التنمية الاقتصادية الشاملة أكثر واقعية وأفضل لأغراض رسم السياسات والاستراتيجيات التنموية.

وفي سبيل رسم هذه الصورة للقاعدة الإنتاجية، قام كثير من الباحثين بدراسة وتحليل الاقتصادات النامية المختلفة في دول العالم الثالث بغية التعرف على خصائصها

الرئيسية ووضعها في قالب نمطي أصبح يعرف فيما بعد بـ «خصائص التخلف». ثم جرى تصنيف هذه الخصائص في مجموعات وتطوير مؤشرات إحصائية لقياسها ومتابعتها أثناء عملية التنمية الاقتصادية. وأهم هذه الخصائص:

(أ) الخصائص الاقتصادية:

١ ـ انخفاض مستوى الدخل الفردي وما قد يعنيه ذلك من انخفاض في مستوى المعيشة والرفاهية المادية.

٢ ـ اختلاف هيكل الموارد الاقتصادية نتيجة للانفجار السكاني ومحدودية الموارد الطبيعية بالإضافة إلى انخفاض معدل التراكم الرأسمالي وما ينتج عنه من ضعف في رأس المال المتاح بنوعيه المادي والبشري.

٣ ـ اختلال الهيكل الإنتاجي كما توضحه خاصة انخفاض مساهمة القطاعات الصناعية في الإنتاج القومي والعمالة وارتفاع مساهمة القطاعات الأولية.

٤ ـ شيوع ظاهرة «البطالة المقنعة» وارتفاع نسبتها في القطاعين الزراعي والحكومي.

٥ ـ انخفاض الإنتاجية وما يتبعه من انخفاض في الأجور والدخل وبالتالي ضعف في القدرة على الادخار وبالتالي الاستثمار.

٦ ـ انخفاض الطاقة الاستيعابية للاقتصاد نتيجة لصغر حجم السوق أو لضيق هياكلها الإنتاجية.

٧ ـ التبعية الاقتصادية للخارج كما توضحها اختلالات هيكل التجارة الخارجية نتيجة لتركيز الصادرات في سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع الأولية وما يعنيه ذلك من قابلية تعرض حصيلتها للتقلبات وبالتالي في قدرتها الاستيرادية لتلبية احتياجات الجهود التنموية.

(ب) الخصائص التكنولوجية:

١ ـ بدائية وازدواجية التكنولوجيا المستخدمة في الدول النامية في القطاعات الأولية (للاكتفاء الذاتي أو التصدير) والقطاع الصناعي الناشىء (صناعات يدوية وحديثة).

٢ ــ صعوبة نقل وتطوير التكنولوجيا العالمية لجعلها ملائمة للظروف المحلية للاقتصادات النامية.

(ج) الخصائص الاجتماعية والثقافية:

١ ــ تخلف وجمود البنيان الاجتماعي كما تعكسه النظم والمؤسسات الاجتماعية والعادات والتقاليد والقيم السائدة غير الملائمة لمقتضيات التنمية الاقتصادية.

٢ ــ النقص في المنظمين (Enterprenenrs) وبالتالي انعدام القدرة على التجديد والابتكار.

٣ ــ ارتفاع نسبة الأمية بين السكان وسوء الوضع السكني وانخفاض المستوى الصحي.

(د) الخصائص السياسية:

١ ــ انعدام الاستقرار السياسي وبالتالي عدم استمرارية الجهود التنموية.

٢ ــ ضعف الطبقة المتوسطة مما لا يفسح مجالاً للتغيير والتطوير.

٣ ــ غياب المشاركة الجماهيرية في مسيرة التنمية الاقتصادية.

مثل هذه القائمة الطويلة من الخصائص تعكس بوضوح شمولية ظاهرة التخلف وتعدد أبعادها بالإضافة إلى وجود علاقات دائرية بينها حيث تشكل الخاصية الواحدة منها في نفس الوقت سبباً ونتيجة لغيرها من الخصائص. غير أن عدم قابلية كثير من هذه الخصائص ــ وبخاصة الخصائص غير الاقتصادية ــ للقياس الكمي الدقيق دفع بالكثيرين إلى التعريف بالقاعدة الإنتاجية للاقتصاد النامي من منظور جزئي يركز على بعض الخصائص القابلة للقياس ويعبر عنها بمؤشرات إحصائية مع الإشارة إلى أهمية بقية الخصائص وما بين هاتين المجموعتين من تفاعلات وتأثير متبادل أثناء عملية التنمية الاقتصادية.

فإذا نظرنا إلى هذه الخصائص جميعها على أنها تشكل في واقع الأمر عقبات أو عراقيل تعترض طريق التنمية الاقتصادية لأصبح من الميسور تصور القاعدة الإنتاجية على أنها واقع فعلي تنطلق منه عملية التنمية الاقتصادية مكبلة بقيود شتى. بعض هذه القيود يعود إلى الاختلالات الهيكلية في الموارد الاقتصادية المتاحة وقصورها من الناحيتين

الكمية والكيفية بالإضافة إلى ما يتصف بـه الجهاز الإنتـاجي للاقتصـاد النامي من اختلالات هيكلية تجعله حبيساً لمجموعة دائرية من العوامل التي يتأثر ويؤثر الواحد منها في الآخر على نحو من شأنه الإبقاء عليه عند مستويات منخفضة من الأداء الاقتصادي. أما البعض الآخر من هذه القيود فتفرضه طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة وانعكاساتها على الجهود الإنمائية للدول النامية.

وقد جرى التقليد في الكتابات الاقتصادية خلال السنوات الماضية على التركيز على أحد أو بعض هذه القيود والنظر إليها كعائق رئيسي لعملية التنمية الاقتصادية. فمثلاً، هناك من رأى في رأس المال العنصر الديناميكي الدافع للنمو وأن انخفاض معدل التراكم الرأسمالي سبباً رئيسياً للتخلف. وعليه، تم بناء نماذج اقتصادية وتبنى استراتيجيات للتنمية ترتكز على زيادة معدل التراكم الرأسمالي (الاستثمار)، وبخاصة في القـطاع الصناعي، لما سوف يترتب على ذلك من زيادة في الطاقة الإنتاجية وتصحيح لمختلف الاختلالات الهيكلية في اقتصادات الدول النامية. وتأتي في المقدمة نماذج واستراتيجيات «الدفعة القوية» و«الحد الأدنى من الجهد الإنمائي» للخلاص من «مصيـدة التوازن المنخفض» التي تعيق انطلاقة عملية التنمية الاقتصادية. يلي ذلك استراتيجيات التصنيع عن طريق «النمو المتوازن» أو «النمو غير المتوازن» أو «إحلال الواردات» لتنمية القطاع الصناعي بهدف التغلب على بعض العقبات التي تعترض طريق التنمية الاقتصادية ومن ثم القضاء على كثير من خصائص التخلف.

وهناك من يرى أن كثيراً من الدول النامية تواجه في سعيها للتنمية الاقتصادية عقبتين رئيسيتين: الأولى تتمثل في عجز المدخرات المحليـة عن تمويـل احتياجـاتها الاستثمارية والثانية تظهر على شكل قصور مواردها من الصادرات والمساعدات الأجنبية بالنسبة لمتطلبات النقد الأجنبي اللازمة للاستيراد. وقد أطلق على هاتين العقبتين اسم قيد الادخار وقيد النقد الأجنبي على التوالي. وانطلاقاً من هذا التصور، تم بناء وتطوير ما أصبح يعرف بنموذج ذي الفجوتين (Two-Gap): فجوة الادخار وفجـوة التجارة الخارجية، لدراسة ما قد يكون بينهما من تداخل أو تأثير متبادل أم أنهما قائمان بذاتيهما يشكل كل منهما عائقاً للتنمية مستقلاً عن الآخر.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تم استخدام هذا النموذج ـ أو صياغات متطورة منه ـ

لمعرفة أي القيدين أكثر فعالية في إعاقة عملية التنمية الاقتصادية في مراحلها المختلفة وبالتالي تحديد ما يلزم اتخاذه من إجراءات للتغلب عليها وسد هذه الفجوات.

ولكن عند التطبيق كانت التجربة في كثير من الحالات مخيبة للآمال حيث إن التركيز على بعض القيود دون البعض الآخر دفع بالتنمية الاقتصادية في مسار خاطىء تفاقمت معه المشاكل وازدادت القيود حدة. وقد أدى ذلك إلى تحول ملحوظ في الفكر التنموي في اتجاه إعادة صياغة أولويات وأهداف التنمية بحيث يكون فيها الإنسان هدفاً ووسيلة معاً للتنمية الحقيقية الشاملة. فبعد فشل الاستراتيجيات التنموية المبنية على تنمية القطاع الصناعي في نقل الاقتصاد إلى مرحلة النمو الذاتي وامتصاص العمالة الزائدة وبعد تفاقم مشكلة الغذاء في العالم تحول اهتمام المختصين إلى التنمية الزراعية والريفية كاستراتيجية مكملة للتنمية الصناعية. كذلك، فقد كان لشيوع ظاهرة الفقر المطلق والنسبي بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل القومي في معظم الدول النامية من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السيئة ما يكفي لإقناع البعض بأهميتها كعقبات رئيسية في طريق التنمية، ومن ثم تبنى استراتيجيات للتنمية تؤكد على إشباع الحاجات الأساسية (Basic Needs) تنساب فيها ثمار التنمية إلى الفئات السكانية المحرومة.

أياً كانت طبيعة هذه النماذج المقترحة واهتماماتها، فإنها جميعاً لا تعدو كونها محاولات للربط بين الأهداف المنشودة من التنمية الاقتصادية والقاعدة الإنتاجية للاقتصاد كما تصفها خصائصه الرئيسية بهدف التعرف على السياسات والاستراتيجيات المثلى أو المناسبة لعملية التنمية الاقتصادية. ولكن النظرة الجزئية سواء بالنسبة للأهداف أو بالنسبة للقيود والعقبات التي تعترض طريق التنمية جعلت من هذه النماذج ـ على الرغم من الأضواء التي ألقتها على الخيارات المتاحة للدول النامية ـ أدوات تحليلية ناقصة وذات فائدة محدودة. ومهما يكن الأمر، فإن التعبير عن القاعدة الإنتاجية على شكل واقع فعلي تحيطه مجموعة من القيود والعقبات يسهل الربط بين القاعدة الإنتاجية وأهداف التنمية مما يعطي هذا المنهج في التعريف بالقاعدة الإنتاجية ميزة على المناهج الأخرى.

الخلاصة والاستنتاجات

يتضح لنا مما تقدم أن الاختلاف بين المناهج الرئيسية الثلاثة في تعريف مفهوم «القاعدة الإنتاجية» يعود بالدرجة الأولى إلى اختلاف تصوراتها لعملية التنمية

الاقتصادية. فهي في المنهج الأول عبارة عن تحقيق معدلات عالية من النمو في الناتج القومي وبالتالي فإن القاعدة الإنتاجية لا بد أن توصف وتقاس بالموارد الاقتصادية المتاحة كمًا ونوعاً حيث تشترك جميعاً في تحديد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد ومستوى نمو ناتجه القومي. أما بالنسبة للمنهج الثاني، فالتنمية الاقتصادية عبارة عن تغيرات منتظمة ونمطية في هياكل الاقتصاد الرئيسية، ومن ثم تعرف القاعدة الإنتاجية فيه بصورة هيكلية متعددة الأبعاد تنطلق منها عملية التنمية الاقتصادية وتحدث فيها تغيرات معينة في مراحلها المختلفة. أما المنهج الثالث فيرى التنمية الاقتصادية على شكل جهود إنمائية تنطلق من واقع فعلي للاقتصاد النامي بغية تحقيق أهداف معينة، وتحكمها فيما بعد مجموعة من العوامل أو العقبات التي يفرزها هذا الواقع بكل أبعاده، وعليه توصف القاعدة الإنتاجية ويتحدد إطارها بمجموعة شاملة من الخصائص الاقتصادية وغير الاقتصادية للدول النامية.

كذلك، تختلف هذه المناهج فيما بينها من حيث إمكانية التعرف على نقاط القوة والضعف في القاعدة الإنتاجية كما تعرفها. ففي حين يبرز المنهج الأول بأسلوب تجميعي طبيعة الاختلالات الهيكلية في الموارد الاقتصادية المتاحة ونواحي القصور والوفرة في عوامل الإنتاج الرئيسية من الناحيتين الكمية والكيفية وفرص إحلال بعضها محل البعض الآخر، يظهر المنهج الثاني بصورة مفصلة ما قد يعاني منه الاقتصاد النامي من اختلالات في هياكله الرئيسية وطبيعة الجهود الإنمائية اللازمة لتصحيحها. أما المنهج الثالث، فيبين بوضوح ما قد يعترض طريق التنمية الاقتصادية الشاملة من عقبات وما يحيط بها من قيود ويساعد في رسم أفضل المسارات الممكنة لعملية التنمية الاقتصادية وما يعنيه ذلك من سياسات واستراتيجيات تنموية لتحقيق الأهداف القومية.

ونتيجة لهذا التباين، يصبح الحكم بأفضلية منهج معين على غيره من المناهج أمراً غير يسير سواء من الناحية النظرية أم من الناحية العملية. كذلك، قد لا يبدو سليمًا القول باتباع منهج معين في تعريف القاعدة الإنتاجية لجميع الدول النامية لما بين هذه الدول من اختلاف ملحوظ في خصائصها وأهدافها من حيث ماهيتها وأهميتها. فالتعريف الذي يكون ملائمًا لأحد الاقتصادات النامية قد لا يكون كذلك بالنسبة لغيره. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون من المفيد من الناحية العملية استخدام تعاريف مختلفة للقاعدة

الإنتاجية في الاقتصاد الواحد وذلك حسب المرحلة التي يمر بها الاقتصاد في عملية التنمية الاقتصادية.

في مثل هذه الأحوال، يبدو منطقياً التقدم باقتراح ينادي بضرورة وضع تعريف للقاعدة الإنتاجية في كل بلد نام يتلاءم والظروف التي يعيشها ذلك البلد، على أن يراعي في هذا التعريف الاعتبارات التالية:

١ ـ **الواقعية**: وذلك حتى تعكس القاعدة الإنتاجية الواقع الفعلي للاقتصاد النامي من حيث قدراته وإمكاناته وخصائصه الرئيسية.

٢ ـ **الشمولية**: بمعنى أن تكون الصورة التي يرسمها التعريف المقترح للقاعدة الإنتاجية مفصلة وذات أبعاد متعددة لكي تشمل في إطارها جميع خصائص الاقتصاد النامي وبالتالي يمكن التعرف على العوامل المساعدة والمعيقة لعملية التنمية الاقتصادية الشاملة.

٣ ـ **القابلية للقياس الكمي**: حتى يسهل التعرف على مظاهر القوة والضعف في القاعدة الإنتاجية ومتابعتها في أثناء عملية التنمية الاقتصادية عن طريق إجراء المقارنات الزمانية والمكانية.

٤ ـ إمكانية ربطها بعملية التنمية الاقتصادية في إطار تحليلي ديناميكي يأخذ عنصر «الزمن» صراحة بعين الاعتبار.

المراجع

(أ) العربيـة:

(١) أنطونيوس كرم: **اقتصاديات التخلف والتنمية**. مركز الإنماء القومي، بيروت ١٩٨٠.

(٢) د. عمرو محيي الدين: **التخلف والتنمية**. دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٥.

(٣) د. محمد زكي شافعي: **التنمية الاقتصادية**. الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٧.

(٤) د. هناء خير الدين، اختبار قياسي لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الأجنبي على تنمية بعض الدول

العربية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الرابع، السنة الخامسة، كانون الثاني، يناير ١٩٧٨، ص ص ٢٧ ـ ٥٧.

(ب) الأجنبيـــة:

(1) Al-Qudsi, S., «Growth and Distribution in the Kuwaiti Economy, 1960-1975: A Production Function Approach, *Journal of Social Sciences*, Vol. 8, No. 3, October 1980, pp. 250-264, and the reference therin, particularly 3 and 5.

(2) Arrow, K. J. et. al., Capital-Labor Substitution and Economic Efficiency, *Review of Economics and Statistics*, Vol. 43, No. 3, August 1961, pp. 225-250.

(3) Baer, W. and Herve, M., «Employment and Industrialization in Developing Countries, *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 82, July 1966, pp. 88-107.

(4) Chenery, H. B. et al., eds, *Redistribution with Growth*, London: Oxford University Press, 1974.

(5) Chenery, H. B. and A. M. Strout, «Foreign Assistance and Economic Development», *American Economic Review*, September 1966.

(6) El-Beblawi H. and E. Shafey, Strategic Options of Development For Kuwait, IBK papers Series No. 1, Kuwait, July 1980.

(7) El-Mallakh, R. and J. K. Atta, *The Absorptive Capacity of Kuwait*, D. C. Heath and Company, Mass., U.S.A., 1981.

(8) Golladay, F. L. and Haveman, R. H., *The Economic Impacts of Tax-Transfer Policy: Regional and Distributional Effects*, Academic Press, New York, 1977.

(9) Hardy, C., «Mexico's Development Strategy For The 1980s», *World Development*, Vol. 10, No. 6, June 1982, pp. 501-512.

(10) Intrilligator, M. D., *Mathematical Optimization and Economic Theory*, Prentice Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jerser, 1971.

(11) Khouja, M. W. and P. G. Sadler, *The Economy of Kuwait: Development and Role in International Finance*, The Macmillan Press Ltd., London, 1979.

(12) Kuznets, S., *Modern Economic Growth: Rate, Structure and Speed*, Yale University Press, New Haven, Connecticut, 1966.

(13) Morawetz, D., «Employment Implications of Industrialization in Developing Countries: A Survey», *The Economic Journal*, September 1974, pp. 491-542.

(14) Morley, S. and Williamson, J. «Demand, Distribution and Employment: The Case of Brazil», *Economic Development and Cultural Change*, Vol. 23, October 1974, pp. 33-60.

(15) Moses, L. N., «A General Equilibrium Model of Production, Interregional Trade and Location of Industry», *The Review of Economics and Statistics*, Vol. 42, No. 4, November 1960, pp. 373-397.

(16) Weisskopf, T. E., «An Econometric Test of Alternative Constraints on the Growth of Underdeveloped Countries», *The Review of Economics and Statistics*, February 1972.

□ □ □

مجلة الحقوق

تصدرها كلية الحقوق بجامعة الكويت

فصلية أكاديمية
تعنى بالمجالات القانونية والشرعية

الاشتراكات

داخل الكويت للافراد
أربعة دنانير

للمؤسسات الرسمية
وشبه الرسمية والشركات
عشرون دينارا

في الخارج
١٥ دولارا امريكيا - بالبريد الجوي

العنوان

جامعة الكويت - كلية الحقوق
ص.ب ٥٤٧٦

يحتوي كل عدد على الموضوعات التالية :-

- ابحاث في القانون والشريعة الاسلامية
- تعليقات على الاحكام القضائية والتشريعات
- مراجعات للكتب الجديدة
- تقارير عن المؤتمرات الدولية

جميع المراسلات توجه باسم
رئيس التحرير

مجلة العلوم الاجتماعية ـ العدد ٤ ـ المجلد ١١ ـ ربيع الأول ١٤٠٤هـ ـ ديسمبر ١٩٨٣ (صفحات من ٥٧ إلى ٨٢)

نقل التكنولوجيا والتبعية التكنولوجية في الدول النامية

نادية الشيشيني
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
(ج. م. ع.)

مقدمة

نقل التكنولوجيا وتعثر التنمية في العالم الثالث:

تمثل المدخل الأساسي لتحقيق التنمية في العالم الثالث، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، في تكثيف عمليات نقل التكنولوجيا الحديثة من الدول المتقدمة. وقد اتجه المفكرون الاقتصاديون في الفترة التالية للحرب إلى القول بأن الدول النامية تتمتع بميزة نسبية كبيرة، تتمثل في الفرصة المتاحة لها للاستفادة من الرصيد الهائل من المعارف والفنون والخبرات المتراكمة لدى الدول المتقدمة خلال قرون عديدة. وأكدوا أن هذه الميزة النسبية سوف تسمح للدول النامية باختصار الفترة اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والتصنيع السريع، مع توفير تكاليف الأبحاث العلمية والتجارب التطبيقية التي سبق أن تكبدتها الدول المتقدمة[١]. ولكن، أوضحت تجارب الدول النامية خلال العقود الماضية أن أسلوب نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة صاحبه وارتبط به نمط للتنمية أدى إلى زيادة مشكلات الازدواجية والبطالة والفوارق الاجتماعية والإقليمية وركود القطاعات التقليدية[٢]. إضافة إلى ذلك، لم يؤد أسلوب نقل التكنولوجيا إلى رفع معدلات نمو الناتج القومي في الدول النامية على نحو يضيق من الفجوة الإنمائية والمعيشية بين هذه الدول والدول المتقدمة. بل على العكس من ذلك، شاهدت الستينيات والسبعينيات من هذا القرن تزايد هذه الفجوة، مما أحدث قلقاً بين المهتمين بشؤون العالم

الثالث، وأثار جدلاً يستهدف البحث في أسباب فشل أسلوب نقل التكنولوجيا في تحقيق ما أثاره من طموحات وآمال.

التبعية التكنولوجية ومسؤولية الدول النامية:

انقسم المهتمون بشؤون العالم الثالث ــ فيما يتعلق بتبرير ما صاحب أسلوب نقل التكنولوجيا من سلبيات وعوائق ــ إلى فريقين: **الفريق الأول** يلقى اللوم الأكبر على الدول المتقدمة وعلى الشركات الدولية العملاقة المسيطرة على أسواق التكنولوجيا، وذلك باعتبارها مسؤولة عما يشوب صفقات نقل التكنولوجيا، في حالات كثيرة، من مظاهر التضليل والاستغلال. **أما الفريق الثاني**، فيرى أن المسؤولية الأكبر عن تعثر أسلوب نقل التكنولوجيا تقع على الدول النامية نفسها، وذلك لعجزها أو تقاعسها عن تنمية قدراتها الذاتية على اختيار واستخدام وتطوير وأقلمة التكنولوجيات الحديثة المستوردة، ولعجزها أو تقاعسها عن اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية مستثمريها ومنظميها ومواطنيها من التضليل والاستغلال. ويرى هذا الفريق ضرورة التفرقة بين المقصود بنقل التكنولوجيا، بمعناه البسيط المجرد، وبين ما تعاني منه الدول النامية من عدم القدرة على استغلال التكنولوجيات المنقولة بكفاءة نتيجة لانخفاض إمكانياتها الذاتية. ويطلق على هذه الظاهرة الأخيرة: **التبعية التكنولوجية**.

يتطلب توضيح الاختلافات الأساسية بين آراء المهتمين بشؤون الدول النامية البدء بتوضيح التفرقة بين المقصود بنقل التكنولوجيا والمقصود بالتبعية التكنولوجية، بالاعتماد على بيان طبيعة مستلزمات استخدام التكنولوجيات الحديثة. ونتبع هذا التوضيح ببيان آثار ونتائج ما تعانيه أغلبية الدول النامية من تبعية تكنولوجية.

المقصود بنقل التكنولوجيا:

يطلق اصطلاح «نقل التكنولوجيا» في الكتابات الاقتصادية على الصفقات التجارية التي تتناول استيراد آلات ومعدات وأدوات حديثة، أو التي تنظم استعارة بعض المهارات والخبرات المتخصصة غير المتوفرة في الدول المستوردة. وقد تتم الصفقات المتعلقة بنقل التكنولوجيا بين دولتين متقدمتين، أو بين دولة متقدمة ودولة نامية، ولكن نادراً ما تتم مثل هذه الصفقات بين دولتين ناميتين، وذلك نتيجة لاحتكار الدول الصناعية المتقدمة

لإنجازات التقدم العلمي والتكنولوجي طوال القرنين الماضيين. ويشير فريق الكتاب القائل بمسؤولية الدول المتقدمة عن السلبيات التي تصاحب تطبيق أسلوب نقل التكنولوجيا في الدول النامية، إلى خطورة وتنوع أشكال الاستغلال والتضليل التي تخفيها صفقات نقل التكنولوجيا. ويطالب هؤلاء الكتاب الدول المتقدمة باتخاذ الخطوات والإجراءات الكفيلة بمنع الشركات الموردة للتكنولوجيا من استغلال وتضليل الدول النامية. وسنوضح في هذه الدراسة طبيعة بعض مظاهر الاستغلال والتضليل التي تشوب عمليات نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عمليات نقل التكنولوجيا بين الدول المتقدمة وبعضها تأخذ عادة شكل «تبادل تكنولوجي»، بمعنى أنه لا يوجد دولة مستوردة للتكنولوجيا بشكل دائم، ودولة موردة لها بشكل دائم. ولكن تتم عمليات التبادل التكنولوجي بين الدول المتقدمة وبعضها على أساس الأخذ والعطاء والتعاون المسبق والتكامل الواعي. ويساعد على تقليل السلبيات المصاحبة لعمليات نقل التكنولوجيا بين الدول المتقدمة وبعضها، تشابه البيئات الإنتاجية والتكنولوجية وتقارب الخصائص والمستويات والتقاليد الاجتماعية والاقتصادية. وسنوضح هذه النقطة بتفصيل أكبر فيما يلي في مجال توضيح المقصود بالتبعية التكنولوجية.

المقصود بالتبعية التكنولوجية:

يعترض فريق الكتاب القائل بارتفاع مسؤولية الدول النامية نفسها عن سلبيات أسلوب نقل التكنولوجيا، على إطلاق اصطلاح «نقل التكنولوجيا» على صفقات تجارية تتناول سلع رأسمالية أو تنظم استعارة خبرات ومهارات أجنبية. وتنصرف اعتراضات هذا الفريق إلى أن التكنولوجيا ليست شيئاً مادياً يسهل نقله، وإلى أن كفاءة استخدام التكنولوجيات الحديثة تتطلب توافر العديد من المستلزمات ذات الطبيعة المتكاملة، وبعض هذه المستلزمات غير قابل للنقل من البيئة التي نشأ وتطور فيها.

ويمكن تصنيف مستلزمات استخدام التكنولوجيات الحديثة حسب طبيعتها وقابليتها للنقل، إلى ثلاث مجموعات هي[٣]:

١ ــ **مستلزمات مؤسسية غير قابلة للنقل البتة:** وتشمل الأطر والنظم والعوامل التنظيمية والبنيانية والأجهزة الإدارية والإشرافية والفنية والتخطيطية والتشريعية

ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالجهاز الإنتاجي وبالعمليات الإنتاجية. ومن أهم المستلزمات المؤسسية لاستخدام التكنولوجيات الحديثة، على سبيل المثال لا الحصر: السياسات الإنتاجية والمالية، تكوين وقدرات الأسواق المالية، سياسات البحث العلمي وطاقات الأجهزة البحثية، التشريعات المنظمة للملكية الصناعية وللمعاملات الخاصة باستيراد واستخدام التكنولوجيا، توافر الهياكل الأساسية، قدرة الأجهزة الحكومية على توجيه وتنظيم ومراقبة الأنشطة الإنتاجية وعلى حماية الاقتصاد القومي، توافر الإطار التنظيمي الذي يتيح توثيق التعاون بين الجهات العلمية التي تقوم بالبحث والتطوير والأجهزة الإنتاجية التي تتولى التطبيق، سياسات وأجهزة التعليم والتدريب والتأهيل المهني، الخ . . .

٢ ـ **مستلزمات فنية قابلة للنقل بشروط خاصة ولفترات محدودة**، وتشمل الخبرات والمهارات العلمية والعملية اللازمة لاختيار وتركيب وتشغيل وصيانة وتطوير الآلات والمعدات الحديثة بكفاءة واستمرار، في ضوء طاقاتها المخططة ومواصفاتها الفنية. وتشمل المستلزمات الفنية لاستخدام تكنولوجيا معينة كذلك، الخبرات القانونية والإدارية القادرة على تنظيم العلاقات التجارية الخاصة بهذه التكنولوجيا.

تسمى المستلزمات الفنية للتكنولوجيا في بعض الكتابات «بالتكنولوجيا غير الصلبة أو اللينة» (Software Technology). ولا يمكن تصور وضع تقوم فيه الدولة باستيراد جميع احتياجاتها من الخبرات والمهارات اللازمة لتشغيل مشروعاتها الإنتاجية. ولكن لا بد أن يعتمد تشغيل المشروعات الإنتاجية في كل دولة بالدرجة الأولى على قاعدة عريضة من الخبرات والمهارات الوطنية، مع استيراد أعداد محدودة من الخبرات والمهارات الأجنبية ذات التخصصات الدقيقة أو النادرة، لفترات محددة، للاستعانة بها في أعمال التركيب والإشراف والتدريب. وتكثر الشكوى في الدول النامية من المشكلات التي تنجم عن التوسع في استخدام ما يسمى «بالخبراء الأجانب» وذلك بسبب عدم ولاء هؤلاء الخبراء للدول التي تستأجرهم، أو بسبب عدم تأقلمهم مع ظروفها الاجتماعية والبيئية، أو بسبب انخفاض قدرتهم التدريبية، أو بسبب جهلهم للغة الوطنية.

٣ ـ **مستلزمات عينية أو مجسدة (Embodied)**: وهي مجرد سلع قابلة للنقل، وتشمل أساساً الآلات والمعدات والأدوات وقطع غيارها، وكذلك السلع الوسيطة ونصف

المصنعة التي تدخل في تكوين السلع النهائية. وتسمى هذه المستلزمات العينية في بعض الكتابات بـ «التكنولوجيا الصلبة» (Hardware Technology).

ويجدر التنويه هنا إلى أن عمليات نقل الآلات والمعدات والأدوات من دولة لأخرى ــ ورغم كونها مجرد سلع سهلة النقل ــ ليست بالبساطة التي قد يتصورها البعض. فهذه الآلات والمعدات والأدوات تعكس عادة خصائص ومتطلبات وإمكانيات البيئة التي أنتجتها، بل يمكن القول أن الآلات والمعدات والأدوات تصنع عادة لمواجهة خصائص ومتطلبات وإمكانيات بيئة معينة. وقد يؤدي نقلها إلى بيئة ذات خصائص ومتطلبات وإمكانيات مختلفة إلى التقليل من كفاءتها. وهذا يعني أن عمليات نقل المستلزمات العينية للتكنولوجيات الحديثة تتضمن عمليات اختيار صعبة تعتمد على معايير مفاضلة عديدة، منها: الطاقة الإنتاجية، والكثافة الرأسمالية، وإمكانيات زيادة معدلات التشغيل، ودرجة الميكنة وصعوبة التشغيل والصيانة.

يمثل الرصيد المتوفر في اقتصاد ما من مختلف المستلزمات التكنولوجية المؤسسية والفنية والعينية ــ «القاعدة التكنولوجية الوطنية» لهذا الاقتصاد. بمعنى آخر، تتكون القاعدة التكنولوجية الوطنية من مختلف العناصر المؤسسية والفنية والعينية اللازمة لاختيار وتشغيل وتطوير التكنولوجيات المستخدمة بكفاءة. من هنا تحدد القاعدة التكنولوجية الوطنية، إلى درجة كبيرة، قدرة الجهاز الإنتاجي على إحداث تطورات علمية وتكنولوجية، من جهة، وعلى الاستفادة من هذه التطورات لرفع معدلات نمو الإنتاج والإنتاجية، ولتحسين مستويات معيشة الأفراد، من جهة أخرى.

يمكن ــ في ضوء التحليل السابق ــ القول بأن تسمية نقل إحدى أو بعض مستلزمات استخدام التكنولوجيا «نقلاً» للتكنولوجيا، ليس إلا نوعاً من التجاوز أصبح شائعاً في الكتابات الاقتصادية. وقد بدأ استخدامه أصلاً نتيجة لعدم وجود إدراك حقيقي لطبيعة التكامل الوظيفي القوي بين المستلزمات المؤسسية والفنية والعينية للتكنولوجيا. وهذا التكامل لا يقوم على أسس فنية فحسب، ولكنه يقوم أيضاً على أسس حضارية وبيئية وتاريخية، مما يجعل الفصل بين مستلزمات التكنولوجيا عملية صعبة وغير مضمونة النتائج. ويؤكد أحد الاقتصاديين العرب أن عمليات شراء الآلات والمعدات والأدوات الحديثة التي تقبل عليها الدول النامية لا تمثل نقلاً للتكنولوجيا، ولكنها مجرد صفقات

تجارية تتعلق بسلع رأسمالية، ولا يترتب عليها رفع أو تحسين المستوى التكنولوجي للمشتري. فيقول هذا الاقتصادي العربي (أ. زحلان) أن هذه العمليات خالية من أي مضمون تكنولوجي[٤].

تتمثل مسؤولية الدول النامية عن السلبيات التي تصاحب ما يسمى بأسلوب نقل التكنولوجيا، في تقصيرها في تكوين قواعد تكنولوجية وطنية متكاملة وقوية، تضم مختلف المستلزمات الضرورية لاختيار وتشغيل وتطوير التكنولوجيات الحديثة المستوردة بكفاءة. ويبرز تقصير الدول النامية بشكل خاص فيما يتعلق بتكوين الأطر المؤسسية والأجهزة التنظيمية والإدارية. ويؤكد كثير من المهتمين بشؤون العالم الثالث، **أن قصور قدرات الدول النامية على تكوين وإدارة وتطوير المؤسسات والأجهزة القادرة على تشغيل جهاز إنتاجي حديث، يمثل إحدى العوائق الأساسية في سبيل الاستفادة من التكنولوجيات المستوردة، لتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية**. ومن أهم مظاهر قصور قدرات الدول النامية في مجال البناء المؤسسي، قصورها عن إيجاد سياسات ونظم وأجهزة تعليم وتدريب وتأهيل تكفل توفير القاعدة الوطنية العريضة من الخبرات والمهارات العلمية والعملية والإدارية اللازمة لتنفيذ خطط وبرامج التنمية، مع ضمان تسخير أسلوب نقل التكنولوجيا لخدمة أهداف هذه الخطط والبرامج.

* * *

وضحنا في المقدمة السابقة أن ما يسمى بأسلوب نقل التكنولوجيا ليس مسؤولا في حد ذاته عن السلبيات التي تصاحب تطبيقه في الدول النامية، ولكن تعود أغلبية هذه السلبيات بالدرجة الأولى إلى قصور الدول النامية ذاتها عن توفير المستلزمات الأساسية لاستخدام التكنولوجيات الحديثة، في بيئاتها الوطنية. بمعنى آخر تعود أغلبية هذه السلبيات إلى عجز الدول النامية عن تكوين ما أسميناه «بالقاعدة التكنولوجية الوطنية» التي تضم رصيداً ملائمًا ومتكاملاً من مختلف المستلزمات التكنولوجية.

ويفسر وجود قواعد تكنولوجية وطنية قوية ومتكاملة في الدول المتقدمة، نجاح عمليات التبادل التكنولوجي بينها، دون حدوث سلبيات أو مشكلات يصعب علاجها.

ونبين في هذه الدراسة، ببعض التفصيل، أهم السلبيات التي تصاحب عمليات نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية في ظل ما تعاني منه هذه الدول من تبعية تكنولوجية.

التبعية التكنولوجية في الدول النامية
(الآثار والنتائج)

تنصرف التبعية التكنولوجية، كما تم تعريفها فيما سبق، إلى اعتماد الدولة النامية على أسلوب استيراد التكنولوجيات المتقدمة، مع انخفاض قدرة المشروعات والخبرات والمؤسسات الوطنية على اختيار واستخدام وتطوير وأقلمة هذه التكنولوجيات بكفاءة. أو بمعنى آخر، تنصرف التبعية التكنولوجية ــ كما نعرفها من هذه الدراسة ــ إلى غياب قاعدة تكنولوجية وطنية قوية ومتكاملة، تضم مختلف العناصر الفنية والمؤسسية القادرة على إتمام عمليات استيراد وتشغيل التكنولوجيات الأجنبية بما يلائم المصلحة الوطنية.

وخلاصة التعريف السابق أن العنصر الأساسي من ظاهرة التبعية التكنولوجية هو «غياب قاعدة تكنولوجية وطنية قوية ومتكاملة»، حيث إن استيراد التكنولوجيا ــ كما أوضحنا ــ ليس في حد ذاته ظاهرة غير سليمة، أو دليلاً على التبعية.

وتتمثل أهم الآثار السلبية المترتبة على التبعية التكنولوجية في الدول النامية، فيما يلي:

أولاً: اتساع مضمون عمليات نقل التكنولوجيا.
ثانياً: عدم القدرة على اختيار التكنولوجيا الملائمة.
ثالثاً: عدم القدرة على إدارة وتنظيم عمليات استيراد التكنولوجيا.
رابعاً: عدم القدرة على تشغيل التكنولوجيات المستوردة بكفاءة.

أولاً ــ اتساع مضمون نقل التكنولوجيا في ظل التبعية:

تضطر الدول النامية إلى تعويض ضعف ونقص قواعدها التكنولوجية الوطنية باستيراد طاقات إنتاجية كاملة في شكل مجسد، أي في شكل سلع. كما تضطر إلى الاستعانة بالخبرات الأجنبية القادرة على تركيب وتشغيل وصيانة وإصلاح هذه الطاقات الإنتاجية. من هنا تتضمن عمليات نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية عادة نقل حقوق استخدام، وسلع رأسمالية ووسيطة وقطع غياراتها، وخدمات فنية وإدارية.

وقد أدى تعدد العناصر التي تتضمنها عمليات نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية إلى ظهور مفهوم جديد في الكتابات الاقتصادية المعاصرة، وهو «الحزمة التكنولوجية»

(Technological package) وإلى تكرار الإشارات إلى عجز هذه الدول عن فكّها. وتشمل «الحزمة التكنولوجية» جميع العناصر العينية والفنية القابلة للنقل والمستخدمة في مختلف مراحل إنشاء وتشغيل المشروعات الإنتاجية، ابتداء من مرحلة الاختيار وإعداد دراسات الجدوى، إلى مراحل الإنشاء والتركيب والتشغيل والصيانة والإصلاح.

أما في حالة نقل التكنولوجيا إلى دول متقدمة تملك قواعد تكنولوجية وطنية قوية ومتكاملة العناصر، فتقتصر عمليات النقل عادة على شراء «حقوق» استخدام أو إنتاج، وذلك في حالة التكنولوجيات المملوكة. وفي حالة التكنولوجيات غير المملوكة تتم عمليات النقل بمجرد الحصول على المعرفة (Know-How) وعلى البيانات الفنية اللازمة. وفي الحالتين يتمَ تصنيع العناصر التكنولوجية العينية محلياً، ويتم تركيبها وتشغيلها بواسطة الخبرات الوطنية.

إضافة إلى ما سبق، ونظراً لتقارب المستويات الاقتصادية والأطر الاجتماعية والبيئية في الدول المتقدمة، تتقارب فيها إلى حد بعيد القدرات والأساليب التكنولوجية، وهذا يسمح بأن تتناول عمليات نقل التكنولوجيا بينها عادة حلقة واحدة من حلقات السلسلة الإنتاجية (أوعنصر واحد من عناصر التكنولوجيا) وذلك بغرض معالجة فجوة معينة أو الاستفادة من تحسن في الفن الإنتاجي في مجال معين(٥). ويتم اختيار واستيعاب وتكييف أو تطويع الحلقة المستوردة مع بقية الحلقات الإنتاجية بسهولة بواسطة القواعد التكنولوجية المحلية.

ثانياً ــ اختيار التكنولوجيا في ظل التبعية:

سارت التطورات التكنولوجية وما زالت تسير في اتجاهات لا تلائم ظروف الدول النامية وطاقاتها. ويساعد هذا على تفسير الكثير من المشكلات التي تواجه استخدام التكنولوجيات المستوردة في هذه الدول. ويزيد من حدة هذه المشكلات ومن صعوبة التغلب عليها، أن الدول النامية لا تملك العناصر الفنية القادرة على اختيار التكنولوجيات الأكثر ملاءمة لظروفها. فاختيار التكنولوجيا الملائمة لنشاط معين يعمل في ظل ظروف بيئية معينة، يتطلب الإلمام بمختلف احتياجات وإمكانيات هذه البيئة، من جهة، كما يتطلب الإلمام بالبدائل، من جهة أخرى. وهذا يفترض وجود قاعدة تكنولوجية وطنية على درجة كبيرة من الوعي والتكامل.

والواقع أن تحديد واختيار التكنولوجيا الأكثر ملاءمة للدول النامية لم يحتلا جانباً كبيراً من جهود المهتمين بشؤون التنمية حتى منتصف الستينات. فحتى عام ١٩٦٥، كانت المناقشات الخاصة بالتنمية الاقتصادية تميل إلى اعتبار التكنولوجيا «معطى». كما كانت هذه المناقشات تميل إلى اعتبار أن أحدث التكنولوجيات هي بالضرورة أحسنها، وإلى استبعاد احتمال أن تكون هذه التكنولوجيات الحديثة غير ملائمة لظروف واحتياجات الدول النامية.

ولكن في هذا التاريخ (١٩٦٥)، كانت السلبيات المحيطة بأسلوب التنمية القائم على استيراد التكنولوجيا الحديثة قد بدأت تفرض نفسها على الفكر الاقتصادي. وبدأ بعض الاقتصاديين، وعلى رأسهم (E.F. Schumacher)، يطالبون بضرورة الاهتمام بتحديد مواصفات التكنولوجيات الملائمة للدول النامية، والعمل على إيجاد هذه التكنولوجيات وعلى وضعها في متناولها. وحدد (Schumacher) التكنولوجيات الملائمة للدول النامية فيما أسماه «بالتكنولوجيا الوسيطة» (Intermediate Technology) وهي التكنولوجيا التي تحتل مركزاً وسطاً بين التكنولوجيات البدائية المستخدمة في الدول النامية والتكنولوجيات الكثيفة رأس المال والمعقدة، المستخدمة في الدول المتقدمة. ومن أهم خصائص التكنولوجيا الوسيطة. كما يحددها (Schumacher)، أنها كثيفة العمل، غير معقدة، وتصلح للاستخدام في وحدات إنتاجية صغيرة بشكل منتشر. ومثل هذه التكنولوجيا تكون أعلى إنتاجية من التكنولوجيات البدائية المتهالكة، وفي نفس الوقت أقل تكلفة من التكنولوجيات الحديثة[٦]. وهي تساهم بشكل فعال في حل مشكلات البطالة والفقر والفوارق الاجتماعية والإقليمية في الدول النامية[٧]. وكانت جهود (Schumacher) بمثابة نقطة الانطلاق للاهتمام بمفهوم «التكنولوجيا الملائمة» والعمل على توضيحه وبلورته.

ويتفق كثير من الكتاب الاقتصاديين الآن مع (Schumacher) في أهمية اختيار التكنولوجيا الملائمة للدول النامية وفي القول بوجود مجال واسع للاختيار التكنولوجي في أغلبية الأنشطة الإنتاجية، بما فيها الصناعات التحويلية[٨]. ويتفقون معه أيضاً في أنه من الخطأ اعتبار التكنولوجيا الحديثة قابلة للتطبيق في الوحدات الصناعية الكبيرة فقط، بل يؤكدون أن هناك عدداً كبيراً من الأنشطة الصناعية تكون فيه عملية التصنيع قابلة للتجزئة على نحو يجعل من الممكن إتمامها في وحدات صغيرة على نفس المستوى من

الكفاءة التكنولوجية تقريباً. وفي مثل هذه الأنشطة يتوقف الإنتاج على عدد الوحدات الإنتاجية لا على حجمها[٩]. وبذلك يربط الاقتصاديون بين مهام اختيار الأنشطة الإنتاجية الملائمة للدول النامية، ومهام اختيار التكنولوجيات الملائمة لها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التقدم التكنولوجي في العقود الأخيرة اتجه بشكل ملحوظ نحو زيادة إمكانيات تجزئة العمليات الصناعية، على نحو جعل من الممكن توزيع مراحلها على وحدات إنتاجية مختلفة صغيرة الحجم، مع استخدام تكنولوجيات حديثة كثيفة رأس المال. بمعنى آخر اتجه التقدم التكنولوجي في العقود الأخيرة نحو زيادة إمكانيات استخدام التكنولوجيات الحديثة الكثيفة رأس المال في وحدات ذات طاقات إنتاجية صغيرة نسبياً[١٠]. وهذا الاتجاه الأخير للتطور التكنولوجي يتفق ومصلحة الدول النامية، حيث يفسح أمامها مجالات استخدام تكنولوجيات حديثة في وحدات إنتاجية ذات أحجام صغيرة نسبياً، أكثر اتفاقاً مع ظروفها المحلية. أما بالنسبة للأنشطة الصناعية التي لا يتاح فيها استخدام التكنولوجيات الحديثة إلا في وحدات إنتاجية كبيرة الحجم ــ وهي ما زالت كثيرة ــ يكون على الدول النامية إقامتها في حالة كونها ذات أهمية استراتيجية خاصة بالنسبة للتنمية الاقتصادية أو بالنسبة لتحسين استغلال الموارد المحلية.

ينصرف مفهوم التكنولوجيا الملائمة ــ في ضوء المناقشة السابقة ــ إلى التوليفة التكنولوجية (Technology mix) التي تساهم بدرجة أكبر في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع الأخذ في الاعتبار درجة توافر الموارد وظروف التطبيق في كل دولة. وبناء على ذلك، فهو مفهوم ديناميكي مرن، لا بد له أن يتغير مع تغير ظروف وقدرات الدولة[١١]. وهذه الصياغة لمفهوم التكنولوجيا الملائمة تؤكد وجود علاقة قوية بين عمليات الاختيار التكنولوجي وعمليات اختيار مجالات التنمية ومشروعات التصنيع. بمعنى أنها تشير إلى أهمية اختيار الدول النامية لمجالات التصنيع التي تكون إمكانيات استخدام تكنولوجيات ملائمة فيها أكبر.

ونكرر هنا أن ضعف القواعد التكنولوجية الوطنية في الدول النامية يعوق إلى درجة كبيرة التوصل إلى الاختيارات التنموية والتكنولوجية السليمة.

ثالثاً ـ إدارة وتنظيم استيراد التكنولوجيا في ظل التبعية:

إن التكنولوجيا ـ نتيجة لطبيعتها التطبيقية ـ ذات طابع تجاري، ويتم الحصول على مستلزماتها بمقتضى عقود تجارية تحدد التزامات وأطراف التعامل وأسعار السلع أو الخدمات أو الحقوق محل التعامل. وهذه العقود تعكس القوة التفاوضية لكل طرف، وهي تتم عادة بين مشروعات إنتاجية (Enterprise to enterprise)[١٢]، لا بين السلطات السياسية أو التنفيذية للدول. ويؤدي ضعف القواعد التكنولوجية في الدول النامية إلى إضعاف الموقف التفاوضي للمشروع المنتمي إلى دولة نامية، في مواجهة المشروع المورد المنتمي ـ عادة ـ لدولة متقدمة، وإلى إكساب سوق التكنولوجيا سمات الأسواق الاحتكارية، وهي الأسواق التي لا يملك فيها المشتري القدرة على الاختيار السليم، في ضوء المفاضلة الواعية بين البدائل المتاحة، ولا الوسيلة الفعالة لتقدير ثمن السلع والخدمات المطلوبة، على أساس التكلفة والعائد.

ويزيد من الطبيعة الاحتكارية لسوق التكنولوجيا الحماية التي تتمتع بها التطبيقات التكنولوجية في ظل نظام «براءات الاختراع» المعمول به منذ عام ١٨٨١، بمقتضى اتفاقية باريس وتعديلاتها. كما يزيد من هذه الطبيعة الاحتكارية أيضاً ما تلجأ إليه المشروعات الصناعية في الدول المتقدمة من أساليب وحيل لفرض السرية حول أساليب إنتاجها ولزيادة سيطرتها على سوق التكنولوجيا، ومنها، مثلاً، شراء براءات الاختراع الخاصة بالتكنولوجيات المنافسة من أصحابها والعمل على حبسها لضمان استمرار استخدام التكنولوجيا الخاصة بها[١٣].

والمحتكر الرئيسي للتكنولوجيا في الأسواق الدولية، هي الشركات العملاقة المتعددة الجنسية (Transnationals) التي ظهرت وتعددت وقويت في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية، نتيجة لإجراءات التعاون والتنسيق والتكامل بين الدول الصناعية المتقدمة، في المجالات الاقتصادية والإنتاجية والتكنولوجية. وهذه الشركات تسيطر على أسواق التكنولوجيا من خلال ضخامة إمكانياتها وتشعب أنشطتها وما تتمتع به من مزايا مالية واحتكارية (أو شبه احتكارية) في أسواق عدد كبير من الدول. والملاحظ أن الدول النامية تفضل الحصول على مستلزماتها التكنولوجية من خلال التعامل مع الشركات المتعددة الجنسية، وذلك باعتبار هذه الشركات أقدر على تزويدها بما تحتاجه من «حزم

تكنولوجية متكاملة». ويتعدى نشاط الشركات المتعددة الجنسية ــ فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية ــ مجالات توريد وتركيب وتشغيل الحزم التكنولوجية، إلى مجالات إجراء الدراسات التمهيدية وتدبير مصادر التمويل وتولى عمليات الإدارة والتسويق.

ويمكن القول أن الشركات المتعددة الجنسية تمثل وسيلة لتنظيم اقتسام الدول المتقدمة للأرباح الناجمة عن نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول النامية. وهي وسيلة تسمح بالتخلص من المنافسة الضارة بين أصحاب التكنولوجيا الحديثة. وغني عن القول أن المشروع المنتمي لدولة نامية، يكون في موقف تفاوضي أضعف في حالة تعامله مع إحدى الشركات العملاقة المتعددة الجنسية. ومن الممكن أن نضيف هنا أن ضعف الموقف التفاوضي للمشروعات المنتمية للدول النامية، يوجد فرصاً أكبر لاستغلالها بواسطة المشروعات المسيطرة على أسواق التكنولوجيا.

وتتمثل أهم مظاهر استغلال مشروعات الدول النامية في مجال استيراد التكنولوجيا، في:

١ ــ فرض أطر قانونية غير ملائمة لنقل التكنولوجيا.
٢ ــ ارتفاع تكلفة نقل التكنولوجيا.

□ الأطر القانونية لنقل التكنولوجيا في ظل التبعية:

تختلف الأطر القانونية التي تحكم عمليات نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية حسب مرحلة التنمية، على النحو التالي:

* **في المراحل الأولى للتنمية:** تكون القاعدة التكنولوجية الوطنية ضعيفة للغاية، ويتمثل الإطار القانوني الأكثر انتشاراً، في توقيع عقود توريد وإنشاء وتركيب شاملة (Packing deals) وتسمى أيضاً (Turn-Key agreements) وهذه العقود الشاملة تأخذ عادة شكل تكليف طرف أجنبي بتوريد وتركيب الطاقات الإنتاجية المطلوبة وبتنفيذ الإنشاءات اللازمة لذلك و«تسليم المفتاح»[١٤]. وبمقتضى هذه العقود يقوم الطرف الأجنبي بدور «المقاول» الذي يتولى الاتفاق مع مختلف جهات التوريد والتركيب والإنشاء، والتنسيق بينها، على أن يتحمل هو مسؤولية تنفيذ بنود العقد. وفي كثير من

الحالات تمتد عقود توريد وتركيب التكنولوجيا إلى عمليات التشغيل والإدارة والصيانة والإصلاح.

وتسمح الكثير من الدول النامية في المراحل الأولى للتنمية للطرف الأجنبي المورد للتكنولوجيا بالدخول كشريك في المشروع محل التعاقد، وذلك ضماناً لجديته في التنفيذ. بل تسمح بعض الدول النامية في كثير من الحالات للشركات الأجنبية بإقامة فروع لها على أرضها. وفي هذه الحالات الأخيرة لا يكون للدولة النامية أية سيطرة على سياسات الإنتاج والتوسع والتصدير في هذه الفروع التابعة لشركات أجنبية. وهي تفقد بذلك جزءاً كبيراً من سيطرتها على جهازها الإنتاجي ومن قدرتها على توجيه مسيرة التنمية.

* **وفي مراحل التنمية الأكثر تقدماً**: تكون الدولة النامية قد نجحت في إيجاد خبرات محلية لتقديم الاستشارات والخدمات الهندسية وخدمات المقاولات والتركيبات الهندسية. ومن هنا تستطيع الدولة الحصول على التكنولوجيا الأجنبية بمقتضى تراخيص (Licences) تسمح لها باستخدام أسلوب إنتاجي معين تحميه براءة اختراع، أو بتصنيع منتج معين تحت علامة تجارية مسجلة (Trade Marks). وتنصح المنظمات الدولية المعنية عادة الدول النامية بالسعي للتحول تدريجياً عن أسلوب «العقود الشاملة» إلى أسلوب «التراخيص»، باعتباره أكثر ملاءمة من الناحيتين القانونية والعملية وأكثر توفيراً من ناحية التكلفة، كما سنبين فيما بعد. إضافة إلى ذلك فتعميم أسلوب التراخيص يشجع على تنمية العديد من القدرات الاستشارية الفنية والعملية في البيئة المحلية[١٥]. وغالباً ما يرتبط الحصول على تراخيص في الدول النامية، بشراء آلات ومعدات وقطع غيار وبالحصول على العديد من المستلزمات التكنولوجية الفنية وهذا عكس الوضع السائد في الدول المتقدمة، حيث ينصرف الحصول على تراخيص في كثير من الحالات إلى مجرد شراء حقوق استخدام أو إنتاج، كما سبق القول.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التراخيص تمثل الإطار القانوني الأكثر انتشاراً لعمليات نقل التكنولوجيا بين الدول المتقدمة وبعضها. أما العقود الشاملة «أو «تسليم المفتاح»، فهي الإطار القانوني الأكثر انتشاراً لعمليات نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية. وهذه العقود الشاملة كثيراً ما تشبه «بعقود الإذعان»[١٦]، وذلك لما تحتويه في حالات كثيرة ـ صراحة أو بشكل مستترـ من شروط مجحفة بمصالح الطرف

المستورد. وينجح الطرف الأجنبي المورد للتكنولوجيا في فرض هذه الشروط بسبب جهل المنظم في البلاد النامية بطبيعة السلع التي يشتريها أو بقيمتها الحقيقية أو بالبدائل المتاحة، بالإضافة إلى عدم وجود أجهزة وطنية مختصة بمراجعة هذه العقود واعتمادها. بل كثيراً ما يتولى الطرف المورد صياغة العقد وتحديد شروطه التفصيلية، وفي بعض الحالات يعهد المشروع النامي المستورد للتكنولوجيا إلى مستشارين أجانب بمهمة مراجعة العقد قبل توقيعه، مع عدم تحمل هؤلاء المستشارين بأية مسؤولية في الأجل الطويل وعدم ارتباطهم بولاء وطني، ومع خطر ارتباط الكثير منهم بالطرف المورد بعلاقات تجارية.

ومن أهم الأمثلة على الشروط المجحفة التي كثيراً ما تتضمنها العقود المنظمة لعمليات نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية(١٧):

(أ) **شروط التوريد**: التي يضمن بمقتضاها صاحب التكنولوجيا استمرار تبعية الطرف المستورد فيما يخص الحصول على الآلات والأدوات والأجزاء وقطع الغيار.

(ب) **شروط تقدير الثمن وتحديد أسلوب الدفع**: تسمح العقود الشاملة التي يتم بمقتضاها تنظيم عمليات نقل الحزم التكنولوجية إلى الدول النامية للأطراف الموردة بالحصول على هامش ربح مرتفع نظراً لصعوبة تقدير ثمن كل عنصر من العناصر الداخلة في هذه الحزم بدقة وعلى انفراد. كما يضيف الطرف المورد للحزمة التكنولوجية عادة نسبة ربح إضافية مقابل قيامه بالتنسيق بين مختلف الأطراف الموردة والمنفذة ومقابل تحمله للمسؤولية النهائية. ويسمى بعض الاقتصاديين هذا الهامش «ريع الاحتكار» (Monopoly rent)(١٨).

(ج) **شروط تقييد الأسعار والإنتاج والتصدير (Tie-in clauses)**: تتضمن بعض العقود الخاصة بنقل التكنولوجيا بنوداً لتقييد سياسات تسعير المنتجات وحجم الانتاج وإمكانيات التسويق والتصدير، وذلك لحماية مصالح الطرف المورد في أسواق معينة. ونتيجة لهذه القيود تضطر بعض المشروعات المقامة في أسواق محلية ضيقة إلى العمل بأقل من طاقاتها الإنتاجية القصوى.

(د) **شروط الترخيص والمعونة الفنية**: تلجأ الشركات الموردة للتكنولوجيا ــ إضافة إلى المبالغة في تثمين السلع والخدمات ــ إلى المطالبة بإتاوات مبالغ فيها عن الترخيص باستخدام التكنولوجيا، مع فرض شروط قاسية على هذا الاستخدام وعلى طريقة

دفع الإتاوات. مثال ذلك تقييد حق المرخص له في استعمال الترخيص المخول له في مشروع بذاته دون غيره، واشتراط استرداد المستندات والرسومات المتعلقة بالترخيص عند انتهاء فترته، والمطالبة بدفع الإتاوة طوال فترة تصنيع المنتج مع دفع مبلغ كبير بمجرد تقديم المستندات وقبل قيام المرخص له بالتصنيع الفعلي. بل وصل الأمر في بعض العقود إلى فرض إتاوات على تكنولوجيات لا تحميها براءات اختراع ولا تعتبر بالتالي من الأسرار الصناعية، وعلى تكنولوجيات انقضت فترة الحماية المنصوص عليها في البراءات الخاصة بها، والتي أصبحت بالتالي غير مملوكة لأحد، ولا يجوز فرض إتاوات على استخدامها. وقد يشترط المرخص أحياناً انفراده بتقديم الخبرة الفنية اللازمة لتشغيل التكنولوجيا محل الترخيص، مع فرض شروط قاسية في عقود استخدام خبرائه، سواء فيها يتعلق بعددهم وأجورهم ومرتباتهم أو بشروط الإقامة والامتيازات الممنوحة لهم[١٩].

□ **تكلفة نقل التكنولوجيا في ظل التبعية:**

تتعدد بنود التكلفة المترتبة على عمليات نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية نتيجة لتعدد العناصر التي تتناولها هذه العمليات. إضافة إلى ذلك، لا يتم تحديد كل بند من بنود التكلفة على حدة بشكل واضح، ولكن غالباً ما يتم تقدير التكلفة الكلية بشكل إجمالي في إطار العقود الشاملة. ويشمل هذا التقدير الإجمالي للتكلفة في كثير من الحالات بعض البنود غير المنظورة وبعض الإضافات التي لا يتنبه الطرف المستورد إلى وجودها ولا إلى عبئها. وهذه البنود والإضافات التي يسمح بها نمط العقود الشاملة تؤدي إلى تضخم تكلفة نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية.

وتنقسم تكاليف نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية من حيث عبئها على العمليات الإنتاجية إلى تكاليف مباشرة (أو منظورة) وتكاليف غير مباشرة (أو غير منظورة).

□ **التكاليف المباشرة (أو المنظورة):**

وتشمل مقابل حق استخدام براءات الاختراع والتراخيص والعلامات التجارية وتكاليف دفع أجور الخبرات الاستشارية والفنية والخدمات العملية المطلوبة على كل المستويات، «اعتباراً من مرحلة ما قبل الاستثمار إلى مرحلة التشغيل الكامل للمشروع»[٢٠].

ورغم صعوبة تقدير التكاليف المباشرة لعمليات نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية بشكل إجمالي، فقد قامت سكرتارية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) بإعداد تقديرات مبدئية لهذه التكاليف في أواخر الستينات. وتشير هذه التقديرات المبدئية إلى أن الدول النامية تحملت في عام ١٩٦٨: ١٥٠٠ مليون دولار مقابل حصولها على التكنولوجيا من الدول المتقدمة، وهذا المبلغ يمثل:

- ٠,٥ ٪ من إجمالي الناتج المحلي لمجموع الدول النامية.
- ٤,٥ ٪ من إجمالي صادراتها.
- ٨,٠ ٪ من إجمالي وارداتها من الآلات والمعدات (فيما عدا سيارات الركوب والكيماويات).
- ٥,٠ ٪ من صافي استثماراتها.
- ٥٦,٠ ٪ من التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي الخاص المباشر (بما في ذلك المكاسب المعاد استثمارها)[٢١].

كما يعادل هذا المبلغ قيمة الإنفاق المحلي على البحث والتطوير في الدول النامية مرتين ونصف[٢٢].

وقد قدرت سكرتارية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) أن التكاليف المباشرة لنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية سوف ترتفع خلال السبعينات بمعدل يبلغ ٢٠ ٪ سنويا، أي أنها ستزيد بمقدار ست مرات عن قيمتها في عام ١٩٦٨ مع نهاية السبعينات، لتبلغ حوالي ٩٠٠٠ مليون دولار[٢٣]، أي حوال ١٥ ٪ من القيمة المتوقعة لصادرات الدول النامية[٢٤].

والمعدل المقدر لتزايد التكاليف المباشرة لنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية يبلغ حوالي ثلاثة أضعاف معدل نمو الإنتاج الصناعي المحلى لهذه الدول، وحوالي أربعة أضعاف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وتجدر الإشارة إلى أن تقديرات سكرتارية الانكتاد للتكاليف المباشرة لنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية في نهاية السبعينيات قد تمت قبل التضخم الحالي الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الرأسمالية وأجور الفنيين بدرجة كبيرة، ويقدر تأثير هذا التضخم بمضاعفة التقدير السابق مرة على الأقل[٢٥] كما أن تقديرات الانكتاد أهملت بنداً هاماً من

بنود التكلفة المباشرة لنقل التكنولوجيا وهو البند الخاص بمواجهة نفقات البحوث والأعمال الهندسية التي تتم قبل التشغيل بغرض تعديل التكنولوجيا المستوردة بما يلائم الظروف المحلية، ونفقات التدريب اللازمة لإعداد الخبرات والمؤهلات القادرة على تشغيل هذه التكنولوجيا. وفي دراسة حديثة على عينة من ٢٦ عملية نقل للتكنولوجيا في مجالي إنتاج البتروكيمائيات والآلات، اتضح أن مثل هذه التكاليف تبلغ ما بين ٢ ٪ و ٥٩ ٪ بمتوسط ١٩ ٪ من إجمالي نفقة المشروعات[٢٦].

□ **التكاليف غير المباشرة (أو غير المنظورة):**

«لا تمثل التكاليف المباشرة أكثر من رأس جبل الثلج العائم، ذلك أن الشواهد المتاحة تشير إلى أن الجزء الخفي أو التكاليف غير المباشرة تشكل جزءاً هاماً من إجمالي التكاليف»[٢٧].

ويعود تحمل عمليات نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية بتكاليف غير مباشرة إلى عدد من الأسباب، ألمحنا إلى بعضها فيما سبق، ونوجزها كالآتي:

- أن استيراد حزم تكنولوجية مترابطة يسمح لموردي هذه الحزم بالمبالغة في تسعير مكوناتها دون أن ينتبه المشتري لذلك.

- أن الشركات الموردة للتكنولوجيا تنجح في كثير من الأحوال في فرض شروط مجحفة بالدول المستوردة، بسبب افتقار هذه الدول إلى الخبرات القادرة على التفاوض والمساومة.

- أن بعض الدول النامية تمنح مزايا مالية وتسهيلات كبيرة لموردي التكنولوجيا الأجانب، اعتقاداً منها أن ذلك يشجعهم على زيادة مساهماتهم من جهود التنمية. والواقع أن هذه المزايا والتسهيلات إنما تمثل نوعاً من التفريط في الحقوق الوطنية، وتحمل الاقتصاد القومي بأعباء إضافية.

- أن التسهيلات التمويلية الضخمة التي أتاحتها المؤسسات الدولية وحكومات بعض الدول المتقدمة منذ بداية الستينات تقريباً، شجعت الدول النامية على التوسع في استخدام تكنولوجيات ذات كثافة رأسمالية مرتفعة، وأدى ذلك إلى زيادة مديونيات هذه الدول.

ـ إن أغلبية الدول النامية تفتقر إلى بعض الأنشطة المساعدة التي تعتبر أساسية بالنسبة لمستخدمي التكنولوجيا الحديثة، لأنها تمدهم ببعض الخدمات التكنولوجية الهامة التي تسهم في ضمان ارتفاع معدلات التشغيل ومستويات الإنتاجية. ومن أهم هذه الخدمات: التوحيد القياسي ورقابة الجودة، التصميمات الهندسية، الصيانة والإصلاح، الإعلام التكنولوجي... ويؤدي غياب أو قصور هذه الأنشطة إلى تحمل المشروعات المستخدمة لتكنولوجيا متقدمة بتكاليف إضافية وغير مباشرة يتضح حجمها في الأجل الطويل، ويتمثل في انخفاض مستويات الإنتاجية ووجود طاقات عاطلة.

ويمكن أن نستخلص من الاستعراض السابق لأهم أسباب تحمل عمليات نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية بتكاليف غير مباشرة، أن أهم أشكال هذه التكاليف هي:

(أ) المغالاة في تسعير المستلزمات العينية والفنية.
(ب) أثر القيود على المشتريات وعلى الصادرات.
(ح) تحويلات أرباح فروع الشركات الأجنبية، والمزايا المالية الممنوحة لها.
(د) خدمة الديون.
(هـ) الآثار طويلة الأجل لنقص أو قصور الخدمات التكنولوجية.

ويختلف حجم المغالاة في تسعير المستلزمات التكنولوجية (Overpricing) حسب الدول والأنشطة المعنية، مما يجعل من الصعب تقديرها إجمالاً ولو بشكل تقريبي. فعلى سبيل المثال، قدرت المبالغة في تسعير الأجهزة والآلات ومستلزمات الإنتاج في صناعة المستحضرات الطبية في المكسيك في بعض الحالات بـ ١٦٦٩ ٪[٢٨]، وقدرت المبالغة في تسعير السلع المستوردة في بيرو فيها بين ٢٠ ٪ و ٣٠ ٪[٢٩].

أما بقية أنواع التكاليف غير المباشرة لنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، وهي أثر القيود على المشتريات من السلع الوسيطة وقطع الغيار وعلى الصادرات، وتحويلات أرباح فروع الشركات الأجنبية والمزايا الأخرى الممنوحة لها، وخدمة الديون، وآثار نقص أو قصور الخدمات التكنولوجية، فيصعب تقديرها إجمالاً نتيجة لعدم توافر البيانات اللازمة، من جهة، ولأن الدول النامية تتحملها لآجال طويلة بعد إتمام عمليات استيراد التكنولوجيا، من جهة أخرى. وسنتعرض ببعض التفصيل لظاهرة نقص بعض الخدمات

التكنولوجية في الدول النامية في فقرات تالية، في مجال مناقشة معوقات استخدام التكنولوجيا المستوردة في هذه الدول.

ويمكن أن نضيف هنا أن ضخامة التكاليف غير المباشرة لعمليات نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية ــ بالتضافر مع ضخامة تكاليفها المباشرة ــ قد ساهمت في زيادة الديون الخارجية لهذه الدول بمعدلات سريعة. وساهم كذلك في زيادة ديون الدول النامية، تدهور معدلات التبادل الدولي في غير صالحها، واتجاهها إلى زيادة مشترواتها من الأسلحة، وما تواجهه من مشكلات فيما يتعلق بالحصول على احتياجاتها من الغذاء ومن مصادر الطاقة.

وتجدر الإشارة إلى أن عمليات نقل التكنولوجيا بين الدول المتقدمة وبعضها لا تتحمل بأية تكاليف غير مباشرة نتيجة لتساوي الموقف التفاوضي لأطراف التعامل. أما التكاليف المباشرة لهذه العمليات، فلا تتعدى مقابل تراخيص الاستخدام أو الإنتاج، بالإضافة إلى بعض نفقات التدريب.

رابعاً ــ معوقات استخدام التكنولوجيا المستوردة في ظل التبعية:

يؤدي عجز الدول النامية عن اختيار التكنولوجيا الملائمة وعن فك حزمة التكنولوجيا واتجاهها إلى استيراد طاقات إنتاجية كاملة، إلى ظهور العديد من مشكلات التأقلم والتكيف التي لا ينتبه لها عادة المشروع المستورد إلا في مرحلة متقدمة من التنفيذ. وهذه المشكلات تكون ذات طبيعة عملية أو فنية، وتنجم عن نقل التكنولوجيا من البيئة التي نشأت وتطورت فيها إلى بيئة مختلفة، وهي تتفاوت من حالة لأخرى وفق طبيعة التكنولوجيا وطبيعة المشروع وظروف كل من البلد المورد والبلد المستورد. ورغم أن تأثير هذه المشكلات يبدو وكأنه محصور في المشروع المستورد للتكنولوجيا، إلا أنه في الواقع يمتد بشكل مباشر إلى الاقتصاد القومي ككل. وتفسير ذلك أن تعدد وتكرار المشكلات العملية المصاحبة لاستيراد التكنولوجيا يمثلان تكاليف إضافية على عملية التنمية، ويشكلان بالتالي عقبة لا يستهان بها في سبيل الإسراع بمعدلات النمو في الدول النامية.

ومن أهم المشكلات العملية التي تعاني منها المشروعات المستوردة للتكنولوجيا في الدول

النامية والتي تعوق استخدامها بكفاءة: مشكلات التأقلم، ومشكلات الصيانة والتزويد ومشكلات عدم التلاؤم مع الوفرة النسبية للموارد المحلية ومع أحجام الأسواق المحلية.

□ **مشكلات التأقلم:**

غالباً ما تحتاج التكنولوجيا المستوردة إلى قدر كبير من التأقلم لتصبح أكثر ملاءمة للأطر التنظيمية والمؤسسية القائمة، وللظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والبشرية السائدة. ويزيد من حدة مشكلات التأقلم ما سبق أن أشرنا إليه من عدم إلمام المنظمين وأصحاب المشروعات في الدول النامية بالتكنولوجيا البديلة وبخصائصها ومتطلبات استخدامها، وبالتالي عدم قدرتهم على اختيار أنسب هذه البدائل. وتفتقر أغلبية الدول النامية إلى جهاز فعال للإعلام التكنولوجي يساعد المنظمين وأصحاب المشروعات الوطنيين على التوصل إلى الاختيارات الملائمة.

وترجع الكثير من المشكلات التي تواجهها المشروعات الإنتاجية في الدول النامية، بالدرجة الأولى، إلى تعذر تأقلم التكنولوجيا المستوردة المعقدة ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة، والطاقات الإنتاجية الكبيرة.

□ **مشكلات الصيانة والتزويد: (Maintenance and Procurement)**

تحتاج التكنولوجيا الحديثة ــ مع ما تتسم به من آلية وتعقيد ــ إلى عمليات صيانة مستمرة، وهي عمليات تعتمد أساساً على توافر الخبرات والمهارات القادرة على القيام بها، وعلى توافر احتياجاتها من قطع الغيار والمعدات، أي على كفاءة خدمات التزويد. من هنا تحتاج المشروعات الإنتاجية الحديثة إلى وجود شبكات متخصصة في عمليات الصيانة والإصلاح والتزويد. وتعتبر أنشطة الصيانة والإصلاح والتزويد من الخدمات الأساسية المساعدة اللازمة لكفاءة استخدام التكنولوجيا الحديثة.

ويلاحظ أنه في الدول المتقدمة، تتخصص مشروعات كبيرة في عمليات صيانة وإصلاح النوعيات المختلفة من الآلات والمعدات، وفي توفير ما تحتاجه من قطع الغيار. ويساعد على تكوين مثل هذه المشروعات وعلى تخصصها، التزام المشروعات الوطنية المنتجة للآلات والمعدات بمواصفات موحدة لها ولقطع غيارها (Unified Specifications). ويقدر إنفاق الدول المتقدمة على عمليات الإصلاح والصيانة بأربعة إلى ستة أمثال إنفاقها على شراء الآلات الجديدة(٣٠).

أما الدول النامية، فهي تواجه ـ فيما يتعلق بصيانة وإصلاح الآلات الحديثة ـ مشكلتين،أولاهما، عدم وجود الخبرات الكافية داخل كل مشروع حديث لإجراء عمليات الصيانة والإصلاح، وثانيتهما، عدم إمكانية إنشاء شركات صيانة وتزويد متخصصة لكل نوعية من الآلات نظراً لاختلاف مصادر استيرادها من جهة، ونظراً لعدم وجود حجم كاف من العمل يسمح بالتخصص المطلوب لمثل هذه الشركات، من جهة أخرى.

□ مشكلات عدم التلاؤم مع الوفرة النسبية للموارد ومع حجم الأسواق المحلية:

اتسم التطور التكنولوجي خلال القرن الحالي ـ بالإضافة إلى الأخذ بالميكنة والتعقيد ـ بسمتين أساسيتين هما زيادة كثافة رأس المال وارتفاع الحجم الاقتصادي للوحدات الإنتاجية. وتمثل هاتان السمتان، في ضوء ظروف الدول التي حدث فيها التطور، تحسناً في دالة الإنتاج نتيجة لإحلال مورد وفير محل مورد نادر، ولزيادة الوفرة الاقتصادية. أما بالنسبة للدول النامية ذات الأسواق المحدودة التي تعاني أغلبها من ندرة رأس المال أو من ندرة العمالة الفنية المدربة، فإنشاء مشروعات ذات طاقات إنتاجية كبيرة تستخدم تكنولوجيا حديثة كثيفة رأس المال، لا يمثل تحسناً في دالة الإنتاج، حيث يؤدي إلى إحلال نادر محل مورد وفير نسبياً، مع نقص مقومات الاستفادة من وفورات الحجم. وهذا يؤكد أهمية الجهود التي تستهدف التوصل إلى تكنولوجيا تلائم ظروف وإمكانيات الدول النامية.

وأغلبية الوحدات الإنتاجية الكبيرة المنشأة في الدول النامية، والمصممة أصلاً لخدمة أسواق ذات طاقات استيعابية مرتفعة، تعمل بأقل من طاقاتها الإنتاجية، وهي تفقد بذلك الكثير من المزايا الاقتصادية التي أقيمت لتحقيقها. وتزداد نسبة الطاقات المعطلة في الحالات التي تحتوي فيها عقود توريد التكنولوجيا على شروط مقيدة لحق المنتج في تصدير فائض إنتاجه. وتعاني المشروعات الصناعية في الدول النامية بشكل خاص من ظاهرة وجود طاقات معطلة (انخفاض معدلات التشغيل) وذلك لارتفاع الأحجام الاقتصادية للإنتاج التي تسمح باستخدام تكنولوجيا صناعية حديثة، من جهة، ولقصور الخدمات الصناعية المساعدة ومنها خدمات الإصلاح والتزويد، من جهة أخرى.

إضافة إلى ما سبق، فإن ارتفاع ثمن التكنولوجيا الكثيفة رأس المال وصعوبة تشغيلها وصيانتها، مع ارتباطها بأحجام إنتاج تفوق الطاقات الاستيعابية لأسواق أغلبية

الدول النامية، يدفع المنظمين في هذه الدول أحياناً إلى قبول استيراد الأساليب الإنتاجية المتقادمة والآلات المستعملة التي انصرفت عنها المشروعات في الدول المتقدمة. ولا يمكن بأية حال التقليل من مخاطر انتشار هذا الأسلوب وبما يمكن أن يؤدي إليه من ازدياد حجم الفجوة القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ومن صعوبة الحصول مستقبلاً على قطع الغيار والمنتجات الوسيطة اللازمة لتشغيل الأساليب والآلات المتقادمة.

خاتمـة:

بيّنا في هذه الدراسة أن ما يشوب عمليات نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، في كثير من الأحيان، من مظاهر الاستغلال والتضليل، وما يصاحبها من انحرافات في أنماط ومعدلات التنمية في أغلبية هذه الدول، لا يعود إلى أسلوب نقل التكنولوجيا في حد ذاته. ولكن تعود هذه المظاهر وهذه السلبيات إلى ظاهرة مستقلة إلى حد ما، وهي ظاهرة التبعيـة التكنولـوجية التي تتمثـل في غياب أو قصـور أغلبية مستلزمـات استخـدام التكنولوجيا الحديثة في الدول النامية المستوردة لهذه التكنولوجيا. وأبرزنا بوجه خاص أهمية غياب أو قصور البنيان المؤسسي الكفء الذي يكفل حسن اختيار وكفاءة تشغيل وتطوير وأقلمة التكنولوجيات الحديثة، مع ما تتسم به هذه من تعدد وتعقيد وميكنة مرتفعة وكثافة رأسمالية. ويشمل البنيان المؤسسي الذي يكفل حسن اختيار وكفاءة استخدام التكنولوجيا الحديثة ـ كما تم التوضيح ـ شبكة المؤسسات والأجهزة والنظم التشريعية والتخطيطية والإدارية والفنية والإشرافية والعلمية والتعليمية والتدريبية، ذات العلاقة بالإنتاج وبالجهاز الإنتـاجي. **وتجدر الإشـارة هنا إلى أن خـطوات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية في الدول المتقدمة، صاحبتها وساندتها جهود هائلة في مختلف مجالات التكوين المؤسسي، وبخاصة تلك المجـالات ذات العلاقـة بالتنميـة العلمية والبشرية.**

يؤكد بعض الكتاب أن قصور جهود البناء المؤسسي في الدول النامية، إنما يعود بالدرجة الأولى إلى انخفاض الوعي بأهمية هذه الجهود وإلى عدم وجود إدراك كاف لدورها الحيوي في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. فأغلبية الدول النامية تخصص الجزء الأكبر من مواردها المالية ومن إمكانياتها الاستثمارية لاستيراد المستلزمات العينية للتكنولوجيا الحديثة (آلات ومعدات وأدوات)، ولإقامة المشروعات

الإنتاجية. وهذا يعني أن أغلبية الدول النامية تهتم بالدرجة الأولى بتنمية الإنتاج العيني على حساب البناء المؤسسي والثروة البشرية. وهذا يجعل ظاهرة التبعية التكنولوجية في هذه الدول تتسم بالاستمرار والتفاقم ويؤدي إلى استمرار احتكار الدول الصناعية المتقدمة لإنجازات التقدم العلمي والتكنولوجي.

وقد تكون التبعية التكنولوجية في بعض الدول النامية راجعة فعلاً إلى عدم الإدراك لأهمية أعمال التكوين المؤسسي، وبخاصة ما يتعلق منها بالتنمية العلمية والبشرية. وقد تكون هذه التبعية في بعض الدول النامية الأخرى راجعة إلى انخفاض القدرة على أعمال التكوين المؤسسي. ولكن، تكون النتيجة واحدة في الحالتين، وهي غياب أو عدم تكامل القاعدة التكنولوجية الوطنية القادرة على إحداث التطورات علمية وتكنولوجية وعلى الاستفادة بكفاءة من إنجازات التطورات العلمية والتكنولوجية التي تحدث في دول أخرى، والتي يتم استيرادها في شكل آلات ومعدات وأدوات إنتاجية.

تسعى كثير من المنظمات الدولية إلى مساعدة الدول النامية في تنمية قدراتها الذاتية على الاستفادة من مزايا التكنولوجيا الحديثة وعلى احداث تطورات علمية وتكنولوجية. ومن هذه المنظمات: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة (اليونسكو)، والمنظمة العالمية للملكية الفردية (الويبو). ولكن، يلاحظ أن عدداً من الدول النامية لا يقبل بالدرجة الكافية على الاستفادة من المعونات الفنية العديدة التي تقدمها المنظمات الدولية، والتي تأخذ عادة شكل توجيهات وتوصيات، خطط عمل واستراتيجيات للتنمية، تشريعات نموذجية، خدمات استشارية وفرص تدريب، ندوات ومؤتمرات.

نستخلص من المناقشة السابقة ومن العرض الذي تضمنته الدراسة للسلبيات العديدة المتنوعة الناجمة عن انتشار ظاهرة التبعية التكنولوجية في عدد كبير من الدول النامية، إن هذه الدول تعتبر مسؤولة إلى درجة كبيرة عن استمرار وتفشي وتفاقم التبعية التكنولوجية بها، وعن الانحرافات التي قللت من فاعلية أسلوب نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة. **وهذا يعني أن العلاج يجب أن يبدأ «بلوم الذات»، وبالبحث عن مواطن القصور في سياسات وأولويات التنمية الوطنية، بغرض تعديلها.** ولا يمكن

إغفال أهمية دور الحكومات وعظم مسؤوليتها فيما يتعلق بتطبيق «**التنظيم المؤسسي للعلم والتكنولوجيا**» (Institutionalization of Science and Technology) وهو الأسلوب الذي اتبعته الدول المتقدمة في سبيل تحقيق عدد من الأهداف أهمها:

ــ دعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي باعتبارهما من أهم عناصر التنمية.

ــ ضمان تحقيق الترابط والتفاعل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وبين التنمية العلمية والتكنولوجية، من جهة أخرى.

ــ تكريس جهود البحث والتطوير لحل مشكلات البيئة المحلية.

ــ إيجاد البنيان المؤسسي المناسب لتحقيق الأهداف السابقة.

ويتضمن التنظيم المؤسسي للعلم والتكنولوجيا ــ كما طبق في أغلبية الدول المتقدمة ــ جانبين أساسيين متكاملين:

* **الجانب الأول**: صياغة واعتماد وتنفيذ سياسة علمية وطنية، تتفق مع الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة.

* **الجانب الثاني**: إيجاد المؤسسات والأجهزة القادرة على تحقيق أهداف السياسة العلمية المعتمدة، أي إيجاد ما يسمى «بالبنية الأساسية للعلم والتكنولوجيا». (Infrastructure for Science and Technology).

وقد نجح عدد قليل من الدول النامية في التخلص إلى حد كبير من مظاهر الاستغلال والتضليل التي كثيراً ما تشوب عمليات استيراد التكنولوجيا، عن طريق رفع قدراتها الذاتية على الاختيار والاستخدام والأقلمة والتطوير، بالاعتماد على أسلوب التنظيم المؤسسي للعلم والتكنولوجيا. ومن هذه الدول: الهند والبرازيل والمكسيك وهونج كونج وكوريا.

أما بالنسبة للدول العربية، فما زال انخفاض الوعي بأهمية العلم والتكنولوجيا بها ــ وبخاصة على المستويات السياسية العليا ــ يؤدي إلى تعثر وبطء الجهود الخاصة بتنظيم العلم والتكنولوجيا وبدعم القواعد التكنولوجية الوطنية. ونكتفي هنا بالإشارة إلى أن اهتمام الحكومات العربية بصياغة وإقرار سياسات علمية وطنية يعتبر ظاهرة حديثة نسبيا، بل يمكن القول إنها ظاهرة لم تصل بعد إلى مرحلة التطبيق العملي في أية دولة.

المراجـع

(١) Llyed G. Reynolds, *Labon Economic and Laber Relations* (3rd ed.) (Englerocd Cliffs, New Jersey): Prentice Hall, Inc., 1963) p. 457.

(٢) U.N.: *World Plan of Action for The Application of Science and Technology to Development.* (N.Y., 1971) p. 72.

(٣) نادية الشيشيني، التصنيع والتبعية التكنولوجية في الدول العربية، رسالة للحصول على درجة الدكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨١، ص ٢٢.

(٤) A. Zahlan: *Establishod Pattarns of Technology Acquisition in the Arab World.* Paper Presented to Seminar on Technology Transfer and Change in the Middle East. (ECWA, Beirut 10-14 Oct. 1977) p. 33.

(٥) UNIDO; *Gaddalines for the Acquisition of Foreign Technology in Developing Countries* (N.Y., 1973) p. I.

(٦) E.F. Sohumacher; *Small is Beautiful. Economics as if People Mattered.* (H.Y.: Harber Terch Bocks. Harper and Row, Publishes, 1973) pp. 168-169.

(٧) *Ibid.*, pp. 172-176.

(٨) Unido, *Conceptual and Policy Framework for Appropriate Industrial Technology.* Moncgraphs on Appropriate Industrial Technology, N. I. (N.Y., U.H., 1979) pp. 17-18.

(٩) U.N.:*Small Scale Industry in Intin America.* (N.Y., 1969) p. 119.

(١٠) *Ibid;* p. 121.

(١١) UNIDO; *Conceptual and Policy Franework for Appropriate Industrial Technology, op.cit.;* pp. 3-4.

(١٢) U.N.; *The Role of Enterprise to Enterprise Arrangements in Supplying Financial, Hanaperial and Technological Neads of Industrial Enterprises in Developing Countries.* (N.Y., 1965) p. 3.

(١٣) مركز التنمية الصناعية للدول العربية، مدخل استراتيجية التنمية الصناعية والتعاون الصناعي العربي، دراسة أساسية مقدمة إلى مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية، بغداد ١٢ ـ ١٩ ديسمبر ١٩٧٦، ص ١٢٢.

(١٤) UNIDO, *Guidelines for the Acquisition of Foreign Technology in Developing* Countries, *op.cit.*, pp. 9-10.

(١٥) *Ibid.*, P. 10.

(١٦) مركز التنمية الصناعية للدول العربية، مدخل استراتيجية التنمية الصناعية والتعاون الصناعي العربي. مرجع سابق، ص ٥٩.

(١٧) UNIDO; *Guidelines for the Acquisition of Foreign Technology in Developing Countries. op.cit.* pp. 12-32.

(١٨) *Ibid.*, p. 13.

(١٩) مركز التنمية الصناعية للدول العربية، المشكلات الخاصة بالترخيص للدول العربية، الطلب والإمكانيات. بحث مقدم إلى مؤتمر الملكية الصناعية ونقل التكنولوجيا إلى الدول العربية، بغداد، مارس ١٩٧٧، ص ٧.

(٢٠) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية ـ القضايا الرئيسية وخطوط العمل. الأمم المتحدة، أغسطس ١٩٧٧، ص ٧.

(٢١) George Cerm: *Pinance and Teclunology.* Paper Presented to Seminar on Technology and Change in the Middle East. (ECWA, Beirut, 10 14 Oct. 1977) p. 7.

(٢٢) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، مرجع سابق، ص ٧.

(٢٣) المرجع السابق، ص ٨.

(٢٤) Corn, *Finance and Technology, op.cit.* p. 7.

(٢٥) UNCTAD, *Possible Mechanisms for the Transfer and Development of Technology.* Paper Presented to the Seminar on Technology Transfer and Change in the Arab Middle East. (ECWA, Beirut, 10-14 Oct. 1977) p. 5.

(٢٦) D.J. Teece: «Techrology Transfer by Multinational Firms» in: *The Economic Journal,* June 1977, pp. 242-251.

(٢٧) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، مرجع سابق، ص ٨.

(٢٨) UNCTAD; *Major Issues in Transfer of Tochnology to Developing Countries: The Case of Fharnsceutical Industry.* (U.N., 1977) p. 10.

(٢٩) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، مرجع سابق، ص ٨.

(٣٠) A.S. Pronikow; «Technology-Transfer From Advanced to Developing Countries: Engeneering Aspect». Fuper Presented to Intern. Seminar on Technology Transfer. in: *Seminar Papers,* (Vol 2). (New Delhi: Council of Scientific and Industrial Research, 1973) p. 7.

□ □ □

مجلة العلوم الاجتماعية ـ العدد ٤ ـ المجلد ١١ ـ ربيع الأول ١٤٠٤هـ ـ ديسمبر ١٩٨٣ (صفحات من ٨٣ إلى ١٢٧)

التكوين الاقتصادي ـ الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي

سمير نعيم أحمد
قسم الاجتماع بجامعة الكويت

١ ـ مقدمة:

أصبح من المسلم به أن الإنسان العربي هو محور التنمية الشاملة التي يجب أن يسعى الوطن العربي إلى تحقيقها. فالتنمية الشاملة لكي تتحقق يلزمها تفجير وتحرير وحشد كل طاقات الإنسان العربي العقلية والوجدانية والروحية، وفق استراتيجية علمية، في سبيل استغلال كل إمكاناته البشرية والمادية وتراثه الحضاري في عملية تغيير جذرية لواقعه الاقتصادي ـ الاجتماعي، بحيث يحل محله واقع جديد مأمول، تتحقق فيه ذاته وإنسانيته وكرامته، ويسمح له بالتطوير المستمر لقدراته، وبالتحرر الدائم من كافة أشكال العجز والاعتمادية ـ أي تتحقق فيه سعادته ورفاهيته. إن الإنسان العربي هنا تتجسد فيه الوحدة الجدلية بين وسيلةالتنمية وغايتها، تماماً مثلما تجسدت فيه الوحدة الجدلية بين وسائل فرض التخلف والتبعية على الوطن العربي وغاياتها (نهب ثروات الوطن العربي) إن كل تطوير لقدرات الإنسان العربي وتنمية لشخصيته يسهم في الإسراع في عملية التنمية الشاملة للوطن العربي، كما أن كل خطوة تتحقق في طريق هذه التنمية تنعكس على قدرات الإنسان العربي تنمية وتطويراً. والواقع أن هذه العملية، إذا نظرنا إليها بالمنظور التاريخي، عكس أو قلب لآليات التخلف والتبعية التي أصابت الوطن العربي بفعل التغلغل والسيطرة الأمبريالية. إن الأمبريالية لم تغفل لحظة واحدة عن إدراك العلاقة الجدلية بين الوسيلة والغاية، واستغلت هذا الإدراك في وضع استراتيجياتها بعيدة المدى لضمان وتأكيد استمرارية استغلال ونهب إمكانيات الوطن العربي وطاقات أبنائه.

لقد كان الإنسان العربي منذ اللحظة الأولى للهيمنة الاستعمارية هدفاً واضحاً ومحدداً للسياسة الاستعمارية التي كانت على يقين من أن وسيلتها لنهب ثروات الوطن العربي هي التمكن من الإنسان العربي ذاته عن طريق القهر الفيزيقي والمعنوي وتخريب مكونات شخصيته وأنساقه الاجتماعية وتزييف وعيه وإعاقة وتشويه نمو إمكاناته العقلية والوجدانية والروحية. إن استنزاف ثروات الوطن العربي كان لا بد وأن يتلازم مع استنزاف طاقات الإنسان العربي وتحطيم قدراته ومقومات صموده، ومقاومته وتحديه للقهر والاستغلال[١].

لم تغفل الأمبريالية إذاً عن هذه العلاقة الجدلية بين وسيلة الاستغلال وغايته، كما أنها لم تغفل عن علاقات جدلية أخرى بين مجموعة من الأضداد: العلاقة بين القهر والتمرد والثورة عليه، وبين فرض التخلف وقوى التقدم الكامنة في الإنسان، بين الإخضاع والإذلال ورغبة الإنسان الجارفة في التحرر، بين تزييف الوعي ونضوجه، بين فرض التجزئة (على الوطن العربي ككل وعلى كل قطر بل وكل ذات عربية) وبين ميل الإنسان العربي التاريخي والكامن للوحدة والتكامل (على المستوى القومي والقطري والشخصي). ولهذا هيأت الأمبريالية ذاتها لصراع دائم ومستمر مع الإنسان العربي، ومع كل إنسان في العالم المنهوب والمستغل (المسمى بالعالم الثالث أو النامي) إن المستغل لا يمكن أبداً أن يأمن للواقع تحت استغلاله لأن التاريخ أثبت دائمًا أن المُستغل (بفتح العين) لا يرضي أبداً بالاستغلال وأنه يوماً ما لا بد أن يحطم أغلاله. من أجل هذا زرعت الأمبريالية الكيان الصهيوني في قلب الأمة العربية، وأعلنت التزامها الأبدي به، وحولته إلى ترسانة كبرى لكافة أشكال أسلحة القهر العسكري والمعنوي للإنسان العربي، وطوقت الوطن العربي بقواعدها العسكرية وأساطيلها، وغزت العقل العربي بأوهام دونيته وتفوق عقلها، وخلقت قوى استغلال داخلية أو دعمتها وتحالفت معها من أجل ضمان استمرارية السيطرة والقمع[٢]، وشجعت قوى التخلف والاستسلام، وفضلاً عن هذا كله خلقت نظامها الاقتصادي العالمي تكريساً منظمًا ودقيقاً للتبعية والاستغلال والنهب وعائقاً أمام محاولات التنمية الشاملة الذاتية للأوطان المستغلة ولتحرر الإنسان فيها[٣].

وقد قام علماء اقتصاديون عرب بكشف الأشكال والأساليب التي تتضمنها استراتيجية الاستغلال الأمبريالي للوطن العربي وبفضح أكاذيب الاقتصاديين الأمبرياليين وتزييفهم للحقائق، وتمكنوا من الوصول إلى تشخيص علمي سليم للواقع الاقتصادي ــ الاجتماعي العربي تم على أساسه تحديد أهم التحديات التي تواجه الوطن

العربي ورسم استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك، تهدف إلى تحقيق تنمية عربية شاملة وإلى مواجهة هذه التحديات[٤].

إن الأهمية التاريخية لهذه الاستراتيجية تعود في رأينا إلى قدرة العقل العربي العلمي على كشف استراتيجية العدو بأهدافها بعيدة المدى وبتكتيكاتها وعلى اقتراح استراتيجية مضادة تعتمد على الوضوح في تحديد الأهداف المرجوة واقتراح برامج ومتطلبات تحقيق هذه الأهداف. ويتضح من قراءة هذه الاستراتيجية وما يتصل بها ويتفق معها من دراسات عربية علمية عن التنمية في الوطن العربي أنه قد اتبع في وضعها الأسلوب العلمي السليم الذي يتمثل في الجوانب المتداخلة التالية:

١ ــ التعرف على أهداف العدو بعيدة المدى التي يرغب في تحقيقها في الوطن العربي اعتماداً على الأدلة الواقعية والتاريخية عن علاقته بالوطن العربي وما اتخذه ويتخذه من إجراءات لتحقيق هذه الأهداف، وعلى دراسة وتحليل فلسفاته الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية والتي تمثلها أيضاً نظرياته العلمية الاقتصادية العامة وخاصة تلك المتعلقة بالتنمية في وطننا (كما يتصورها أو يرجوها العدو).

٢ ــ رصد الواقع في الوطن العربي رصداً دقيقاً وشاملاً والتعرف على ما تحقق فيه من أهداف الاستراتيجية الامبريالية وعلى ما به من إمكانيات لإحباط مخططات العدو.

٣ ــ وضع تصور علمي للأهداف العربيةالقومية بعيدةالمدى تتضمنها استراتيجية مضادة ورسم إجراءات وعمليات تنفيذها انطلاقاً من الواقع العربي بقصوره وإمكاناته في آن واحد.

وقد أدى اتباع هذا الأسلوب إلى وضوح الرؤية بحيث أمكن تحديد أهم التحديات المصيرية التي يواجهها الوطن العربي (أي أهداف الاستراتيجية الأمبريالية وما تحقق منها ــ وهناك تطابق كبير بين الاثنين للأسف)، وتحديد أهم أهداف الوطن العربي التي لا بد من حشد كل الجهود لتحقيقها. وكانت التحديات هي:

١ ــ التجزئة التي فرضها وكرسها الاستعمار على الأمة العربية وقصر العمل العربي المشترك حتى الآن في معالجتها والخلاص منها.

٢ ـ التخلف الاقتصادي والاجتماعي وما يصحبه من تعميق الفجوة التنموية الداخلية والخارجية والتفاوت الاجتماعي.

٣ ـ الاستعمار بشتى صيغه وصوره، لا سيما الاستعمار الاستيطاني وتوسعه المتمثل بالوجود الصهيوني.

٤ ـ الغزو الفكري الهادف إلى طمس الشخصية الحضارية العربية وانعكاساته على الذات العربية للهياكل وأنماط السلوك الاقتصادية.

وبناء على هذا الإدراك لأهداف الأمبريالية في الوطن العربي والتشخيص العلمي السليم للواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي للوطن العربي فيما يتعلق بأهم أبعاده وأكثرها عمومية وشمولاً حددت هذه الاستراتيجية الصورة المعيارية والمستقبلية البديلة التي لا بد أن توجه كل الجهود العربية من أجل إحلالها محل هذه الصورة الواقعية المرفوضة على النحو التالي:

١ ـ الوحدة رداً على التجزئة.
٢ ـ التنمية الاقتصادية والاجتماعية رداً على التخلف.
٣ ـ التحرير الشامل رداً على الاحتلال الاستيطاني والاستعماري.
٤ ـ الأصالة العربية رداً على الغزو الفكري.

وحددت وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وسيلة تغيير الواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي للوطن العربي تغييراً جذرياً، بالاعتماد على كافة إمكانات الوطن العربي البشرية والمادية المتاحة والكامنة بأنها «التنمية الشاملة الجديرة بجهد الأجيال العربية وتضحياتها والمعبرة عن تطلعاتها الأصيلة والقادرة على توفير الأمن القومي»، وحددت أبرز مضامين هذه التنمية الشاملة على النحو التالي:

ـ رفع الأداء الاقتصادي أي رفع مستوى الإنتاجية وزيادة الإنتاج القومي ضمن نمط قطاعي متوازن قدر الإمكان، وتطوير قدرة البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية.

ـ تلبية الحاجات الأساسية المتطورة للمواطنين.
ـ توفير فرص العمل المنتجة وخفض البطالة الظاهرة منها والمقنعة.

ـ إصلاح نظم توزيع الدخل في كل قطر عربي.
ـ تحقيق مشاركة شعبية واسعة في مسيرة التنمية.
ـ تقليص الفجوة التنموية فيما بين الأقطار العربية.
ـ الاعتماد القومي على الذات وإزالة التبعية الاقتصادية وإنجاز مهام الاستقلال الاقتصادي.

هذه أهم ملامح استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وعناصر الأسلوب العلمي الذي اتبع فيها، ولكن لما كان الإنسان العربي، كما نسلم دائمًا، هو محور هذه التنمية الشاملة وسيلة وهدفاً، وهو الذي يضطلع بمهام التصدي للتحديات التي يواجهها الوطن العربي، كما أنه دائمًا المستهدف من قبل الأمبريالية العالمية وحلفائها، فإنه يصبح من الضروري، إذا أردنا لأي استراتيجية تنموية للوطن العربي أن تحقق أهدافها، وضع استراتيجية خاصة بتنميته الذاتية تتكامل مع الاستراتيجية الاقتصادية وغيرها من الاستراتيجيات في المجالات المختلفة من حيث المنطلقات والأهداف والإجراءات ومراحل التنفيذ وتضطلع الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية بجامعة الدول العربية بمهمة إعداد استرايتيجية التنمية الاجتماعية التي تركز على مختلف جوانب الوجود الاجتماعي والتكوين النفسي للإنسان العربي. وهذه الورقة محاولة للإسهام المتواضع في تلمس أهم أبعاد شخصية الإنسان العربي في علاقتها الجدلية بكل من التخلف المفروض والتنمية العربية الشاملة المنشودة.

٢ ـ المنطلقات النظرية والمنهجية في محاولة فهم واقع شخصية الإنسان العربي وإمكاناتها:

سبق أن ذكرنا أن تحقيق الهيمنة الأمبريالية على مقدرات الوطن العربي وضمان تكريسها اقتضى منها أن تتبع في سبيل ذلك كافة الأساليب المادية والمعنوية وأنها قد أدركت العلاقة الجدلية بين استمرارية نهب ثروات الوطن العربي وأعاقة عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه من جهة وبين استمرارية قهر الإنسان العربي وإخضاعه وتحطيم مقومات مقاومته من جهة أخرى.

وعلى هذا فمثلما وضعت صورة مرغوبة من جانبها لما يجب أن تكون عليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي من حيث التبعية والتخلف والتجزئة وضعت

صورة مرغوبة من جانبها أيضاً لما يجب أن تكون عليه «الشخصية العربية» من حيث الخضوع والاستسلام والتفتت والضياع. ومثلما استخدمت الأمبريالية العالمية منظريها الاقتصاديين في وضع النظريات الاقتصادية لما سمي بتنمية العالم «المنهوب» ومن بينه العالم الثالث من أجل تكريس تبعيته وتخلفه استخدمت منظريها الاجتماعيين في وضع نظريات عن الشخصية العربية بحيث يصورونها على أنها سبب التخلف في الوطن العربي من جهة ويرسمون كيفية تشكيلها بحيث تدعم هذا التخلف من جهة أخرى(٥). ومثلما استخدمت الامبريالية كافة الآليات الاقتصادية والإمكانات العلمية في تكريس تبعية وتخلف الوطن العربي استخدمت كافة أساليب التأثير على جوانب التكوين النفسي للإنسان العربي، وبخاصة وعيه في محاولة لتحطيم مقومات فاعليته الإيجابية في التصدي لأطماعها وفي تعضيد الظروف الاقتصادية ـ الاجتماعية التي تعوق تنميةشخصيته. ومثلما وجدت الأمبريالية منظرين ومفكرين عرب يروجون لنظرياتها الاقتصادية ويدافعون عنها، بوعي أو بدون وعي، وجدت منظرين ومفكرين عرب يروجون لنظرياتها عن الشخصية العربية ويدافعون عنها أيضاً(٦). تزامن وتنسيق دقيق وكامل تقوم به أجهزة متخصصة بين مختلف عمليات الهيمنة الأمبريالية.

ومثلما كشف العلم الاقتصادي العربي الأهداف الحقيقية للأمبريالية «التجزئة والتخلف والتبعية والاستغلال» بتحليله ونقده ورفضه للنظريات والإجراءات الأمبريالية الاقتصادية لا بد أن يكشف العلم الاجتماعي الأهداف الحقيقية للأمبريالية بالنسبة للشخصية العربية بتحليل ونقد ورفض النظريات والإجراءات الاجتماعية ذات الطابع الأمبريالي التي تهدف إلى تكريس حالة التخلف والتبعية(٧).

إن الدراسة العلمية للسمات الشخصية للإنسان العربي في الحاضر وتصورنا لما يجب أن تكون عليه في المستقبل لا بد أن تعتمد على بعدين أساسيين يتم على أساسهما وفي ضوئهما رصد هذه السمات وتفسيرها والربط بينها وبين واقع التجزئة والتخلف والهزيمة القائم بالوطن العربي من جهة وأمل الوحدة والتنمية والتحرر الذي توضع الاستراتيجيات العربية من أجل تحقيقه من جهة أخرى. وهذان البعدان هما:

(أ) الظروف التاريخية التي مر بها الوطن العربي منذ بدايات استعماره وإخضاعه ثم دمجه في المنظومة الرأسمالية الأمبريالية العالمية وأثرها على التكوينات

الاجتماعية ـ الاقتصادية لأقطار الوطن العربي وانعكاس ذلك على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي عاش وما زال يعيش في ظلها الإنسان العربي وتتشكل فيها شخصيته.

(ب) الأساليب الأيديولوجية والعلمية والثقافية التي تتبع لتكريس السمات السلبية التي خلقتها حالة التخلف والتجزئة والتبعية في شخصية الإنسان العربي تدعيماً لاستمرارية هذه الحالة.

ومعالجتنا للسمات الشخصية للإنسان العربي على ضوء هذين المحورين تنطلق من المسلمات الآتية:

١ ـ إن السمات الشخصية للإنسان العربي نتاج تاريخي اقتصادي ـ اجتماعي فالإنسان العربي يولد، مثل الإنسان في أي مكان، مزوداً بقدرات وإمكانيات واستعدادات إنسانية كامنة قابلة للتشكل وللنمو (أو الإعاقة) في أي اتجاه والعوامل الحاسمة في تشكلها ومسار نموها هي الظروف الاجتماعية الاقتصادية الحضارية الموضوعية التي يولد وينمو فيها الإنسان[٨].

٢ ـ إن السمات الشخصية للإنسان العربي مثل أي إنسان آخر، تختلف بالضرورة باختلاف الظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية التي يعيش في ظلها، وبالتالي فإننا لا نستطيع أن ننسب سمات بعينها للإنسان العربي في كل زمان ومكان، مثلما يفعل منظروا الأمبريالية والصهيونية، ولكن يتعين علينا أن نتعرف على السمات المشتركة بين أفراد الجماعات الكبرى الذين تتشابه ظروف حياتهم الاقتصادية ـ الاجتماعية وبخاصة موقعهم في عملية الإنتاج الاجتماعي والدور الذي يقومون به في تقسيم العمل ونصيبهم من الثروة الاجتماعية وكيفية حصولهم عليه ومدى إشباع احتياجاتهم الأساسية وطبيعة علاقاتهم بغيرهم من الجماعات الأخرى بالمجتمع والموقف الذي تمليه عليه مصالحهم من القوى الأجنبية المختلفة (التحالف ـ العداء).. إلخ[٩].

٣ ـ إن جميع سمات الشخصية الإنسانية توجد في أي مجتمع، بما في ذلك المجتمع العربي، على هيئة أضداد (الإيجابية ـ السلبية) الخضوع ـ التمرد،

الغباء ـ الذكاء، النمطية ـ الابتكارية، الاتزان ـ الاندفاعية، اللاعقلانية ـ العقلانية، التواكلية ـ الإقدام..) وكل من هذه السمات قابلة للتحول إلى ضدها إذا ما توفرت ونضجت الظروف الموضوعية لذلك. وتسود بعض السمات في جماعات معينة بينها يسود نقيضها في جماعات أخرى وفقاً للظروف الاجتماعية الاقتصادية لكل جماعة.

٤ ـ إن دراسة السمات الشخصية للإنسان العربي لا يجب أن تقتصر على أكثر السمات شيوعاً سواء على مستوى الوطن العربي ككل أو على مستوى كل جماعة اجتماعية كبرى، ذلك أن السمات الأقل شيوعاً قد تكون هي الفاعلة والملائمة لعملية التنمية الشاملة/ أو حتى المعوقة لها، ومن ثمة يتعين رصدها بعناية والتعرف على ظروف نشأتها وأساليب تدعيمها أو تعديلها.

٥ ـ إن السمات الشخصية ليست شيئاً جامداً أزلياً ولكنها تخضع بوصفها ظاهرة إنسانية للقانون الرئيسي الذي يحكم كل الظاهرات الإنسانية ـ الاجتماعية والاقتصادية والنفسية ونعني به قانون الحركة والتحول والتغير والصيرورة. ويعني ذلك أن بمكنة التخطيط العلمي السليم أن يرشد عملية تكوين هذه السمات وينميها ويطورها في اتجاه إنساني بناء داخل إطار التنمية الشاملة للوطن العربي[١٠].

٣ ـ الملامح العامة للتكوين الاقتصادي الاجتماعي العربي ـ الإطار العام الذي تتشكل فيه ظله أنماط السمات الشخصية للإنسان العربي:

إن حالة التخلف والتبعية والتجزئة التي يعاني منها الوطن العربي إنما هي نتاج تاريخي للتسلط الأجنبي على مقدرات الوطن العربي ابتداء من القرن العاشر الميلادي الذي شهد قمة وبداية التراجع في التطور الاقتصادي في الوطن العربي الذي كان يتمثل في ازدهار الزراعة وتقدم فنون الصناعة وازدياد التحضر. وعلى مدى سبعة قرون، ابتداء من القرن العاشر الميلادي وحتى القرنالثامن عشر، شهدت البلاد العربية أنماطاً من النهب المنظم لثرواتها ومن التدهور الاقتصادي المستمر على أيدي الغزاة البهويهيون والسلاجقة والايلخانية (١٢٥٨ ـ ١٣٣٥ في العراق) والمماليك (١٢٥٠م ـ ١٥١٧م في مصر) والعثمانيون[١١]. وكانت هذه القرون السبعة من الضعف الاقتصادي والحضاري في

الوطن العربي والتسلط الأجنبي عليه المرحلة الممهدة لتغلغل النفوذ الغربي في البلاد العربية الذي انتهى بالغزو العسكري والاحتلال وتقسيم البلاد وفق مصالح الدولة المسيطرة وزرع الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي كأداة مباشرة لتنفيذ استراتيجية الأمبريالية في المنطقة(١٢).

وعلى الرغم من حصول البلدان العربية على استقلالها السياسي تباعاً ابتداء من النصف الثاني من القرن العشرين وانتهاء العقد الاستعماري القديم إلا أن هذا الاستعمار القديم قد «أخلى في الواقع مكانه لعقد من نوع جديد هو العقد الامبريالي ــ الصهيوني، الذي وإن كان أقل بروزاً من سابقه، إلا أنه يبزه ضراوة وتخريباً لأنه بالضبط يخفي حقيقته ويتزيا بلباس الخداع والمبادىء والمثل العليا.. فهناك الاستغلال متعدد الأشكال الذي تفرضه الدول الأمبريالية بمؤسساتها وشركاتها الأخطبوطية على تلك البلدان. وأساليب الضغط والقهر والتدخل بالشؤون الداخلية والتجسس والتخريب بواسطة العملاء ودعم الفئات الرجعية، وتأجيج الصراعات الطائفية والإقليمية وغيرها، وحبك المؤامرات والانقلابات، وغير ذلك من أساليب تلجأ إليها من أجل إبقاء هيمنتها عليها واستمرار استغلالها لمواردها الاقتصادية وثرواتها الطبيعية(١٣).

وقد كانت للتغلغل الرأسمالي ــ الأمبريالي (سواء في عقد الاستعمار القديم أو الحديث) آثار عميقة وبعيدة المدى على البنى الاقتصادية والاجتماعية لبلدان الوطن العربي وعلى الأوضاع الحضارية والفكرية والثقافية فيها انعكست جميعها على الوجود الاجتماعي للإنسان العربي ومن ثمة على وعيه الاجتماعي بصفة عامة وعلى تكوينه النفسي الاجتماعي بصفة خاصة كما سنوضح فيما بعد.

إن محصلة التغلغل الرأسمالي ــ الأمبريالي في الوطن العربي هي إعاقة نمو نمط الإنتاج القديم وتطوره إلى نمط الإنتاج الرأسمالي ــ الصناعي كما حدث في المجتمعات الغربية. وقد تمت هذه الإعاقة عن طريق استنزاف فائض الإنتاج إلى الخارج وعدم السماح بتراكمه داخلياً في تطوير تدمير الصناعات الوطنية التي يمكن أن تنافس المنتجات الصناعية للبلدان الاستعمارية في الأسواق المحلية والعالمية وإغراق الأسواق المحلية بالسلع المستوردة. لقد حرم المستعمر الوطن العربي من تصنيع مواده الخام حيث كان يقوم بتصديرها إلى بلاده حيث تسهم هناك في دفع عجلة التصنيع والتقدم ثم يقوم بعد

ذلك بإعادة تصديرها مصنعه إلى بلادنا. وأول ما يترتب على ذلك بالنسبة لشخصية الإنسان العربي هو حرمانه من فرص تنمية وتطوير قدراته العقلية من خلال تطوير قدراته الإنتاجية وما يرتبط بذلك كله من تطوير أسلوب الحياة بأسره الذي ينعكس على مختلف جوانب الشخصية الأخرى ـ الوجدانية والقيَمية والسلوكية. . إلخ.

إلا أن آثار التغلغل الرأسمالي ـ الأمبريالي لم تقتصر على هذه الإعاقة لنمو وتطور نمط الإنتاج القديم، بما يشتمل عليه من قوى إنتاجية وعلاقات إنتاجية، ذلك أنه قد خلق واقعاً اجتماعياً ـ اقتصادياً شديد التعقيد يمكننا تسميته بالتكوين الاقتصادي ـ الاجتماعي المشوه (Distorted) أو غير المتوازن (Uneven)[١٤] الذي يضم نمط أو أنماط الإنتاج التقليدية المتخلفة من حيث القوى الإنتاجية والعلاقات الإنتاجية جنباً إلى جنب مع نمط إنتاج رأسمالي محدود ذو توجه خارجي يضم قوى إنتاجية متقدمة وعلاقات إنتاجية تقوم على الفصل بين المنتجين ووسائل إنتاجهم. ويتسم هذا التكوين الاقتصادي الاجتماعي المشوه وغير المتوازن بانعدام التجانس بين البنى المنتمية إلى حقبات اقتصادية مختلفة يظهر في توزيع قطاعي للإنتاجية شديد التفاوت، فبينما ترتفع الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية التي تسيطر عليها الرأسمالية الأمبريالية وتعتمد عليها في إعادة إنتاج رأس المال الصناعي في البلدان الغربية (المواد الأولية التعدينية أو الزراعية) نظراً لاستخدام أرقى وأحدث الأساليب الإنتاجية التي تكفل تحقيق أكبر فائض قيمة ممكن، وبينما ترتفع الإنتاجية أيضاً في القطاعات التي تنتج سلعاً استهلاكية ترفية لتحل محل الواردات وفي تلك التي تنتج سلعاً للتصدير وتعتمد على رأس المال الأجنبي الذي يستغل الأيدي العاملة الرخيصة لتعظيم فائض القيمة ـ نجد أن الإنتاجية في القطاعات الإنتاجية المرتبطة بحاجات الجماهير (المواد الغذائية وسلع الاستخدام اليومي) تتسم بانخفاض شديد في الإنتاجية نظراً للاعتماد على تقنيات عمل بدائية غير متطورة (ما زال الشادوف والساقية والمحراث وغير ذلك من أدوات الزراعة التقليدية مستخدماً في الريف العربي في القطاع الاقتصادي الإعاشي أو الكفافي (Subsistance)، بينما استخدمت منذ بداية الاستعمار أحدث التقنيات المستوردة من الغرب في إنتاج المواد الأولية التي تصدر للغرب الرأسمالي، كما أن الحرف اليدوية والورش الصغيرة التي تنتج السلع اللازمة للاستهلاك الجماهيري المحلي ما زالت تستخدم تقنيات غير متطورة وتقليدية وبالتالي فهي ذات إنتاجية محدودة كمًا ونوعاً، بينما تستخدم الصناعات التي تنتج السلع الفاخرة للطبقة

الميسورة برؤوس أموال أجنبية أو سلع التصدير تقنيات إنتاجية متطورة ومستوردة) لقد فرض التخلف على كل القطاعات التي من شأن التطور فيها إنتاج سلع تنافس السلع الواردة من الغرب الرأسمالي. وقد نجم عن ذلك أن التوزيع القطاعي للسكان العاملين وتوزيع الناتج، عوضاً عن أن يكونا متوازيين بشكل ملحوظ أصبحا متباعدين للغاية، فسكان الريف في مجمل العالم الثالث، الذي تنتمي إليه الأقطار العربية، يشكلون ما بين ثلثي وأربعة أخماس العدد الإجمالي للسكان، في حين أن الإنتاج الزراعي نادراً ما يتجاوز خمس الإنتاج الداخلي الخام[١٥] (بلغت نسبة سكان الريف في الوطن العربي حوالي ٦٠ ٪ عام ١٩٧٥ وتقدر مصادر الأمم المتحدة أنها قد تنخفض إلى نحو ٤٢ ٪ عام ٢٠٠٠ ولو أن الأرقام المطلقة لسكان الريف ستستمر في التزايد لتصل إلى ١٦٢,٤ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ مقابل ٨٥,٣ مليون عام ١٩٧٥[١٦]، وتتراوح نسبة القوى العاملة في الزراعة في الأقطار العربية بين ٤٢ ٪ و ٨٥ ٪ باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا والجزائر والأردن[١٧].

يضاف إلى صفة انعدام التجانس هذا بين البنى الاقتصادية في الوطن العربي غياب التواصل بين مختلف قطاعات الاقتصاد العربي بوصفه اقتصاداً متخلفاً، وينشأ انعدام التواصل هذا عن تضعضع (Disarticulation) هذا الاقتصاد، وتلك صفة لا نجدها في البلدان الرأسمالية الغربية، ففي تلك البلدان «يشكل الاقتصاد كلاً متماسكاً، مؤلفاً من قطاعات تقيم فيما بينها تبادلات هامة تسمى علاقات صناعية متبادلة (Inter-Industrial) أو علاقات قطاعية متبادلة (Inter-Sectoral) وهكذا تبدو متكاملة يشد بعضها إزر بعض: الصناعات الاستخراجية والطاقة توفر للصناعات القاعدية موادها الأولية الرئيسية، وتلك بدورها تغذي ــ بواسطة معدات التجهيزات والمعدات نصف المصنعة التي تنتجها ــ الصناعات الخفيفة والزراعة المصنعة التي توفر بدورها الاستهلاك النهائي[١٨]. أما في الاقتصاد المتخلف، كما هو الحال في أقطار الوطن العربي نتيجة للهيمنة الاستعمارية ثم التغلغل الرأسمالي الأمبريالي، فإننا نجد القطاعات الاقتصادية المختلفة» متراصفة لا تقيم فيما بينها إلا تبادلات هامشية، بينما يتم القسم الجوهري من تبادلاتها مع الخارج. ويتكون بعض هذه القطاعات من عدد من المنشآت الكبيرة، كثيراً ما تكون أجنبية، أو فروعاً من وحدات دولية ضخمة ــ تقع مراكزها المحركة خارج الاقتصاد المتخلف (مثال ذلك المنشآت النفطية). أما الثروات المنجمية التي تستخرجها هذه الوحدات الضخمة من

فلزات معدنية أو نفط ـ فليست معدة لكي تغذي صناعات محلية صاعدة، بل إنها تصدر لتستخدم في تغذية مجموعات صناعية معقدة في العالم النامي». وإلى جوار ذلك توجد بعض الصنماعات الخفيفة في الوطن العربي لإنتاج سلع استهلاكية كمالية أو بذخية لاستعمال الطبقة الميسورة أو للتصدير (مثل صناعات تجميع السيارات أو الثلاجات أو الأثاث. . إلخ) وتحصل على احتياجاتها من الآلات والمواد نصف المصنعة من البلدان الرأسمالية. وينطبق نفس الشيء على قطاعات النقل والتجارة والخدمات المختلفة فهي لا تقيم فيما بينها علاقات تبادلية، ولا يوجد بينها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى هذه العلاقات. بالإضافة إلى التفاوت الشديد بين أنماط كل قطاع. ففي بلادنا ما زالت هناك وسائل النقل البطىء بل وحتى المعتمد على الحيوان (في قطاع الزراعة التقليدية والحرف اليدوية والصناعات المحلية الموجهة للجماهير) جنباً إلى جنب مع أحدث وسائل النقل الآلي السريع حتى الطائرات (في قطاع الإنتاج الزراعي الخاص بالتصدير والمواد الخام الأخرى وكذلك في قطاع الصناعة الرأسمالية للاستهلاك المحلي الترفي والمصدر). وما زالت لدينا أسواق القرية لتبادل منتجات اقتصاد الإعاشة (حتى عهد قريب كانت تعتمد على المقايضة العينية وليس على النقد) إلى جانب أحدث أساليب التجارة الدولية والمعاملات المالية وما تتطلبه من مستلزمات، وفي مجال التعليم ما زال هناك نظام التلمذة الصناعية في الورش الصغيرة ذات الطابع الحرفي والتدريب الأسري في الزراعة إلى جوار أرقى المعاهد التكنولوجية، وفي مجال الصحة يوجد الممارسون الشعبيون في الريف والأحياء الفقيرة إلى جوار أحدث المستشفيات بأجهزتها المستوردة. ولا علاقة بين الأنماط المختلفة داخل كل قطاع، ولا بين القطاعات الخدمية وبعضها البعض ولا بين القطاعات الاقتصادية الكبرى الثلاث. خليط غريب غير متناسق أو متناغم من المكونات تنتمي كل طائفة منه لعصر مختلف من عصور التاريخ ولقسم مختلف من أقسام البشرية. ومع هذا فالكل متمفصل سوياً في كيان واحد بحيث تتحقق الغاية النهائية: استمرارية نهب الثروات العربية ونزح أكبر قدر ممكن من فائض قيمة الجهد العربي ودوام إعادة إنتاج التخلف والتبعية.

أيبدو غريباً بعد هذا أن نجد خليطاً عجيباً من أنماط البشر ومن السلوك البشري ومن السمات الشخصية في وطننا العربي بحيث لا نكاد نعرف في أي عصر نعيش وإلى

أي أقسام العالم ننتمي؟ لننظر حولنا بإمعان ونراقب بدقة ما اعتدنا عليه واعتبرناه من المسلمات بحيث لا يلفت أنظارنا ولا يثير تساؤلاتنا.

ولا يقتصر الأمر على التراصف غير المتبادل واللاتجانس والتضعدع أو الانفصال بين مكونات الأبنية الاقتصادية للمجتمع ولكن يرتبط به بالضرورة تراصف غير متبادل ولا تجانس وتضعدع بين مكونات الأبنية الفوقية وبعضها من جهة وبينها وبين مكونات الأبنية الاقتصادية من جهة أخرى. «فحين تغلغل النمط الرأسمالي الأمبريالي في المجتمع العربي وأعاق إعادة إنتاج ونمو النمط الإنتاجي السابق عليه فإن أشكال الأيديولوجية والدولة والأنظمة التي كانت ملائمة للنمط الإنتاجي التقليدي قبل التغلغل الرأسمالي لم تعد ملائمة لمتطلبات إعادة إنتاج النمط الرأسمالي الدخيل. فهذا النمط الأخير يتطلب أشكالاً أيديولوجية وسياسية تختلف عن تلك التي كانت سائدة من قبل والتي ما زالت قائمة بدرجة أو بأخرى، وخاصة لارتباطها بأنماط الإنتاج السابقة التي ما زال يعاد إنتاجها. وعلى هذا نجد أنه في معظم البلاد العربية لا تنتشر الأيديولوجية الرأسمالية بين القطاعات العريضة من الشعب التي تقع أنشطتها الاقتصادية خارج القطاع الإنتاجي الرأسمالي المحدود، وتنتشر بينها الأيديولوجية المرتبطة بأنماط الإنتاج قبل الرأسمالية[١٩]. وحين لا يدعم نمط الإنتاج الرأسمالي أيديولوجية تعبر عنه تصبح استمراريته معتمدة على فرضه بالقوة بواسطة الدولة. وعلى الرغم من إدخال التنظيمات السياسية الملائمة لنمط الإنتاج الرأسمالي المحدود (مثل الأحزاب، والبرلمان والانتخابات.. إلخ) تظل التنظيمات القبلية والعشائرية والعائلية والطائفية تلعب دورها الفعال، وهذا ما يفسر ما يحدث في الانتخابات العربية التي تعكس في كثير من الأحيان ولاءات قبلية أو طائفية أكثر من ولاءات حزبية (ذلك أن المفروض أن الحزب يمثل مصالح طبقة ما في نمط الإنتاج الرأسمالي، وهذه الطبقة غير متبلورة ومحدودة ولا تنتمي إليها غالبية الجماهير المنخرطة في نمط إنتاج آخر له علاقات إنتاجية مختلفة وتنظيماته السياسية والأيديولوجية). وهكذا نجد أن تعامل الحكومات يكون مع قبائل وطوائف وعائلات بالإضافة إلى تعاملها مع قوى سياسية. وتختلف درجة التعامل هذه من قطر عربي لآخر حسب مدى تطور وحجم نمط الإنتاج الرأسمالي فيه ومدى سيادته على غيره من الأنماط الإنتاجية داخل نفس التكوين الاقتصادي الاجتماعي.

وتمتد مظاهر اللاتجانس وغياب العلاقات التبادلية والتضعدع لتشمل مختلف

المؤسسات والنظم الاجتماعية. فإلى جوار النسق القانوني الرسمي المتطور والمرتبط بنمط الإنتاج الرأسمالي، توجد الأنساق القانونية غير الرسمية المرتبطة بأنماط الإنتاج الأخرى (المجالس العرفية والأخذ بالثار.. إلخ) وإلى جوار الأسرة النووية ذات الطابع الغربي توجد الأسر الممتدة وإلى جوار مأمور القسم وضابط الشرطة يوجد العمدة (في القربة) وشيخ الحارة (في المدينة).

وفي النهاية تنعكس هذه الأوضاع جميعاً على كافة نواحي التكوين النفسي للإنسان العربي ومختلف أنماط سلوكه: تفكير عقلاني علماني وتفكير خرافي غيبي، تنظيم وضبط للأسرة وإطلاق لها وتشجيع على النسل، قبول اختلاط الجنسين وعزل الجنسين عن بعضهما، سفور المرأة وحجابها، تحريم الخمر وإباحته، الجلباب والطاقية والبدلة الأوروبية، تفضيل الأغاني والموسيقى العربية والرقص الفلوكلوري وتفضيل الأغاني والموسيقى والرقص الغربي، الفكر السلفي والفكر العصري، رضاعة الأطفال من ثدي الأم ورضاعتهم الصناعية، الفطام المبكر للأطفال والفطام المتأخر، التمييز بين الذكر والأنثى وعدم التميز بينهما، الخضوع والتمرد، النظام والفوضى.. إلخ. خليط غريب من السمات الشخصية والسلوكية تنتمي إلى أزمنة مختلفة في التاريخ وأماكن مختلفة من العالم. وذلك شيء طبيعي تماماً فهذه السمات جميعاً وليدة الواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي المشوش والمضطرب والمشوه والتابع ولكنها في نفس الوقت من عوامل إعادة إنتاجه، فالعلاقة جدلية بين الوجود الاجتماعي للإنسان العربي وبين وعيه الاجتماعي، ولهذا فإن أي استراتيجية للتنمية لا بد أن توضع للجانبين معاً، وهذا المقصود بالتنمية الشاملة.

أرجو أن يكون ذلك كافياً لدحض كل الادعاءات الكاذبة والزائفة التي تروجها الدوائر الأمبريالية، أكاديمية وثقافية وسياسية واقتصادية، والتي ما زالت تجد لها صدى لدى كثير من المفكرين العرب عن أن السمات الشخصية للإنسان العربي هي المسؤولة عن تخلف الوطن العربي، وأن العرب يقاومون التحديث والتجديد والتنمية.

إن الملامح العامة للتكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي العربي السابق الحديث عنها تخلق بالضرورة ظروفاً وواقعاً عاماً مشتركاً يعيش في نطاقه الإنسان العربي، ومع هذا فإن هذه السمات تتحدد وتعبر عن نفسها بشكل أدق وفارق اعتماداً على موقع هذا الإنسان

في المجتمع الذي يعيش فيه من حيث التركيب الطبقي للمجتمع وما يرتبط به من علاقات إنتاجية بوسائل الإنتاج وبالمجموعات الاجتماعية وما يترتب على ذلك من ظروف الحياة المادية والفكرية المباشرة التي يعش فيها. وسوف نعالج هنا أهم سمات الشخصية العامة التي يخلقها ويدعمها طبيعة التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي العربي لدى الإنسان العربي بوجه عام ثم نتطرق في القسم التالي من البحث لأنماط الشخصية الناجمة عن التقسيم الطبقي للمجتمع.

٤ ـ أهم ملامح سمات الشخصية الناجمة عن التكوين الاقتصادي الاجتماعي العربي:

إن السياق العام الذي يعيش فيه كل العرب، بغض النظر عن مستوى غنى أو فقر القطر الذي ينتمون إليه وعن الطبقة التي ينتمون إليها، يتسم بالسمات الآتية:

أولاً ـ استلاب للثروة القومية خارجياً وداخلياً يرتبط به:

(أ) حالة معممة من القهر الخارجي والداخلي بكافة أساليبه وأبرزها القهر العسكري المتمثل في الاحتلال المتزايد للأراضي العربية والتهديد المستمر بالتدخل العسكري السافر والقهر الاقتصادي المتمثل في فرض النظام الرأسمالي العالمي على الأقطار العربية وخاصة بالنسبة للتبادل غيرالمتكافىء (الحصول على المواد الخام بأرخص الأسعار وتوريد المصنوعات بأعلى الأسعاروالتحكم في الأسعار بشكل شبه مطلق).

(ب) حالة عامة من تخلف القوى الإنتاجية نظراً لإعاقة نموها.

(ج) وتفاوت شديد في توزيع الدخل.

(د) وعدم إشباع الحاجات الأساسية لغالبية سكان الوطن العربي.

(هـ) وغياب شبه كامل للديمقراطية وللمشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرارات.

(و) وأخيراً، وليس آخراً، تراث من النضال القطري والقومي ضد الأمبريالية والاستغلال.

ثانياً ـ تراث عام مشترك يتمثل في اللغة والإنجاز الحضاري في تاريخ البشرية والعقيدة والشعور بالانتماء القومي والهوية المشتركة. إن كل من يعيش في الوطن العربي، من المحيط إلى الخليج، أومعظم الناس فيه على الأقل يعرفون أنفسهم بأنهم عرب

ويتحدثون اللغة العربية بلهجاتها المختلفة ويدركون تمايزهم (وليس تميزهم) عن غيرهم من الأمم[٢٠].

لقد بنيت الدراسات النفسية الاجتماعية أن حالة الاستلاب الاقتصادي الاجتماعي وما يرتبط بها من عوامل تولد حالة من التخلف النفسي، أي: «نمط من الوجود، أسلوب في الحياة ينبت في كل حركة أو تصرف، في كل ميل أو توجه، في كل معيار وقيمة، إنه نمط من الوجود له خرافاته وأساطيره ومعاييره التي تحدد للإنسان موقعه، نظرته إلى نفسه، نظرته إلى الهدف من حياته، أسلوب انتمائه ونشاطه ضمن مختلف الجماعات، أسلوب علاقاته على تنوعها، إنه موقف من العالم المادي وظواهره ومؤثراته، وموقف من البنى الاجتماعية وأنماط العلاقات السائدة فيها، على المستوى الذاتي الحميم، كما على المستوى الذهني»[٢١]. . وتتمحور كافة مظاهر الوجود المتخلف حول خاصية جوهرية هي هدر قيمة الإنسان «إنه الإنسان الذي فقدت إنسانيته قيمتها، قدسيتها، والاحترام الجديرة به. العالم المتخلف هو عالم فقدان الكرامة الإنسانية بمختلف صورها. العالم المتخلف هو العالم الذي يتحول فيه الإنسان إلى شيء، إلى أداة أو وسيلة، إلى قيمة مبخسة»[٢٢].

إن تاريخ النضال العربي ضد الاستعمار في كافة أقطاره إنما هو تاريخ الثورة ضد امتهان كرامة الإنسان العربي وبخس قيمته، والقوى الأمبريالية والصهيونية والمتحالفين معها حالياً يستميتون في محو إنسانية الإنسان العربي على كافة المستويات: ولننظر إلى صور تحويل الإنسان إلى شيء وإلى قيمة مبخسة في أنحاء الوطن العربي: مقاولوا الأنفار الذين يتعاملون مع الإنسان العامل تعاملهم مع الأحجار والأدوات والحيوانات، وهم يتخذون تسميات مختلفة في الأقطار العربية، وبعض هذه الأسماء عصري تماماً بل ومستعار من كبريات الشركات العالمية للمقاولات[٢٣]، التجارب التي تجريها شركات السماد والأدوية الرأسمالية العالمية على البشر في الوطن العربي لاختبار فعاليات سلعها، كما لو كانوا فئران تجارب بها، تحديد قدر الإنسان بكمية ما لديه من قيم مادية لا إنسانية، تجربة أحدث وسائل الحرب والدمار على الإنسان العربي لاختبار فعاليتها مع إبادته في نفس الوقت (القنابل العنقودية والفسفورية والفراغية والغازات السامة المحدثة للعقم والشلل في جرائم العدوان على الشعبين اللبناني والفلسطيني في بيروت)، الأمثلة كثيرة والأدلة لا تحصى.

وحين يبخس إنسان قيمة إنسان آخر فإنه في نفس الوقت يبخس قيمته هو ذاته وبالتالي تصبح حالة فقدان الكرامة والاحترام حالة معممة تصيب القاهر والمقهور في آن واحد.

ويورد مصطفى حجازي في كتابه القيم «التخلف الاجتماعي ـ سيكولوجية الإنسان المقهور» مجموعة مترابطة من السمات الشخصية العامة التي تخلقها حالة التخلف في بلدان العالم الثالث عموماً وفي الأقطار العربية بصفة خاصة اعتمد في استخلاصها إلى حد كبير على دراسات فرانز فانون عن آثار الاستعمار الاستيطاني الفرنسي بالجزائر. ويمكننا أن نوجز أهم هذه الخصائص فيما يلي[٢٤]:

١ ـ التسلطية كنمط عام نبقيضيها (السيطرة ـ الخضوع) فكل إنسان مسيطر وخاضع في آن واحد، يقبل سيطرة الآخرين عليه ويخضع لها ويفرض سيطرته على غيره ويخضعهم له.

«ونجد هذا النمط من أعلى قمة الهرم إلى أدناها، من الحاكم الأول إلى مرؤوسيه ومن هؤلاء إلى مرؤوسيهم، ومنهم إلى غالبية السكان. وبين هؤلاء من الأقوى إلى الأضعف، من الرجل إلى المرأة، من الكبار إلى الأطفال، وبين الأخوة من الأكبر سناً إلى الذين يلونهم. وأما قمة الهرم فهي تخضع لنمط مقنع من السيطرة يفرض من خارج الحدود».

٢ ـ الشعور بالدونية، ومن هنا شيوع تصرفات التزلف والاستزلام والمبالغة في تعظيم السيد.

٣ ـ سيادة علاقات التشيؤ، حيث يتعامل البشر مع بعضهم بوصفهم أشياء.

٤ ـ تحقير الذات.

٥ ـ شيوع الرياء والخداع والمراوغة والكذب والتضليل «الكذب والخداع والتضليل هي قوام اللغة التي يخاطب بها المتسلط المقهورين. أن خطابه هو أبدا كذب ونفاق عندما لا يكون تهديدا صريحا. خطابه وعود معسولة وتضليل تحت شعار الغايات النبيلة: الوعود الإصلاحية، الخطط الإنمائية، الأخلاق، الرقي والتقدم، المستقبل

الأفضل . . . كلها هراء اعتادت عليها الجماهير. وهي بدورها تخادع وتضلل حين تدعي الولاء وتتظاهر بالتبعية».

٦ ــ اضطراب الديمومة وما يرتبط بها من هروب من الواقع.

٧ ــ شيوع مشاعر الشك والحذر من الآخرين.

٨ ــ الميل إلى الغضب السريع والعنف.

٩ ــ اضطراب منهجية التفكير، بحيث تكون الفوضى والعشوائية والتخبط والمحاولة شبه العمياء هي المميزة بدلاً من تنظيم الواقع والسيطرة عليه.

١٠ ــ قصور عمليات التحليل والتوليف العقلي والميل إلى إطلاق الأحكام القطعية والنهائية بشكل مضلل.

١١ ــ قصور الفكر النقدي والمثابرة الفكرية.

١٢ ــ الافتقار إلى الدقة والضبط في التصدي للواقع، وفي تقدير الأمور، مما يترتب عليه التهاون والتراخي والتساهل حتى الاستهتار.

١٣ ــ العجز عن التخطيط على المستوى الفردي والرسمي.

١٤ ــ طغيان الانفعالات مما يعطل التجريد العقلي والتكيف للواقع.

١٥ ــ الاتكالية والقدرية.

١٦ ــ السيطرة الخرافية على المصير.

هذه المجموعة من السمات العقلية والانفعالية تولدت لدى الإنسان العربي بفعل حالة التخلف العام وما ارتبط بها من استلاب وقهر خلال عهود طويلة وبفعل حالة الاضطراب واللاتجانس الاقتصادي والاجتماعي التي يتميز بها التكوين الاجتماعي ــ الاقتصادي ذي الأنماط الإنتاجية المتآنية[٢٥] ونحن وإن كنا نتفق مع مصطفى حجازي في مسألة شيوع هذه السمات في الوطن العربي فإننا نرى أن كتابه ذاته، بوصفة مؤلفاً عربياً، يمثل دليلاً تمكن إضافته إلى أدلة أخرى كثيرة، على أن نقائض هذه السمات السلبية جميعها لها وجود فعلي لدي إنسان الوطن العربي. ذلك أن حالة التخلف ليست وضعاً

سكونياً جامداً، وإذا كنا نسلم بأن هذه السمات ليست أزلية وأنها نتاج واقع اجتماعي ـ اقتصادي في مرحلة تاريخية معينة، وبأن الإنسان، في كل مكان وزمان، لديه القدرة على تغيير واقعه وعالمه، فلا بد وأن نسلم أيضاً بأن بذور التغيير كامنة فيه هو ذاته، وإلا فمن أي يأتي أي أمل في التغيير؟ هنا يسعفنا الفكر الجدلي والمقولة الجدلية الهيجلية» كل إيجاب سلب وكل سلب إيجاب» ويساعدنا على أن نفتح أعيننا على الواقع، نفتش فيه عن بوادر الشخصية الايجابية مهما كانت جنينية وعن مواقعها في المجتمع، وعلى أن نتبع المنهج العلمي لا في اكتشافها فحسب ولكن في تقويتها وتدعيمها ونشرها وتوظيف كافة الجهود الجادة للتنمية الحقة من أجل تنميتها، وتوظيفتها هي أيضاً في تحقيق التنمية. يقول فرج أحمد فرج[٢٦]:

«أن استسلام الشعوب اليوم يحمل في ثناياه ثورة الغد. الخضوع هو الحاضر القائم، هو الايجاب، أما الثورة التي لم تولد بعد فهي حقيقة الغد، وخضوع اليوم سيخلي السبيل لتحرر الغد، الخضوع القائم إذن يحمل في ثناياه الثورة المقبلة... نماذج ذلك في التاريخ لا حصر لها. جزائر ما قبل الثورة كانت تحمل في ثناياها جزائر ما بعد الثورة، صين ما قبل الثورة كانت تحمل جنينياً في أحشائها كل مقومات الثورة.. قيمة الفكر الجدلي أنه يمكننا من أن نرى بالعقل والوعي ميلاد ذلك الذي سيولد قبل أن يولد، ويصبح دورنا أشبه بدور طبيب الولادة أو القابلة. استباق هذا الذي سيولد، والتأهب له وحسن الاستعداد لاستقباله والتمهيد الصحي لعملية الميلاد بما يضمن نجاحها ويحول دون إجهاض الجنين».

علينا أن نتساءل هنا: عبركم قرن من الزمان من تخليف أقطار الوطن العربي وسلب ثرواته وقهر إنسانه تكونت هذه السمات السلبية؟ ومع ذلك فإن نضال الإنسان العربي في كل قطر من أقطاره لم يتوقف أبداً وأن خبا في فترات تشتد فيها قوة القمع والقهر لكي يتفجر عنيفاً هنا أو هناك. علام يدل ذلك؟ أن تاريخنا وواقعنا الحديث زاخر بالأدلة على تبلور تدريجي وتراكمي لسمات شخصيته مناقضة تماماً ومقاومة لسمات الشخصية المتخلفة الشائعة والتي تعمينا عن رؤية غيرها: منهجية التفكير وعقلانيته وعمقه تتضح في مؤلفات وتحليلات الكثير من مثقفينا وإنجازاتهم في مختلف مجالات الفكر والعلم والثقافة والأدب والفن وصراعهم الدائم مع الفكر المتخلف وصمودهم أمامه، كما اتضحت في التخطيط والأداء العسكري في حرب أكتوبر، وكما تتضح في العمليات

الفدائية ضد المحتل الصهيوني، وكما تتجلى في أداء الحرفي العربي الماهر لحرفته والعامل الصناعي في أدائه لعمله واكتسابه للفنون الإنتاجية المعقدة كلما أتيحت له الفرصة وفي مثابرة المزارع العربي في عمله وإتقانه له. وترتبط العقلانية ومنهجية التفكير بالثقة بالنفس وبالأمل في المستقبل وبالثقة بالآخرين وبإنكار الذات وبالصدق وبمواجهة الواقع لدى كل المخلصين والشرفاء في الوطن العربي الذين يناضلون ضد التخلف وامتهان كرامة الإنسان.

تلك سمات لا بد من التنبه لها، مهما كانت قلة شيوعها في الوطن العربي، وهذه السمات بعينها هي التي يتغافل عنها المؤلفون الغربيون بل ويحيلونها إلى سمات سلبية فيسمون الثورة إرهاباً، ويدعون أن باقي السمات الايجابية لا تتوفر إلا لدى فئة المستغربين وأنها تجد مقاومة من المجتمع المتخلف وجميع الأدلة الواقعية تنفي ذلك: أن إقبال الجماهير العربية على التعليم بكافة مستوياته مثلاً دليل على تقدير أصيل في الشعب العربي لقيمة المعرفة والعلم، وتبنى المزارعون والعمال للأساليب الإنتاجية المتقدمة وإجادتهم لها إذا ما أتيحت الفرصة لذلك دليل على قدرة العقل العربي على التطور.

ولا يجب أن نغفل عن الكثير من السمات الشخصية الإيجابية لدى الجماهير العربية التي تكونت لدى الإنسان العربي تاريخياً والتي ما زالت تقاوم التغلغل الرأسمالي الامبريالي الغربي، والتي يعتبرها الامبرياليون من معوقات التحديث والتنمية لا لشيء إلا لأنها من معوقات الاستسلام الكامل للغرب مثل الشعور بالانتماء للأمة العربية والتمسك بالقيم الأصيلة ورفض الانحلال الخلقي، والتماسك الأسري واحترام الكبار وذوي الخبرة والميل إلى التكافل الاجتماعي وكراهية الظلم والاستغلال والكرم والشجاعة... الخ. ومن المؤسف أنه قد قر في أذهان بعض المؤلفين العرب دعاوى العلماء الاجتماعيين الغربيين الزائفة وأصبحوا يعتبرون هذه السمات شيئاً سلبياً لأن النموذج الأمثل للشخصية هو الذي يشير علينا به الغربيون والذي يوجد في الغرب.

إن التعرف على عوامل انتشار السمات الشخصية السلبية وبزوغ وتبلور السمات الإيجابية يقتضي منا بعد هذا التحليل للسياق الاقتصادي ـ الاجتماعي العام محاولة التعرف على علاقة كل من نمطي سمات الشخصية هذه بالقوى الاجتماعية في الأقطار العربية من حيث تأثيرها وتأثرها بالظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تخلق وتدعم

السمات الشخصية، أي أن ندرس العلاقة بين التركيب الطبقي للمجتمع وسمات الشخصية.

لقد بنيت الدراسات الموضوعية للواقع العربي أن وسائل الإنتاج ومصادر الثروة في أقطار الوطن العربي تمتلكها وتسيطر عليها قلة من أفراد المجتمع وأن المجتمع بناء على ذلك ينقسم إلى طبقتين أساسيتين: الطبقة العاملة، والطبقة البورجوازية ولكن كلا من هاتين الطبقتين لا تمثل كلاً متجانساً كما هو الحال في المجتمعات الطبقية الرأسمالية الغربية المتقدمة، بل تتمايز كلا منهما إلى شرائح متنوعة بفعل تآني أنماط إنتاجية مختلفة داخل التكوين الاقتصادي ـ الاجتماعي العربي. وسوف نعرض فيما يلي لخصائص الطبقات الاجتماعية في الوطن العربي وما يرتبط بالتمايزات الطبقية من تمايزات في سمات الشخصية.

ذلك أنه إذا كانت ملكية وسائل الإنتاج تمثل في جوهرها مجموع علاقات الإنتاج، فإن الشخصية تمثل مجموع العلاقات الاجتماعية في تكوين اقتصادي ـ اجتماعي معين.

٥ ـ الملامح العامة للتركيب الطبقي في المجتمع العربي أسس تمايز أنماط شخصية الإنسان العربي:

أدى التغلغل الامبريالي في أقطار الوطن العربي. وما ترتب عليه من تزامن أكثر من نمط إنتاجي في التكوين الاقتصادي ـ الاجتماعي الواحد ومن نمو غير متوازن للأنماط وإعاقة لتطور النمط الإنتاجي التقليدي ومن تضعضع بين قطاعات البنية التحتية والبنية الفوقية إلى ظهور تركيبات طبقية تنتمي إلى أنماط إنتاج مختلفة وتتصف بصفات خاصة تجعلها مختلفة عن تلك التي كانت توجد قبل التغلغل الامبريالي من جهة وعن تلك التي توجد في المجتمعات الغربية الرأسمالية من جهة أخرى.

وأهم صفات التركيب الطبقي في الأقطار العربية عدم تمحور الطبقات الاجتماعية حول طبقتين أساسيتين، كما هو الحال في بلدان مركز المنظومة الرأسمالية العالمية هما البورجوازية والبروليتاريا وعدم اضمحلال الطبقات الاجتماعية المتكونة على قاعدة أنماط الإنتاج القديمة. والذي نجده في أقطار الوطن العربي هو تباين وتغاير في التركيب الطبقي ولكن في إطار الانتظام في منظومة عامة السيادة والسيطرة فيها للبورجوازية نتاج

نمط الإنتاج الرأسمالي. وبالطبع تختلف طبيعة التركيب الطبقي من قطر عربي لآخر تبعاً لإختلاف طبيعة ودرجة تطور أنماط الإنتاج التي كانت سائدة قبل التغلغل الامبريالي (فهي في الأقطار النفطية غير الزراعية، كدول الخليج، تختلف عن الدول غير النفطية وتبعاً لإختلاف درجة وكيفية التغلغل الامبريالي الرأسمالي وتجارب كل قطر في محاولة رفض التبعية وظروفه التاريخية. ويمكننا بصفة عامة أن نحدد المكونات العامة للتركيب الطبقي في الأقطار العربية على النحو التالي:

أولاً ـــ الطبقة العاملة:

(أ) عمال الحضر:

لا تتسم الطبقة العاملة في الأقطار العربية بتلك الدرجة من التجانس التي نجدها في المجتمعات الرأسمالية المتطورة ولكنها تتصف بالتمايز إلى شرائح تتفاوت ظروف عملها ومعيشتها وعلاقاتها الإنتاجية والاجتماعية ومستويات وعيها ودورها في العملية الإنتاجية وتأثيراتها السياسية وبالتالي تكويناتها النفسية تفاوتاً كبيراً، وإن كان يجمع بينها جميعاً أنها لا تملك إلا قوة عملها وأنها تشكل في مجموعها الغالبية العظمى من السكان، ومع هذا فإن نصيبها من الثروة الوطنية ضئيل للغاية بالمقارنة مع غيرها من الطبقات.

١ ـــ شريحة العمال المهرة المدربين على القيام بالأعمال التكنولوجية المنخفضة التي تتطلبها القطاعات الإنتاجية في نمط الإنتاج الرأسمالي (استخراج المواد الخام كالنفط وبصفة عامة المعادن والحاصلات الزراعية بالاضافة إلى صناعات التصدير والإحلال محل الواردات المحدودة، وتشتغل هذه الشريحة في المؤسسات الصناعية التي تملكها الدولة أو تلك التي يملكها القطاع الخاص الأجنبي والمحلي وتتصف بأنها عمالة دائمة ويتيح تركزها في المصانع تفاعل أعضائها سوياً وتضج وعيهم وإكتسابهم سمات شخصية عقلية وقيمية وسلوكية تتسق وطبيعة العمل الصناعي الآلي. والأوضاع المعيشية لهٰذه الشريحة من الطبقة العاملة أفضل من غيرها من الشرائح العمالية الأخرى وتتمتع ببعض المزايا كالتأمينات الاجتماعية.

وهذه الشريحة تعتبر أصغر شرائح الطبقة العاملة العربية حجمًا بوجه عام، وتختلف نسبتها في الطبقة العاملة في كل قطر عربي بإختلاف السياسات الاقتصادية التي اتبعت في الأقطار العربية بعد الاستقلال وخاصة من حيث الاتجاه نحو

التصنيع وخلق قطاع عام في ظل رأسمالية الدولة (فنسبتها أكبر في مصر والجزائر والعراق وسوريا مثلاً عنها في المغرب وتونس والمملكة السعودية، وهي ضئيلة جداً في بلدان الخليج[٢٧].

٢ ـ شريحة العمال نصف المهرة وغير المهرة الذين لا ينتظمون في مؤسسات صناعية ويشتغلون عادة في الأعمال الإنشائية اللازمة للقطاع الرأسمالي والأنشطة المتصلة بالتصدير والاستيراد ويكونون من المهاجرين من المناطق الريفية، وتتسم عمالتهم بعدم الاستمرارية أو الانتظام وعدم ثبات أماكن العمل وتكون أجورهم متدنية بالمقارنة للشريحة الأولى وظروف عملهم أكثر مشقة وظروف معيشتهم أكثر قسوة ونظراً لطبيعة عملهم فإنهم لا يكونون منظمين ولا يتبلور لديهم وعي اجتماعي بأنفسهم كطبقة. ويظل أعضاء هذه الشريحة مرتبطين بموطنهم الأصلي الريفي ويحتفظون بالكثير من عاداتهم وتقاليدهم وأنماط تفكيرهم الريفية على الرغم من سكناهم للمدن، بل وعادة ما تكون تجمعاتهم في المدينة على أساس انتماءاتهم القروية، وكثيرون منهم يحتفظون بأسرهم في قراهم وعلى هذا فهم كثيرو التنقل بين المدينة والقرية، وإذا ما كانت قراهم قريبة من المدينة فإنهم يسكنونها وينتقلون يومياً إلى المدينة.

ومن المنطقي أن تنعكس ظروف عمل ومعيشة هذه الشريحة على السمات الشخصية لأعضائها خاصة من حيث أسلوب التفكير ودرجة الشعور بالأمان والاطمئنان والاستقرار... الخ وهذا ما سنوضحه فيما بعد.

٣ ـ شريحة الحرفيين الذين يعملون في تلك القطاعات الاقتصادية التي لم تتحول إلى النمط الرأسمالي من حيث العلاقات الإنتاجية وتقسيم العمل (قطاع الإنتاج الحرفي المحلي) والتي ما زالت بها الوحدة بين العامل وأساليب إنتاجه. وهذه الشريحة تنتج للسوق المحلي وتحتفظ بمهاراتها الإنتاجية ولكن هذه الشريحة يتهددها دائماً خطر البطالة والافلاس بفعل غزو السوق المحلية بالسلع المستوردة (كما يحدث لصناع الأثاث والأحذية والأدوات المنزلية مثلاً بعد الانفتاح الاقتصادي التبعي في مصر) وتتخذ هذه الشريحة موقفاً معارضاً من الامبريالية ومن التغلغل الرأسمالي الذي يهدد مصالحها. ولدى هذه الشريحة رصيد ممتاز من الخبرة الإنتاجية وهي

تمثل الأصالة العربية في المجال الإنتاجي، ولها تقاليدها التي تتميز بالعلاقات التعاونية والتكافلية والإنسانية بين أعضاء مجموعة العمل (الورشة الصغيرة التي تضم الأسطى ومساعديه وصبيته)، وإنتاجها موجه لإشباع حاجات قطاع كبير من المواطنين وفي بعض الأحيان يتم تصديره.

٤ ــ شريحة المشتغلين بالخدمات والأعمال غير الإنتاجية. وهذه الشريحة هي أكثر شرائح الطبقة العاملة تضخمًا في المدن العربية بوجه عام، ويطلق عليها أحياناً تسمية «شبه البروليتاريا» ونشاطها موزع على قطاعات متنوعة غير إنتاجية في الغالب، مثل قطاع التجارة والتوزيع (الحمالون والبائعون في محلات التجارة وعمال المطاعم والمقاهي والبائعون الجوالون وموزعوا الجرائد والسلع... الخ) وقطاع المصالح الحكومية (السعاة والفراشون والحراس والتمورجية والسائقين وعمال النظافة... الخ) وقطاع السياحة (خدم وعمال الفنادق والملاهي وغيرهم) وقطاع النقل الخاص والعام وقطاع العقارات (في أعمال السمسرة والنظافة والحراسة) وخدمة المنازل... الخ.

وهذه الشريحة في معظمها تتسم بالاضافة إلى عدم ممارستها نشاطاً إنتاجياً بعدم انتظام العمل واستمراريته والتنقل بين الأعمال المختلفة والبطالة المقنعة والمتقطعة وأحياناً بممارسة أكثر من عمل في أكثر من قطاع في آن واحد. ولا يوجد تجانس بين أعضاء هذه الشريحة من حيث مستوى الدخل وأسلوب المعيشة، ومن هذه الشريحة تستمد البورجوازية الطفيلية والتجارية والكومبرا دورية كثيراً من عناصرها (البواب يمكن أن يتحول إلى سمسار عقارات وسائق التاكسي أو سيارة النقل يمكن أن يتحول إلى صاحب سيارة ثم وكيلاً للشحن، وماسح السيارات في كراج أو حارسها يمكن أن يتحول إلى سمسار سيارات ثم إلى صاحب مكتب لبيع السيارات... الخ.

ويؤثر إنعدام القيام بعمل منتج اجتماعياً والشعور بالقلق الدائم والاحتكاك بالطبقات المرفهة على السمات الشخصية لأعضاء هذه الشريحة. كما سنبين فيما بعد، كما أن وعيهم الاجتماعي يكون متدنياً.

٥ ــ الشريحة الرثة من الطبقة العاملة، تضم المدن العربية الكبيرة أعداداً من العاطلين

عن العمل أو من الذين يمارسون أعمالاً تافهة (ماسحو الأحذية في الطرقات وبائعو الأشياء البسيطة في وسائل المواصلات العامة، أو من الشحاذين أو من مدعى الشعوذة أو ممن يمارسون أنشطة غير مشروعة كالسرقة والنشل . . . الخ .

وهذه الشريحة إفراز طبيعي لمختلف العوامل البنائية السابق الحديث عنها .

(ب) **عمال الريف :**

يمثل أهل الريف أكثر من نصف السكان في الأقطار العربية . وتتراوح نسبة سكان الريف إلى مجموع السكان بين ٤٠ ٪ في لبنان و ٩٠ ٪ في السودان[٢٨] . وما يزال القطاع الزراعي يعيل أو يشكل مصدر الدخل الأساسي لأكثر من نصف السكان العرب، كما أن القطاع الزراعي العربي ظل في السبعينات يشغل ما بين ٤٥ ــ ٥٠ ٪ من القوى العاملة العربية[٢٩] . ونظراً لتزامن أكثر من نمط إنتاج في القطاع الزراعي كما هو الحال في القطاعات الأخرى فإننا نجد أن الطبقة العاملة الزراعية قد تمايزت إلى شرائح مختلفة وأنها تتسم أيضاً بعدم التجانس . فهناك الاقتصاد الزراعي الأعاشي الذي لا ينفصل فيه المنتجون عن وسائل إنتاجهم والذي يعتمد على أعضاء العائلة ولا ينتج أساساً للسوق، وهناك بقايا نمط الإنتاج الاقطاعي وهناك نمط الإنتاج الزراعي الرأسمالي الذي يعتمد على العمل المأجور المكثف وعلى تكثيف رأس المال . وفضلاً عن ذلك شهدت القرى العربية أنشطة أخرى لا ترتبط مباشرة بالأرض بفعل هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي ضمن التكوين الاقتصادي ــ الاجتماعي وبفعل تمفصل أنماط الإنتاج المختلفة داخل التكوين الواحد، مثل النشاط التجاري والتوزيعي للسلع المستوردة أو المنتجة بالمدينة ومثل صيانة الآلات الزراعية وأعمال البناء والتشييد الحديثة بل وحتى بعض المصانع الصغيرة التي أنشئت في القرى أو المراكز الحضرية القريبة منها إما بواسطة الدولة أو بواسطة الرأسمالية الريفية أو المدنية لاستغلال العمالة الريفية الرخيصة (صناعات التغليف أو التعليب مثلاً) .

وعلى هذا فإننا يمكن أن نتعرف على الشرائح الآتية للطبقة العاملة الريفية :

١ ــ العمال الزراعيون المنفصلون عن وسائل الإنتاج ويتقاضون أجراً نقدياً في نطاق علاقات إنتاج وتقسيم عمل رأسمالي : وهؤلاء يعملون بشكل دائم أو موسمي أو مؤقت ولا يملكون أي أرض زراعية ويشكلون غالبية القوى العاملة بالريف

العربي. وهم يعملون في أراضي كبار الملاك الزراعيين وإنتاجهم من أجل السوق المحلي الوطني أو من أجل التصدير والبعض منهم يعمل في نطاق زراعة دخلتها الميكنة ولو بشكل جزئي وتمتد أنشطتهم حتى جني المحصول وتجهيزه للتصدير (التغليف والتعبئة) ولا يتمتع أعضاء هذه الشريحة في معظم أقطار الوطن العربي بضمانات أو تأمينات اجتماعية، كما أنهم لا يعملون بعقود دائمة ودخلهم أقل من دخل نظرائهم في المدينة علاوة على عدم تطور مهاراتهم وعدم تخصصهم في عمل معين. يضاف إلى ذلك افتقارهم إلى نوعية الخدمات التي يحصل عليها عامل المدينة بحكم معيشته فيها أو من الشركات التي يعمل بها (تصل نسبة هذه الشريحة في مصر إلى ٥٢ ٪ من القوى العاملة في الريف، وإلى ٥٠ ٪ في تونس، وإلى ٦٠ ٪ في لبنان ويوجد في الريف السوري ١٤٠ ألف عامل زراعي يعملون بأجر نقدي[٣٠].

٢ ـ العمال الزراعيون في نطاق قطاع اقتصاد الإعاشة. وهؤلاء لا يعملون بأجر نقدي لدى الغير، ولكنهم يعملون في مساحات قزمية من الأراضي الزراعية يملكونها مع أسرهم ولا ينتجون من أجل السوق أساساً ولكن من أجل الوفاء بإحتياجاتهم، ويبيعون جانباً من إنتاجهم لكي يحصلون في مقابله على السلع المستوردة من المدينة. وأحياناً يضطرون إلى بيع قوة عملهم والاشتغال بأراضي الغير لاستكمال احتياجاتهم. ونحن نميل إلى اعتبارهم من الطبقة الزراعية العاملة لهذا السبب بالذات من جهة ولأنهم لا يحصلون على فائض قيمة عمل غيرهم من جهة أخرى، على الرغم من أنهم يملكون مساحات صغيرة جداً من الأرض. ولا يستخدم هؤلاء العمال آلات زراعية متطورة لعدم قدرتهم على إقتنائها أو إيجارها ولصغر مساحات أراضيهم من جهة أخرى.

وتصل نسبة هؤلاء العمال إلى ٢٧,٥ ٪ في مصر (١,١٩,٣٨٢ عامل) وفي تونس نجد أنه من أصل ٥٠٥ ألف تونسي يملكون أرضاً ثم تصنيف ٥ آلاف فقط من سكان الريف على أنهم ملاك أراضي كبيرة والباقين يملكون مساحات صغيرة، وفي لبنان وجد أن هناك ٣٣ ألفاً من هؤلاء العمال الذين يملكون مساحات صغيرة يستغلونها بأنفسهم من مجموع ١٠٢ ألف يعملون في القطاع الزراعي. وفي سوريا نجد أن ٧٥ ٪ من ملاك الأراضي الزراعية لا يشتغلون أحداً لديهم[٣١].

٣ ـ العمال المشتغلون بأنشطة غير زراعية. اقتضى تغلغل نمط الإنتاج الرأسمالي في القطاع الزراعي الريفي نشأة مجموعة من الأنشطة استوعبت قدراً من العمالة الريفية مثل نقل السلع الزراعية إلى المدينة والسلع الحضرية للقرية وتجارة وتوزيع السلع المستوردة للقرية وحتى تجارة السلع المنتجة محلياً في القرية (بعد دخول التبادل النقدي للقرى)وصيانة وإصلاح الآلات الزراعية والأدوات الاستهلاكية المستوردة، هذا بالاضافة إلى وجود بعض الحرف التقليدية كالنجارة والحدادة والبناء. وبذلك نشأت شريحة من العمال الريفيين المشتغلين بأعمال النقل والمواصلات في الدكاكين التجارية وفي الورش الصغيرة المتناثرة بالقرى. ويمكن أن نضيف إلى هذه الشريحة عمال الخدمات الحكومية المختلفة. وتمثل هذه الشريحة أصغر شرائح الطبقة العاملة الريفية. وتختلف هذه الشريحة عن سابقتيها في أنها نظراً لإحتكاكها المباشر وتعاملها اليومي مع شرائح البورجوازية الريفية والحضرية يتكون لديها تطلعات بورجوازية، ودخل أعضاء هذه الشريحة أعلى بوجه عام من أعضاء الشريحتين السابقتين وظروف عملهم أقل مشقة. ولكنهم يشتركون مع الشرائح الأخرى في أنهم غير منظمين ولا يتمتعون بأي ضمانات أو تأمينات اجتماعية وبأنهم لا يملكون سوى قوة عملهم.

والعمالة في الريف بمختلف شرائحها لم تعد مستقرة بنفس الدرجة التي كانت عليها قبل تغلغل نمط الإنتاج الرأسمالي وإتساع نطاقه ولكنها تميل إلى الهجرة بشكل متزايد إلى المدينة لكي تضاف عناصر منها دائماً إلى العمالة الحضرية وبخاصة العمالة غير المدربة وغير الماهرة وغير المنتجة وذلك بفعل عوامل طرد وجذب متعددة.

كانت هذه شرائح الطبقة العاملة في البلدان العربية، وهي تشكل في مجموعها الغالبية العظمى من سكان الوطن العربي (حوالي ٧٠٪)، وتدل الدراسات المتوفرة عن توزيع الدخل في الأقطار العربية على أن هذه الطبقة لا تحصل على أكثر من ٣٠٪ من الدخل القومي.

*** أحوال الطبقة العاملة وانعكاساتها على السمات الشخصية للإنسان العربي العامل:**

على الرغم من تمايز الطبقة العاملة في البلدان العربية إلى شرائح غير متجانسة إلا أن أكثرية شرائحها تشترك في خصائص أساسية أهمها:

١ ــ أنها المنتجة للثروة بالوطن العربي وعماد أي سياسات تنموية ومصدر قوة الوطن.

٢ ــ أنها تحصل على أقل قدر من الثروة الاجتماعية.

٣ ــ أنها تمثل الأصالة العربية.

٤ ــ أنها في معظمها تعاني من الحرمان من إشباع الحاجات الأساسية الأولية.

(التغذية والرعاية الصحية والمسكن المناسب والمرافق الصحية والتعليم والثقافة والاستقرار والأمن... الخ).

٥ ــ أنها محرومة من فرص تنمية قدراتها الإنتاجية مثل نظيرتها في الدول الرأسمالية نظراً لإعاقة التطور التكنولوجي في الأقطار العربية واستنزاف ثرواتها.

٦ ــ أنها محرومة من المشاركة الفعالة في تسيير أمور المجتمع وإتخاذ القرارات على الرغم من أنها تمثل الغالبية من سكان الوطن العربي وتعاني من فرض مختلف القرارات عليها.

٧ ــ أنها تتعرض دائمًا لتزييف وعيها بقضاياها وقضايا الوطن العربي، هذه الخصائص الموضوعية العامة قد خلقت مجموعة من السمات الشخصية العامة لدى أعضاء هذه الطبقة تميزها بلا شك عن غيرها من الطبقات الاجتماعية الأخرى، وإن كان ذلك لا ينفي بالطبع وجود تمايزات في السمات الشخصية بين شرائح هذه الطبقة وبخاصة بين شريحة عمال الحضر وشريحة عمال الريف. ويمكن لأي ملاحظ موضوعي أن يدرك الفرق الواضح بين السمات الشخصية للمزارعين أو العمال العرب من جهة والسمات الشخصية لأعضاء الطبقة البورجوازية. إن ما يجمع بين المزارعين العرب مثلاً من سمات شخصية أكبر بكثير مما يجمع بينهم وبين البورجوازيين لدرجة أننا نستطيع القول أن لكل طبقة نمط شخصيتها المتمايز تماماً عن النمط الآخر، نظراً لأن أسلوب حياة كل من الطبقتين شديد التمايز ويمكننا إيجاز السمات الشخصية العامة الشائعة بين أعضاء الطبقة العاملة العربية فيما يلي:

١ ــ **المثابرة وتحمل المشاق والصبر**: فالطبقة العاملة نظراً لإرتباطها المباشر بالعملية الإنتاجية هي أكثر الطبقات قدرة على العمل تحت مختلف الظروف، فالعامل يدرك أن الاستمرار في العمل هو وسيلته الوحيدة للحياة. وبأيدي هذه الطبقة أمكن

إنجاز كل المشروعات الكبرى بالوطن العربي في مختلف المجالات (السدود المصانع واستصلاح الأراضي والمنشآت. . . الخ).

٢ ـ **سيادة روح التعاون الجماعية**: نظراً لأن العمل بطبيعته عملية جماعية فإن روح التعاون تسود بين أفراد الطبقة العاملة، ويعزز من قوة هذه الروح التعاونية ظروف المعيشة المشتركة بين أفراد هذه الطبقة واعتمادهم المتبادل في مواجهة مصاعب وأخطار الحياة.

٣ ـ **سيادة القيم الغيرية غير الأنانية**: فأفراد هذه الطبقة على استعداد دائمًا لمساعدة الآخرين وتقديم العون لهم بل حتى التضحية بأنفسهم لإنقاذ الآخرين، وهم الذين ضحوا بأنفسهم في الدفاع عن الوطن ضد المستعمرين، وهم الـذين اعتمدت عليهم الدول العربية في كافة حروبها.

٤ ـ **سيادة قيم الولاء للجماعة**: سواء كانت جماعة عمل أو أسرة أو قبيلة أو أمة.

٥ ـ **الوضوح والصراحة في التعامل**: الوضوح والصراحة في التعامل بين أفراد الطبقة، وعدم الميل للتظاهر الذي تتسم به الطبقة البورجوازية.

٦ ـ **التمسك بقيم الشرف والأمانة والشهامة والاخلاص والكرم.**

٧ ـ **الاستعداد للتطور ولتقبل كل جديد**: يشعرون بفائدته لهم كلما أتيح لهم، فقد أقبلوا على التعليم وعلى العلاج الصحي وعلى استعمال الأدوات الحديثة.

٨ ـ **التفكير العقلاني في كافة المجالات**، التي يمكنهم السيطرة عليها بإمكاناتهم فالمزارع يبذر الحبوب ويرويها ويداوم على رعايتها ويستخدم الأسمدة والمبيدات الحشرية ويحصد المحصول بطريقة عقلانية تماماً لا أثر للخرافة فيها ولا يمارس أي طقوس سحرية لإستنبات الزرع مثلاً. ولكن نفس هذا الشخص يلجأ إلى التفكير الغيبي والقدري والسحري في المجالات الأخرى التي يجد نفسه عاجزاً تماماً عن السيطرة عليها وفهمها بفعل حالة التخلف العام التي تسود المجتمع وحرمانه من إمكانيات الفهم والسيطرة، وهو في ذلك لا يختلف عن أي إنسان آخر في مثل ظروفه في أي مكان من العالم.

٩ ــ الميل إلى التلقائية في التعبيرات في المواقف المشتركة بين أعضاء الطبقة.

١٠ ــ التشكك في السلطة نظراً لمعاناتها الطويلة منها.

١١ ــ العزوف عن تبني الأنماط السلوكية الأجنبية والبورجوازية والتمسك بالتقاليد القومية والقطرية.

١٢ ــ إعاقة تطور ونمو القدرات العقلية العامة والنوعية بفعل الأمية والحرمان من الفرص التعليمية والثقافية ونقص الرعاية الصحية والمعاناة من الأمراض والبطالة.

١٣ ــ الشعور بعدم العدالة في النظام الاجتماعي ــ الاقتصادي، والميل للتمرد.

١٤ ــ الشعور الدائم بالقلق والتهديد وعدم الاستقرار والأمن والغبن واللجوء إلى حيل دفاعية متنوعة لمواجهة ذلك (التفكير الغيبي) العنف، القدرية التواكلية... الخ).

١٥ ــ السلبية تجاه خطط ومشروعات الدولة التي يشعرون أنها لا تهدف أساساً إلى تلبية حاجاتهم ومطالبهم.

١٦ ــ خداع ونفاق الأجهزة الحكومية رداً على خداعها ونفاقها لهم.

١٧ ــ الميل إلى كثرة الانجاب باعتبار الأطفال ضماناً للمستقبل ومصدراً للدخل الأسري.

١٨ ــ عدم تبلور الوعي بقاضياها والقضايا المجتمعية العامة بفعل عدم تجانس الطبقة من جهة وضعف تنظيماتها أو إنعدامها والجهود الدائمة لتزييف وعيها من جهة أخرى.

كانت هذه محاولة سريعة وأولية لرصد أهم السمات الشخصية للطبقة العاملة إعتماداً على شواهد واقعية مستمدة من مصادر متعددة. ونرى أن الكثير من هذه السمات تتعرض دائماً للإغفال أو التشويه أو سوء التفسير من جانب المفكرين الذين تصدوا لموضوع الشخصية العربية. وندرك أن هذا الوصف الذي نقدمه يحتاج إلى دراسات عديدة للتأكد من صدقه، ولكننا نرى أن أي استراتيجيات لتنمية الوطن العربي تنمية شاملة لا بد أن

تضع في اعتبارها هذه الخصائص النوعية للطبقة العاملة وتجعلها موضوعاً للدراسة وألا تنطلق من التعميمات التي يطلقها العلماء المغرضون عن الشخصية العربية.

ثانياً ــ الطبقة البورجوازية:

تشترك التكوينات الاجتماعية ــ الاقتصادية في معظم بلدان العالم العربي شأنها في ذلك شأن غيرها من المجتمعات المتخلفة، بخصائص جوهرية ثلاث[٣٢]:

١ ــ هيمنة الرأسمالية الزراعية والتجارية في القطاع الوطني.

٢ ــ تكون برجوازية محلية في ركاب رأس المال الأجنبي المسيطر (البورجوازية الكومبرادورية).

٣ ــ الإتجاه نحو نمو بيروقراطي متضخم.

وعلى هذا فمثلما وجدنا أن الطبقة العاملة في كل من الحضر والريف لا تشكل كلاً متجانساً ولكنها تمايزت إلى شرائح مختلفة بفعل النمو غير المتوازن للقطاعات الاقتصادية التي تنتمي إلى أنماط إنتاج مختلفة، فإننا نجد أن الطبقة الرأسمالية العربية تتمايز إلى شرائح متنوعة ويمكننا التعرف بوضوح على شرائح البورجوازية التالية:

(أ) البورجوازية الصناعية الوطنية، وهي التي تعمل في أنشطة تنتج أساساً للسوق المحلية وفي بعض الأحيان للتصدير وذات قوى إنتاجية غير متطورة. وهذه الشريحة هي أكثر جماعات البورجوازية انكماشاً وأكثر حلقاتها إتجاهاً نحو الضعف[٣٣].

ولم تتم هذه البورجوازية في أي من البلدان العربية (وإن كانت قد ازدهرت في فترة ما بين الحربين لانقطاع السلع الواردة المنافسة) ففي تلك البلدان التي انشىء فيها قطاع عام (مصر، سوريا، العراق، الجزائر) حلت محلها رأسمالية الدولة وفي تلك البلدان التي لم تؤمم فيها الشركات الصناعية عجزت عن المنافسة الأجنبية كما أن النظام الامبريالي العالمي لا يسمح لها إلا بمجرد التواجد المحدود في تلك القطاعات التي لا تنافس المنتجات الغربية في السوق المحلي أو الخارجي. وفي أحيان كثيرة تتحول هذه البورجوازية إلى القطاعات الأخرى التي يسيطر عليها رأس المال الأجنبي أو تتحول إلى بورجوازية

كوميرادورية[٣٤]. ومواقف أعضاء هذه الطبقة تتسم بالوهن والتناقص. ففي الوقت الذي يطالبون فيه بحماية الصناعة الوطنية وتقييد استيراد السلع الأجنبية ويؤكدون فيه على خطر الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة نجدهم يسارعون إلى التحالف مع شرائح البورجوازية الأخرى ضد أي حركات عمالية أو فلاحيةوضد أي استراتيجيات عامة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي عاجزة عن تحديث الفن الإنتاجي. «وتحقق هذه الشريحة معظم أرباحها من استغلال العمل المأجور وأخذ فائض قيمته بشتى الصور. . . وتتسم البورجوازية الصناعية في الغالب بتنويع مجالات النشاط في الزراعة وفي التجارة وفي العقارات، بجانب الصناعة والحرص على حيازة أكبر قدر متاح من الأصول الرأسمالية وبنود الثروة»[٣٥].

(ب) البورجوازية الكومبرادورية: ترتبط هذه البورجوازية بالتغلغل الإمبريالي ارتباطاً عضوياً في نشأتها ونموها وهي من أهم دعائم هذا التغلغل في أقطار الوطن العربي التي تسودها الرأسمالية الدولية ومن أهم معوقات التنمية الاقتصادية ــ الاجتماعية الشاملة. وترتبط هذه البورجوازية برأس المال الأجنبي الذي يسيطر على وحدات الإنتاج المرتبطة بالصناعات الإستخراجية أو على وحدات إنتاج السلع الفاخرة للطبقة الغنية أو سلع التصدير أو صناعات الإحلال محل الواردات المعتمدة على رأس المال والسلع المستوردة. وأكثر صور هذه البورجوازية طفيلية هي تلك المشتغلة بالقطاع المالي الكومبرادوري (البنوك) حيث تجمع رأس المال المتحقق في القطاعات المختلفة وتقوم باستثماره في الخارج[٣٦].

(ج) البورجوازية التجارية: لا تمارس هذه الشريحة من البورجوازية أي نشاط إنتاجي، على عكس الشريحتين السابقتين، ولكنها تعتمد على توزيع السلع سواء تلك المنتجة داخل أقطار الوطن العربي أو المستوردة من الخارج. اللازمة منها للمعيشة أو اللازمة للإنتاج بكافة أنواعه. وهذه الشريحة هي أكبر شرائح البورجوازية في الأقطار العربية، وتتداخل معها الشرائح الأخرى ــ الصناعية الكومبرادورية والعقارية والبيروقراطية والزراعية ــ لكي تزيدها تضخمًا. وفي الأقطار العربية الأكثر تبعية واعتمادية على الغرب الرأسمالي تشكل هذه الشريحة قوة اجتماعية

وسياسية خطيرة وتمثل عائقاً كبيراً أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل وتهديداً للاستقلال والأمن القومي على كافة مستوياته. وتنتظم هذه البورجوازية التجارية، بالنسبة لكل مجموعة من المجموعات السلعية، في سلسلة طويلة متصلة الحلقات ابتداء من كبار تجار الجملة (عادة ما يكونون احتكاريون) وانتهاء بصغار الموزعين في المدن وتمر أي سلعة من السلع على هذه السلسلة من الموزعين حيث يتملك كل منهم جزءاً من فائض العمل أو من فائض قيمتها المتحقق. وقد لخص عبد الباسط عبد المعطي(٣٧) أهم خصائص هذه الشريحة فيما يلي:

١ ــ عدم التجانس مع وجود هدف مشترك هو الربح والثراء السريع.

٢ ــ عدم الاهتمام بتطوير الإنتاج.

٣ ــ التركيز على الاستيراد لزيادة الربحية وخلق السوق السوداء.

٤ ــ الارتباط بالخارج.

٥ ــ تبديد الفوائض.

(د) البورجوازية العقارية: وتشتغل بالاتجار في الأراضي والمباني وبأعمال السمسرة فيها، ويحقق أعضاؤها أرباحاً خيالية في كثير من المدن العربية تجنبها من التعامل مع الشرائح البورجوازية الأخرى ومن استغلال حاجات الجماهير للسكن، ويمكن أن نضيف إلى هذه الشريحة فئة المقاولون الذين يحصلون على فائض قيمة عمل عمال البناء والتشييد.

(هـ) البورجوازية الريفية: تحتل البورجوازية الريفية الكبيرة حوالي ٥٪ من سكان الريف في الأقطار العربية وتحوز على ما لا يقل عن ثلث فائض الإنتاج الزراعي وتتصف هذه الشريحة من البورجوازية العربية بالتجانس من حيث النشأة وبالقوة النسبية بالمقارنة لغيرها من الشرائح وتعتمد هذه البورجوازية أساساً على تملك فائض قيمة العمال الزراعيين ويميل إلى الاتجاه إلى زراعة الحاصلات الرأسمالية من أجل التصدير إلى الخارج. كما تمارس هذه البورجوازية أنشطة أخرى في قطاع التجارة والتوزيع والعقارات... الخ.

*** أحوال الطبقة البورجوازية**
وانعكاساتها على سماتها الشخصية:

كانت هذه شرائح البورجوازية في التكوين الطبقي لمعظم الأقطار العربية وعلى الرغم مما بينها من اختلافات من حيث القطاعات التي تمارس فيه نشاطها ومن حيث كيفية استحواذها على فائض القيمة فإنها تشترك في الخصائص العامة الآتية:

١ ـ إنها تشكل ما لا يزيد عن ١٥ ٪ من إجمالي السكان بالوطن العربي.
٢ ـ إنها تستحوذ على حوالي ٧٠ ٪ من الدخل القومي.
٣ ـ تتوفر لها أفضل ظروف للحياة في أقطار الوطن العربي.
٤ ـ إنها المسيطرة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.
٥ ـ تتحالف شرائحها المختلفة في مواجهة أي أخطار تتهددها من الداخل.
٦ ـ ذات توجه خارجي وتلعب الدور الأعظم في تكريس التبعية.
٧ ـ لا تلعب دوراً في تطوير الأساليب الفنية للإنتاج ولا تهتم بالمشروعات بعيدة المدى فهمها الأول تحقيق الربح والثراء السريع.

وقد ترتب على هذه الظروف العامة المشتركة بين أعضاء هذه الطبقة شيوع مجموعة من السمات الشخصية بدرجة أو بأخرى بين مختلف شرائحها مثل:

١ ـ انبهار معظم أعضائها بنمط الحياة الغربي ومحاكاته من حيث المظهر كما يتضح من نمط المسكن والملبس والغذاء والسلوك، بل وحتى اللغة والعادات وميل للتخلي عما هو شرقي وعربي أصيل. ويصل الأمر إلى حد التوحد، أو كما يسميه مصطفى حجازي، التماهي بالمتسلط الأجنبي.

٢ ـ الشعور بالنقص إزاء الغرب وتعويض ذلك عن طريق تضخيم وتفخيم الذات من خلال التعالي على الآخرين واقتناء رموز المكانة.

٣ ـ الميل للخداع والكذب والتضليل والتظاهر بغير الواقع.

٤ ـ الانتهازية والوصولية (الفهلوية كما يسميها حامد عمار).

٥ ـ الاغتراب عن المجتمع والجماعة بل وعن الذات.

٦ ـ ضعف مشاعر الولاء للجماعة.

٧ ــ سطحية التفكير واتجاهه وجهة نفعية أساساً.

٨ ــ القسوة والعنف في التعامل مع الفئات الأضعف.

٩ ــ الخضوع والتقرب والنفاق للفئات الأقوى.

١٠ ــ الاستسهال كمظهر سلوكي وقيمي يحل محل العمل والبذل والتعليم[٣٨].

١١ ــ الآنية وغياب النظرة المستقبلية وقبول الحلول السهلة المطروحة الوسطية غالباً، ويتدرج مثل هذا التوجه، من القضايا الشخصية حتى انه يمكن أن يصل إلى القضايا القومية المصيرية ليصيبها بنفس النظرة[٣٩].

١٢ ــ الميل إلى المحافظة على الأوضاع القائمة ومقاومة التغير الجذري للمجتمع.

١٣ ــ عدم الاهتمام الأصيل بالعلم والثقافة والفن والأدب على الرغم من التظاهر بذلك (الشهادة العلمية واقتناء الكتب أو التحف الفنية لاستكمال مقتضيات الوجاهة تماماً مثل السيارة الفاخرة والمسكن الشاسع العصري... الخ).

١٤ ــ زيف المشاعر المعبر عنها وارتباطها بالمصلحة الذاتية.

١٥ ــ الميل إلى الاستهلاك البذخي.

١٦ ــ اعلاء المصلحة الشخصية على المصلحة القومية والوطنية كما يتضح مثلاً من السوق السوداء ومن الصفقات الأجنبية الضارة والتهرب من الضرائب... الخ.

١٧ ــ احتقار العمل اليدوي والنظرة إليه نظرة أدنى.

١٨ ــ الميل للمقامرة والمغامرة كما تتضح من المضاربات.

يجب أن نؤكد هنا على أن قيم ومسلك هذه الطبقة تمثل خطورة بالغة على تنمية الوطن العربي نظراً لأنها تنتشر بين طبقات المجتمع الأخرى نظراً لما تملكه هذه الطبقة من قوة ونفوذ. وقد ذكر عبد الباسط عبد المعطي في دراسته السوسيولوجية القيمة أربعة ملامح أساسية لقوة ونفوذ هذه الطبقة[٤٠].

١ ــ سيطرتها على الاقتصاد والدخل القومي.

٢ ــ سيطرتها على الإعلام.
٣ ــ زحفها إلى مراكز القرار والقوة السياسية.
٤ ــ تأثيرها في المنتج الفني والثقافي لينشر قيمها وبعمق مصالحها وصياغتها للرأي العام والذوق العام وفقاً لمصالحها.

ثالثاً ــ البيروقراطيون والمهنيون والتكنوقراطيون وغيرهم من موظفي الدولة والمؤسسات:

يجب التمييز أولاً بين ثلاث مستويات تقع عليها هذه الفئات الثلاث حسب كل من الدخل ومدى السلطة والنفوذ الذي يتمتع به كل مستوى. المستوى الأول والأدنى بالنسبة للدخل والسلطة يشمل صغار الموظفين الإداريين والفنيين في أجهزة الدولة والقطاع العام والخاص ويمكن أن نضيف إليهم جنود وضباط صف الشرطة والجيش (المحترفون) والمستوى الثاني والمتوسط يضم الموظفين الإداريين والفنيين في أجهزة الدولة والقطاع العام والخاص من ذوي التعليم المتوسط والعالي بالإضافة إلى فئات المهنيين المتخصصين الذين يعتمدون بصفة أساسية على مرتباتهم من عملهم الحكومي (الأطباء ــ المهندسون ــ المحامون ــ الكتاب ــ المدرسون وضباط الشرطة والجيش... الخ). أما المستوى الثالث والأعلى فيضم المديرون في مختلف القطاعات والمهنيون ذوي النشاط الخاص (الأطباء والمهندسون والمحامون والمدرسون... الخ) ويحصلون على دخل مماثل أو أعلى من كبار موظفي الدولة.

وتتباين المستويات الثلاث بالطبع من حيث درجة التعليم والدخل ومستوى المعيشة تبايناً كبيراً، حيث يقترب المستوى الأول من الطبقة العاملة ويقترب المستوى الأعلى من الطبقة البورجوازية بل ويتداخل معها، ومن الملاحظ أن الجهاز الإداري للدولة في الأقطار العربية متضخم بالموظفين الذين ينتمون إلى هذه المستويات المختلفة ويرتبط هذا التضخم بعدة عوامل:

(أ) رأسمالية الدولة وظهور القطاع العام.
(ب) تخفيف ضغط البطالة.
(ج) ارتفاع نسبة التعليم.

(د) ازدياد حاجة الدولة للسيطرة من جهة (تضخم الشرطة والجيش) وللولاء من جهة أخرى[٤١].

يمكننا القول بصفة عامة أن هذه الشريحة الكبيرة في التركيب الطبقي للأقطار العربية تضم أكثر الأفراد حظاً من التعليم، فليس بينها بحكم طبيعة الأعمال التي تمارسها أمي واحد، بينما تنتشر الأمية في الطبقة العاملة ولا تخلو البورجوازية من الأمية أو مجرد معرفة القراءة والكتابة، كما أن الحاصلين على أعلى الشهادات حتى درجة الدكتوراة ينتمون إليها، وان كان بعضاً منهم ينتمي أيضاً إلى البورجوازية. وهذه الشريحة بفئاتها المختلفة تسيطر على السلطات الأساسية الثلاث بالأقطار العربية وتحدد مسارها: السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وتقوم برسم السياسة الداخلية والخارجية للدولة. وقد كانت هذه الشريحة تاريخياً في خدمة الطبقة المسيطرة اقتصادياً واجتماعياً (البورجوازية) وتستمد مستوياتها الوسطى والعليا من أبناء هذه الطبقة، ولكنها في الأقطار التي مرت بتجربة الانقلابات العسكرية وتحجيم الاقطاع والبورجوازية وإنشاء القطاع العام اكتسبت قوة ذاتية بفعل استحواذها على السلطة وسيطرتها على قطاعات أساسية من وسائل الإنتاج.

وهذه الشريحة بحكم لا تجانسها من حيث الأصول الطبقية لأعضائها ومدى الإمتيازات التي يتمتعون بها ودرجة ارتباطهم مصلحياً بطبقة أو بأخرى من جهة وبحكم درجة التعليم التي حققها أعضاؤها تضم اتجاهات إيديولوجية متنوعة ومتناقضة، ويخرج من بين أعضائها المنظرون الأيديولوجيون العرب (الأدباء والصحفيون وأساتذة الجامعات والفنانون الذين يندر ألا يشغل أحداً منهم وظيفة ما في الدولة والذين يطلق عليهم عادة تعبير المثقفون العرب) وقد لعبت هذه الشريحة دوراً هاماً في قيادة الفكر وحركات التحرر الوطني والنضال ضد الاستعمار وتوعية الجماهير ومحاولات كسر طوق التبعية للغرب، ولكنها لعبت أيضاً دوراً هاماً في تزييف وعلي الجماهير وتكريس حالة الاستغلال والتبعية (توقف ذلك على المراحل التاريخية وعلى مدى قوة أو ضعف البورجوازية والمد الشعبي). أعضاء من هذه الشريحة هم الذين وضعوا أو ساهموا مع الأجانب في وضع وتنفيذ السياسات التنموية التحديثية التي فشلت في إنشاء قاعدة إنتاجية وتكنولوجية عربية لأنها لم تكن متوجهة لذلك أصلاً، وأعضاء من هذه الشريحة هم الذين يناضلون من أجل نشر الوعي التنموي الحقيقي ووضع استراتيجيات للتنمية تدور حول محاور إنهاء حالة التبعية والتخلف والتجزئة. وأعضاء من هذه الشريحة يتبنون قيم البورجوازية ويدافعون عنها

ويتطلعون إلى امتيازاتها ويتحالفون مع السيطرة الأجنبية ويعملون على تنفيذ خططها ويرتقون في ركابها مما يجيز لنا تسميتهم بالبيروقراطية والتكنوقراطية الكوميرادورية أو المثقفون الكوميرادوريون. وأعضاء منها توجهاتهم وطنية قومية ودفاعهم عن الطبقة العاملة. وهناك أعضاء آخرون يتذبذبون بين المواقف الأيديولوجية المتنافسة (انتهازيون) وغيرهم يعيشون أزمة الصراع بين مصالحهم الشخصية وقناعاتهم الفكرية.

ومع هذا فإن المناخ العام الذي تفرضه طبيعة المهام التي تقوم بها هذه الشريحة وعلاقاتها بالسلطة والطبقات الاجتماعية يتصف عموماً بأكثر صور علاقة السيطرة والخضوع تجسيداً وتبلوراً، والتي تتخذ الشكل المؤسسي. إن التدرج الهرمي الوظيفي البيروقراطي يجعل من كل شخص رئيساً ومرؤوساً، آمراً ومأموراً في نفس الوقت. وحتى لو كان هذا الشخص يقع في قاع السلم الوظيفي فإنه يجد مأموريه في الجمهور الذي يتعامل معه.

ولما كانت غالبية المهام التي يقوم بها معظم أعضاء هذه الشريحة تطبيقاً أو تنفيذاً لقرارات وقوانين ولوائح تضعها المستويات العليا فإن ذلك يخلق ويدعم سمة النمطية في التفكير والسلوك ويعوق تطور سمة الإبداع والخلق ويؤدي إلى تأكيد سمة الانصياع والتواؤم. أن تقولب وجمود الفكر سمة شائعة بين البيروقراطيين.

ولما كانت الغالبية العظمى من المتعلمين في الوطن العربي تصب في هذه الشريحة ذاتها وتلعب أهم دور في صياغة الأهداف التربوية والثقافية والإعلامية وسياساتها من جهة أخرى فمن الطبيعي أن يكون نظام التعليم والثقافة والإعلام موجهاً، أسلوباً ومضموناً، لتدعيم السمات الشخصية الملائمة لطبيعة الأعمال البيوقراطية التكنوقراطية التي يشغلها المتعلمون. نقتبس من مصطفى حجازي الوصف التالي للتعليم في الوطن العربي:

«يبدو أن التعليم لم يكامل في الشخصية، بل ظل في الكثير من الأحوال قشرة خارجية تنهار عند الأزمات... ولا زال التعليم في مختلف مراحله وبشكل إجمالي، سطحياً في معظم البلدان النامية في طرقه ومحتوياته. طرق التعليم ما زالت تلقينية إجمالاً، تذهب في اتجاه واحد من المعلم الذي يعرف كل شيء ويقوم بالدور النشط، إلى التلميذ الذي يجهل كل شيء ويفرض عليه الدور المتلقى الفاتر دون أن يشارك أو يناقش

أو يمارس ودون أن يعمل فكرة فيما يلقن. . . وتمارس عملية التلقين بالضرورة من خلال علاقة تسلطية: سلطة المعلم لا تناقش بينما على الطالب أن يطيع ويمتثل ومعظم المناهج تعالج قضايا تمت إلى حياة الطبقة المسيطرة، وتغرس في الطفل المثل العليا السائدة لهذه الطبقة(٤٢).

٦ ـ خاتمة:

الشخصية العربية بين الواقع والممكن:

يمكننا أن نجمل ما توصلنا إليه من دراستنا للسمات الشخصية للإنسان العربي فيما يلي:

١ ـ إن استعدادات الإنسان العربي لاكتساب سمات شخصية فعالة في عمليات التنمية الحقيقية للوطن العربي لا تحدها حدود إذا ما توفر المناخ الاقتصادي الاجتماعي العام والظروف المشجعة على اكتساب هذه السمات وبلوراتها. فالشخصية من وجهة النظر العلمية كيان دينامي تاريخي ونتاج اجتماعي اقتصادي وبالتالي فإنه دائماً قابل للتشكل وللتغير، على عكس ما يشيعه المؤلفون الغربيون الإمبرياليون.

٢ ـ إن سمات الشخصية المعوقة للتنمية الشاملة ليست سبباً للتخلف ولكنها نتاج له.

٣ ـ إن الإنسان العربي لديه من السمات الشخصية الإيجابية رصيد هائل بعضه ظاهر والبعض الآخر كامن، تكون بفعل تراثه الحضاري العريق من جهة وبفعل صراعه الدائم مع قوى القهر والاستغلال من جهة أخرى (القدرة على الإبداع والخلق والتفكير المنهجي العقلاني وقيم الغيرية والإنتماء والتضحية والكفاح والقدرة على المثابرة والتحمل والصبر. . . الخ).

٤ ـ إن حالة التخلخل الاقتصادي ـ الاجتماعي والنمو غير المتكافىء لمختلف القطاعات الإنتاجية واللا ترابط بين هذه القطاعات وبعضها من جهة وبينها وبين عناصر البناء الفوقي من جهة أخرى. بالإضافة إلى طبيعة التكوين الطبقي بما يحتويه من لا تجانس وتمايز كل طبقة إلى شرائح وتواجد طبقات تنتمي إلى أنماط إنتاجية مختلفة ـ وهي كلها نتاجات للتغلغل الإمبريالي الرأسمالية في الوطن العربي ـ هذه الحالة قد نجم عنها أنماط متنوعة من الشخصية العربية لكل منها

سماته المميزة والتي تمثل انعكاساً للواقع الاجتماعي الاقتصادي الذي يعيشه الإنسان الغربي.

٥ ـ إن القهر والاستغلال والنهب للثروات القومية العربية منذ بداية الاستعمار وما تلا الاستقلال من تغلغل رأسمالي وفرض للتبعية والتجزئة على الوطن العربي وتآمر على الإنسان العربي وغزو فكري لعقله وما خلقه كل ذلك من ظروف ونمط حياة عام يتسم بالتخلف قد أعاق نمو شخصية الإنسان العربي وإصابها بالتشوه في أوجه متعددة، وعلى هذا فإن أي استراتيجية للتنمية الشاملة في الوطن العربي تهدف إلى مواجهة النمو الاقتصادي المعوق والمشوه وتصحيح المسار الاقتصادي في اتجاه التنمية الحقيقية اعتماداً على الذات وكسراً لطوق التبعية واستغلالاً أمثل لإمكانات الوطن العربي لا بد أن تضع شخصية الإنسان العربي في بؤرة اهتمامها، مواجهة أيضاً مشكلة إعاقة نموها وتشويهه ومزيلة لكل الظروف المساعدة على ذلك.

٦ ـ إن استعراضنا لمختلف أنماط السمات الشخصية لدى الإنسان العربي يدلنا على أن هناك سمات شخصية لا بد أن تركز خطط التنمية على تدعيمها والاستفادة منها إلى أقصى حد من الجهود التنموية وتوطينها على أكمل وجه وإن هناك سمات أخرى لا بد من العمل على تخليص الإنسان العربي منها.

بناء على هذه الاستخلاصات الأساسية عن واقع السمات الشخصية للإنسان العربي يمكننا أن نضع الصورة المعيارية المستقبلية لشخصية هذا الإنسان التي يجب أن تسعى خطط التنمية لبلورتها من جهة والتي سوف تلعب دورها الحيوي في تحقيق الأهداف التنموية من جهة أخرى ونوجزهنا عناصرها الأساسية:

١ ـ التفكير المنهجي والتنظيم الذهني والعقلية الناقدة.

٢ ـ الإبداع والخلق.

٣ ـ الثقة بقدرة الإنسان العربي على تغيير واقعه إلى الأفضل.

٤ ـ الإحساس بالعدالة والمساواة وتكافوء الفرص.

٥ ـ الشعور بأن كل جهد يبذله الإنسان يعود على الوطن وعليه بالخير.

٦ ــ تقدير العمل المنتج بكافة أشكاله والاستمتاع به.

٧ ــ تقدير قيمة الإنسان بمقدار عطائه وإخلاصه وتفانيه في عمله بغض النظر عن الجنس أو اللون أو المذهب... الخ.

٨ ــ الشعور بالولاء والانتماء للجماعة (الأسرة، العمل، الوطن).

٩ ــ الاهتمام بالقضايا العامة والوعي بها.

١٠ ــ الأمل في المستقبل والتخطيط له.

١١ ــ العداء للاستغلال بكافة صوره ورفضه واتخاذ موقف إيجابي في مواجهته.

١٢ ــ الاعتزاز بالتراث الحضاري والنضالي العربي الأصيل واستيعابه في كافة مجالات الحياة.

١٣ ــ تقدير قيمة الوقت واستخدامه الاستخدام الأمثل في الإنتاج والتثقيف والترفية وتنمية القدرات الذاتية.

١٤ ــ الاستخدام الرشيد للإمكانات.

١٥ ــ التعاون البناء في تحقيق الأهداف المشتركة.

١٦ ــ احترام حقوق الإنسان.

١٧ ــ الميل للمشاركة الإيجابية في اتخاذ القرارات في كافة المجالات والمستويات.

١٨ ــ حرية الإرادة والاختيار بما يتفق وصالح الوطن.

١٩ ــ حرية التفكير وتلقائيته.

٢٠ ــ تلقائية وأصالة التعبير الانفعالي.

٢١ ــ احترام وتقدير العلم والمعرفة والسعي لاكتسابها.

٢٢ ــ الاستمتاع بالفن وتقديره.

٢٣ ــ السعي لتطوير الذات والآخرين.

٢٤ ــ الاستعداد للتضحية في سبيل الأهداف العامة والقومية.

٢٥ ــ احترام وتقدير وتشجيع تفرد الإنسان.

٢٦ ــ الالتزام والشعور بالواجب والسعي لأدائه.

٢٧ ــ احترام النظام واتباعه.

٢٨ ــ تقديس الممتلكات العامة والحفاظ عليها وتنميتها.

٢٩ ــ الوعي البيئي والصحي.

٣٠ ـ التحدي والإصرار على المواجهة العملية للعقبات والتغلب عليها.

٣١ ـ التمسك بالقيم والمبادىء الإنسانية الأصيلة والدفاع عنها.

إن هذه السمات ليست غائبة كلية من شخصية الإنسان العربي والوطن العربي خلال تاريخه الطويل، بل إن حاضره زاخر بنماذج كثيرة منها تعبر عن نفسها في مختلف المواقف، ولكن واقعه يجعلها في حالة من الكمون ويحول دون تبلورها والأخطر من ذلك أنه يحول دون انتظامها سوياً في نمط عام متناسق شائع بين غالبية المواطنين. ولكي يتحقق هذا النمط لا بد من تهيئة الظروف الضرورية لتحققه والتي سوف يخلقها الإنسان العربي ذاته وسوف يساعده في تهيئتها أن يكون مسلحاً باستراتيجية علمية وعملية ترشد جهوده في مختلف القطاعات(٤٣).

الحواشي

(١) يصف فرانز فانون سياسة المستعمر الفرنسي للجزائر حيال الإنسان العربي وذلك في كتاب استقالته من منصبه كطبيب أمراض عقلية بالجزائر بقوله:

«إن الإنسان العربي في الجزائر يحس بالغربة والوحشة في بلده... إنه يعيش في حالة تجريد من أدميته أن البناء الاجتماعي الذي فرضته فرنسا على الجزائر يعادي كل محاولة لانتشال الفرد الجزائري من حالة عدم الأدمية. وإعادته إلى حالة الأدمية التي هو بها جدير».

عن: إبراهيم سعد الدين، فرانز فانون وفلسفة العنف الثوري دراسات عربية، السنة السادسة، العدد ٥، ١٩٧٠.

وهناك أدلة تاريخية أخرى متعددة على اتباع الاستعمار الفرنسي والبريطاني والإيطالي والصهيوني لنفس الأساليب في مختلف الأقطار العربية.

(٢) يروى عن الجاحظ هذه الحكاية البليغية:

«فأس ليس فيها عود القيت بين الشجر. فقال الشجر لبعض: ما القيت هذه ها هنا لخير! فقالت شجرة عادية: إن لم يدخل في أست هذه عود منكن فلا تخفنها».

عن: رزق الله هيلان: الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المخلّفة. مكتبة ودار توزيع ميسلون، دمشق، ١٩٨٠، ص ٢٠.

(٣) قال أحد الاقتصاديين الغربيين المعروفين أمام ندوة عالمية في مدينة جنيف في سويسرا في مطلع الستينات:

إن البلدان الضعيفة النمو تشبه رجلاً يحاول الصعود على درج متحرك ساعياً إلى الطوابق العليا حيث تقطن البلدان المتقدمة. لكنه بالرغم من المساعي التي يبذلها للإسراع في الصعود فإنه يراوح في مكانه دون أن يرتفع درجة واحدة. وهكذا تبقى الأدوار العليا بعيدة المنال عنه وربما غدت أبعد من ذي قبل. فما السر في ذلك؟ السر أن الدرج الذي يحاول رجلنا الصعود عليه هو درج متحرك، إلّا أن حركته تتجه نحو الأسفل بدلاً من الأعلى... ولكن من الذي يوجه حركة الدرج ويضبطها بهذا الشكل؟ إن الذي يفعل ذلك هو نحن. نحن البلدان الغربية المتقدمة الذين نفعل ذلك بوسائلنا الخفية الذكية ودون أن يشعر بنا الرجل المسكين. نحن الذين نحدد الطلب والأسعار في الأسواق العالمية، نحن الذين نصنع حكومات تلك البلدان، نصنعها لبنة العريكة، خاضعة لنا، مرتبطة بمصالحنا فنكبلها بالقروض والمساعدات من كل نوع. ونفرض عليها الاتفاقات الاقتصادية والعسكرية وغيرها. وكل ذلك من أجل تحقيق مصالحنا وإمتيازاتنا الأنانية واستمرار تفوقنا وسيطرتنا واستغلالنا لمواردها وثرواتها. فما عسى أن تفعل شعوب البلدان المتخلفة؟ تقولون لها أسرعي الخطى، اركضي لكي تصلي إلى الطوابق العليا من التنمية. ثانها قد تفعل ذلك فهل انها ستصل حقاً؟ بالطبع لا. انها لن تصل طالما إننا نحن الذين نتحكم بحركة الدرج الذي تحاول الصعود عليه، وبحيث تفصلنا عنها هوة سحيقة يستحيل ردمها».

نقلاً عن: رزق الله هيلانة. المرجع السابق، ص ٢٠.

(٤) إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، تونس، ١٩٨١.

(٥) من أمثلة هؤلاء المؤلفين:

— Patai, R. The Arab Mind. New York. Scribner, 1973.
— Berger M. The Arab World Today. N.Y. Anchor, 1964.
— Harakabi, Y. Basic Factors in the Arab Collapse during the six day War. Quarterly Journal of World Affairs. Vol. XI. 1969, No. 3.
— Gillespie and Allport, Youth's outlook on the future. N.Y. 1955.
— Khatchadorian H. The Mask and the Face. A Study of Make believe in Middle East Society. Middle East Form, 1961, 37, 15-19.

إدوارد لين: عادات المصريين المعاصرين وشمائلهم.

(٦) من أمثلة هؤلاء المؤلفين الذين يتبعون نفس منهج العلماء الغربيين في نسبة سمات معممة للعرب وتصويرها على أنها سمات قدرية ومسؤولة عن التخلف العربي:

Hamady, S. Temperament and Charcter of the Arabs. New York: Twoyne Publishers, 1960.

(٧) انظر في ذلك:

Naim Samir: Towards a Demystification of Arab Social Reality. Middle East Review, 3. Athaka Press, London, 1978.

(٨) من أهم المعالجات النظرية للشخصية بوصفها نتاج تاريخي اقتصادي اجتماعي:

— Fromnm, E. Marx's Concept of Man. New York, Uncar Publishing Co. 1970.
Escape from Freedom.
— Lucien Seve. Man in Marxist Theory and the psychology of personality. trans. J. Mac Areal.
Harvester, Hassocks, 1978.
— Gardner, G. The Arab Middle East. Some Background Interpretations. Journal of Social Issues, 1959, 15.

(٩) عالج موضوع العلاقة بين الشخصية وبين العلاقات الإنتاجية بتعمق:

— Chesnokov R., Karpachin, A. Man and Society, Progress Publishers, Moscow, 1972.

(١٠) فرج أحمد فرج: مدخل إلى دراسة الشخصية العربية؛ قضايا عربية. يونيو، ١٩٧٩، عدد خاص، ص ١٨٩ ـ ١٩٠.

(١١) عبد العزيز الدوري: مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي. دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٨، ص ١٥٢.

(١٢) رزق الله هيلان: الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المخلفة. مكتبة ودار توزيع ميسلون، دمشق، ١٩٨٠، ص ١٨.

(١٣) نفس المرجع السابق، ص ١٩، ٢٠.

(١٤) انظر: Taylor, J. From Modernization to Modes of Production. Humanities Press, New Tersey, 1979.

وأيضاً: محمد حافظ يعقوب: التخلف العربي والتحرر العربي. دار ابن رشد للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٧.

وأيضاً: عادل حسين: الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية. بيروت، دار الحكمة، ١٩٨٠.

(١٥) سمير أمين: التراكم على الصعيد العالمي؛ نقد نظرية التخلف. ترجمة حسن قبيسي، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٨.

(١٦) فوزية العطية: المسألة السكانية في العالم العربي ـ ندوة «نحو علم اجتماع عربي» المركز الإقليمي للبحوث والتنسيق في العلوم الاجتماعية، ٢٥ ـ ٢٠ ابريل، ١٩٨٣، (غير منشور)، ص ٢٤.

(١٧) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨١؛ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية؛ صندوق النقد العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي، ص ٢٤٤.

(١٨) سمير أمين. مرجع سبق ذكره، ص ٤١.

(١٩) جون تايلور. مرجع سابق.

(٢٠) سمير أمين. مرجع سابق، ص ٢٠.

(٢١) مصطفى حجازي: التخلف الاجتماعي ـ سيكولوجية الإنسان المقهور. معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٠، ص ٣٠، ٣١.

(٢٢) نفس المرجع، ص ٢٢.

(٢٣) قدم سعد الدين إبراهيم صورة تفصيلية لهذا النموذج بوصفه للكفيل.

انظر: سعد الدين إبراهيم: النظام الاجتماعي العربي الجديد؛ دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص ٣١ ـ ٣٤.

(٢٤) مصطفى حجازي، مرجع سبق ذكره.

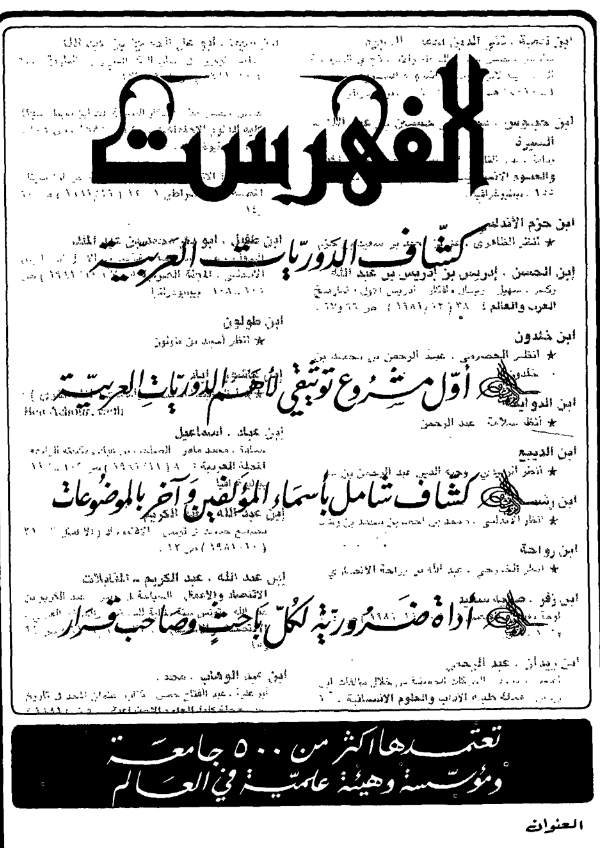
(٢٥) أورد المؤلفون الغربيون والعرب هذه السمات ولكنهم قلبوا العلاقة السببية بينها وبين التخلف وجعلوها مسؤولة عن التخلف. راجع في ذلك مقالنا السابق الإشارة إليه بمجلة الشرق الأوسط البريطانية.

(٢٦) فرج أحمد فرج. مرجع سبق ذكره، ص ١٨٩.

(٢٧) عبد الباسط عبد المعطي: التكوين الاجتماعي ومستقبل المسألة المجتمعة في مصر. ندوة الإطارة الفكري للعمل الاجتماعي العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٨١، ص ٦١ ـ ٦٨.

(٢٨) كمال المنوفي: التعبئة السياسية للفلاحين في الوطن العربي؛ شؤون عربية. يونيو، ١٩٨٢، ص ١٥٩.
(٢٩) باسم سرحان: الورقة التجميعية للدراسات القطرية. ندوة الإطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص ٣٥.
(٣٠) نفس المرجع، ، ص ٣٥.
(٣١) نفس المرجع، ص ٣٨، ٣٩.
(٣٢) سمير أمين. مرجع سبق ذكره، ص ٤٣٠.
(٣٣) عبد الباسط عبد المعطي. مرجع سبق ذكره.
(٣٤) جون تايلور. مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٧ ــ ٢٥٠.
(٣٥) عبد الباسط عبد المعطي. مرجع سبق ذكره، ص ٦٥، ٦٦.
(٣٦) جون تايلور. ص ٢٤٩، مرجع سبق ذكره.
(٣٧) عبد الباسط عبد المعطي. ص ٤٣.
(٣٨) عبد الباسط عبد المعطي: التوظيف الاجتماعي للبترول وديناميات الشخصية العربية نحو إطار لفهم علاقتها الجدلية؛ البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي. المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٨١، ص ٥١٦.

وانظر أيضاً: مير نعيم أحمد: التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات وأثرها على انساق القيم. مجلة العلوم الاجتماعية، ع. أ، م. ١١ مارس، ١٩٨٣، ص ١١٣ ــ ١٣٠.
(٣٩) عبد الباسط عبد المعطي. مرجع سبق ذكره، ص ٣٥.
(٤٠) المرجع السابق.
(٤١) سمير أمين. مرجع سبق ذكره، ص ٤٣٧ ــ ٤٤٤.
(٤٢) مصطفى حجازي. مرجع سبق ذكره، ص ٧٦، ٧٨.
(٤٣) يؤكد الباحث هنا على أهمية توجيه البحوث في العلوم الاجتماعية لكي تكون أساساً في خدمة عملية التنمية الشاملة: تشخيصاً وتقويماً ومتابعة. ومن المؤسف أن تراث العلوم الاجتماعية العربية لا يتضمن حتى الآن رصداً ومتابعة للسمات الشخصية للانسان العربي اعتماداً على دراسات ميدانية. ويؤكد المؤلف على أن ما قدمه هنا من سمات عامة وخاصة يمثل إطاراً تصورياً لمثل هذه الدراسات.


الفهرست
كشّاف الدوريّات العربية
أول مشروع توثيقي لأهم الدوريات العربية
كشّاف شامل بأسماء المؤلفين وآخر بالموضوعات
أداة ضروريّة لكل باحث وصاحب قرار

مجلة العلوم الاجتماعية ـ العدد ٤ ـ المجلد ١١ ـ ربيع الأول ١٤٠٤هـ ـ ديسمبر ١٩٨٣ (صفحات من ١٢٩ إلى ١٧٠)

العامل النووي في الصراع العربي ـ الاسرائيلي في ضوء العدوان الاسرائيلي ضد المفاعل النووي العراقي(*)

عمر الخطيب
قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت

مقدمــة

«لم يعد هناك مفر من الاعتراف بحقيقة أن الصراع العربي ـ الإسرائيلي قد بدأ يدخل، ولو بخطوات وئيدة، عتبة الحقبة النووية بعد أن ظل، وربما سيظل كذلك لسنوات عديدة أخرى مقبلة، يراوح ضمن إطار الصراع الكلاسيكي».

«. . . وهكذا، أصبح الموضوع النووي بين الدول العربية وإسرائيل حديثاً لا يمكن تجنبه ولا سيما إنه سيصبح، في رأينا، عنوان المواجهة الرئيسية بين الطرفين في الحقب القليلة المقبلة، حيث سيعمد كل طرف إلى استخدام الأسلحة النووية التي بحوزته كأداة ردع ضد الطرف الآخر، وربما إلى استخدامها فيما هو أبعد، وبالتالي أخطر من مجرد الردع».

هذه الفقرات مقتبسة من مقدمة الكتاب الذي ألفه كاتب هذا البحث وصدر عن مركز الخليج للدراسات العربية في نيسان/أبريل الماضي وعنوانه «القنبلة الذرية العربية

(*) ألقي هذا البحث وجرت مناقشة في ندوة «العوامل الجديدة في ميزان الصراع العربي الإسرائيلي بعد كامب ديفيد» في بيروت للفترة بين ٢٣ ـ ٢٧ تشرين الثاني ١ نوفمبر ١٩٨١ بدعوة من قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في «معهد الإنماء العربي» وقد تأخر صدور الكتاب المقرر أن يضم أبحاث الندوة بسبب ظروف الغزو الإسرائيلي للبنان.

والمواجهة النووية مع إسرائيل». كان ذلك قبل أقل من شهرين من وقوع العدوان الصهيوني ضد المفاعل النووي العراقي. وإذا كان لذلك من دلالة، فهي أن ذلك العدوان قد أضفى مصداقية حقيقية على كل الآراء التي تضمنتها العديد من الدراسات والمقالات التي صدرت بأقلام عربية، ومن بينها الكتاب المذكور، والتي كان يبدو للبعض أنها محض نظرية، حيث كانت كلها تؤكد، بهذه الدرجة أو تلك، على أن إسرائيل ستنتقل خلال فترة وجيزة من مرحلة «الردع النووي» إلى مرحلة «الهجوم النووي» إذا ما رأت أن في هذا الهجوم (الشامل أو المحدود أو ما دون المحدود) يكمن سر قدرتها على درء ما تسميه بـ «خطر الإبادة» من جانب الدول العربية من ناحية واستمرار تفوق إسرائيل الاستراتيجي على هذه الدول من ناحية أخرى.

وعليه، فإن الفرضيتين الرئيسيتين اللتين انطلق منهما كتابنا المذكور، سنتابع بمقتضاهما هذا البحث هما:

- □ **الفرضية الأولى**: إن العامل النووي قد أصبح عنصراً رئيسياً من عناصر المجابهة العربية ـ الإسرائيلية.
- □ **الفرضية الثانية**: إن إسرائيل، بحكم امتلاكها للخيار النووي، هي التي ستكون أول من يبادر لاستخدام السلاح النووي من بين دول المنطقة.

وبإمكاننا الآن أن نضيف فرضية ثالثة وهي أن العدوان الصهيوني ضد المفاعل العراقي من شأنه أن يسرع من خطوات أطراف عديدة من المنطقة للحصول على الخيار النووي.

وبعد، فإن موضوع العامل النووي في الصراع العربي ـ الإسرائيلي هو أكبر وأشمل من أن يشمله بحث محدود كهذا، نظراً لتعدد وتشعب جوانب هذا الموضوع الحيوي والخطير بنفس الوقت. وهو ما يسعى الباحث لتناوله بالدرس والتحليل في الكتاب الذي سيصدره قريباً تحت عنوان «الحقبة النووية في الشرق الأوسط» حيث سيكون من الأهمية بمكان تناول قضايا حيوية من نوع: وسائل حماية المعدات والأسلحة النووية من خطر هجوم مباغت، والأهمية القصوى لأجهزة الإنذار المبكر في تأمين المعدات والأسلحة النووية من خطر هجوم مباغت وتناول آخر التقنيات العالمية في هذا المجال وإمكانية استفادة العرب منها مستقبلاً، ثم تناول السيناريوهات المحتملة لحرب

نووية مفترضة بين الدول العربية وإسرائيل، ومدى استعدادات الطرفين لخوض مثل هذه الحرب وتحمل تبعاتها وآثارها.

أما في هذا البحث فسنقتصر على دراسة النقاط التالية:
- تحليل استراتيجي للغارة الإسرائيلية ضد المفاعل النووي العراقي.
- تحليل سياسي لردود الفعل المحلية والأقليمية والدولية على الغارة.
- تحليل عسكري للغارة.

النقطة الأولى

تحليل استراتيجي للغارة الإسرائيلية ضد المفاعل النووي العراقي

لقد ترتب على الغارة الإسرائيلية ضد المفاعل النووي العراقي ثلاث نتائج استراتيجية رئيسية:

١ - استحالة إيجاد حالة من «استقرار الردع النووي المتبادل» بين الدول العربية وإسرائيل.

ويرجع ذلك لتصميم إسرائيل على الحيلولة دون تكمين أي دولة عربية من الحصول على الخيار النووي كي تبقى محتفظة لنفسها بهذا الخيار. فالقادة الإسرائيليون ينظرون إلى التقدم العربي في الميدان العلمي - التقني على إنه ضربة لنظرية التفوق التكنولوجي الإسرائيلي[١]. والحقيقة أنه منذ بداية عام ١٩٨٠ يدور الحديث في إسرائيل تلميحاً وتصريحاً عن ضرورة الانتقال إلى «السلاح الاستراتيجي». وقد وجدت إسرائيل فيما ينشر عن قيام فرنسا بمد العراق بمستلزمات بناء فرن ذري حجة لإدخال هذا السلاح المدمر علناً في سباق التسلح، والذي كانت إسرائيل دائماً المبادرة إلى إدخال الأسلحة الفتاكة إليه[٢].

بل وأكثر من ذلك، يعتبر بعض الاستراتيجيين الإسرائيليين أن حصول بعض الدول العربية على السلاح النووي يشكل في حد ذاته إعلان حرب على إسرائيل[٣]. لذلك، لم يكن مستغرباً أن يعلن مدير مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي في معرض تبريره لهجوم متوقع على المفاعل العراقي قائلاً «إن إسرائيل لن تنتظر حتى تقع قنبلة عراقية ذرية على رأسها». كما جاء في بيان لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست يوم ١٧ تموز/ يوليو

١٩٨٠ أنه «ينبغي على إسرائيل أن تعتبر وجود إمكانية إنتاج سلاح نووي لدى نظام حكم متطرف في العراق بأنه يشكل خطراً على أمنها ووجودها»[٤].

وبعد وقوع العدوان الإسرائيلي على المفاعل النووي في بغداد جاءت التصريحات الإسرائيلية الرسمية بخصوص العدوان متطابقة مع التوجهات الإسرائيلية المعلنة من قبل، لمنع العرب من الحصول على الخيار النووي بدعوى أن ذلك يستهدف أساس وجود وأمن إسرائيل، ونستطيع أن نلخص النقاط التي تضمنها البيان الإسرائيلي الرسمي بخصوص الغارة، على نحو ما أعلنه راديو إسرائيل، بما يلي:

- إن إسرائيل أعربت عن قلقها منذ وقت طويل إزاء المفاعل العراقي القادر على صناعة قنبلة نووية سيكون هدفها بالتأكيد هو إسرائيل.

- إن مصادر «لا يرقى الشك إلى صحة أنبائها» أكدت لإسرائيل أن القصد من وجود المفاعل العراقي هو لبناء قنبلة ذرية بهدف تدمير إسرائيل.

- إنه في بداية القتال العراقي ـ الإيراني، وبينما أصيب المفاعل العراقي خلال عملية قصف لم تعلن أي جهة مسؤوليتها عنها، قال الرئيس العراقي صدام حسين نفسه أن الطاقة النووية العراقية ليست موجهة ضد إيران وإنما فقط ضد إسرائيل.

- إن المفاعل العراقي باستطاعته أن ينتج المادة اللازمة لصناعة قنبلة نووية تعادل قوة القنبلة التي ألقيت على هيروشيما.

- إن إسرائيل أخطرت بموعدين محتملين بالنسبة لبدء مرحلة التحضير العملية لإنتاج القنبلة النووية العراقية وهما أما بداية تموز أو بداية أيلول من العام الحالي (١٩٨١).

- إن إسرائيل لم تكن من الممكن لها أن تنتظر أكثر من ذلك لأن الإشعاعات التي كانت ستترتب على أي قصف إسرائيلي خلال المرحلة العملية كانت ستصيب الآلاف من المواطنين العراقيين الأبرياء!!!

ـ إن إسرائيل لا تسمح قط لأي جهة كانت تدبير عملية إبادة عامة للشعب الإسرائيلي[٥].

وإذا أردنا أن نلخص هذه النقاط في فقرة واحدة فإنها تعني أن إسرائيل تجد من حقها القيام بعملية إجهاض أي محاولة عربية للحصول على الخيار النووي وهي في مهدها. إن كل التصريحات التي أدلى بها المسؤولون الإسرائيليون في تعليقاتهم على الغارة تمحورت حول هذه الفكرة الرئيسية. وقد حرصوا جميعاً على التحدث بلهجة دفاعية بهدف تصوير العملية بأنها شكل من أشكال الدفاع عن النفس، لكنهم في كل الأحوال لم يدعوا مجالاً للشك في أن إسرائيل لن تتردد مطلقاً في تكرار مثل هذه العملية مستقبلاً إذا ما عاود العراق أو أي دولة عربية أخرى محاولات الحصول على الخيار النووي.

ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده بيغن يوم ٩ حزيران ١٩٨١ أكد أنه إذا حاول العراق إعادة بناء مفاعله النووي الذي تم تدميره أو أي مفاعل آخر لإنتاج قنابل ذرية، فسوف تقوم إسرائيل بكل ما يمكنها لتدمير هذه المفاعل، وأضاف «أن اليوم الذي سيتمكن فيه العراق من إعادة بناء مفاعله النووي لن يأتي بالتأكيد وأنا على قيد الحياة[٦][٧].

وكان بيغن قد بدأ مؤتمره الصحفي ببيان مطول زعم فيه أن العراقيين كانوا يعتزمون إنتاج ما بين ٣ ـ ٥ قنابل نووية تعادل الواحدة منها ٢٠ كيلو طن وهو ما يوازي حجم قنبلة هيروشيما وقال «أن هذا معناه قتل ٦٠٠ ألف إسرائيلي، وهذا العدد يساوي في نسبته ٤٤ مليون أميركي»[٨].

أما رفائيل إيتان، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، فقد جدد تهديداته السابقة بأن إسرائيل ستضرب في كل مكان لمنع أي دولة عربية من الحصول على أسلحة نووية بدعوى أن إسرائيل «لن تتحمل وجود أسلحة نووية في أيدي العرب، كما أنها لن تسمح لأي دولة عربية أن تطمح في الحصول على السلاح النووي لاستخدامه في تدمير إسرائيل»[٩]. ولتبرير الغارة الإسرائيلية ضد المفاعل العراقي، زعم إيتان أن المفاعل المذكور كان يهدف إلى صنع سلاح نووي من البلوتونيوم، وأن سبعة كيلو غرامات من هذه المادة تكفي لإنتاج قنبلة من النوع الذي ألقي على هيروشيما، وأن العراق حصل حتى الآن على ١٢ كيلو غرام من اليورانيوم المشبع وإنه على وشك الحصول على

٧٨ كلغم أخرى من هذه المادة. وقدر إيتان المدة التي سيكون العراق قادراً بعدها على الحصول على السلاح النووي بين ٥ ــ ١٠ سنوات. ولكنه أكد أنه إذا عاود العراق بناء مفاعله النووي فإن إسرائيل لن تسكت على ذلك[١٠].

ولم يفت الجنرال أرييل شارون وزير الزراعة في حكومة بيغن الأولى وزير الدفاع الحالي أن يؤكد من جانبه بأن «القرار الإسرائيلي بقصف المفاعل النووي العراقي لم يتخذ إلا بعد أن تبين أن الخط يقترب من إسرائيل بسرعة تبعث على الدوار. . . وأن إسرائيل لم تواجه في يوم من الأيام مثل هذا الخطر الكبير الذي واجهته بالنسبة للمفاعل العراقي، حيث إنه لو ألقيت قنبلة نووية عراقية في «غوش ذان» لكانت سوف تؤدي إلى مقتل ٥٠ ألف نسمة وإلى تعريض ١٥٠ ألف آخرين إلى خطر التشوه والتلوث بالإشعاعات الذرية»[١١].

وادعى يهوشوع ساجي، رئيس شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي، بدوره «أن العراق كان يريد تشغيل المفاعل النووي من أجل إنتاج أسلحة مدمرة في بداية شهر تموز المقبل بمناسبة الاحتفال بذكرى ثورة السابع عشر من تموز تم تنفيذ العملية الإسرائيلية ضد المفاعل العراقي عشية قص الشريط الحريري مما تسبب بضربة للحكم في العراق»[١٢].

وانبرى موشى دايان، وزير الدفاع الأسبق، إلى جانب المسؤولين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين في حكومة الليكود ليؤكد مزاعمهم تلك ويهدد بـ «أن إسرائيل تملك القدرة على إنتاج السلاح النووي بسرعة وأنها سوف تفعل ذلك إذا حصل العرب على قنابل نووية. . . وأن إسرائيل خاضت عدة حروب ولكنها لم تفكر باحتمال استخدام السلاح الذري، لكن الوضع يختلف تماماً عندما يجري التحدث عن زعماء العراق والقذافي الذين لا يستطيع أحد توقيع طبيعة تصرفاتهم إذا حصلوا على السلاح النووي[١٣].

ويبدو من المفيد هنا أن نعرض لآراء يوفال نئمان، رئيس حركة «هتحياه» الفاشية والعضو البارز في «لجنة الطاقة الذرية» في إسرائيل، الذي أيد الغارة الإسرائيلية بشدة قال أنه كان قد شدد على «نشوء هذا التهديد المريع الذي يوشك أن يأتينا من العراق وعلى حقيقة أن الحكم في العراق غير مسؤول» بالإضافة لذلك لا توجد إمكانية لدى

إسرائيل، على حد زعمه» «لبناء أمنها على ما يسمى «ميزان الرعب». وحتى لو دخلنا العصر النووي لكي نحقق التوازن معهم (العرب) فإنه لا توجد أية ضمانة بأنهم لن يستخدموا هذا السلاح، وإذا واصل الفرنسيون تقديم المساعدة في تطوير مفاعلات جديدة وتزويد المفاعل بالوقود فسوف نضطر إلى تدميره ثانية»(١٤).

وقد أعرب نئمان عن اعتقاده بفشل الجهود «لإبادة إسرائيل بالطرق النووية» لمدة لا تقل عن ٣ ــ ٤ أعوام(١٥).

من جهة ثانية أكد البروفسور نئمان بأنه على ثقة من أنه يمكن منع إقامة مفاعلات ذرية في الشرق الأوسط خلال السنوات العشرين القادمة، وأنه يجب الافتراض أن الاتحاد السوفياتي لن يدخل المنطقة في سباق تسلح نووي في أعقاب ضرب المفاعل العراقي «فحتى الآن أظهر الاتحاد السوفياتي مقداراً من المسؤولية أكثر من أي دولة عظمى أخرى بالنسبة لنشر الأسلحة النووية في العالم. . وأنه حتى الدول العربية وحتى باكستان سوف تتصرف الآن بمزيد من الحذر حتى لا يكون هناك تحد واضح لإسرائيل في هذا المجال الحساس»(١٦).

وهكذا، بعد أن اطمأن نئمان إلى أن الغارة الإسرائيلية قد جمدت الخيار النووي العربي لمدة ثلاث سنوات على الأقل، فإنه يبدو مطمئناً أيضاً إلى «تحييد» الاتحاد السوفياتي من مجال سباق التسلح النووي بين الدول العربية وإسرائيل!

وفي مقابل هذا التصميم الإسرائيلي الرسمي لجعل احتكار المبادرة النووية في المنطقة بيد إسرائيل، فإننا نلمس لدى الجانب العراقي تصميمًا بنفس الدرجة لمواصلة محاولات الحصول على الخيار النووي بكل الوسائل، مهما تعثرت هذه المحاولات ومهما طال أمدها.

ففي البيان الذي أعلنه مجلس قيادة الثورة العراقي عقب الغارة الإسرائيلية على مفاعل تموز أكد المجلس تصميم العراق على مواصلة هذه المحاولات بقوله: «أننا نعلن ومن موقع الاقتدار والتفاؤل بالانتصار النهائي في ساحات الصراع وأن هؤلاء الأعداء الصهاينة والفرس وكل من يقف معهم أو يساندهم في السر والعلن لن يتمكنوا من تحجيم قدرتنا على النهضة والتقدم، سواء في الميدان التقني والعلمي أو في ميدان التحولات الاقتصادية والاجتماعية». وأضاف البيان يقول بأن «أولئك اللذين أتاحوا

للعراق بإخلاصهم وإيمانهم بقضيتهم ومجهودهم امتلاك تكنولوجيا نووية على قدر من المستوى أثار قلق وعدوانية العدو، هم قادرون على الاستمرار في هذا الطريق»[١٧].

وفي المذكرة التي بعث بها السيد طارق عزيز إلى الحركات والمنظمات السياسية في العالم باسم حزب «البعث» بصفته مسؤولاً لمكتب العلاقات الخارجية في الحزب، يطالب العراق تلك الحركات والمنظمات بالتضامن معه في «سعيه المشروع من أجل التقدم والتطور بما في ذلك حقه في حيازة التكنولوجيا النووية واستخدامها للأغراض السلمية»[١٨].

كما يؤكد السيد نعيم حداد في رسالة مماثلة لبرلمانات العالم؛ بصفته رئيساً للمجلس الوطني العراقي، «التصميم الأكيد على مواصلة السير في طريق العلم والتقدم والازدهار»[١٩]. والحقيقة أن هذه المفردات العلمية «الحيادية» ـ علم، تقدم، ازدهار، إنما هي تلميحات لنيات العراق الأكيدة في الحصول على الخيار النووي أسوة بالعدو الصهيوني، وهو ما أكده بنبرة أكثر وضوحاً وحدة السيد لطيف نصيف جاسم، وزير الإعلام العراقي الذي أعلن صراحةً» أن قصف إسرائيل للمنشآت النووية العراقية لن يثني العراق عن الاستمرار في برنامجه النووي... وأن استمرار العراق في برامجه النووية مسألة مبدئية ومركزية للعراق... وأن الفروقات العلمية بيننا وبين العدو تجعلنا نتشبث أكثر فأكثر بامتلاك الطاقة النووية مهما كلف الثمن ومهما طال الزمن..[٢٠].

على أن التصريحات التي أدلى بها الرئيس العراقي صدام حسين بخصوص عزم بلاده على مواصلة السعي للحصول على الخيار النووي جاءت لتضع النقاط على الحروف فلقد دعا الرئيس العراقي أثناء حديثه إلى مجلس الوزراء العراقي، كل الدول المحبة للسلام في العالم لمساعدة العرب في امتلاك القنبلة الذرية[٢١]. وفي اللقاء الذي أجرته محطة التلفزيون الأميركية «أي. بي. سي» وأذاعتها المحطة من بغداد عن طريق الأقمار الصناعية، كان صدام حسين واضحاً كما لم يكن في أي وقت مضى بخصوص عزم بلاده للحصول على الخيار النووي. فعندما طلبت منه بربارا ولترز أن يوضح تصريحه الآنف الذكر، الذي أعلنه في حديثه لمجلس الوزراء، أجاب الرئيس العراقي عن هذه النقطة بقوله:

«.. إنه بغض النظر عن النوايا وإمكانات العرب، فعندما تكون إسرائيل تمتلك

القنبلة الذرية، فعلى كل القوى المحبة للسلام أن تعاون العرب ليمتلكوا مثل هذا السلاح من أجل السلام، أي لإقامة التوازن بين القنبلة الإسرائيلية التي تمتلكها إسرائيل الآن فعلاً وبين عدم امتلاك العرب لأي سلاح من النوع الذي يجعل إسرائيل تتردد في أن تستخدم هذه القنبلة ضد العرب»[٢٢].

وعندما سئل الرئيس العراقي عن الفترة الزمنية التي ستستغرقها عملية إعادة بناء المفاعل قال: «على أية حال، بغض النظر عن الزمن، فنحن مصممون على أن نمتلك مثله أو أحسن منه وبنفس الاتجاه». ويؤكد صدام حسين أن إسرائيل ارتكبت خطأ استراتيجياً كبيراً بقيامها بهذه الغارة لأنها «علمت ليس العراقيين وإنما العرب أن عليهم أن يغطسوا بالحلقات الإستراتيجية المهمة في اقتصادهم وفي علمهم وفي مستلزماتهم الفنية في الأرض إلى الحد الذي تصبح القنبلة الذرية بالضربة المباشرة عاجزة عن تحقيق هدفها». ولا يفوت الرئيس العراقي في نهاية المقابلة التلفزيونية أن يؤكد في معرض إجابته عما إذا كانت بلاده سترد بضربة مماثلة على الغارة الإسرائيلية «أن هذا الشعب من النوع الذي لا ينسى أعداءه».

ماذا يعني كل ما تقدم، سواء من الجانب الإسرائيلي، أو من الجانب العربي؟

□ من الجانب الإسرائيلي:

- أن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي مسألة حتمية.
- أن في امتلاك هذا السلاح يكمن سر بقاء إسرائيل وأمنها.
- أن حصول العرب على الخيار النووي يشكل، في حد ذاته «إعلان حرب» ضد أسرائيل.
- أنه، لذلك، لن يسمح للعرب الحصول على الخيار النووي.
- أنه إذا تمكنت دولة عربية، رغم كل شيء، من الحصول على الخيار النووي أو قطعت بعض الخطوات العملية للحصول عليه، فعلى إسرائيل ألا تتردد في تدمير البنية التكنولوجية العربية التحتية، حتى ولو كانت في طور الأبحاث العلمية للأغراض السلمية.

□ من الجانب العربي:

- امتلاك العرب للسلاح النووي مسألة ضرورية لإقامة التوازن النووي مع إسرائيل.
- أن تقصير العرب في الحصول على الخيار النووي يشكل تهديداً خطيراً لأمنهم السياسي والعسكري من جانب إسرائيل.
- أن الهوة التكنولوجية بين الدول العربية وإسرائيل ليست بالحجم الذي يحول دون لحاق العرب بإسرائيل في مجال بناء القدرة النووية. وما تحققه إسرائيل بخبرتها العلمية والتقنية يمكن للعرب تحقيقه بمواردهم المالية.
- أن تعطيل أو تجميد مساعي الدول العربية للحصول على القدرة النووية لبضع سنين لن يشكل في حد ذاته تهديداً وتحدياً خطيراً ضد الدول العربية إذا ما عقدت العزم على مواصلة مساعيها للحصول على تلك القدرة.

وفي ظل هذا التناقض الحاد في الأهداف الاستراتيجية القومية، يصعب تصور إمكانية حصول اتفاق ضمني عربي ــ إسرائيلي يسمح بموجبه كل طرف للآخر بالحصول على الخيار النووي الذي يمكنه من موازنة الخيار النووي لدى الطرف الآخر في سبيل التوصل إلى نظام من الردع النووي المتبادل الثابت، يمكن من خلاله التوصل إلى صيغة من «التعايش السلمي» القائم على تبادل الردع النووي كما هو الحال مثلاً بين القوى النووية الكبرى في العالم، ولا سيما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، بل وبين قوى نووية أصغر كما هو الحال بين الهند وباكستان.

وبطبيعة الحال، فإننا لا ننسى أن صياغة المطالب النووية في كلا الجانبين العربي والإسرائيلي لا تتم بمعزل عن المؤثرات الخارجية، ولا سيما تلك المتعلقة بمواقف القوتين الأعظم من مسألة سباق التسلح النووي بين العرب والإسرائيليين. وفي هذا المجال يبدو أن سباقاً كهذا يسير، حتى اللحظة، لصالح إسرائيل، التي تدين بإنجازاتها في مجال التكنولوجيا النووية إلى المساعدات العلمية والتقنية الغربية ولا سيما الأميركية، التي قدمت لها منذ مطلع الخمسينات. وبينما يأخذ «الالتزام النووي الغربي حيال إسرائيل صيغتين في آن واحد: صيغة الحماية النووية[٢٣] وصيغة العون التكنولوجي والمادي النووي، فإن الدول العربية تجد نفسها مفتقرة لأي صيغة من صيغ هذا الالتزام، مما يعطي لإسرائيل

ولا شك ميزة استراتيجية في هذا المجال. وسنتابع تفصيل هذه المسألة بمزيد من التوضيح في النقطة الثانية من هذا البحث.

٢ ـ استحالة جعل الشرق الأوسط منطقة منزوعة من السلاح النووي:

وهذه نتيجة طبيعية لإصرار كلا الجانبين العربي والإسرائيلي على أن يلغي أو يعرقل أو يجمد كل طرف منهما الخيار النووي للطرف الآخر كي يحتكر الخيار النووي لنفسه كما هو الحال بالنسبة لإسرائيل، أو ـ على أقل تقدير ـ لموازنة الخيار النووي لدى الخصم بخيار نووي مماثل لديه، كما هو الحال في الفترة الراهنة، بالنسبة لبعض الدول العربية.

ومن المعلوم أن إسرائيل تعتبر من الدول القليلة في العالم التي رفضت التصديق على المعاهدة الدولية حول حظر انتشار الأسلحة النووية في العالم عام ١٩٦٨م[٢٤]، كما أنها امتنعت عن التصويت على الاقتراح الذي عرضته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها رقم (٢٩) لعام ١٩٧٤ والخاص بإنشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط وهو الاقتراح الذي أعيد بحثه في الدورة رقم (٣٠) للجمعية العامة حيث تم تبنيه بأغلبية كبيرة، من بينها معظم الدول العربية[٢٥].

وقد استغلت القيادة الإسرائيلية حادثة العدوان على المفاعل النووي العراقي لتجدد رفضها للامتناع عن إدخال السلاح النووي إلى المنطقة ورفضها لإقامة منطقة معزولة من السلاح النووي في الشرق الأوسط. فحول النقطة الأولى قال ميناحم بيغن: «أعود وأؤكد بأن إسرائيل لن تقوم بإدخال السلاح النووي إلى المنطقة، نحن على استعداد للتوقيع على الميثاق ولكن بشرط أن تعقد الدول العربية معنا اتفاق سلام، ولكنها رفضت عقد ميثاق سلام معنا فما الفائدة من توقيع مثل هذا الميثاق؟»[٢٦].

ومن المدهش أن يتفوه بيغن بهذا الكلام بعد مرور عامين تقريباً على توقيع إسرائيل على اتفاقية سلام، كما يريد، مع أكبر دولة عربية وهي مصر، دون أن يبادر في المقابل إلى التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، مما يجعل حديثه خالياً من أي معنى. وليس هناك أفضل من تعليق شارلز دوغلاس هيوم، رئيس تحرير «التايمز» للشؤون العربية والدولية حين يقول بهذا الصدد: «إن ما يقوله الناطق الإسرائيلي بأن بلاده لن

تبادر أولاً إلى استخدام القنبلة الذرية فهو قول تافه لا يحمل في طياته أي تطمين كنشرة الأحوال الجوية البريطانية التي تتبدل بين عشية وضحاها»[٢٧].

وحول النقطة الثانية يصف بيغن عملية إقامة منطقة منزوعة من السلاح النووي في الشرق الأوسط بأنها «فكرة بديعة» ولكنه يؤكد بأنها «ليست قابلة للتنفيذ» ويضيف قائلاً: «إنني كرجل ذي خبرة أقول إنها مجرد كلام في كلام، ولكننا نطلب أعمالاً وأعمالاً لسنا نريد كلاماً»[٢٨].

زد على ذلك أن إسرائيل لا تسمح لموظفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الاطلاع على سير العمل في مفاعل «ديمونا» الذي قدمته فرنسا لإسرائيل منذ مطلع الخمسينات، كما أن فرنسا نفسها لا تزود الوكالة بأية معلومات كانت عن ذلك المفاعل. هذا ما يؤكده الدكتور جورج دلكوان، المدير العام للإعلام، الناطق الرسمي للوكالة[٢٩] وهذا ما يؤكده أيضاً البروفسور يورغن غروم، رئيس لجنة المراقبة في الوكالة[٣٠].

ومنذ أن كشفت الحكومة الباكستانية عن جهودها الرامية إلى الحصول على الخيار النووي قبل نحو عامين[٣١] بدا أن عاملاً جديداً قد أخذ يزيد من صعوبة التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المعنية في الشرق الأوسط لإعلانه منطقة خالية من السلاح النووي. وقد استغلت إسرائيل هذا الأمر لتصوّر للعالم بأنها أصبحت محاطة بتهديد نووي يأتيها من جهتين: القنبلة الذرية «العربية» من جانب العراق وليبيا على وجه الخصوص، والقنبلة الذرية «الإسلامية» من جانب باكستان. مع أن القرار الباكستاني بالحصول على السلاح النووي أملته بشكل رئيسي، في رأينا، ظروف المنافسة بل والمجابهة غير المعلنة بين الهند والباكستان ولم تمله ظروف المواجهة العربية الإسرائيلية، رغم أنه يحلو لبعض الأوساط العربية والباكستانية (لأغراض محض سياسية دعاوية) تصوير الأمر على هذا النحو، فتقدم خدمة سياسية وإعلامية لإسرائيل من حيث لا تعلم. وقد أحسن رئيس الحكومة الإسرائيلية استغلال هذه الفرصة حيث أعلن في مؤتمره الصحفي في ٩ حزيران الماضي أن إسرائيل تعتبر القنبلة الذرية الباكستانية خطراً يتهددها، وأن إسرائيل لن تتردد لذلك من توجيه ضربة إجهاضية للقاعدة التكنولوجية النووية الباكستانية كما فعلت حيال المفاعل النووي العراقي إذا ما شعرت إسرائيل بأن القنبلة الباكستانية أخذت تشكل تهديداً حقيقياً لها[٣٢]. من جانب آخر، اتهم سيناتور ديمقراطي كبير وهو «ألان كرانستون»

حكومة الرئيس ريغان بإفضاء معلومات إلى الكونغرس مؤداها أن باكستان تنتهك الضمانات حول إنتاج الأسلحة النووية. وأبلغ كرانستون جلسة استماع للجنة العلاقات الخارجية للكونغرس أن وزارة الخارجية اختارت أن تغطي على المعلومات لتضمن إقرار الكونغرس لمجموعة معونات أميركية قيمتها ٣٠٢ مليار دولار لباكستان وأعرب عن أسفه لضعف رقابة وكالة الطاقة الذرية على المفاعل الباكستاني[٣٣].

٣ ــ زيادة احتمال قيام إسرائيل بهجومات نوعية خطرة ضد أهداف استراتيجية عربية، قد تصل لدرجة استخدام أسلحة نووية تكتيكية:

لقد أثبتت الغارة الإسرائيلية الجوية على المفاعل النووي العراقي أن السلوك العسكري الإسرائيلي هو سلوك غير منضبط على الإطلاق، وأن إسرائيل لا تجد ما يكبحها عن إطلاق العنان لقواتها المسلحة لتنفيذ أي عملية هجومية، مهما كانت خطورتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وفي أي مكان من الأرض العربية طالما رأت في تحقيق ذلك خدمة لمصالحها السياسية والعسكرية بعيدة المدى. وقد اعتادت إسرائيل أن تتذرع بـ «الاعتبارات الأمنية» التي تكتسب لديها «خصوصية» متميزة لتبرير مثل تلك العمليات. وعلى سبيل المثال درجت إسرائيل على استخدام عبارات من نوع «أن الشعب الإسرائيلي غير مستعد لقبول إبادته بعد أن تحمل عذابات الاضطهاد النازي». هذا المنطق، الذي يعكس في ظاهره شعوراً بالخوف والشك من كل شيء وفي كل شيء إنما ينطوي في حقيقته على ابتزاز سياسي خطير. فتحت ستار الخوف من «خطر الإبادة» تجيز إسرائيل لنفسها أن تمارس أي سلوك عسكري يفيها ــ حسب ما ترى ــ هذا الخطر.

إن الاستعداد للذهاب إلى «الحد الأقصى» في التعامل العسكري مع العرب من جانب إسرائيل يطرح بشكل جدي الآن وأكثر من أي وقت مضى احتمال لجوء إسرائيل، في مرحلة قريبة مقبلة ربما، لاستخدام الأسلحة النووية التكتيكية ضد أهداف استراتيجية عربية مختلفة. وهذا الاحتمال قد يرد في مثل الحالات التالية:

١ ــ إذا تمكنت دولة عربية من الحصول على الخيار النووي في مدة قياسية ونجحت في حماية منشآتها وقاعدتها التكنولوجية النووية من أن تطالها ضربة إسرائيلية مدمرة. وعندها قد تضطر إسرائيل لضرب هدف استراتيجي آخر في هذه الدولة بحيث

ينجم عنه خسائر ليست أقل فداحة من تلك التي قد تترتب على ضرب المنشآت النووية ذاتها.

٢ ـ إذا تمكنت بعض الدول العربية من الحصول على أسلحة أكثر تقدماً وحداثة من تلك التي بحوزة إسرائيل، ولا سيما في مجال أجهزة الرادار والاستطلاع والإنذار المبكر. فالانكشاف الاستراتيجي العربي التقليدي هدف من أهداف إسرائيل العسكرية الذي تسعى لتكريسه كي تتمكن من توجيه الضربة العسكرية في الوقت المناسب وفي المكان المناسب لأي هدف عربي.

٣ ـ إذا امتلكت بعض الدول العربية أسلحة تدميرية فتاكة (ما دون نووية) كالصواريخ بعيدة ومتوسطة المدى التي يمكن إطلاقها من مسافات بعيدة جداً في مواقعها في تلك الدول لتصيب أهدافاً حيوية وتجمعات سكانية في إسرائيل.

٤ ـ إذا حققت أي دولة عربية، ولا سيما من دول المواجهة، حالة من القوة العسكرية تمكنها بمفردها من تشكيل خطر عسكري جدي على إسرائيل، حتى ولو كان هذا الخطر نظرياً.

٥ ـ إذا حدث تآلف عسكري ما بين مجموعة من الدول العربية، ولا سيما في «الجبهة الشرقية» وكان هدفه الصريح أو الضمني الإعداد لمواجهة عسكرية مع إسرائيل بهدف تحرير الأراضي المحتلة.

ـ إذا حدث هجوم عربي فعلي ضد إسرائيل وبدا واضحاً للقيادة الإسرائيلية إنها ستخسر الحرب، وإذا كانت هذه هي بعض الأمثلة للحالات التي تسمح إسرائيل لنفسها بموجبها توجيه ضربة نووية محدودة أو ما دون محدودة ضد الدول العربية، فما هي نوعية الأهداف الاستراتيجية العربية المتوقع أن تقوم إسرائيل بضربها؟

١ ـ المنشآت النووية ومراكز الأبحاث النووية في الدول العربية حتى وإن أعلنت هذه الدول وأكدت بأن تلك المنشآت إنما هي للأغراض السلمية.

٢ ـ الأهداف العسكرية لتجمعات الجيش ومخازن الأسلحة والعتاد والمطارات الحربية.

٣ ــ المجمعات الصناعية الرئيسية، ولا سيما مجمعات الحديد والصلب، والأهداف الاقتصادية الحيوية الأخرى.

٤ ــ المجمعات النفطية ولا سيما منشآت إنتاج النفط وخزاناته وأنابيبه.

٥ ــ البنية التحتية الأساسية كشبكة الطرق البرية الحديثة وسكك الحديد ــ إن وجدت ــ والمطارات والجسور.

٦ ــ التجمعات السكانية في المدن الرئيسية.

أما الأسباب التي تحملنا على الاعتقاد بأن إسرائيل قد لا تتردد في وقت من الأوقات في القيام بمثل هذه الهجومات النووية المحدودة أو ما دون المحدودة فهي:

(أ) رغبة إسرائيل في إعاقة وتعطيل التقدم العلمي والتكنولوجي العربي سواء في المجالات السلمية أو العسكرية للإبقاء على الهوة العلمية والتكنولوجية بين الدول العربية وإسرائيل.

(ب) رغبة إسرائيل في تخريب الاقتصاديات الوطنية في الدول العربية لا سيما تلك التي تعتبرها أشد خطراً عليها كالعراق وليبيا.

(ج) رغبة إسرائيل في إعاقة وتعطيل عملية تطوير وتحديث البنية العسكرية العربية التحتية خشية أن تتحول لخطر يهدد أمن إسرائيل وتفوقها.

أما المميزات التي قد تحصل إسرائيل عليها ــ موضوعياً ــ من جراء القيام بتلك الهجمات فهي:

(أ) القدرة على المبادرة إلى توجيه ضربات نووية إلى الدول العربية قبل أن تكون هذه الدول قد امتلكت بعد الخيار النووي وبالتالي سلاح الردع النووي. بمعنى آخر أن إسرائيل ستكون حينها قد امتلكت القدرة على توجيه ما يسمى بـ «الضربة الأولى» دون أن تتمكن الدول العربية من الرد عليها بما يسمى «الضربة الثانية».

(ب) تكريس التفوق العسكري الإسرائيلي في مجال الأسلحة التقليدية، بتفوق آخر في مجال الأسلحة النووية.

(ج) بقاء إسرائيل سيدة الموقف الاستراتيجي، أي قدرتها على التحكم في دينامية الحرب والسلام في المنطقة في الاتجاه الذي تريد.

إن كل ما تقدم يحتم على الدول العربية بمجموعها أن تجعل الخيار النووي أحد خياراتها العسكرية الاستراتيجية الرئيسية في المدى المنظور، طالما كان واضحاً أن التحدي العربي ـ الإسرائيلي في الموضوع النووي، على غرار الموضوعات الأخرى هو تحدي إرادات، ليس بالمعنى السياسي الأيديولوجي فحسب، بل والأهم من ذلك أيضاً بالمعنى العسكري البحت. وفي مدى جدية وسرعة الاستجابة من جانبنا للتحدي النووي الإسرائيلي الذي أخذ يدق أبوابنا يكمن سبب البقاء العربي والمصير العربي كله.

النقطة الثانية
تحليل سياسي لردود الفعل العربية والدولية على ضرب المفاعل

هناك خمس نتائج رئيسية يمكن استخلاصها من خلال استعراضنا لردود الفعل العربية والدولية على الغارة الإسرائيلية ضد المفاعل النووي العراقي:

١ ـ عدم وضوح جدية الدول العربية مجتمعة للحصول على الخيار النووي العربي، وبالتالي سلاح الردع النووي:

ويمكن تلخيص أبرز العناصر التي انطوت عليها التصريحات الرسمية الصادرة عن المسؤولين العرب والحكومات العربية بما يلي:

١ ـ إن العملية الإسرائيلية تمثل خروجاً على أبسط قواعد الحق والقانون الدولي.

٢ ـ إنها تشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين.

٣ ـ إنها جاءت تأكيداً جديداً على النوايا العدوانية والأطماع التوسعية للكيان الصهيوني[٣٤].

٤ ـ إن إسرائيل لم تكن لتجرؤ على القيام بعملية بهذا الحجم ومن هذا النوع لولا ركونها إلى التأييد الأميركي المطلق في كل المجالات[٣٥]. وقد كانت الرسالة التي وجهها الملك حسين إلى الرئيس ريغان بعد أيام قليلة من قصف المفاعل العراقي

أكثر المواقف العربية وضوحاً في هذا الشأن، إذ تساءل العاهل الأردني قائلاً: «. . إن الالتزام الشديد وغير المشروط الذي أبدته الإدارات الأميركية المتعاقبة حيال تحقيق الأهداف الانتهازية للعسكرية الإسرائيلية محلياً، فهل تنوي الولايات المتحدة التخلي عن دورها كقوة عظمى لتتبنى كبديل وجهة النظر الإسرائيلية حول قضايا الأمن في المنطقة[٣٦]؟.

٥ ـ إن العملية تستهدف إعاقة التقدم العلمي والتكنولوجي للدول العربية.

وكعادتها في كل المناسبات التي تتعرض فيها بعض الدول العربية لمحنة، حرصت تلك الدول على أن تضمن تصريحاتها ما يؤكد استعدادها «للوقوف إلى جانب العراق»، ولكننا لا نعلم بطبيعة الحال ما تعنيه عبارة فضفاضة وعائمة كهذه في مثل هذه المحنة القاسية أكثر من معنى «المواساة» والدعم المعنوي.

والحقيقة أن أياً من التصريحات العربية الرسمية لم يتضمن ما من شأنه أن يعكس تصميم الدول العربية فرادى ومتضامنين للحصول على الخيار النووي العربي لموازنة الخيار النووي الإسرائيلي وإقامة نظام من الردع النووي في المنطقة، يحرم إسرائيل من فرصة احتكار السلاح النووي والتهديد باستخدامه في أي وقت. وكان هذا يعني في حد ذاته، ضمنياً، أن الدول العربية لا زالت تفضل الانتظار فترة أطول قبل أن تبدأ التفكير الجدي بالحصول على الخيار النووي. والنتيجة الأساسية المترتبة على هذا الموقف هي أن سياسة «الشجب والاستنكار» لممارسات إسرائيل العدوانية من ناحية، وسياسة إعلان «التعاطف الأدبي» مع كل دولة عربية تكون ضحية لهذه الممارسات من ناحية أخرى، هي السقف الذي لا يمكن لهذه الدول أن تتجاوزه في المدى المنظور على الأقل ـ لمواجهة الابتزاز النووي الإسرائيلي.

٢ ـ استعداد الولايات المتحدة السماح لإسرائيل باللجوء إلى استراتيجية الردع النووي ضد العرب:

لقد عكست تصريحات كبار المسؤولين الأمريكيين عقب الغارة الإسرائيلية هذا الاستعداد بما لا يدع أي مجال للشك. فالرئيس الأميركي رونالد ريغان نفسه، يبرر الغارة بقوله: «لا أتصور أن دولة مثل إسرائيل تشكل تهديداً لجيرانها بل العكس هو الصحيح،

لأن الدول المجاورة لا تعترف بها ثم يضيف: «إن العراق لم يعترف بوجود إسرائيل ولم يوقع معها اتفاقاً لوقف إطلاق النار. . وربما كانت لإسرائيل أسبابها التي جعلتها تقتنع بأن هذا العمل خطوة دفاعية!!»[٣٧] وأكثر من ذلك، لا يخفي ريغان تأييده لإسرائيل في موقفها الرافض للامتناع عن التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وقال إنه لا يعطي هذا الموضوع أهمية كبيرة، وإنه يشك كثيراً في أن تكون لهذه المعاهدة «فاعلية عملية بحجة أن هناك دولاً كثيرة وقعت عليها ومع ذلك تنتج أسلحة ذرية على حد قوله[٣٨].

ونستطيع أن نحدد أبرز المسائل التي انطوت عليها، صراحة أو ضمناً، تصريحات الرسميين الأميركيين حيال الغارة الإسرائيلية بما يلي:

١ ــ إن الولايات المتحدة كانت على علم مسبق بالغارة الإسرائيلية. وهذا ما يمكن استنتاجه من خلال تصريح ديفيد باساج، الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأميركية، وجاء فيه: «إن الولايات المتحدة تشاطر الدول الصديقة في الشرق الأوسط معلومات سرية تحصل عليها المخابرات المركزية الأميركية»[٣٩]. ومع أن باساج زعم بأن الولايات المتحدة لم تقدم لإسرائيل معلومات لقصف المفاعل النووي العراقي، فإن ذلك الزعم لا يمكن أخذه إلا بكثير من الشك. وعلى الأرجح فإنه زعم قصد به التضليل. وإمعاناً في هذا التضليل قال دين فيشر، أحد الناطقين الرسميين بإسم وزارة الخارجية «إن الولايات المتحدة لا ذنب لها إذا ما كانت أجهزة مخابراتها قد فشلت بطريقة ما ، أو شكل ما ، أو صيغة ما بالنسبة للعملية الإسرائيلية» وزعم أن طائرات الأواكس لم تكشف الطائرات الإسرائيلية «لأنها بكل بساطة كانت في دورية في منطقة بعيدة قرب الخليج!!»[٤٠].

والحقيقة أن التصريح الذي أدلى به مناحيم بيغن، رئيس الوزراء الإسرائيلي، حول المعلومات التي كانت بحوزة الولايات المتحدة بخصوص المفاعل النووي العراقي لا تخلو من دلالة في هذا الصدد. فقد أبلغ بيغن أعضاء «لجنة الأمن والخارجية» التابعة «للكنيست» بأن لديه وثيقة سرية تعرب عن قلق الحكومة الأميركية من نوايا العراق لإنتاج أسلحة نووية. وقالت مصادر اللجنة أن بيغن رفض إعطاء مزيد من التفصيلات حول هذه الوثيقة، ولكنه أعادها إلى الحكومة الأميركية[٤١] .

وقد عاتبت وزارة الخارجية الأميركية بيغن في بيان صادر لها بخصوص هذه المسألة وقالت فيه أنها «لن تحذو حذو بعض رؤساء الوزراء الذين يكشفون عن محتوى محادثات سرية بين حكومتين». ولدى سؤال الناطق الرسمي بلسان الخارجية الأميركية عن تصريح بيغن أجاب: «إن الولايات المتحدة تبادلت المعلومات مع بلدان صديقة حول انتشار الأسلحة النووية.. وإننا نعتبر أن مثل هذه المعلومات وقف على الحكومات»[٤٢].

ولم يتردد العشرات من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب الأميركيين في إعلان تأييدهم الصريح للغارة الإسرائيلية على المفاعل العراقي، ووصفوا الغارة بعبارات فيها الكثير من التبجيل والتعظيم من شأن إسرائيل وقواتها الجوية المسلحة وسيكون من المفيد عرض بعض نماذج من هذه التصريحات[٤٣].

ففي مجلس الشيوخ، وصف الفونس داماتو (جمهوري) الغارة بأنها «عمل شجاع» وقال إن إسرائيل محاطة بالاعداء، وأن العملية ضربة وقائية لأنها تشعر بأن أمنها القومي معرض للخطر. وذهب داماتو لأبعد من ذلك حين زعم بأن العملية «طريقة أنفع لمنع انتشار الأسلحة النووية» ومع أن دانييل باتريك موينهان قال إنه لا يؤيد العملية إلا أنه قال إنه «يفهم دوافعها» زاعمًا أن العراق أعلن أنه سيدمر إسرائيل، وعليه أن يتوقع انتقامات إسرائيلية من هذا النوع.

وفي مجلس النواب، قال جوناثان بينجام (ديمقراطي) أنه لا يريد الانضمام إلى قائمة المنتقدين لإسرائيل لأنه من الواضح أن العراق كان يسعى لبناء قوة نووية. وزعم أن صدام حسين أكد لنا أنه ينوي تدمير تل أبيب بالقنبلة النووية، وأنه وفقاً لهذه المعطيات، فإن الغارة الإسرائيلية هي «دفاع عن النفس». وفي تصريح مماثل قال أدوارد ماركي (ديمقراطي) «يجب ألا نلقي اللوم على إسرائيل وإنما على فرنسا وإيطاليا اللتين زودتا العراق بالمفاعلات واليورانيوم المشبع الذي يمكن تحويله بسهولة لإنتاج قنبلة نووية».

وفي نيويورك، التي تتواجد فيها أكبر جالية صهيونية، وصف ادوار كوش، عمدة المدينة العملية بأنها «عمل رائع» وزعم ماريوميناجي، النائب الديمقراطي عن المدينة أن «الهجوم مشروع ودفاع عن النفس وأن العالم سيكون أكثر سلاماً وأمناً بعده».

وهكذا، فإن المعنى الحقيقي الذي تنطوي عليه كل التصريحات الآنفة هو أن

الولايات المتحدة، إذا لم تكن حقاً قد أخذت علماً فعلاً بالغارة الإسرائيلية على المفاعل العراقي أو أوصت أو أوعزت بها، فإنها، على الأقل، كانت بالتأكيد على علم مسبق بنوايا إسرائيل في القيام بتلك الغارة، سواء في ذلك الوقت الذي حدثت فيه فعلاً أو في أي وقت آخر. على أن المشكلة الحقيقة لا تكمن في معرفة ما إذا كانت الولايات المتحدة على علم مسبق أم لا بالغارة الإسرائيلية، بل تكمن في النوايا الأميركية ذاتها. إذ لو صدقنا أن واشنطن لم تكن تعلم مسبقاً بالغارة، وكانت تعارض فعلاً قيام إسرائيل بتنفيذها سلفاً، لما أصدر المسؤولون الأميركيون ذلك الفيض من التصريحات التي انطوت غالبيتها، وبطريقة تدعو للاستهجان أحياناً، على تأييد صريح للغارة، التي وصفت بعبارات من نوع أنها «عمل شجاع» وأنها «عمل رائع» وأنها «عمل مشروع» وأنها «دفاع عن النفس».

٢ ـ إن الولايات المتحدة ليست مستعدة لإيقاع أي عقوبات حقيقية ضد إسرائيل نتيجة قيامها بالغارة. لقد صدرت بعض تصريحات الاستنكار التي وردت في بادىء الأمر على لسان المسؤولين الأميركيين كقول ريغان: «إن دلائل ترجح بأن إسرائيل قد خرقت القانون الأميركي باستخدامها أسلحة أميركية الصنع في هذا الهجوم»[٤٤] وقول وزارة الخارجية في بيان صادر عنها «أن الولايات المتحدة تدين الهجوم الإسرائيلي على العراق وهو هجوم لا سابقة له» و«أنه من الملاحظ أنه استعملت في هذه الغارة الطائرات التي زودتها واشنطن لإسرائيل ويحتمل أن يكون قد تم خرق القانون الأميركي والاتفاقات المعقودة مع إسرائيل والتي تم بموجبها بيع تل أبيب الأسلحة»[٤٥]. غير أن هذه التصريحات سرعان ما نقضها أصحابها في تصريحات لاحقة، حيث تبين فيما بعد أن هذه التصريحات قصد بها امتصاص نقمة بعض الأصدقاء أكثر مما كانت تعكس موقفاً رسمياً فعلياً للولايات المتحدة من الغارة.

لم يكن أمام الإدارة الأميركية من مخرج للتخلص من هذا الإحراج ولتمييع الموقف الأميركي إلا عن طريق إحالة «ملف المفاعل» للكونغرس بحجة أنه الجهة المخولة بالنظر فيما إذا كانت إسرائيل قد انتهكت اتفاقها الموقع مع أميركا منذ عام ١٩٥٣ بعدم استخدام الأسلحة الأميركية في عمليات هجومية، وكأن هناك أدنى مجال للشك في أن الغارة الإسرائيلية كانت عملاً عدوانياً خطيراً صارخاً، وهو ما أكدته المواقف الرسمية للغالبية الساحقة من حكومات العالم وكذلك الأمم المتحدة وسكرتيرها العام ومسؤولو

الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا. وما أرفع الخيط الذي يفصل بين العمليات العسكرية ذات الطابع «الدفاعي» والأخرى ذات الطابع «الهجومي» في التفكير والسلوك العسكري لدى إسرائيل. وحتى هذه اللحظة، لم يصدر أي بيان رسمي عن الكونغرس يتضمن رأيه حيال القضية التي أحيلت إليه مما يعني أن «قلق المفاعل» سيطويه النسيان.

ويبدو واضحاً أن الكونغرس قد استسلم أخيراً للرأي الذي تتبناه أغلبية أعضائه، وهم من غلاة الصهاينة أو المدافعين عن الصهيونية، والقائل بأن الغارة الإسرائيلية كانت عملاً دفاعياً بحتاً.

إن «العقوبة» الشكلية والمؤقتة التي فرضتها الولايات المتحدة على إسرائيل، والتي تمثلت بقرارها تعليق إرسال أربع طائرات من طراز ف ـ ١٦، كانت ستسلم إلى إسرائيل في أواخر حزيران/ يونيو الماضي، لا تتناسب إطلاقاً مع حجم العدوان الإسرائيلي وخطورته. لقد قصد بها في الواقع «تطييب خاطر» بعض الأصدقاء العرب أكثر مما قصد منها معاقبة إسرائيل، وأين هذه العقوبة من تلك التي كانت الولايات المتحدة قد فرضتها، مثلاً، ضد تركيا عام ١٩٧٥ لغزوها قبرص بأسلحة أميركية، حيث استمر حظر إرسال السلاح الأميركي لهذه الدولة التي تحرس الجدار الجنوبي لحلف الأطلسي طيلة سنوات عديدة.

٣ ـ إن الولايات المتحدة تعتبر أن أي تناقضات تنشأ بينها وبين إسرائيل من جراء تعقيدات الصراع العربي ـ الإسرائيلي هي تناقضات ثانوية، ولا يمكن لها بالتالي أن تؤثر على جوهر التحالف الاستراتيجي بين البلدين، إذ بعد أقل من أسبوع على قيام إسرائيل بغاراتها ضد المفاعل العراقي، أكد ديفيد باساج، الناطق بإسم وزارة الخارجية الأميركية، أنه «ليس هناك أي تغيير في النظرة إلى إسرائيل كرصيد استراتيجي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط»[٤٦]. وفي الجلسة الختامية التي عقدها مجلس الأمن الدولي للموافقة على مشروع القرار الخاص بإدانة الغارة الإسرائيلية ألقت كيركباتريك، مندوبة الولايات المتحدة لدى المجلس كلمة قبل إجراء عملية التصويت بقليل قالت فيها «أن متانة العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل والالتزامات الأميركية تجاهها معروفة جيداً من قبل أعضاء المجلس.. إن حرارة العلاقات الإنسانية بين شعبينا تسير بسهولة ولم يحدث ما من شأنه أن

يغير بطريقة ما قوة تعهداتنا. . إننا فخورون بتسمية إسرائيل بالصديق والحليف»[٤٧]. وبعد ذلك بأشهر قليلة، أي في أيلول/ سبتمبر الماضي، جرى التوقيع في واشنطن من جانب الرئيس الأميركي ريغان ورئيس الوزراء الإسرائيلي بيغن على ما سمي باتفاقية «التعاون الاستراتيجي» بين الولايات المتحدة وإسرائيل. و«العقوبة» التي كان من المفترض أن تفرضها الولايات المتحدة ضد إسرائيل بسبب ضربها للمفاعل العراقي حولتها إسرائيل إلى «مكافأة» لها من جانب أميركا بأن أصبحت تتعامل معها لا كمجرد «حليف» أو «زبون» تابع في المنطقة بل كشريك رئيسي، ولكن، هل ستتصرف الولايات المتحدة بمثل حالة الاستخفاف والرعونة التي أبدتها حيال قصف المفاعل النووي العراقي فيما لو انتقلت استراتيجية الردع النووي الإسرائيلية إلى خطوة أكثر حدة وقامت إسرائيل بهجوم نووي محدود أو ما دون محدود ضد الدول العربية أو بعضها؟ بطبيعة الحال على المرء أن يتريث قليلاً قبل أن يصدر مثل هذا الحكم. فإن قامت إسرائيل بهجوم كهذا فستخرج المواجهة حينها، على الأرجح، عن نطاق المواجهة الثنائية المباشرة بين الجانبين العربي والإسرائيلي وستنتقل إلى إطار حافة المواجهة الدولية بين القوتين النوويتين الأعظم. وبسبب ذلك، ونظراً لحالة التوازن في الرعب النووي بين تلك القوتين، فمن المرجح أن تتصرف الولايات المتحدة حينئذٍ بشعور أكبر من المسؤولية وإدراك الخطر. صحيح إنه لا توجد أي اتفاقية رسمية معلنة بين دولة عربية وبين الاتحاد السوفياتي تلزم موسكو بتقديم الحماية النووية لهذه الدولة إذا ما تعرضت لخطر هجوم نووي، لكنه من المتفق عليه، حسب قواعد اللعبة الدولية بين القوتين الأعظم كما وردت في مؤتمرات «الوفاق الدولي» إن أياً من الدولتين الأعظم لن تسمح بأن تتعرض دولة صديقة أو حليفة لها لخطر إبادة وجود شعبها وكيانها.

ويجب ألا يترتب على هذا القول مطلقاً أي استنتاج بطريقة أتوماتيكية بأن إسرائيل لذلك، قد تمتنع عن القيام بأي هجوم نووي ضد الدول العربية، أو أن الولايات المتحدة ستثني إسرائيل، بالقوة إن لزم الأمر، عن القيام بمثل هذا الهجوم خشية التورط في مواجهة مع الاتحاد السوفياتي. كل ما في الأمر أن هذه المسألة ستخضع لحسابات وتقديرات أكثر دقة وبروح أعلى من الشعور بالمسؤولية والإدراك للعواقب والاحتمالات المختلفة للموقف من جانب إسرائيل والولايات المتحدة على حد سواء.

٣ ــ عدم وضوح نوايا الاتحاد السوفياتي إزاء التهديد النووي الإسرائيلي ضد الدول العربية من ناحية وإزاء مدى استعداده لوضع الوطن العربي تحت مظلته النووية من ناحية أخرى:

إن العناصر التي انطوت عليها التصريحات الرسمية السوفياتية إزاء الغارة الإسرائيلية يمكن تلخيصها بما يلي:

١ ــ إن الغارة تعتبر قرصنة دولية(٤٨). كما أنها تشبه تصرف قطاع الطرق(٤٩).

٢ ــ إن الغارة ما كانت لتحدث بغير موافقة الولايات المتحدة. وقالت «تاس» بهذا الصدد إن الولايات المتحدة كانت على علم مسبق بالعدوان الصهيوني، وقد أذنت لإسرائيل بهذا العدوان. وأضافت بأن المنشآت النووية العراقية كانت تقلق بال الولايات المتحدة منذ وقت طويل، مشيرة إلى أن أميركا سبق أن طلبت من فرنسا إيقاف تعاونها مع العراق في مجال الأبحاث النووية(٥٠). وقالت «تاس» إن إدانة وزارة الخارجية الأميركية للعدوان بالكلمات تهدف إلى تضليل الرأي العام العالمي فيما يتعلق بالموقف الحقيقي للولايات المتحدة، فضلاً عن تخفيف ردود الفعل المعادية لأميركا لدى الأمة العربية اتجاه هذا العمل العدواني الذي استعانت إسرائيل في تنفيذه بطائرات وقنابل أميركية(٥١).

٣ ــ إن الغارة تؤكد مرة أخرى «أن النزعة العدوانية الإسرائيلية التي تعززها سياسة التوسع الصريح للولايات المتحدة تهدد بإثارة نزاع مسلح جديد في المنطقة»(٥٢).

وهكذا، يتضح بكل جلاء، أنه برغم عنف لهجة الإدانة السوفياتية للغارة الإسرائيلية وبرغم تحميل موسكو للولايات المتحدة مسؤولية مباشرة عن هذه الغارة، واعتبار أن ما حدث شكل تهديداً خطيراً للسلام في المنطقة، فإنه لا يشتم من هذه الصياغات الدبلوماسية السوفياتية ما يوحي باستعداد الاتحاد السوفياتي لردع إسرائيل عن القيام بهجومات مماثلة ضد الأهداف العربية مستقبلاً من ناحية، ولا إلى ما يوحي باستعداده لتقديم حماية نووية للدول العربية إذا ما تعرضت لخطر هجوم نووي إسرائيلي برضى أميركي ضمني.

وقد يبدو هذا الأمر غريباً مع وجود اتفاقية للصداقة والتعاون ــ التي تشمل الجانب

العسكري إضافة للجوانب الأخرى ـ بين الاتحاد السوفياتي والعراق، وهي الاتفاقية التي تنطوي على وعد من جانب الاتحاد السوفياتي بتقديم العون العسكري للعراق إذا ما تعرض لعدوان خارجي. لكن يبدو أن هذا الوعد لا زال غامضاً. والتاريخ الديبلوماسي القريب يزودنا بأمثلة عديدة لهذه الوعود (كما كان حال الولايات المتحدة إزاء إيران عام ١٩٤٦ في وجه الاتحاد السوفياتي، وجزيرتي كيموى وماتسو عام ١٩٥٨ في وجه الصين الشعبية، وكذلك حال الاتحاد السوفياتي حيال كوبا عام ١٩٦١ في وجه الولايات المتحدة)[٥٣] ولسوء الحظ، فإن الغارة الإسرائيلية ضد المفاعل النووي العراقي أثبتت أن الوعد السوفياتي بتقديم العون العسكري للعراق لم يكن غامضاً فحسب، بل ونظرياً أيضاً.

إن هذا لا يعني بطبيعة الحال أن مجرد وجود وعد أو التزام صريح من جانب الدولة الكبرى لحماية حليفها الأصغر سيمنع بالضرورة الدولة المهاجمة من الاعتداء على هذا الحليف. وهناك ست حالات على الأقل اختار فيها المهاجم تجاهل التزام ضمني أو صريح يلزم الدولة الحامية بحماية الحليف، فمثلاً هاجم هتلر النمسا واحتلها عام ١٩٣٨ رغم ارتباط بريطانيا وفرنسا وإيطاليا بمعاهدة مع النمسا لحمايتها، كما هاجم تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٩ رغم ارتباطها بمعاهدة دفاع مع فرنسا وبالتزام خطي من بريطانيا لنفس الغرض وهاجمت أميركا كوريا الشمالية عام ١٩٥١ رغم وجود تصريح معلن من الصين الشعبية بحمايتها[٥٤]. وفي الخمسينات أصدر المسؤولون الأميركيون مراراً تصريحات حول «تحرير» الديمقراطيات الشعبية في أوروبا الشرقية من السيطرة السوفياتية، لكن هذا لم يمنع الاتحاد السوفياتي من اجتياح لمجر عام ١٩٥٦ وغزو تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨.

ما الذي يعنيه ذلك؟ إن معناه الحقيقي أولاً، إن تقديم الحماية النووية للدول العربية من جانب الاتحاد السوفياتي في أوقات الأزمات العصيبة ليس أمراً مفروغاً منه، ومعناه ثانياً، أن ليست نصوص المعاهدات، النصوص الصريحة منها أو الضمنية، هي التي تحدد ما إذا كان الاتحاد السوفياتي سيلتزم بتقديم الحماية النووية للجانب العربي أم سيقف مكتوف اليدين، بقدر ما أن هذا الالتزام تمليه دوافع واعتبارات وحسابات كثيرة ومعقدة، ذاتية وموضوعية، غير منفصلة عن ظروف الزمان والمكان، يجريها ويقيمها ويحسبها الاتحاد السوفياتي بنفسه، بغض النظر عن رغبات الحلفاء، وبغض النظر عما تلزمه به نصوص الاتفاقيات والمعاهدات الرسمية إزاء هؤلاء الحلفاء.

وإذا أردنا أن نخلص إلى نتيجة أساسية من كل ما تقدم نقول، أنه لا يوجد ما يلزم الاتحاد السوفياتي رسمياً وفعلياً بتقديم حمايته النووية للدول العربية، حتى الآن، من ناحية ولكن هذا الالتزام، من ناحية أخرى، ليس أمراً غير وارد على الإطلاق.

٤ ــ عدم الاطمئنان لنوايا الدول الغربية المصدرة للخبرة التكنولوجية في تمكين العرب فعلاً من الحصول على الخيار النووي:

من بين مجموع الدول الغربية النووية، لا توجد سوى فرنسا التي أبدت استعدادها منذ عام ١٩٥٧، لتقديم خبرتها التكنولوجية النووية للأغراض السلمية للعراق. غير أن نمط التعامل الفرنسي مع مسألة تقديم هذه الخبرة للدول غير النووية الراغبة في الحصول عليها، لا يخلو من نزعة انتهازية وغير محايدة، ولا سيما في ظل الحكومية الفرنسية الاشتراكية الحالية.

ففي حين كانت فرنسا أول دولة في الغرب تقدم لإسرائيل مفاعلاً نووياً منذ مطلع الخمسينات، وفي حين امتنعت الحكومات الفرنسية المتعاقبة عن ممارسة أي رقابة فعلية على مفاعل «ديمونا» الإسرائيلي كي لا يتحول لإنتاج الأسلحة النووية، فإن فرنسا تمارس سياسة رقابة متشددة ووثيقة في هذا المجال إزاء العراق، رغم المصالح الاقتصادية والتجارية الهائلة التي تربط فرنسا بالعراق. وقد استغلت حكومة الرئيس فرانسوا ميتران حادثة تدمير الطائرات الإسرائيلية للمفاعل العراقي لتعيد فتح ملف التعاون النووي مع العراق من جديد، بقصد إحكام الرقابة أكثر من أي وقت، على المفاعل الجديد الذي قد تحصل عليه العراق من فرنسا إذا ما وافقت الحكومة الفرنسية أخيراً على تزويد العراق به.

لقد حدد الرئيس ميتران موقفه الواضح من هذه المسألة بقوله: «بصفتي مسؤولاً سياسياً في المعارضة، وخاصة خلال الحملة الانتخابية، قدمت احتجاجي ضد تسليم المفاعل النووي (العراق) بسبب شعوري بالقلق من أن تساهم فرنسا بخلق توتر جديد في هذه المنطقة من العالم. وفي الواقع كنت أتمنى أن تبقى مساهمتنا التكنولوجية في تنمية العراق بمنأى عن الشبهات فيما يخص نتائجها العسكرية. ولا بد لي من القول إنني، مثل أي شخص كان، كنت أجهل وجود بند سري ينص على مشاركة فرنسا بسير هذه

العملية حتى عام ١٩٨٩. ولو عرف هذا البند قبل الآن لأمكن تجنب الكثير من الاحتجاجات. وعدا هذا البند الذي يستحق تدقيق النظر فيه، لا توجد سوى إمكانية مراقبة واحدة، هي وكالة الطاقة الدولية. ولهذا السبب طلبت فور انتخابي رئيساً بممارسة هذه الرقابة من جديد»[٥٤].

إن تحليل مضمون هذا النص يؤدي إلى إبراز النقاط التالية:

١ ـ إن الرئيس الفرنسي الحالي، والحكومة الفرنسية الحالية، لم يكونا راغبان في الأصل ولا موافقان على قيام الحكومة الفرنسي السابقة في عهد ديستان بتزويد العراق بالخبرة التكنولوجية الفرنسية النووية، حتى للأغراض السلمية.

٢ ـ إن مجرد حصول دولة عربية كالعراق على مفاعل نووي للأغراض السلمية يثير بحد ذاته شبهات حول نتائجه العسكرية.

٣ ـ إن الحكومة الفرنسية تتشكك في مدى دقة الرقابة التي مارستها وكالة الطاقة الدولية على المفاعل العراقي، ولذلك فإن ميتران يدعو الوكالة «لممارسة هذه الرقابة من جديد». وليس هناك من معنى لهذه العبارة (طالما كانت الرقابة حاصلة ومستمرة في الأصل وبالتالي لا حاجة للدعوة لتجديدها) سوى دعوة الوكالة الدولية لممارسة رقابة أدق وأشد على أي مفاعل نووي قد يحصل العراق عليه من جديد.

وكم كان بودنا أن تتضمن تصريحات الرئيس ميتران، وباقي المسؤولين الفرنسيين، ما يدعو إسرائيل، في المقابل، للتوقيع على معاهدة، حظر انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع منشآتها النووية لرقابة وكالة الطاقة الدولية، وبإثارة الخشية من احتمال قيام إسرائيل بإنتاج خيارها النووي.

وحتى هذه اللحظة، يتجنب المسؤولون الفرنسيون إعطاء أي موقف رسمي علني محدد من مسألة استعداد فرنسا لإعادة تزويد العراق بمفاعل نووي جديد. وحين سئل رئيس الوزراء الفرنسي بيير موروا عن هذه النقطة إثر وقوع اغارة الإسرائيلية أجاب بأنه إذا تقدمت الحكومة العراقية رسمياً بطلب بهذا المعنى فإن الحكومة الفرنسية «ستقوم بدراسته»[٥٥]. أما الرئيس ميتران نفسه فقد أجاب عن هذه النقطة بقوله: «إنني لن أوقع على أي عقد إلا إذا كنت مطمئناً لعدم استخدام تكنولوجيا لأغراض عسكرية[٥٦]».

أولاً ــ إن فرنسا لن تعيد تزويد العراق بمفاعل جديد، بطريقة أوتوماتيكية، بمجرد أن يتقدم العراق بطلب رسمي لهذا الغرض.

ثانياً ــ إنه في حال موافقة فرنسا على تلبية هذا الطلب من الناحية المبدئية، فإنها ستفرض عدة التزامات وتطلب عدة اشتراطات من الجانب العراقي لكي تضمن عدم تحويل هذا المفاعل للأغراض العسكرية.

والخلاصة أنه إذا أضفنا لهذه التعقيدات التي تزيد الحكومة الفرنسية الحالية خلقها أمام العراق للحصول على مفاعل نووي جديد، الضغوطات الأميركية والإسرائيلية الرسمية الشديدة، وضغوطات القوى الصهيونية النافذة في أكثر من مجال في فرنسا لمنع الحكومة الفرنسية من التفكير مجدداً بتقديم المعونة التكنولوجية النووية للعراق، لنا أن نقرر بعد ذلك، أن اعتماد الجانب العربي على الغرب في مجال بناء قدرته النووية إنما هو أمر تحوم حوله العديد من الشكوك وتقف أمامه الكثير من العقبات الحقيقية.

٥ ــ استحالة ركون العرب إلى «إرادة» المجتمع الدولي والأمم المتحدة لمنع إسرائيل من تهديدهم بسلاح الردع النووي أو بمهاجمتهم في حرب نووية:

لو استعرضنا تصريحات كبار الزعماء السياسيين في العالم، وتصريحات الناطقين بإسم وزارات الخارجية لمختلف الدول، لوجدنا أن هذه التصريحات لا تتجاوز حدود ما يلي:

١ ــ اعتبار الغارة الإسرائيلية بمثابة خرق خطير للقانون الدولي وللسلام والأمن الدوليين.

٢ ــ إنها تشكل عامل تصعيد حدة التوتر في الشرق الأوسط.

٣ ــ إنها، لذلك، غارة تستحق الشجب والاستنكار.

وقليلة هي الدول التي طالبت علناً بفرض عقوبات ضد إسرائيل، أو التي أعلنت استعدادها لتقديم أي شكل من أشكال العون للعراق لمواصلة جهوده الرامية إلى الحصول على الطاقة النووية. إن هذا قد يعني أن بعض تلك الدول، وإن أدانت الغارة

الإسرائيلية ورأت فيها انتهاكاً للقوانين مكتفية بتسجيل هذا الموقف الأدبي، فإنها قد لا تكون راغبة في الوقت ذاته أن تتمكن دولة عربية كالعراق من الحصول على الخيار النووي العربي، لاعتبارات سياسية دولية كثيرة.

وعلى سبيل المثال، فإن فرنسا، بلسان رئيس جمهوريتها وبلسان رئيس حكومتها، اعتبرت الغارة عملاً «غير مقبول وفي منتهى الخطورة، ولذلك فإن فرنسا تشجبه تماماً»(٥٧) واعتبرت تاتشر، رئيسة الوزراء البريطانية أن الغارة تعتبر «خرقاً للأعراف والقوانين الدولية وعملاً مباشراً لتهديد السلام في عموم المنطقة»(٥٨) وعبر هانز ديتريش غينشر وزير الخارجية الألماني الغربي عن استياء حكومته وشجبها للعدوان الذي وصفه بأنه «يتعارض والمبادىء التي تؤمن بها حكومة ألمانيا الاتحادية»(٥٩) ووصف بيان وزارة الخارجية الألمانية الغارة الإسرائيلية بأنها «عمل طائش ومتهور» ودعا وزير الخارجية الياباني سونا وسونادا جميع الدول المعنية إلى «كبح جماح إسرائيل وانتهاكها للقوانين والأعراف الدولية»(٦٠). ومع ذلك، فإنه حين بدأ مجلس الأمن الدولي مناقشة الغارة الإسرائيلية بناء على شكوى تقدمت بها الحكومة العراقية، بدأت هذه الدول جميعاً رفضها الصريح لأي قرار يتضمن إنزال أي عقوبة ضد إسرائيل مهما صغرت. ذلك ما أكده الباجي قائد السبسي، العضو العربي الوحيد في مجلس الأمن وقت مناقشة موضوع الغارة(٦١). إن ذلك يعني بوضوح أن الدول الغربية وإن التزمت أدبياً بشجب الغارة لفظياً، فإنها حين كان الأمر يتعلق بفرض عقوبات ضد إسرائيل، أبانت جوهر موقفها الحقيقي المبني على العداء للجانب العربي ولكل محاولاته في اللحاق بركب العلم والتكنولوجيا الحديثة، لإبقاء زمام المبادرة في هذا المجال في المنطقة بيد إسرائيل.

ولأن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا هم أعضاء دائمون في مجلس الأمن الدولي، ويقدمون مصالح إسرائيل الاستراتيجية، فإنه من الطبيعي ألا يتوقع العرب يوماً ما أن يشكل مجلس الأمن، بصفته الهيئة التنفيذية العليا للأمم المتحدة، عامل كبح جماح إسرائيل العسكري إذا ما فكرت القيام بعملية مماثلة كتلك التي نفذتها ضد مفاعل تموز العراقي وربما للقيام بسياسة ردع نووي أكثر خطورة.

لهذا كله، فقد كان من المتوقع تماماً أن يكون البيان الصادر عن مجلس الأمن بهذا الخصوص ضعيفاً خالياً من أي عقوبة تردع إسرائيل عن القيام بهجومات مماثلة في

المستقبل. ومن المفيد أن ننقل هنا نص هذا القرار لإيضاح مدى الضعف الذي يعاني منه:

«إن مجلس الأمن الدولي:

أولاً ـ يندد بشدة بالهجوم العسكري الذي قامت به إسرائيل في خرق واضح لميثاق الأمم المتحدة وأعراف السلوك الدولي.

ثانياً ـ يدعو إسرائيل للامتناع في المستقبل عن تصرفات أو تهديدات من هذا النوع.

ثالثاً ـ ويعتبر كذلك أن الهجوم المشار إليه يشكل تهديداً خطيراً لنظام الإجراءات الوقائية الخاص بوكالة الطاقة الذرية الدولية برمته، والذي يشكل معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية.

رابعاً ـ ويعترف اعترافاً كاملاً بحق العراق غير المقيد والذي لا يمكن تحويله، وحق الدول الأخرى، خاصة الدول النامية، في إنشاء برامج للتنمية التكنولوجية والنووية لتطوير اقتصادياتها وصناعتها لأغراض سلمية وفقاً لحاجياتها في الحاضر والمستقبل، وبشكل منسجم مع الأهداف المقبولة دولياً من حيث منع انتشار الأسلحة النووية.

خامساً ـ يدعو إسرائيل بصورة مستعجلة إلى وضع منشآتها النووية بإشراف إجراءات وكالة الطاقة الذرية الوقائية.

سادساً ـ يعتبر أن للعراق الحق في تعويض مناسب عن الدمار الذي لحق به والذي اعترفت إسرائيل بمسؤوليتها عنه.

سابعاً ـ يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يبقى مجلس الأمن على اطلاع مستمر على تطبيق هذا القرار»(٦٢).

إن تحليل مضمون هذا القرار يرينا ما يلي:

(أ) أن القرار يقوم على عدد من المبادىء العامة التي أقرها ميثاق الأمم المتحدة التي يحفظها عن ظهر قلب تلامذة مبتدئون في القانون الدولي. فمبدأ التنديد بالعدوان، واعتبار العدوان خرقاً لأعراف السلوك الدولي وتهديد السلام والأمن

الدوليين للخطر، حين ترد في نص قرار يتناول عدواناً خطيراً كهذا، لن تكون سوى تحصيل حاصل.

(ب) أن الاعتراف للعراق بحق القيام ببرامجها النووية للأغراض السليمة هو من الحقوق التي اكتسبها أصلا بموجب ميثاق وكالة الطاقة الذرية ومرة أخرى، فإن القرار لم يأت بجديد.

(ج) أن القرار يدعو إسرائيل لوضع منشآتها النووية تحت إشراف وكالة الطاقة الذرية لكنه لا يطالبها، من باب أولي، بالتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية كي تلتزم قانونياً بما يدعوها القرار إليه.

(د) أن القرار لا يحدد الكيفية التي يتم بموجبها تقديم التعويض المناسب عن الغارة للعراق، ولا يحدد صراحة الجهة التي يجب أن تقدم هذا التعويض، تاركاً هذه المسألة لمزاج إسرائيل. ولذلك لم يكن غريباً أن يعلق يهوداً بلوم، مندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة على هذه النقطة ويقول متبجحاً أن حكومته لن تدفع حتى ربع بنس نحاساً».

وهكذا، فإنه مثلما أثبتت الأمم المتحدة عجزها عن وضع حد للغطرسة العسكرية التي ظلت تمارسها إسرائيل حيال الدول العربية بالأسلحة التقليدية، يبدو أن هذه المنظمة الدولية لن تكون أوفر حظاً في مواجهة سياسة الردع النووي الإسرائيلية بسبب مواقف الدول الغربية المنحازة بشكل سافر لصالح إسرائيل.

النقطة الثالثة
تحليل عسكري للغارة الإسرائيلية ضد المفاعل

هناك خمسة عناصر رئيسية سنتناولها في تحليل الجانب العسكري للغارة ضد المفاعل النووي العراقي، والتي يتحتم على العرب أخذها في الاعتبار لدى حساب الردع النووي، قبل وبعد تمكنهم من الحصول على الخيار النووي.

١ ـ الانكشاف الاستراتيجي للأجواء العربية:

مع أن هذا الانكشاف يعتبر تقليدياً جزءاً من الانكشاف الاستراتيجي للمسرح

العملياني العربي إلا أنه يعتبر أخطر مظاهر هذا الإنكشاف. لقد دفعنا ثمناً باهظاً جداً صبيحة الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ يوم أن أجهزت الطائرة الإسرائيلية بضربة مفاجئة وخاطفة على أكبر سلاح جوي عربي في مصر وحسمت المعركة سلفاً لصالحها في دقائق. ويبدو أننا لا زلنا نعاني من عدم قدرتنا التامة على سد هذه الثغرة الخطيرة والمدمرة التي توفرها أجوائنا المفتوحة لطيران العدو الحربي، وضعف وسائل دفاعاتنا الجوية إلى حد يثير الدهشة ذلك ما أثبتته الغارة الإسرائيلية ضد المفاعل العراقي.

لقد تشكلت لدى خبراء الاستراتيجية الفرنسيين من المعلومات المتوفرة صورة شبه واقعية للغارة الإسرائيلية. فقد شاركت فيها ١٤ طائرة مؤلفة من (٨ طائرات ف ـ ١٦ و ٦ طائرات من طراز ف ـ ١٥) مقاتلة للحماية. وقد حملت الطائرات نحو عشرة أطنان من القنابل زنة الواحدة منها نحو طن واحد لإحداث أكبر قدر من التدمير في قبة المفاعل المبنية من الخرسانة المسلحة. وقد انطلقت الطائرات مساء يوم الأحد ٧ حزيران من قاعدة «اتزيون» في سيناء في الجنوب الغربي من ميناء ايلات، وتعتبر هذه القاعدة أكبر قاعدة جوية في الشرق الأوسط[٦٣].

وتجدر الإشارة إلى أن قائد العملية الإسرائيلية أفاد بأنه وجميع الطيارين الذين نفذوا العملية كانوا على علم بها قبل حوالي ستة شهور، وأنهم أجروا تدريبات مرات عديدة على جميع تفاصيل العملية[٦٤]. وأفادت صحيفة «ها آرتس» الإسرائيلية أن هؤلاء الطيارين أجروا تدريباتهم تلك على أهداف وهمية مماثلة لموقع المفاعل وصحراء النقب وكانت لديهم فكرة واضحة عن الأجزاء والأماكن الأكثر أهمية في المفاعل النووي العراقي وكيفية ضربها[٦٥].

وتحدثت المصادر الأميركية والإسرائيلية عن الطريق الذي سلكته الطائرات الإسرائيلية في هجومها على المفاعل فقالت إن الغارة استغرقت ذهاباً وإياباً ثلاث ساعات، قطعت الطائرات المغيرة خلالها حوالي ٢٠٠٠ كيلو متر، وأنها أخذت طريقها فوق المجال الجوي الشمالي للسعودية المحاذي للحدود الأردنية. وقالت هذه المصادر أن الطائرات الإسرائيلية اخترقت المجال الجوي السعودي وإن الدفاعات الجوية في المناطق الصحراوية الشمالية من السعودية محدودة[٦٦].

ووفقاً لرواية الخبراء الفرنسيين، فإن الردارات العراقية والأردنية لم تتمكن من

اكتشاف الطائرات الإسرائيلية إلا عندما بدأت رحلة العودة، وهذا ما أكده أيضاً مصدر عراقي مسؤول في تصريح أدلى به لوكالة الأنباء العراقية عقب وقوع الغارة(٦٧).

غير أن الرواية الفرنسية، المستندة إلى معلومات أميركية وإسرائيلية تحتوي على ثغرات تثير بدورها عدة تساؤلات: كيف تغلب الإسرائيليون مثلاً على مشكلة التزود بالوقود؟ هل تم تزويد الطائرات بالوقود خلال رحلة العودة وأين تم ذلك، هل فوق الأراضي الأردنية مثلاً أم السعودية؟ وهل طار الإسرائيليون فعلاً في رحلة الذهاب فوق الأراضي السعودية؟ وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لم تكتشفهم طائرات أواكس الأميركية التي تحلق عادة فوق سماء السعودية؟ وإذا كانت أواكس اكتشفت الطائرات المغيرة فلماذا لم تقم قيادة الأواكس الأميركية بإبلاغ القيادة السعودية؟ هنا لا بد من ملاحظة أن الأميركيين يدعون أن طائرات أواكس كانت تحلق في جنوب السعودية خلال الغارة وليس شمالها علماً بأن هناك أربع طائرات أواكس عاملة في السعودية وإذا كان الأمر كذلك فلماذا كانت أواكس تحلق فعلاً في الجنوب؟ هل تم ذلك لإبعاد الشبهة عن التورط الأميركي في العملية؟

أما كيف تمكنت الطائرات الإسرائيلية من أن تصل بسهولة إلى موقع المفاعل وتدمره دون أن يتمكن العراقيون من اكتشافها من لحظة دخولها الأجواء العراقية، يجيب السيد طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء العراقي على ذلك فيقول بأن هناك عاملان تسببا في ذلك «العامل الأول هو استطاعة الطائرات الإسرائيلية أن تمر من أجواء عربية دون أن تكشف. والعامل الثاني أن القدرة العسكرية العراقية التي كان يمكن أن توظف بكثافة من أجل حماية المفاعل والطريق الذي نتوقع أن تصل الغارات الصهيونية منه، أن هذه القدرة، منشغلة في الصراع مع العدو الفارسي»(٦٨).

ويستشف من حديث السيد عزيز هذا أنه ينحي باللائمة، ضمناً، على الدول العربية التي عبرت الطائرات الإسرائيلية أجوائها في طريقها لضرب المفاعل دون أن تتمكن أجهزة راداراتها من كشفها وإبلاغ القيادة العراقية بالأمر في الحال. كما أنه يعترف بأن العراقيين بدورهم لم يتسنى لهم حماية مفاعلهم النووي بكثافة ولا رصد الأجواء العراقية التي سلكتها الطائرات المغيرة بشكل أفضل. بسبب انشغال العراق في حربه مع إيران.

بالإجمال، يمكننا أن نلخص أبرز النقاط التي تضمنتها كل المعلومات الواردة أعلاه بما يلي:

- إن الطيارين الإسرائيليين كانوا يتدربون على القيام بغارتهم قبل نحو ستة أشهر كاملة من تنفيذها.
- إن عمليات التدريب كانت تتم على هياكل وهمية للمفاعل العراقي في صحراء النقب جنوبي سيناء.
- إن عدد الطائرات الإسرائيلية المغيرة وصل إلى ١٥ طائرة.
- إن الطريق الذي سلكته هذه الطائرات للوصول إلى هدفها عبر الأجواء العربية يبلغ حوالي ألفي كيلو متر ذهاباً وإياباً.
- إن الطائرات الإسرائيلية تزودت بالوقود جواً، في رحلة العودة على الأرجح، فوق الأجواء العربية.

إذن، ماذا يعني نجاح العملية الإسرائيلية في تحقيق هدفها بالكامل، في ضوء هذه المعلومات؟

١ ــ فشل أجهزة الاستخبارات العربية في وضع يدها على القرار السري الإسرائيلي بتدمير الطائرات وعلى كل المعلومات الأخرى المتعلقة والمحيطة به (الزمان مسار الطائرات، نوع الطائرات المغيرة وعددها الخ . . .) رغم توفر فترة زمنية طويلة جداً (ستة أشهر) لمعرفة أسرار العملية.

٢ ــ فشل أجهزة الرصد والاستطلاع العربية من التعرف على طبيعة المناورات التي ظلت تقوم بها الطائرات الإسرائيلية في صحراء النقب طيلة ستة أشهر رغم أن منطقة التدريبات تقع جغرافياً على محاذات ثلاث دول عربية هي مصر، الأردن والسعودية.

٣ ــ فشل أجهزة الرادار العربية في ثلاث دول (الأردن، السعودية، العراق) في كشف حركة ومسار الطائرات الإسرائيلية رغم أن عدد هذه الطائرات كبير (١٥ طائرة) وليس مجرد طائرة أو بضع طائرات يمكن التذرع بأنها تستطيع التسلل بسهولة عبر

الأجواء العربية إلى أهدافها، فضلاً عن أن المسافة التي قطعتها الطائرات المغيرة ذهاباً وإياباً هي طويلة جداً (ألفي كلم).

٤ ــ فشل سلاح الجو العربي في ملاحقة وإصابة الطائرات المعادية حتى بعد أن كشفتها أجهزة الرادار العراقية والأردنية، رغم أن المسافة التي استغرقتها رحلة العودة للطائرات المغيرة طويلة جداً (ألف كلم). والأنكى من ذلك أن تتمكن تلك الطائرات من التزود بالوقود فوق الأجواء العربية أثناء عودتها ولا تتمكن الطائرات المقاتلة العربية من مطاردتها وإصابتها رغم أن الطائرات المعادية كانت غير قادرة على الاشتباك مع الطائرات العربية بعد أن أفرغت حمولتها من القذائف فوق المفاعل ودمرته.

٢ ــ ضعف وبطء حركة القوات المسلحة العربية في مواجهة «الهجوم المفاجىء»:

لا زالت هذه الظاهرة تمثل خللاً قاتلاً في نظام الدفاع العربي رغم تعدد وتنوع المواجهات الإسرائيلية العربية التي حدثت حتى الآن، واختلافها في الزمان والمكان ومع أن الجانب العربي ظل في معظم الأحيان هو الذي يفاجأ بالهجوم ودخل في روع الكثيرين منا أن عنصر المفاجأة هو الذي يشكل، لوحده وفي حد ذاته، سبب هزائمنا، إلا أننا لا نعتقد أن لعنصر المفاجأة، رغم أننا لا نقلل من شأنه، الأهمية المركزية في أي نظام دفاعي متين ومتماسك. لذا ليست المشكلة الدفاعية التي نعاني منها تكمن في عدم قدرتنا على تجنب هجوم مفاجىء، بل تكمن في جوهرها في عدم قدرتنا على التعامل بسرعة وبفعالية قصوى مع هذا الهجوم لجعل الخسائر التي يمني بها العدو أكبر بكثير من المكاسب التي أراد أن يجنبها من وراء هجومه. ولا بد بالتالي من الإقرار بأن الهجوم المباغت ليس بالأمر الجديد، والتاريخ حافل بأمثلة عديدة له، ولا بد من الإقرار أيضاً بأنه لا يمكن ثني خصم عن القيام بهجومه إذا ما أقام حساباته على أساس أنه سيكون هوالمنتصر سلفاً[٦٩].

وعليه، فإنه إذا تمكن العدو، برغم كل الاحتياطات الدفاعية المطلوبة، من القيام بضربته الإجهاضية أو الوقائية الأولى، يجب أن تكون لدى الجانب العربي الإمكانية العسكرية في الأصل تمكنه من القيام بالضربة الثانية. وذلك أنه في حال مفاجئة قوة الضربة الأولى وهي في قواعدها فمن المتوقع أن يتم تدمير معظمها وهذا ما حصل في

الغارة على المفاعل العراقي ــ ولذلك فإن وجود قوة الضربة الثانية لدى الجانب العربي لهو مطلب ضروري وأساسي لامتصاص أثر الضربة الأولى للعدو، ولكي يبقى محافظاً على قدرته في ممارسة العقاب الشامل ضد العدو.

فإذا كانت إسرائيل قد نجحت في تدمير المفاعل العراقي بالضربة الأولى، فإن منطق الردع يفترض أن يكون لدى العراق القدرة على ممارسة العقاب بتدمير المفاعل النووي الإسرائيلي بالضربة الثانية. ويقينا أنه لو كانت إسرائيل على معرفة بقدرة العراق على توجيه مثل هذه الضربة لما كانت أقدمت من جانبها أصلاً على القيام بضربتها.

إن ضرورة إيجاد القدرة على توجيه الضربة الثانية من الجانب العربي تقترن بضرورة أن تكون قوة العقاب الشامل هذه محمية تماماً بطريقة لا تمكن العدو من تدمير معظمها. وأفضل طريقة لحماية هذه القوة تكون ببعثرتها ووقايتها بحفظها داخل أماكن محصنة وتستطيع مقاومة الضربات القوية للقذائف الصاروخية الثقيلة، وكذلك بجعلها متحركة بحيث لا يتمكن العدو من معرفة أماكن تواجدها بالضبط.

وعلى كل حال، فإن أهمية الوقاية الثلاثية للضربة الثانية وهي البعثرة والوقاية داخل أماكن محصنة صلدة والتنقل، لا سيما بالنسبة للقذائف الصاروخية تكمن في حقيقة أن هذه العناصر تحول دون الهجوم المباغت. فمن المعلوم أن تبرير القيام بالضربة الأولى هو لكي يتمكن الطرف الذي يبادر بها من مفاجأة أسلحة الخصم وتحطمها وهي لا زالت في مواقعها على الأرض. وهكذا، فانه عندما تكون الفائدة من توجيه الضربة الأولى قليلة جداً، إن لم تكن معدومة، فإن الحافز لتوجيه هذه الضربة يختفي كلياً. يقول شيللينج في هذا الصدد:

«إن هناك فرقاً بين توازن رعب يستطيع فيه أحد الأطراف تهديد الآخر، وبين توازن رعب يستطيع الطرفين معاً تهديد بعضهما البعض بغض النظر عمن يبادر بالضربة الأولى. إنه ليس التوازن ــ من حيث التكافوء في القوة في وقت ما ــ هو الذي يؤدي إلى الردع المتبادل، بل إنه استقرار التوازن. والتوازن يظل مستقراً فقط عندما لا يكون في مستطاع طرف ما أن يقوم بتوجيه الضربة الأولى لتدمير قدرة الطرف الثاني المؤهلة للرد»[٧٠].

إذن، إن عدم قدرة العرب على القيام بتوجيه الضربة الثانية هو الذي يفسر قيام إسرائيل في توجيه الضربة الأولى بنجاح بل وبشكل مثالي في كل مرة.

٣ ـ عدم نجاح العرب في حرمان العدو من ميزة توجيه «الضربة القاضية» لنظمهم الدفاعية:

الخلل الخطير الآخر الذي يعانيه النظام الدفاعي العربي يكمن في انعدام قدرة القوات المسلحة العربية من التقليل ما أمكن من فاعلية الضربة الأولى المفاجئة التي يقوم بها العدو والتقليل ما أمكن من حجم الخسائر العربية من جراء ذلك. ففي حزيران عام ١٩٦٧ حيدت الضربة الأولى التي نفذها سلاح الجو الإسرائيلي مرة واحدة سلاح الجو المصري وأخرجه من المعركة بالكامل خلال دقائق. وفي ٧ حزيران (١٩٨١) نفذ سلاح الجو الإسرائيلي ضربته الأولى ضد المفاعل النووي العراقي ودمرها بالكامل[٧١].

وهكذا أثبتت اسرائيل بالممارسة أن قواتها المسلحة قادرة على تدمير وإبادة أهدافها المعادية بالضربة القاضية من جانب، وأثبت العرب، من الجانب الآخر، عدم قدرتهم إلى الآن على تجنب هذه الضربة.

ومن الواضح أن إسرائيل لم تستخدم أسلوب الضربة القاضية إلا ضد أهداف عربية استراتيجية وحيوية (سلاح الجو المصري والمفاعل النووي العراقي). وميزة هذه الضربة ـ بالنسبة لإسرائيل ـ لجانب سهولة وسرعة تنفيذها بدقة أنها تحقق لإسرائيل فوائد استراتيجية ما لا تحققه بعشرات، إن لم يكن بمئات المناوشات والاشتباكات والمعارك التقليدية الصغيرة والمحدودة بأسلحة المدفعية والدبابات مثلاً.

كما أنها، من جانب آخر، تعطي إسرائيل قدراً هائلاً من الوقت الذي تستغله بعد ذلك لصالحها سياسياً وعسكرياً واستراتيجياً، وترجع العرب القهقري سنوات عديدة لإعادة بناء الهدف الذي افتقدوه، فقد كان على مصر ـ والعرب معها ـ أن تنتظر ست سنوات كاملة قبل أن تتمكن من إعادة بناء سلاحها الجوي لتقوى على الحرب من جديد عام ١٩٧٣. والآن، فإن على العراق أن تنتظر لا أقل من ثلاث إلى خمس سنوات كي تتمكن من الوصول إلى النقطة التي انتهت إليها ـ عند تدمير مفاعلها ـ في أبحاثها النووية.

٤ ــ ضعف الدفاع الجوي العربي:

في حزيران ١٩٦٧، عندما نجحت الطائرات الإسرائيلية من تدمير سلاح الجو المصري والعودة إلى قواعدها سالمة قال موردخاي هود، قائد سلاح الجو الاسرائيلي وقتذاك، لقد كان نجاح العملية «أكبر من أكثر أحلامي جنوناً». وفي حزيران ١٩٨١، قال قائد الهجوم الذي نفذته الطائرات الإسرائيلية ضد المفاعل العراقي «أن المفاجأة قد خدرت العدو وإن عدم اليقظة في بطاريات الصواريخ والطائرات جعلتنا نشعر بالمفاجأة. وكان العدو أقل مستوى مما يمكن أن يكون عليه»[٧٢].

وفي ٥ تموز الماضي، كتب الفريق سعد الدين الشاذلي، رئيس أركان الجيش المصري، إبان حرب عام ١٩٧٣ العربية ــ الإسرائيلية، مقالاً تناول فيه جوانب عديدة من الغارة الإسرائيلية ولم يفت الشاذلي بطبيعة الحال من أن ينبه إلى الخلل الخطير المتمثل في ضعف عناصر نظام الدفاع الجوي العراقي إبان تنفيذ الغارة[٧٣]. كما أن الجنرال الفرنسي جورج بوي، أحد أعضاء لجنة الطاقة الذرية ورئيس معهد الدراسات الاستراتيجية في فرنسا أبدى استغرابه الشديد من عدم قيام أجهزة الدفاع الجوي العراقية بإطلاق صواريخها بإتجاه الطائرات الإسرائيلية مكتفية بإطلاق نيران المدافع المضادة للطائرات ومن عدم تعقب الطيران العراقي للطائرات المغيرة. وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل إما على افتقار الجيوش العربية لنظم حديثة ومتكاملة للدفاع الجوي ضد الطائرات المحلقة على المستويات المختلفة أو على عدم كفاءة القائمين على إدارة وتشغيل هذه الأجهزة[٧٤].

٥ ــ افتقار النظام الدفاعي العربي إلى نظام فعال للإنذار المبكر:

لقد أبانت هذه المشكلة خطورتها الحقيقية بشكل خاص مرتين. مرة في العدوان الإسرائيلي المفاجىء على الدول العربية في حزيران ١٩٦٧، ومرة أخرى في العدوان الإسرائيلي المفاجىء على المفاعل النووي العراقي في حزيران ١٩٨١. وأثبتت أجهزة الرادار العربية فشلاً ذريعاً في كشف الطائرات المعادية في المرتين. عام ١٩٦٧ قلنا بأن الطائرات المعادية تسللت على ارتفاعات منخفضة عبر سطح البحر، وعام ١٩٨١ قلنا

أنها تسللت على ارتفاعات منخفضة فوق الصحاري العربية المكشوفة، ولا ندري ماذا سنقول في المرة الثالثة إن وقعت الواقعة من جديد.

ومن المفيد أن ننقل هنا ما ذكره قائد العملية الإسرائيلية على المفاعل بهذا الخصوص ليتضح لنا مدى خطورة هذا الخلل في شبكات الرادار العربية، إذ يقول:

«إننا خشينا أن يتم كشفنا بواسطة الأردنيين أو السعوديين أو العراقيين أنفسهم، ولو كان للعراقيين أجهزة إنذار، فإنه من المحتمل أن تكون العملية قد انتهت بشكل آخر، وعندها كان في مقدور طائرات العدو أن تعترض سبيلنا. ولهذا كانت مشكلتنا الأولى هي الوصول إلى الهدف بصورة غير مكشوفة[1]».

أجل، إلى هذا الحد إذن تلعب فعالية أجهزة الإنذار المبكر دوراً أساسياً في إحباط الهجومات المعادية مسارها في غير صالح العدو. من هنا فإنه يتحتم على الدول العربية، لا سيما تلك التي في خط المواجهة مع إسرائيل، أن تتأكد من مدى فاعلية أجهزة الإنذار المبكر التي في حوزتها. فإن كان الخلل في العاملين على إدارة وتشغيل هذه الأجهزة وجب تطوير قدراتهم وكفاءاتهم الإدارية والتقنية بطريقة أفضل، وإن كان الخلل يكمن في الأجهزة ذاتها بسبب قدمها وعدم تماشيها مع آخر تطورات عالم الرادار وتقنياته وجب العمل على تحديث هذه الأجهزة بالسرعة الممكنة.

الخلاصة

أثبتت الغارة الإسرائيلية ضد المفاعل النووي العراقي أن إسرائيل عازمة على إعاقة جهود الدول العربية للحصول على التكنولوجيا النووية والخيار النووي كي تبقى إسرائيل محتكرة لها على الدوام. إن ذلك يتطلب من الدول العربية أن لا تثق أبداً بجدية كل المحاولات الدولية الهادفة إلى جعل الشرق الأوسط منطقة منزوعة من السلاح النووي طالما تسعى إسرائيل جاهدة لتصبح دولة نووية، تدعمها في ذلك معونة الغرب التكنولوجية والدبلوماسية. وبالتالي فإنه لا مندوحة للعرب عن السعي للحصول على الخيار النووي العربي لموازنة الخيار النووي الإسرائيلي فإذا ما فعلوا ذلك وأرادوا العمل على إقامة نظام من الردع النووي المتبادل مع إسرائيل، فأن عليهم أن يأخذوا بالاعتبار استعداد الغرب على رأسه الولايات المتحدة الأميركية للوقوف إلى جانب، أو للسكوت عن، التهديدات النووية للدول العربية من ناحية، وأن يأخذوا في الاعتبار، من ناحية

أخرى، أنه لا توجد دولة نووية، في المقابل، تبدي استعدادها، للآن، لردع التهديدات النووية الإسرائيلية ضد العرب، ولا لشمول العرب تحت المظلة النووية لتلك الدولة. لكن هذا يجب ألا يثني العرب، في كل الأحوال، عن مواصلة مساعيهم للحصول على الخيار النووي. كل ما في الأمر أن عليهم ألا يركنوا كلية للالتزام بالحماية النووية من أي جهة كانت. كما أن عليهم أن ينوعوا ما أمكن مصادر حصولهم على التكنولوجيا النووية كيلا يقعوا تحت طائلة ابتزاز الدول الغربية المصدرة للخبرة النووية، ولاشتراطاتها المجحفة. وفي هذا الصدد، لا بد من التأكيد على حتمية أن تتبلور سياسة عربية مشتركة في الموضوع النووي، وأن يتم العمل في مشاريع نووية مشتركة، لتحقيق التكامل العربي الفعلي في ميدان التكنولوجيا النووية.

ومن جهة أخرى، فإن الحديث عن استراتيجية ردع نووي تمارسها الدول العربية في مواجهة استراتيجية الردع الإسرائيلية مستقبلا تظل حديثاً لا طائل تحته ما لم يسبق عملية الحصول على التكنولوجيا النووية، أو يترافق معها على الأقل، إقامة نظام دفاعي عربي متماسك يضمن عدم تمكين العدو من تحقيق الضربة الأولى وبناء القدرة على توجيه الضربة الثانية، وتجنب أي ضربات قاضية يوجهها العدو لأهدافنا الاستراتيجية الحيوية، وإقامة نظام فعال ومتكامل من الدفاع الجوي، وإقامة نظام فعال ومتكامل من الإنذار المبكر.

الهوامش

(١) محمود عزمي: «الأبعاد الاستراتيجية والعسكرية لعملية قصف المفاعل النووي العراقي» مجلة «الفكر الاستراتيجي العربي»، معهد الإنماء العربي، العدد الأول، تموز (يوليو) ١٩٨١، ص ٣٣٩ ــ ٤٠٣.

(٢) مجلة «الأرض»: «الخيار النووي الإسرائيلي وقصف المفاعل العراقي» مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية. السنة الثامنة، العدد (٢٤)، ١٩٨١/٦/٧، ص ١٤.

(٣) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة العاشرة، العدد (١٥)، ١٩٨٠/٨/١٥، ص ٢٧.

(٤) مجلة «الأرض»، مصدر سابق.

(٥) جريدة «الخليج»، ١٩٨١/٦/٩.

(٦) جريدة «الخليج»، ١٩٨١/٦/١٠.

(٧) أدلى بيغن بتصريحات مماثلة في هذا الصدد في حديث مع شبكة التلفزيون الفرنسية الأولى حذر فيه الحكومة الفرنسية من المشاركة في إعادة بناء مفاعل تموز لأن «إسرائيل عقدت العزم على منع العراق من صنع القنبلة الذرية» وقال «هل لي أن أوجه نداء إلى الرئيس الفرنسي.. أقول له فيه دعوا الأمور على حالها ولا تعيدوا بناء هذا المفاعل». وقال بيغن «أن الموقف سيكون على درجة كبيرة من الخطورة في حالة بناء مفاعل نووي عراقي جديد» وأضاف «أن الإسرائيليين لن يجازفوا بذلك»، جريدة «السفير»، ١٩٨١/١١/٢٦.

(٨) جريدة «الاتحاد»، ١٩٨١/٦/١٠.

(٩) جريدة «الخليج»، ١٩٨١/٦/١١.

(١٠) «النشرة اليومية»، عن الصحافة الإسرائيلية، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ١٩٨١/٦/١٦، ص ١٨، ١٧.

(١١) «النشرة اليومية» عن الصحافة الإسرائيلية، مؤسسة الأرض، ١٩٨١/٦/٧، ص ١٧٣١.

(١٢) «النشرة اليومية» عن الصحافة الإسرائيلية، ١٩٨١/٦/٢٢، ص ١٧٧٦.

(١٣) «النشرة اليومية» عن الصحافة الإسرائيلية، ١٩٨١/٦/٢٥، ص ١٨٧١.

(١٤) «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، السنة الحادية عشرة، العدد (٧)، تموز (يوليو) ١٩٨١، ص ٤٠١.

(١٥) «النشرة اليومية» عن الصحافة الإسرائيلية، ١٩٨١/٦/١٣، ص ١٩٨٠.

(١٦) «النشرة اليومية» عن الصحافة الإسرائيلية، ١٩٨١/٦/٢٣، ص ١٧٩٠.

(١٧) جريدة «السفير»، ١٩٨١/٧/٩.

(١٨) جريدة «الثورة»، ١٩٨١/٦/١١.

(١٩) جريدة «الجمهورية» العراقية، ١٩٨١/٦/١١.

(٢٠) جريدة «الخليج»، ١٩٨١/٦/١١.

(٢١) جريدة «الخليج»، ١٩٨١/٦/١٣.

(٢٢) جريدة «الثورة»، ١٩٨١/٧/١.

(٢٣) هذا الالتزام بالحماية النووية اتجاه إسرائيل ليس مجرد التزام ضمني أو افتراض بل هو التزام صريح وعملي، أعلنته ومارسته الولايات المتحدة الأميركية صراحة حين أعلنت «الاستنفار النووي» بقواتها النووية العاملة في الشرق الأوسط في أواخر أيام حرب (أكتوبر) ١٩٧٣ للرد على ما أسمته أميركا في حينه بالتهديد النووي السوفياتي ضد إسرائيل وجاء اتفاق «التعاون الاستراتيجي» بين أميركا وإسرائيل في سبتمبر الماضي ليؤكد هذا الالتزام من جديد.

(٢٤) هذه الدول هي: فرنسا، الأرجنتين، البرازيل، الهند، باكستان، جنوب أفريقيا، الصين فضلاً عن إسرائيل بالطبع، وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة للأرجنتين أكدت مجلة «نيوسينتست» العلمية البريطانية أنها ينتج أول قنبلة ذرية في نهاية عام ١٩٨٢ وبذلك تصبح أول قوة نووية في أميركا اللاتينية، جريدة «الخليج» ١٩٨١/١٢/٤.

(٢٥) أنظر كتابنا: القنبلة الذرية العربية والمواجهة النووية مع إسرائيل، مركز الخليج للدراسات العربية ـ الشارقة، ١٩٨١.

(٢٦) جريدة «الجمهورية» مؤتمر صحفي لبيغن يوم ٦/٩ ـ ١٩٨١/٦/١١.

(٢٧) مجلة «المجلة» ٤ ـ ١٠ تموز ١٩٨١.
(٢٨) جريدة «الجمهورية» ١٩٨١/٦/١١.
(٢٩) مجلة «الوطن العربي» ١٩ ـ ١٩٨١/٦/٢٥.
(٣٠) جريدة «السفير» ١٩٨١/٦/٢٧.
(٣١) رفض المسؤولون الباكستانيون عام ١٩٧٦ اقتراحاً تقدم به إليهم الرئيس الفرنسي السابق جيسكار ديستان ـ بضغط من هنري كيسنجر ـ بتغيير اليورانيوم المخصب (٩٣٪) الذي تقدمه فرنسا للمفاعل الباكستاني بيورانيوم أقل تخصيباً لمنع الباكستان من إنتاج قنبلة نووية. لكن الباكستانيين رفضوا العرض، واضعين ثقتهم بالعالم النووي الباكستاني الدكتور عبد الرحمن خان الذي كان قد نجح في معرفة كيفية تقوية اليورانيوم بواسطة «النبذ» أو «التمحور»، وتمكن عبد القادر الذي درس في «المجمع الألماني ـ الهولندي ـ البريطاني للأبحاث الذرية» من بناء الوحدة اللازمة التي تسمح لتقوية اليورانيوم إلى الدرجة المطلوبة لصنع القنبلة الذرية، وينجح الباكستانيون في شراء اليورانيوم من مناجم «آرليت» في النيجر، التي يستغل الفرنسيون نسبة ٤٧٪ منها، والنيجريون ٣٥٪ والإيطاليون والألمان ١٢٪ مما يعني أن بيع اليورانيوم النيجيري للباكستانيين تم بموافقة الرئيس ديستان، الذي ظل يشغل منصب المدير المالي لمؤسسة الطاقة الذرية الفرنسية عن مجلة «الحوادث» ٢٠ حزيران ١٩٨١، ص ٢٢.
(٣٢) جريدة «الخليج» ١٩٨١/٦/٢٧.
(٣٣) جريدة «الخليج» ١٩٨١/١٢/٤.
(٣٤) هذا ما ورد في تصريح لمصدر مسؤول بوزارة الخارجية السورية «السفير» ١٩٨١/٦/٩ وفي البيان الصادر عن رئاسة الجمهورية في مصر «الاتحاد» ٦/١٠ وفي بيان وزير الخارجية المصري أمام مجلس الشعب («الاتحاد» ٦/١٠) وفي بيان مجلس الشعب («البيان» ٦/١٠) وفي بيان وزير الإعلام السعودي الشيخ محمد عبده يماني («الخليج» ٦/١٦) وفي تصريح ولي عهد أبو ظبي الشيخ خليفة بن زايد («الخليج» ٦/١٠) وفي بيان وزراة الخارجية لدولة قطر («الثورة» ٦/١٠).
(٣٥) هذا ما ورد بشكل خاص في بيان «المصدر المسؤول» في وزارة الخارجية السورية «المصدر السابق» وفي رسالة الملك حسين إلى الرئيس ريغان يوم ٦/١١ («الشرق الأوسط» ٦/١٢) وفي بيان قيادة الثورة الفلسطينية («السفير» ٦/٩) وفي تصريح الناطق الرسمي بإسم الإعلام الفلسطيني الموحد ماجد أبو شرار)«الشرق الأوسط» ٦/١٢).
(٣٦) «الخليج» ٦/٢٠ نقلاً عن «الفانينشال تايمز» التي نشرت النص الكامل للرسالة.
(٣٧) مؤتمر صحفي عقده ريغان في البيت الأبيض يوم ١٩٨١/٧/١٦ عن الاتحاد ١٩٨١/٦/١٧.
(٣٨) المصدر السابق.
(٣٩) جريدة «الخليج» ١٩٨١/٦/١٧.
(٤٠) جريدة «السفير» ١٩٨١/٦/١٠.
(٤١) جريدة «الخليج» ١٩٨١/٦/٢٤.
(٤٢) جريدة «الخليج» ١٩٨١/٦/٢٥.
(٤٣) جريدة «الخليج» ١٩٨١/٦/١١.
(٤٤) جريدة «البيان»، ١٩٨١/٦/١٠.
(٤٥) جريدة «السفير»، ١٩٨١/٦/١٩.

(٤٦) جريدة «الخليج»، ١٩٨١/٦/١٢.

(٤٧) جريدة «السفير»، ١٩٨١/٦/١٩.

(٤٨) هذا ما عبرت عنه وكالة «تاس» الرسمية عقب الغارة، نقلاً عن جريدة «الثورة»، ١٩٨١/٦/١٠.

(٤٩) هذا ما جاء في البيان السوفياتي الجزائري المشترك إبان زيارة الرئيس الشاذلي بن جديد لموسكو، نقلاً عن جريدة «الخليج»، ١٩٨١/٦/١٠.

(٥٠) جريدة «الثورة» ١٩٨١/٦/١٠.

(٥١) جريدة «الخليج»، ١٩٨١/٦/١٠.

(٥٢) من البيان السوفياتي ــ الجزائري المشترك.

(٥٣) John Spanier: *Games Nations: Analysing International Politics» Praeger publisher,* New York, 1972, P. 119.

(٥٤) مقابلة صحفية أجرتها مع الرئيس فرانسوا ميتران صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية ونشرت نصها صحيفة «لوموند» الفرنسية، نقلاً عن جريدة «الخليج»، ١٩٨١/٦/٢٥.

(٥٥) جريدة «السفير»، ١٩٨١/٦/٩.

(٥٦) جريدة «الخليج»، ١٩٨١/٦/٢٥.

(٥٧) جريدة «السفير»، ١٩٨١/٦/٩.

(٥٨) جريدة «الثورة»، ١٩٨١/٦/١٠.

(٥٩) جريدة «الجمهورية»، ١٩٨١/٦/١٢.

(٦٠) جريدة «الجمهورية»، ١٩٨١/٦/١١.

(٦١) جريدة «السفير»، ١٩٨١/٦/٩.

(٦٢) جريدة «السفير»، ١٩٨١/٦/٩.

(٦٣) مجلة «الوطن العربي»، ١٩ ــ ٢٥ حزيران، ١٩٨١، ص ٢١ ــ ٢٢.

(٦٤) «النشرة اليومية» عن الصحافة الاسرائيلية، ١٩٨١/٦/٢٠، ص ١٧٦٥.

(٦٥) جريدة «الخليج»، ١٩٨١/٦/١٠.

(٦٦) جريدة «الخليج»، ١٩٨١/٦/١٠.

(٦٧) جريدة «السفير»، ١٩٨١/٦/٩.

(٦٨) مجلة «المجلة»، عدد ٧٢، ٢٧ حزيران ــ ٣ تموز، ١٩٨١، (مقابلة مع السيد طارق عزيز).

(٦٩) عالج توماس شيلنبج بشكل ممتاز هذه المشكلة في فصل مطول من كتابه التالي:
Thomas C. SCHELLING; The Strategy of Conglict. Oxford University Press-1971, pp. 207-229.

(٧٠) SCHILING. Op. cit. p. 232.

(٧١) هذا ما أكده الرئيس العراقي صدام حسين في حديثه التليفزيوني مع بربارا ولترز الذي أشرنا إليه سابقاً، ووصف هذا التدمير بأنه «جدي وجوهري».

(٧٢) «النشرة اليومية»، عن الصحافة الإسرائيلية، ١٩٨١/٦/٢٠، ص ١٧٦٥.

(٧٣) جريدة «السفير»، ١٩٨١/٧/٥.

(٧٤) مجلة «المجلة»، ٣ ــ ١٠ تموز ١٩٨١.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ العدد ٤ ـ المجلد ١١ ـ ربيع الأول ١٤٠٤هـ ـ ديسمبر ١٩٨٣ (صفحات من ١٧١ إلى ٢٠٠)

الرقابة الفعالة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات: بعض الاعتبارات العملية لمواجهة التحديات الحالية خاصة في البيئة العربية

أنس السيد نور
جامعة الكويت

كلما ازداد اعتماد الوحدات التنظيمية على الحاسبات الالكترونية (الكمبيوتر) في تشغيل بياناتها، كلما ازدادت الحاجة إلى بذل مزيد من الجهد والعناية لتحقيق أغراض الرقابة الفعالة على نظم الحاسبات الالكترونية التي تشكل في جوهرها قاعدة البيانات الأساسية لعمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات بتلك الوحدات التنظيمية[١].

وتشير الدراسات الحديثة في الاقتصاديات المتقدمة إلى أن هناك فجوة بين ما هو مستخدم بالفعل وبين ما هو منشود في هذا الاتجاه في نسبة كبيرة من الوحدات التنظيمية وباستثناء الوحدات التنظيمية الضخمة والكبيرة، فإن الحاجة ماسة إلى تعميق تفهم واستخدام الأنماط والطرق والأساليب التي ثبت فعاليتها في الوحدات التنظيمية الرائدة في تحقيق أهداف الرقابة المنشودة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات الالكترونية في الوحدات التنظيمية التي توظف القدرات الالكترونية في تشغيل بياناتها[٢].

وتدل المؤشرات العملية في الدول النامية وخاصة العربية منها إلى أن الأخيرة لا تتمتع بوضع أفضل من ذلك الذي يسود الاقتصاديات الصناعية المتقدمة خاصة في مجالات الرقابة على نظم الحاسبات الالكترونية للمعلومات[٣]. ومن هنا جاء اهتمام الباحث في تنشيط نوع من الدراسات والمناقشات البناءة بخصوص عملية الرقابة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات الالكترونية.

وفي الواقع يشكل الارتقاء بوظيفة الرقابة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات الالكترونية واحداً من أبرز المهام الواجب على إدارة الوحدات التنظيمية الاضطلاع بها لإرساء قواعد مأمونية وضمان وحماية بيانات ومعلومات الوحدة التنظيمية (Security) واتخاذ ما يلزم من تدابير للوقاية من الأخطار والأخطاء المقصودة وغير المقصودة. وقد يكون من المفيد التعرض بشيء من التفصيل لطبيعة عملية الرقابة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات الالكترونية (Computer based information systems) والمشكلات المرتبطة بها وكذلك أبرز النتائج التي يمكن أن تترتب على عدم توافر نظام فعال للرقابة على تلك النظم.

طبيعة الرقابة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات:

تختص وظيفة الرقابة الداخلية (Internal Control) بمسؤوليات وضع وتنسيق وتنفيذ الاجراءات والخطوات التي من شأنها الحفاظ على أصول الوحدة التنظيمية، والتأكد من دقتها والوثوق في البيانات المحاسبية وكذلك اتباع المبادىء المحاسبية المتعارف عليها.

ونتيجة للفوائد الملموسة وغير الملموسة التي يمكن أن تصاحب توظيف الحاسبات الالكترونية في تشغيل بيانات الوحدات التنظيمية ـ المحاسبية منها وغير المحاسبية ـ أخذت الكثير من الوحدات التنظيمية في التوسع في الاستعانة بالأجهزة والآليات الالكترونية والبرامج الخاصة بها سعياً وراء مزيد من الكفاءة (Efficiency) والفعالية (Effectiveness) في تحقيق أهدافها.

ولما كانت الحاسبات الالكترونية ما هي إلا وسائل لتشغيل البيانات بطريقة أسرع وأكفأ من الأساليب اليدوية والآلية التقليدية (مثل الآلات المحاسبية للجمع أو التبويب وغيرها) فإنه من المهم الإشارة إلى أن التغير في الأسلوب لم يؤثر في المبادىء المحاسبية المتعارف عليها. وكل ما هناك هو أن يقوم المراجع الداخلي (والخارجي بالطبع) بتطويع طرقه وأساليبه لتتمشى مع طبيعة نظم التشغيل الالكتروني للبيانات.

وفي الواقع هناك الكثير من التغيرات التي طرأت على شكل وأسلوب تشغيل البيانات في ظل النظم الالكترونية، والأمثلة على ذلك كثيرة وواضحة ومنها على سبيل المثال:

ـ من الممكن تبويب المخرجات والتقارير في أشكال وصيغ وصور متعددة أو يمكن للحاسب الالكتروني أن يعد العديد من التقارير طالما تم برمجته مسبقاً للوفاء بتلك الاحتياجات.

ـ ومن الممكن أن يقوم الحاسب بطباعة ملخصات للبيانات فقط، تلك الملخصات التي قد يصعب على الإنسان تتبعها بطريقة مرئية.

ـ يستخدم النظام الالكتروني الكثير من وسائل وأساليب المراجعة والتحقق والضبط الداخلي ـ غير الملموسة ـ حيث يقوم النظام داخلياً بتلك الخطوات غير المرئية. كما تحتوي الأجهزة الالكترونية على الكثير من أساليب الضبط والتحقق التي تعمل ذاتياً، وتلك الأساليب بالطبع لا يراها المراجع.

ـ تتخذ وظائف تشغيل البيانات في ظل النظم الالكترونية شكلاً مختلفاً عن ذلك المعروف في ظل النظم التقليدية، فإذا كان لدى الوحدة التنظيمية قاعدة مركزية للبيانات (Centralized data base) في ظل شبكة إتصال البيانات (Data Communications network) فإنه يمكن إدخال البيانات وإخراج النتائج دون أن تمر المعاملة في شكلها الذي كان مألوفاً في ظل النظام اليدوي. كما أصبح هناك قسم كامل للتشغيل الالكتروني للبيانات أو ما يطلق عليه (Computer Center) أو مركز الحاسب الالكتروني أو قسم تشغيل البيانات يضم من بين تخصصاته وظائف تحليل وتصميم نظم الحاسبات وكذلك برمجة الحاسبات وغيرها من الوظائف المتصلة بتشغيل الأجهزة والآليات وغيرها.

ـ ازدياد حجم ودرجة تعقد النظم في ظل الامكانيات التكنولوجية المعاصرة لتشغيل البيانات إذ يمكن للحاسب الالكتروني تشغيل الملايين من المعاملات بسرعة فائقة وبدقة وكفاءة عالية في ظل قدرات الكترونية تكاد تنعدم فيها الأخطاء.

وتلك وغيرها من الأمثلة توضح أن هناك تغيرات في أسلوب وطريقة تشغيل البيانات في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات بشكل يختلف عن تلك التي كانت سائدة في ظل النظم التقليدية لتشغيل البيانات. الأمر الذي له انعكاساته على وظيفة الرقابة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات الالكترونية. وبالتالي نجد أن ملامح الرقابة (الداخلية) وتلك التي يقوم بها المراجع الخارجي في ظل نظم التشغيل الالكتروني للبيانات تختلف عن تلك التي تسود النظم التقليدية (اليدوية والآلية) هذا ومن أبرز ملامح تلك الانعكاسات ما يلي:

ـ اعتماد المراجع على تلك الضوابط الرقابية (System Controls) التي يحتويها نظام المعلومات موضع الاعتبار. حيث يتولى الحاسب الالكتروني القيام بالعديد من الاختبارات للتأكد من استيفاء تلك الضوابط.. ومن الطبيعي أن يحتوي البرنامج أو البرامج الخاصة بالنظام من التعليمات التي من شأنها التأكد من توافر تلك العناصر والاشتراطات الرقابية. وبالتالي فإنه من الحتمي أن يتأكد المراجع من توافر الضوابط الرقابية الضرورية في النظام موضع المراجعة.

ومن الأهمية بمكان أن يتأكد المراجع من أنه توجد من الضوابط الرقابية القوية التي تحكم عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات مقبولة وفقاً للأنماط المحاسبية المتعارف عليها.

ـ تطويع خط سير المراجعة وإجراءات تتبع المعاملات (Audit trail) لتلائم النظم الالكترونية. إذ يمكن للمراجع الآن الاعتماد على دقة الأجهزة والآليات في بعض العمليات، هذا بالإضافة إلى إمكانية الحصول على دليل كتابي مطبوع (Print out) لأي عمليات نهائية أو وسيطة يرغب المراجع في الحصول عليها بغرض التأكد من بعض العمليات أو المعاملات.

ـ اعتماد المراجع على العديد من الوسائل والطرق والأساليب التقليدية والحديثة لتحقيق أغراض الضبط الداخلي والمراجعة الداخلية. إذ يمكن للمراجع الداخلي الحصول على نسخة كاملة من كافة التعليمات التي يحتويها البرنامج أو البرامج لتشغيل نظام معين. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن له الاعتماد على «إمكانية الفحص أو الاختبار المتكامل» في النظام (Integrated Test Facility (ITF)) ومن الطبيعي أن يقوم المراجع الداخلي بتحديد أهدافه من عملية المراجعة وأن يحدد بالتالي الأساليب والطرق التي يمكن اتباعها لتحقيق أهدافه. ومن ثم فإنه يمكن له استخدام الوسائل التقليدية المعروفة بالإضافة إلى إستخدام تلك الطرق والأساليب التي تلائم وتتمشى فقط مع النظم الالكترونية مثل خرائط تدفق البرنامج (Program Flow Charts) مجموعة بطاقات اختبار البرنامج (Program test decks) أو البرامج الرقابية الجاهزة (Audit software packages) التي يمكن الاستعانة بها خصوصاً لأغراض عملية المراجعة.

ومن الطبيعي أن لكل أسلوب أو طريقة مزاياها ومحدداتها وعلى المراجع نفسه أن يصل إلى أفضل توليفة من تلك الطرق والأساليب التي تمكنه من الاطمئنان إلى توافر

الاشتراطات والضوابط الرقابية اللازمة واتباع قواعد المبادىء المحاسبية المتعارف عليها لتحقيق أغراض وأهداف الوحدة التنظيمية.

ـ لا يقتصر الأمر على مراجعة نظم وتطبيقات الحاسب الالكتروني الجاري استخدامها فقط، ولكن يتطلب الأمر مراجعة والتأكد من اتباع القواعد والمبادىء المحاسبية بالنسبة لمركز أو قسم الحاسب الالكتروني وكذلك بالنسبة لعملية تنمية نظم المعلومات المبنية على الحاسبات.

ومن المناقشات السابقة يتضح أن الرقابة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات تتطلب مزيداً من الجهد والعناية والتدريب لمواجهة الأبعاد التكنولوجية والتنظيمية المترتبة على توظيف القدرات الالكترونية في تشغيل بيانات الوحدات التنظيمية.

إن عدم الاهتمام بتنمية وتوظيف الأساليب والضوابط الرقابية التي تتمشى مع طبيعة النظم الالكترونية له آثاره الواضحة والتي قد تكون خطيرة في بعض الأحيان.

وباختصار يمكن القول أن هناك تحديات وآثاراً قد تكون خطيرة نتيجة توظيف القدرات الالكترونية في تشغيل الوحدات التنظيمية. والتحديات التي تواجه المهمتين بمسؤوليات الرقابة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات واضحة. ويحتوي شكل (١) على أبرز التحديات الحالية المتعلقة بالرقابة على نظم الحاسبات الالكترونية (كما يحتوي شكل (٢) على تلك التحديات الخاصة بالبيئة العربية):

- التقدم التكنولوجي.
- توفير الكفاءات البشرية اللازمة.
- تنمية أدوات وأساليب الرقابة على نظم الحاسبات الالكترونية لتساير التقدم التكنولوجي.
- الشكل التنظيمي الملائم للاضطلاع بأعباء الرقابة على نظم الحاسبات الالكترونية.
- وضع وتنفيذ برامج متكاملة للرقابة الفعالة على نظم الحاسبات الالكترونية.

شكل (١)

أبرز التحديات الحالية المتعلقة بالرقابة على نظم الحاسبات الالكترونية

■ بطء الجامعات ومراكز البحث العلمي في الوطن العربي في تطوير برامجها التدريسية لاستيعاب التطورات الحديثة في تقاطع مجالي الحاسبات والرقابة على نظم المعلومات ليمكن إعداد أفراد على درجة عالية من الكفاءة والخبرة العملية في هذا المجال.

■ الندرة الواضحة في الكفاءات البشرية في الوطن العربي التي تجمع بين المعرفةالخاصة بالحاسبات الالكترونية وبين المعرفة الخاصة بالمراجعة والرقابة. تلك الفئة التي يمكن لها استخدام الحاسب في الاطمئنان على دقة وسلامة الضوابط الرقابية التي تتضمنها نظم المعلومات.

■ درجة استيعاب ونقل وتطويع تكنولوجيا الحاسبات في الوطن العربي بالمقارنة مع سرعة التقدم التكنولوجي المتطور للحاسبات.

■ بطء الوحدات التنظيمية في الوطن العربي في تطويع نظمها وأساليبها الإدارية والمحاسبية والإحصائية للاستفادة من التطور المصاحب للحاسبات الالكترونية.

■ الخبرة المحدودة في مجال تصميم نظم المعلومات المتقدمة خاصة تلك التي تستفيد من نظم قاعدة البيانات (Data Base Management Systems) ونظم اتصالات البيانات (Data Communications Systems).

■ الاهتمام غير الفعال باعتبارات الأمن أو المأمونية (Security) والوثوقية (Reliability) في نظم المعلومات المبنية على الحاسبات (Computer Based Informations Systems).

■ ما زالت الأنماط والمعايير المهنية المتعلقة بنظم الحاسبات الالكترونية في مهدها.. وضعف الدور – إن وجد – الذي تلعبه الهيئات المهنية.. ويتضح أهمية هذا العامل إذ تذكرنا الجهود التي تبذلها الهيئات والجمعيات المهنية الرائدة في هذا المجال خاصة الجهود التي تبذلها:

American Institute of CPA
Association for Computing Machinery (ACM).
The Institute of Internal Auditors (IIA).
British Computer Society (BCS).

شكل (٢)

أبرز التحديات الحالية المتعلقة بالرقابة على نظم الحاسبات الالكترونية في البيئة العربية (فضلاً عن تلك المشار إليها أعلاه في شكل (١) أعلاه

– سرعة (التقدم التكنولوجي إذ أن هناك تحسناً مستمراً في الإمكانيات والقدرات الالكترونية وبصفة رئيسية في مجال الأجهزة والآليات (Hardware) والتحدي هنا يتبلور في قدرة المراجع على استيعاب التحسين الواضح في الإمكانيات الهائلة للتخزين المتاحة للحاسبات المعاصرة، والتخزين الافتراضي (Virtual Storage) وزمن التوصل أو النفاذ

(Access time) وإمكانيات الحاسبات المعروفة بـ (Minicomputers) وغيرها من مظاهر التقدم التكنولوجي في مجال الحاسبات الالكترونية.

ـ النقص الواضح في العناصر البشرية ذات الكفاءة والمهارة العملية للاضطلاع بمسؤوليات الرقابة على نظم المعلومات في ظل نظم التشغيل الالكتروني للبيانات.

ـ ابتكار وتنمية واستخدام الوسائل الرقابية التي تلاءم نظم الحاسبات الالكترونية والتي تتفق مع درجة تعقد النظم والأساليب التي تتمشى مع نظم التشغيل على دفعات لا تكفي لمواجهة احتياجات نظم التشغيل المباشر ذات الوقت الحقيقي (On-Line real-time systems).

ـ الارتقاء بوظيفة الرقابة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات أو ما يعرف بـ (Computer Systems Auditability & Control) عن طريق تنمية كوادر بشرية قادرة على استيعاب أبعاد المراجعة ومبادئها وأصولها من ناحية والأبعاد التكنولوجية والتنظيمية المتعلقة بها من ناحية أخرى. تلك العناصر البشرية التي يمكن لها أن تحقق التفاعل المنشود بين الأبعاد التكنولوجية والمحاسبية والتنظيمية للرقابة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات.

ـ يمثل التوصل إلى التشكيل التنظيمي المناسب لممارسة وظائف الرقابة على نظم الحاسبات الالكترونية أحد التحديات التي تواجهها الوحدات التنظيمية. إذ لا بد من تحقيق متطلبات الاستقلال لذلك الشخص الذي يتولى مهام مراقبة ذلك النوع من النظم بما يكفل تحقيق أهداف الوحدة التنظيمية ويضمن تطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها.

ـ كما يمثل وضع تنفيذ برامج متكاملة للرقابة الفعالة على الحاسبات الالكترونية أحد الأمور الهامة التي يجب السعي نحو تحقيقها إذ لا يجب أن تكون تلك المهام متناثرة بين العديد من الوظائف المترابطة في الوحدة التنظيمية. ومن الأهمية بمكان أن تكون هناك خطط فعالة وبرامج زمنية محددة لممارسة تلك المهام في الوحدة التنظيمية.

هذا من ناحية التحديات المتعلقة بالرقابةعلى نظم المعلومات المبنية على الحاسبات ومن ناحية أخرى لا بد من الإشارة إلى الآثار التي قد تنتج عن عدم توافر القدر الكافي، والضروري من الضوابط الرقابية على مركز الحاسب الالكتروني والنظم الالكترونية التي تم تصميمها وتنفيذها وتلك الخاصة بالنظم المراد تصميمها.

من السهل التنبؤ بما يمكن أن يحدث في حالة غياب القدر الكافي والفعال من الضوابط الرقابية على نظم وأقسام أو مراكز التشغيل الالكتروني للبيانات سواء على سلوك الأفراد في الوحدات التنظيمية أو على أصولها وممتلكاتها، ويكفي الإشارة هنا إلى أنه قد ينتج عن ذلك آثار خطيرة على الوحدة التنظيمية وعلى أصولها وممتلكاتها.

إن الإفصاح في عام ١٩٧٣ عن حالة الغش في القوائم المالية المعدة على أساس نظم المعلومات المبنية على الحاسبات الالكترونية لمؤسسة (Equity Funding Corporation of America) يعد من الأمثلة الواضحة التي كان لها انطباعاتها الخطيرة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات. حيث كانت الضوابط الرقابية والإجراءات المتبعة للرقابة على نظم التشغيل الالكتروني في تلك المنظمة غير كافية لمنع استخدام الحاسب الالكتروني في واحدة من أكبر حالات الغش باستخدام الحاسب الالكتروني التي عرفها المجتمع المالي في أميركا لقد كان لتلك القضية آثارها الواضحة على مهنة المحاسبة والمراجعة في أميركا. ولا بد لنا أن نعي دائمًا الدروس المستفادة من تلك القضية الشهيرة في وضع وأحكام الضوابط الرقابية على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات.

لقد بدأت حالة الغش تلك بأن تضمنت القوائم المالية بيانات محاسبية وهمية لترويج أسهم الشركات أو المؤسسة وهي من شركات التأمين.

هذا وقد خلقت بوالص تأمين وهمية ثم أعيد التأمين على تلك البوالص الوهمية لدى شركات ومؤسسات إعادة التأمين. وهكذا بدأت دورة الغش التي خلقت بدورها امبراطورية وهمية حتى اكتشف أمرها في عام ١٩٧٣. وقد اتضح من التحقيقات التي أجريت بعد ذلك أن هناك تضخمًا في قيمة الشركة بحوالي ١٨٥ مليون دولار في القوائم الماليةالمنشورة في عام ١٩٧٢ عن قيمتها الحقيقية(٤).

هذا وقد سارعت الجهات المهتمة والمعنية بدراسة الآثار والانطباعات الناجمة عن تلك الحالة(٥).

بعض الاعتبارات العملية لتحقيق الرقابة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات الالكترونية:

أوضحت المناقشة السابقة أن توظيف القدرات الالكترونية في تشغيل بيانات الوحدات التنظيمية لا يعني تغيراً في المبادىء العلمية للرقابة أو نظرياتها. ولكن استخدام

الحاسبات الالكترونية في تنفيذ نظم المعلومات يتطلب بالضرورة إجراءات وأساليب للرقابة تتفق وطبيعة النظم التكنولوجية المعاصرة. حتى في إطار نظم المعلومات المبنية على الحاسبات الالكترونية، فإن الأمر يتطلب استخدام إجراءات وأساليب تلائم درجة التقدم الذي وصلت إليه الوحدة التنظيمية في تشغيل بياناتها. ذلك أن النظم الالكترونية التقليدية ــ وهي ما يطلق عليها نظم الملفات (File Systems) ــ تختلف عن تلك النظم التي تستخدم أساليب نظم إدارة قاعدة البيانات (Data Base Management Systems) كما أن نظاماً متقدماً للمعلومات (Advanced Information System) (بما فيه من استخدام النهائيات الطرفية (Terminals) في إطار من شبكة للاتصالات (Communications Network) باستخدام نظام لإدارة قاعدة البيانات) يتطلب تدابير وإجراءات رقابية تفوق تلك المطبقة في ظل النظم البسيطة والمعروفة بنظم التشغيل على دفعات (Batch Systems).

هذا وتؤكد صفة العملية المشار إليها أعلاه أن الباحث لا يسعى إلى تطبيق نماذج مثالية للرقابة، ولكن يسعى إلى الاهتمام بتلك الخطوات والتدابير التي يمكن تبرير فعاليتها من حيث التكاليف والمنافع.

ومن الأهمية بمكان النظر إلى تلك الاعتبارات على أنها مجموعة متكاملة يكمل بعضها البعض وتسهم في النهاية نحو نظام فعال للرقابة على نظم المعلومات بالوحدة التنظيمية. هذا ويحتوي شكل (٣) على أهم تلك الاعتبارات الواجب على الوحدات

- إدراك وتحمل الإدارة لمسؤولياتها بخصوص الرقابة على نظم الحاسبات الالكترونية.
- وضع وتنفيذ برامج تدريب للمحافظة على مستوى عال من المعرفة والمهارة اللازمة للرقابة على نظم الحاسبات الالكترونية.
- استيعاب التقدم التكنولوجي والاستعداد المستمر له.
- الدور المتطور للرقابة على نظم الحاسبات الالكترونية (الحاجة إلى التطور المستمر).
- التعاون المستمر بين المهتمين بمسؤوليات الرقابةعلى نظم الحاسبات الالكترونية: محللي نظم الحاسبات، مخططي البرامج، المراجعين الداخلين والمراجعين الخارجين.
- الارتقاء بأساليب وأدوات الرقابةعلى نظم الحاسبات الالكترونية.

شكل (٣)

بعض الاعتبارات العملية لتحقيق الرقابةعلى نظم الحاسبات الالكترونية

التنظيمية التأكد من توافرها إذا أرادت السعي نحو تحقيق تلك الرقابة المنشودة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات الالكترونية بها، هذا ويتناول الباحث فيما يلي التعرض بشيء من التفصيل لبعض تلك الاعتبارات.

مسؤولية الإدارة العليا تجاه عملية الرقابة على نظم الحاسبات الالكترونية:

بصفة أساسية تقع مسؤولية فعالية عملية الرقابة على نظم الحاسبات الالكترونية بصفة شاملة لدى الإدارة العليا. وعلى الإدارة العليا أن تعمل على اتخاذ التدابير اللازمة لوضع ومتابعة تنفيذ الخطط والسياسات اللازمة للرقابة على نشاط التشغيل الالكتروني للبيانات بما يخدم أهداف الوحدة التنظيمية.

ومن الضروري أن تتأكد الإدارة العليا من امتداد عناصر الرقابة لتشمل المجالات الثلاثة الآتية:

ـ التطبيقات المبنية على الحاسبات (Computer Application Systems) وما تتضمنه من إجراءات وخطوات منذ بدء المعاملة حتى إخراج التقارير للأقسام المستفيدة.

ـ عملية تنمية نظم الحاسبات (Application Systems Development) وما يتضمنه من إجراءات لتصميم وبرمجة واختيار وتنفيذ النظم الجديدة أو تعديل النظم الحالية.

ـ نشاطات مركز خدمات الحاسبات الالكترونية (Computer Service Center Operations) وما يتضمنه من تنظيم وتنسيق العمل داخل المركز. وعلاقته بأقسام المراجعة الداخلية والمستفيدين من نظم وإمكانيات الحاسبات الالكترونية.

ومن الواضح أن بلورة الأهداف الرقابية وترجمتها إلى خطوات تنفيذية لا يقتصر على فئة واحدة فقط في الوحدة التنظيمية، إذ أن جزءاً من المسؤولية يقع على الإدارات الوظيفية المستفيدة (خاصة فيما يتعلق بدقة وصحة البيانات الداخلة في النظام وشكل مخرجات النظام والاستفادة منه) كما يتحمل متخصص الحاسبات الالكترونية مسؤولية تصميم وتنفيذ النظم بما تتضمنه من ضوابط رقابية من الواجب توافرها في النظام موضع

التنفيذ. هذا بالإضافة إلى ضرورة اشتراك وظيفة الرقابة والضبط الداخلي في عملية تصميم وتنمية النظم للتأكد من كفاءة وفعالية الضوابط الرقابية الواجب توافرها في النظام.

هذا ويحتوي شكل (٤) على أبرز الاشتراطات الضرورية الواجب توافرها لتحقيق

- التحديد الواضح للواجبات والسلطات للعناصر المكونة لنظام الرقابة على المعلومات (داخل قسم النظم والحاسبات الالكترونية وخارجها) بشكل يحد إلى حد كبير من فرص التغطية على أخطاء أو ارتكاب أعمال تغاير العرف الطبيعي للأمور كما تحدده النظم والإجراءات التخطيطية والرقابية التي تسير عليها الوحدة التنظيمية.
- التحديد الواضح للأشخاص الذين يصرح لهم باستخدام ـ أو الرقابة على استخدام ـ الأجهزة والآليات والبرامج وغيرها من التسهيلات لتشغيل البيانات أو النظم الموضوعة لتشغيلها.
- وضع السياسات والإجراءات التي تخلق جواً تنظيمياً مناسباً للرقابة والإشراف على النظم وتنفيذها بما يخدم أهداف الوحدة التنظيمية.
- تحديد المتطلبات والاشتراطات والضوابط والمسؤوليات للأشخاص الذين يمكن لهم إدخال المعاملات وتنفيذها في النظام: كيف تترجم الأحداث الاقتصادية إلى معاملات (Transactions)، من هم الأشخاص المصرح لهم بتسجيل تلك المعاملات.. وغيرها من الأمور التي تكون في إطارها نظاماً للرقابة على المعاملات.
- وضع النظم والإجراءات التي تكفل التحقق بصفة منتظمة من دقة وسلامة البيانات المخزنة (Stored data) وكذلك دقة وصحة التقارير التي تعد على أساس تلك البيانات.
- وضع الخطط والإجراءات الكافية للتعرف على الأخطاء أياً كان مصدرها (الأشخاص، أو الأجهزة والآليات، أو البرامج.. إلخ) وكذلك وضع الخطط لتصحيحها.
- وضع الخطط والإجراءات الكفيلة بمنع أية تغيرات غير مصرح بها سواء للبيانات المخزنة (Stored data) أو النظم والبرامج الموضوعة لتشغيلها.
- وضع الخطط لتبويب وتنفيذ نظام للتقارير وفقاً للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها وبما يعكس أفضل استخدام لإمكانيات وموارد الوحدة التنظيمية وتحقيق أهدافها.
- وضع الخطط والإجراءات الكفيلة لحماية البيانات المخزنة والتي تكفل إعادة الأمور إلى وضعها الطبيعي في حالة حدوث خلل أو عطل أو عجز للأجهزة والآليات والبرامج أو التسهيلات عن العمل بالطريقة المألوفة أو المتوقعة.

شكل (٤)

أبرز الاشتراطات الضرورية لنظام فعال للرقابة على نظم المعلومات[٦]

نظام فعال للرقابة على نظم المعلومات. وهي في واقع الأمر اشتراطات عامة يجب تطويعها لتناسب درجة تعقد نظم المعلومات موضع الاعتبار. وبالنسبة لكل بند من البنود التي يحتويها شكل (٤) لا بد من تحديد الأهداف الرقابيةالمنشودة (Control Objectives) هذا بالإضافة إلى ترجمة تلك الأهداف إلى خطوات وإجراءات محددة.

ولتوضيح عملية تحديد الأهداف الرقابية وترجمتها إلى خطوات وإجراءات محددة، نأخذ البند الأول من شكل (٤) كمثال في هذا الصدد، ويقضي البند الأول (من شكل (٤)) هذا بضرورة التحديد الواضح للواجبات والسلطات للعناصر المكونة لنظام الرقابة عى نظم المعلومات ــ داخل قسم النظم والحاسبات الالكترونية وخارجها ــ بشكل يحد إلى حد كبير من فرص ارتكاب أخطاء أو التغطية على أعمال تغاير العرف الطبيعي للأمور كما تحدده النظم والإجراءات التخطيطية والرقابية التي تسير عليها الوحدة التنظيمية. وفي هذا الخصوص يمكن تحديد الأهداف الرقابية على النحو التالي:

أولاً ــ الفصل الوظيفي بين قسم الحاسب أو التشغيل الالكتروني من ناحية وبين الأقسام المستفيدة من ناحية أخرى (User departments or functions).

ثانياً ــ الفصل الوظيفي داخل قسم الحاسب أو التشغيل الالكتروني للبيانات.

ولا يقتصر الأمر على تحديد الأهداف الرقابية تلك، بل لا بد من ترجمتها إلى خطوات محددة على النحو الموضح بأشكال (٥) و (٦).

التعاون المستمر بين المسؤولين عن الرقابة على نظم الحسابات الالكترونية:

من الطبيعي أن مسؤولية تصميم نظم الحاسبات الالكترونية تقع على عاتق محللي ومصممي نظم الحاسبات ومن المفروض أن تعمل تلك الفئة من متخصص الحاسبات الالكترونية على أن تتضمن نظم المعلومات المبنية على الحاسبات تلك الضوابط الرقابية الضرورية. ومن ناحية أخرى، يقع على المراجع الداخلي عبء التأكد من أن نظم المعلومات باستخدام الحاسبات تتضمن من الضوابط الرقابية ما يكفل دقة وسلامة أداء النظام[٧]. ومن هنا يكون من الضروري والمفيد أن نحقق نوع من التعاون المستمر والتنسيق الكافي بين تلك التخصصات للسعي نحو تحقيق أهداف الرقابة الفعالة على نظم

الهدف الرقابي	الخطوات الرقابية المحددة
الفصل الوظيفي بين قسم الحاسب أو التشغيل الالكتروني للبيانات من ناحية وبين الأقسام المستفيدة من ناحية أخرى	(أ) يجب على المستفيدين (USERS) التأكد من صحة ودقة بيانات الإدخال للنظم الخاصة بهم. (ب) يجب على أفراد قسم الحاسب الرقابة على تشغيل البيانات. (ج) يجب أن يكون قسم الحاسب أو التشغيل الالكتروني مستقلاً عن المستفيدين. (د) يجب على المستفيدين تصحيح أخطائهم. (هـ) يجب على المستفيدين الاشتراك الفعال في تصميم واختبار النظم الجديدة وفي تعديل النظم الحالية.
الفصل الوظيفي داخل قسم الحاسب الالكتروني	(أ) يجب الفصل بين وظائف التشغيل من ناحية وبين وظائف تحليل النظم وتخطيط البرامج من ناحية أخرى. (ب) من المفضل الفصل بين وظائف تحليل النظم وتخطيط البرامج. (ج) يجب تخصيص أمين لمكتبة البرامج والملفات غير المستخدمة في تشغيل العمليات. (د) يقتصر دخول غرفة الحاسب على الأشخاص المصرح لهم فقط بتشغيل النظام. (هـ) يفضل إجراء التنقلات بين الوظائف وكذلك الإجازات الإجبارية. (و) يجب أن تتولى جماعة مستقلة عن قسم الحاسب الرقابة على مراجعة دقة بيانات الإدخال وتوزيع التقارير.

شكل (٥)

ترجمة الأهداف الرقابية الخاصة بالفصل الوظيفي إلى خطوات رقابية محددة في ظل نظام التشغيل على دفعات

(Batch Processing Systems)

الهدف الرقابي	
	اولا — يجب على مدير قاعدة البيانات (The data-base administrator) أن يتولى مسؤولية الوظائف الآتية: ١ — الرقابة على تحديد المعنى أو التعريف (Data-Base definitions) في قاعدة البيانات. ٢ — تحديد وتنفيذ إجراءات الامان والمأمونية (Security). ٣ — تحديد هياكل تخزين الملفات وطريق التوصل إليها. ٤ — تحديد وتنفيذ إجراءات الاحتياط والعودة إلى الوضع الطبيعي (Backup and recovery procedures). ٥ — تنمية والحفاظ على علاقات وثيقة مع المستفيدين (Users). ٦ — تنمية والحفاظ على انماط ومعايير لاداء قاعدة البيانات والتوثيق الضروري لكافة أبعاد نظام قاعدة البيانات بالوحدة التنظيمية. ٧ — تنمية ومتابعة وتوجيه اداء نظم قاعدة البيانات (DBMS). ثانيا — تطبيق نفس الخطوات الرقابية المحددة من (أ) إلى (هـ) السابق الإشارة إليها في ظل نظام التشغيل على دفعات، وهي: (أ) يجب على المستفيدين (Users) التاكد من صحة ودقة بيانات الإدخال للنظم الخاصة بهم. (ب) يجب على افراد قسم الحاسب الرقابة على تشغيل البيانات. (ج) يجب أن يكون قسم الحاسب او التشغيل الالكتروني للبيانات مستقلاً عن المستفيدين (Users). (د) يجب على المستفيدين تصحيح اخطائهم. (هـ) يجب على المستفيدين الاشتراك الفعلي في تصميم واختبار النظم الجديدة وفي تعديل النظم الحالية.
	اولا — نتيجة لمسؤولية افراد قسم الحاسب الالكتروني الذي يقع على عاتقهم الحفاظ على برامج النظم (Systems Software) وملفات قاعدة البيانات وغيرها من الأجزاء الحساسة من نظام قاعدة البيانات فإنه من الضروري تواجد نوع من الضوابط الرقابية التعويضية (Compensating controls) مثل الحرص الزائد في انتقاء الأفراد الذين ينتمون لقسم التشغيل الالكتروني للبيانات والمراجعة الدورية وغيرها. والغرض من تلك الضوابط الرقابية التعويضية هو التقليل أو الحد من الأخطار التي قد تنجم عن تغلغل بعض افراد قسم الحاسب الالكتروني في أبعاد النظام ودرجة معرفتهم بجوانب قاعدة او أساسات البيانات إلى الوحدة التنظيمية. ثانيا — تنطبق نفس الخطوات الرقابية المحددة المشار إليها من (أ إلى هـ) في ظل نظم التشغيل على دفعات، وهي: (أ) وجوب الفصل بين وظائف التشغيل من ناحية وبين وظائف تحليل النظم وتطوير البرامج من ناحية اخرى. (ب) يفضل الفصل بين وظائف تحليل النظم وتخطيط البرامج. (ج) يقتصر دخول غرفة الحاسب على الأشخاص المصرح لهم فقط بتشغيل النظام. (د) يجب تخصيص أمين لمكتبة البرامج والملفات غير المستخدمة في تشغيل البيانات. (هـ) يفضل إجراء التنقلات بين الوظائف وكذلك القيام بالإجازات الإجبارية. ثالثا — بالنسبة لذلك الجزء من نظام التشغيل الالكتروني للبيانات الذي يعمل على أساس التشغيل على دفعات (Batch processing Systems) فإن من الواجب أن تتولى جماعة مستقلة عن قسم الحاسب عمليات الرقابة على ومراجعة دقة بيانات الإدخال وتوزيع التقارير.

شكل (٦)

ترجمة الأهداف الرقابية الخاصة بالفصل الوظيفي إلى خطوات رقابية محددة في ظل نظم إدارة قاعدة البيانات (Data base Management Systems (DBMS))

المعلومات المبنية على الحاسبات ـ هذا وتنبع أهمية تواجد ذلك التعاون من الاعتبارات التالية: [٨]

ـ إن انتظار المراجع الداخلي حتى يتم تصميم النظام للتأكد من تضمين الضوابط الرقابية الهامة له عيوبه الواضحة من حيث التكلفة الزائدة نتيجة تعديل النظام بعد تصميمه.

ـ من شأن التنسيق والتعاون منذ البداية الارتقاء بجودة الضوابط الرقابية التي يتضمنها النظام موضع الاعتبار. إذ أن هناك بعض الأساليب الفعالة للرقابة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات لا بد وأن يتم تضمينها النظام منذ الخطوات الأولى للتصميم، مثل: (Integrated Test Facility).

ـ ومن شأن التعاون والتنسيق المستمر بين الوظيفتين أن يرفع من مستوى التفاعل بينهما ويمكن لكل منهما أن يدرك طبيعة ما يقوم به الطرف الآخر ويفهم اللغة التي يتعامل بها الأمر الذي يسهم في النهاية إلى الارتقاء بجودة الضوابط الرقابية على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات الالكترونية.

إن علينا أن نتذكر العيوب والمشكلات المرتبطة بالمراجعة حول الحاسب (Auditing Around the Computer) وما يترتب عليها من ضوابط رقابية ضعيفة وما قد يصاحبها من احتمالات لخطر أو خسارة تتعرض لها نظم المعلومات المبنية على الحاسبات.

ولكن ما هي تلك الأمور الواجب اتباعها لتحقيق ذلك التعاون المنشود بين المسؤولين عن الرقابة على نظم المعلومات المبنيةعلى الحاسبات؟ هل يعد المراجعون الداخليون أنفسهم مسؤولين مسؤولية كاملة عن توافر وفعالية تلك الضوابط الرقابية ويقحمون أنفسهم في أعمال تصميم نظم المعلومات المبنية على الحاسبات؟ هل ينتظر محللو، ومصممو النظم المبادرة من جانب المراجعين الداخلين للتأكد من الوفاء بمتطلباتهم الرقابية على النظم التي يقومون بتصميمها؟

في الواقع لا يجب أن يترك الأمر عشوائياً، ولا يجب الاعتماد على المبادرة من أي من الجانبين. ولكن من الحيوي أن تقوم الإدارة العليا بالوحدة التنظيمية بالتحديد الواضح لمسؤولية كل من لهم صلة بتلك النظم. ولا بد أن تتوسع دائرة اختصاصات المراجعين الداخلين لتشتمل على ضرورة تفهمهم لطبيعة النظم الالكترونية لتشغيل

البيانات وضرورة إدراكهم الكامل لواجباتهم نحو ضرورة توافر الضوابط الرقابية اللازمة. هذا بالإضافة إلى ضرورة تحديد الإدارة العليا لواجبات واختصاصات المراجع الداخلي نحو مركز الحاسب الالكتروني ونحو عملية تنمية وتصميم وتنفيذ نظم المعلومات المبنية على الحاسبات ودورهم عبر المراحل الزمنية المختلفة لتنمية نظم الحاسبات الالكترونية.

وبصفة أساسية لا بد وأن تسعى إدارة الوحدة التنظيمية إلى أن تتفهم الأقسام والوظائف الأخرى طبيعة عمل المراجع خاصة التطورات الناشئةعن الاستخدام المتزايد للحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات (أنظر أيضاً ملحق ب لبعض الأشكال التي توضح طبيعة وعلاقات وأبعاد الرقابة على نظم المعلومات في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات).

هذا وقد يرى بعض المراجعين الداخلين أن اشتراكهم في عملية تنمية نظم التشغيل الالكتروني للبيانات قد يؤثر على موضوعيتهم واستقلاليتهم. إلا أن هذا الاعتراض مردود عليه على أساس أن دور المراجع الداخلي محدود بمراجعة وتقييم والتأكد من توافر الضوابط الرقابية الضرورية لكفاءة النظام. ومسؤولية وجود أو عدم وجود تلك الضوابط الرقابية تقع أساساً على المستفيدين (Users) وذلك بالطبع في ضوء تقسيم العمل بين هؤلاء المستفيدين وبين متخصصي الحاسبات الالكترونية المسؤولين عن تصميم النظام. ويتبلور دور المراجع الداخلي هنا في إبداء النصح ورفع التوصيات والتأكد من تواجد الضوابط الرقابية الضرورية.

الخلاصة:

مع سرعة التقدم التكنولوجي في ميدان الحاسبات الالكترونية والاستخدام المتزايد لها في تشغيل بيانات الوحدات التنظيمية، وجب الاهتمام بوظيفةالرقابة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات (Computer based information Systems Control).

هذا وقد تعرضت المناقشة السابقة إلى أبرز تلك التحديات التي تواجه الوحدات التنظيمية، خاصة تلك التي تواجه الوحدات التنظيمية في الوطن العربي.

ومن ناحية أخرى، أوضح الباحث بعض الاعتبارات العملية اللازمة لتحقيق عملية الرقابة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات. وقد أكدت المناقشة ضرورة

إدراك الإدارة العليا لمسؤوليتها بخصوص متطلبات الرقابة على نظم التشغيل الالكتروني للبيانات.

كما أكدت المناقشة ضرورة تعاون كل من أقسام ومراكز التشغيل الالكتروني للبيانات مع وظائف الرقابة الداخلية بالوحدات التنظيمية لوضع التدابير واتخاذ الإجراءات التي تحد بقدر الإمكان من الأخطاء والأخطار المترتبة على ضعف إجراءات وأساليب الرقابة على نظم المعلومات المبنية على الحسابات.

وقد تعرضت المناقشة إلى مفاهيم وأساليب الرقابة في ظل نظم التشغيل على دفعات (Batch Processing) وكذلك في ظل نظم قاعدة البيانات (Data base environments).

الملاحق:

ملحق (أ) بعض المصطلحات ذات الارتباط الوثيق بالبحث الحالي.

ملحق (ب) بعض الأشكال الوثيقة الصلة بمجالات وأبعاد الرقابة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات.

ملحق (أ)
بعض المصطلحات
ذات الارتباط الوثيق بالبحث الحالي(*)

Advanced Computer Information System	نظام متقدم للمعلومات المبنية على الحاسبات
Audit Trail	مسار وأدلة المراجعة
Checkpoint/Restart	نقطة التأكد/ إعادة البدء
Data Base	قاعدة البيانات
Data base Administrator (DBA)	مدير قاعدة البيانات
Data Base Management Systems (DBMS)	نظم إدارة قاعدة البيانات
Integrity	تمام أو كمال (قاعدة البيانات)
Internal Controls	ضوابط الرقابة الداخلية
On-Line	النظم المباشرة
Real-time	نظم الوقت الحقيقي
Reliability	الثقة أو الوثوقية
Security	أمن، مأمونية

نظام متقدم للمعلومات المبنية على الحاسبات:

(Advanced Computer Based Information System)

An Information system characterized by the following features:

(a) remote terminals within a communications network linked to a main computer.

(b) a data base management system software to manage the organizational data bases.

(c) sophisticated computer users to interact with the system for their planning and control activities.

(*) نتيجة للطبيعة الفنية للكثير من المصطلحات الخاصة بنظم المعلومات المبنية على الحاسبات الالكترونية، قد يكون من المفيد تحديد المقصود ببعض المصطلحات التي ترتبط ارتباط وثيقاً بموضوع الدراسة الحالية، وخاصة تلك التي يتكرر ذكرها في سياق المناقشة الحالية هذا بالإضافة إلى أن البحث الحالي يقع ضمن دائرة اهتمامات متخصصي الحاسبات الالكترونية والمحاسبين والمراجعين الداخلين والخارجين والمستفيدين من نظم الحاسبات الالكترونية وغيرهم من المسؤولين عن أمور الرقابة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات.

ذلك النوع من نظم المعلومات المبنية على الحاسبات والتي تتميز بالخصائص الآتية:

- استخدام النهائيات الطرفية (Terminals) في إطار من شبكة اتصال البيانات (Data communications network) تتصل بحاسب رئيسي.
- نظام لإدارة قاعدة أو أساسات البيانات (نوع من البرامج الجاهزة أو المساعدة) لإدارة قاعدة أو أساسات البيانات بالوحدة التنظيمية.
- نوع من المستفيدين من خدمات الحاسب على درجة من النضوج تمكنهم من التفاعل مع نظم تشغيل البيانات لأغراض عمليات التخطيط والرقابة بالوحدة التنظيمية.

مسار وأدلة المراجعة: (Audit trail)

Accounting control procedures that provide documentary evidence of processing so that original transactions can be traced forward to related records and reports, and records and reports can be traced back to their component source transactions (SRA, 1977 b, p. 219).

إجراءات الرقابة المحاسبية التي تزودنا بالأدلة التي تمكن من تتبع المعاملات الأصلية في التقارير النهائية. وكذلك تتبع التقارير النهائية والسجلات إلى معاملاتها (مصادرها) الأصلية.

نقطة التأكد/ إعادة البدء: (Checkpoint/Restart)

A means of restarting a program at some point other than the beginning, used after a failure or interruption has occurred. Checkpoints may be used at intervals throughout an application program; at these points records are written giving enough information about the status of the program to permit its being restarted at that point. (Martin, 1977, p. 685).

طريقة يمكن بواسطتها استئناف البرنامج عند نقطة (أو موقع تشغيل) معين بدلاً من الرجوع إلى نقطة البداية لبدء البرنامج. ذلك عند حدوث توقف أو قطع سير البرنامج.

ويمكن (استخدام تلك النقاط الرقابية) أو نقاط المراجعة على فترات أثناء سير البرنامج إذ تسجل معلومات كافية عن حالة البرنامج عند كل من نقاط المراجعة تلك بحيث يمكن استئناف البرنامج من عند تلك النقطة التي حدث بعدها التوقف.

قاعدة البيانات: (Data Base)

A collection of interrelated data stored together with controlled redundancy to serve one or more applications; the data are stored so that they are independent of programs which use the data; a common and controlled approach is used in adding new data and in modifying and retrieving existing data within a data base. A system is said to contain a collection of data bases if they are disjoint in structure. (Martin, 1977, p. 686).

مجموعة من البيانات المترابطة يتم تخزينها في إطار من التكرارية المحكومة أو المخططة لخدمة استخدام أو أكثر. ويتم تخزين البيانات بصفة مستقلة عن البرامج التي تستخدمها. وهي أسلوب منظم لا يقتصر على تطبيق أو استخدام واحد، ولكنه من العمومية بمكان بحيث يسمح بإضافة بيانات جديدة أو تعديل واسترجاع البيانات التي تحتوي عليها قاعدة أو أساسات البيانات.

مدير قاعدة البيانات: (Data-Base Administrator (DBA)

An individual with an overview of one or more data bases, who controls the design and use of these data bases. (Martin, 1977, p. 686).

وهو شخص ذو نظرة شاملة على قاعدة البيانات بالوحدة التنظيمية وهو الذي يراقب تصميم أو إحداث أي تعديل أو تغيير في قاعدة البيانات للوحدة التنظيمية موضع الاعتبار.

نظام إدارة قاعدة البيانات: (Data Base Management System (DBMS)

The collection of software required for using a data base. (Martin, 1977, p. 686).

مجموعة البرامج والروتينيات التي تستخدم للتعامل مع قاعدة البيانات بالوحدة التنظيمية سواء في تسجيل أو تخزين البيانات بقاعدة البيانات أو في استرجاعها أو تعديلها.

كمال أو تمام (قاعدة البيانات): (Integrity)

«When a data base contains data employed by many different users it is important that the data and associations between data items not destroyed. Hardware failures and various types of accidents will occur occasionally. The storage of data and its updating, and insertion procedures, must be such that the system can recover from these circumstances without harm to the data. An installation needs to be able to guarantee the integrity of the data it stores.

In addition to protecting data from systems problems, the integrity checks may also be designed to ensure that data values conform to certain specified rules. For example, they may be constrained to lie within certain ranges of values. Tests may be made by checking the relationship between several data values». Martin, 1977, p. 37.

«The problem of integrity is the problem of ensuring-insofar as it can be ensured-that the data in the data base is accurate at all the times.

Maintaining the integrity of the data base can be viewed as protecting the data against invalid (as opposed to illegal) alteration or destruction. Integrity is thus distinct from security, although the two topics are closely alied, and indeed the same mechanism may be used to acheive the preservation of both, at least to some extent. (Date, 1977, p. 395).

The term data base integrity includes validation of data entry, backup/recovery procedure for protecting the data against any loss or destruction.

تشكل البيانات الركيزة الأساسية في قاعدة البيانات ولما كانت تلك البيانات تستخدم بواسطة العديد من مختلف المستفيدين (Users) فإنه من الحيوي أن لا يحدث أي تلف أو تشويه لبنود البيانات والعلاقات بينها. ولما كان من المتوقع حدوث أي عطل أو شلل للأجهزة وغيره من الحوادث فإنه لا بد وأن تتم عمليات تخزين البيانات أو تحديثها (Updating) بشكل يمكن معه أن يستعيد النظام حالته الطبيعية بعد تلك الظروف دون أن تتعرض البيانات نفسها لأي ضرر.

ومن هنا لا بد وأن تعمل الوحدة التنظيمية على ضمان تمام وتكامل البيانات التي يتم تخزينها في قاعدة البيانات.

وبالإضافة إلى حماية البيانات من تلك المشكلات، فإنه لتمام أو تكامل البيانات من الواجب اتخاذ الإجراءات أو الخطوات التي تضمن دقة وسلامة ومعقولية البيانات تحت كل الظروف.

وبالتالي فإن المصطلح «تمام» أو «تكامل» قاعدة البيانات (Data base integrity) يعني حماية البيانات ضد أي تغير أو إتلاف لا سند له في قواعد أو إجراءات قاعدة البيانات بالوحدة التنظيمية.

ومن ناحية أخرى هناك فرق بين تمام أو تكامل البيانات وبين سرية البيانات (Privacy) على الرغم من أن المصطلحين مرتبطان.

ويتضمن تكامل وتمام قاعدة البيانات التحقق من صحة بيانات المدخلات والإجراءات الأمنية للرجوع إلى الحالة الطبيعية عقب حدوث أي خلل أو توقف (Backup/recovery) لحماية البيانات ضد أي تلف أو خسارة لبيانات الوحدة التنظيمية.

ضوابط الرقابة الداخلية: (Internal Controls)

Procedures that ensure the accuracy and completeness of manual and automated transactions, origination and processing, record keeping and reporting, and the avoidance, detection, and correction of errors and omissions. (SRA, 1977, p. 219).

هي تلك الإجراءات التي تضمن دقة واكتمال المعاملات اليدوية والآلية منذ بدايتها وتشغيلها وتسجيلها حتى الوصول إلى نتائج العمليات النهائية وتجنب واكتشاف وتصحيح أي خطأ أو حذف.

النظم المباشرة: (On-Line)

An on-line system is one in which the input data enter the computer directly from their point of origin and/or output data are transmitted directly to where they are used. The intermediate stages such as punching data, writing tape, loading disks, or offline printing are avoided. (Martin, 1977, p. 692).

تلك النظم التي بموجبها يتم إدخال البيانات من مصدرها مباشرة إلى نظام الكمبيوتر أو إخراج النتائج مباشرة من الحاسب إلى حيث سوف تستخدم تلك النتائج. وفي ظل هذا النوع من النظم يتم تجنب تلك المراحل الوسيطة من تثقيب البطاقات أو تسجيلها على أشرطة ممغنطة..

نظم الوقت الحقيقي: (Real time)

1. Pertaining to actual time during which a physical process transpires.
2. Pertaining to the performance of a computation during the actual time that the related physical process transpires in order that results of the computation can be used in guiding the physical process.
3. Pertaining to an application in which response to input is fast enough to effect subsequent input, as when conducting the dialogues that take place at terminals on interactive systems. (Martin, 1977, p. 693).

ذلك النوع من نظم الحاسبات الالكترونية الذي يسمح بتشغيل البيانات بما يسمح بالتأثير على نتيجة النشاط. وتجاوب الحاسب هنا سريع بشكل يسمح بالتأثير في نتيجة النشاط وعلى نتيجة المدخلات التالية.

الثقة أو الوثوقية: (Reliability)

The measure of confidence that may be placed in a set of records or reports. The test of reliability is whether a reconstruction, following accepted accounting practices, would yield approximately the results actually obtained. The closeness with which the records or reports conform to the results thus theoretically obtainable constitutes the degree of reliability. (Kohler, 1970, p. 367).

درجة الثقة في السجلات والتقارير إختبار الثقة في المرجعة يعني المدى الذي يمكن معه تقارب النتائج والتقارير الفعلية التي تم الوصول إليها وتلك التي يمكن الوصول إليها في حالة إعادة تشكيل إعداد التقارير من جديد وفقاً للأصول والقواعد المحاسبية المتعارف عليها.

أمن أو مأمونية (البيانات): (Security)

Data security refers to protection of data againt accidental or intentional disclosure to unauthorized persons, or unauthorized modifications or destruction.

Security is a highly complex subject because there are so many different aspects to it. A systems analyst responsible for the design of security needs to be familiar with all features of the system because the system can be attacked or security breached in highly diverse ways. Sometimes a great amount of effort is put into one aspect of security and other aspects are neglected.

The following seven requirements are essential for data-base security:

1. The data should be protected from fire, theft, or other forms of destruction.

2. The data should be reconstructable because, however good the precautions, accidents sometimes happen.

3. The data should be auditable. Failure to audit computer systems has permitted some of the world's largest crimes.

4. The system should be tamperpoof. Ingenious programmers should not be able to bypass the controls.

5. No system today is completely tamperpoof, but bypassing the controls can be made extremely difficult. Users of the data base must be positively indentified before they can use it.

6. The system must be able to check that users actions are authorized.

7. Users' actions should be monitored so that if they do something wrong they are likely to be found out (Martin, 1977, p. 38).

حماية البيانات ضد (أو أي إفشاء ــ عمدي أو غير مقصود ــ للبيانات لأشخاص غير مصرح لهم أو أي إتلاف أو تعديل للبيانات غير مصرح به).

وأمان البيانات هو موضوع في غاية التعقيد لما له من جوانب وأبعاد متعددة ــ ولا بد لأي محلل نظم أو مسؤول عن تصميم جوانب الأمن بالنظام الإلمام بكل ملامح النظام التي يمكن من خلالها تغلغل أو الاعتداء على النظام أو انتهاك مأمونية النظام من العديد من الجوانب.

ويتطلب أمن أو مأمونية قاعدة البيانات توافر الاشتراطات الآتية:

١ ــ لا بد من حماية البيانات من الأخطار المحتملة أو المؤقتة كالسرقة أو الحريق وغيرها من طرق الإتلاف.

٢ ــ لا بد من إمكانية إعادة تكوين أو تشكيل قاعدة البيانات، لأنه مهما كانت كفاءة الاحتياطات فإن الحوادث تحدث أحياناً.

٣ ــ لا بد من إمكانية مراجعة البيانات.

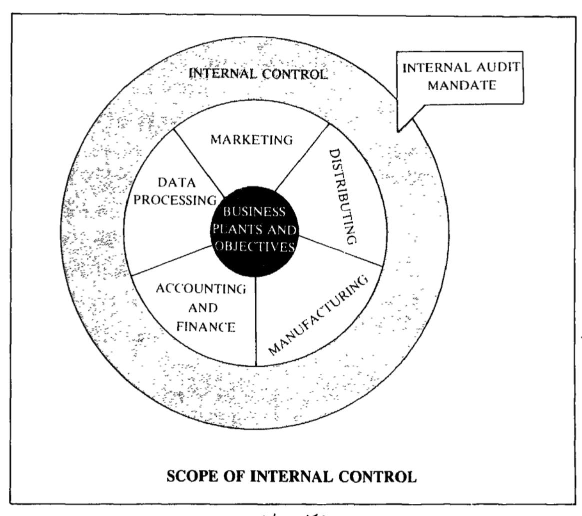
٤ ــ لا بد من تحصين النظام ضد محاولات التلاعب، إذ لا بد من أن نتوقع ما قد يقوم به بعض مخططي البرامج الذين هم على درجة عالية من الذكاء بمحاولة اختراق تحصينات النظام وتخطي صمامات الرقابة الموضوعة مثل كلمة السر وغيرها من الاجراءات الرقابية.

٥ ــ لا بد من إمكانية التعرف بوضوح على مستخدمي النظام قبل أن يصرح لهم باستخدامه. وعلينا أن نتذكر أنه لا يوجد نظام محصن ١٠٠ ٪ ضد أخطار التلاعب أو التغلغل.

٦ ــ لا بد من إمكانية التأكد من أن تصرفات مستخدمي قاعدة البيانات مصرح لهم بها.

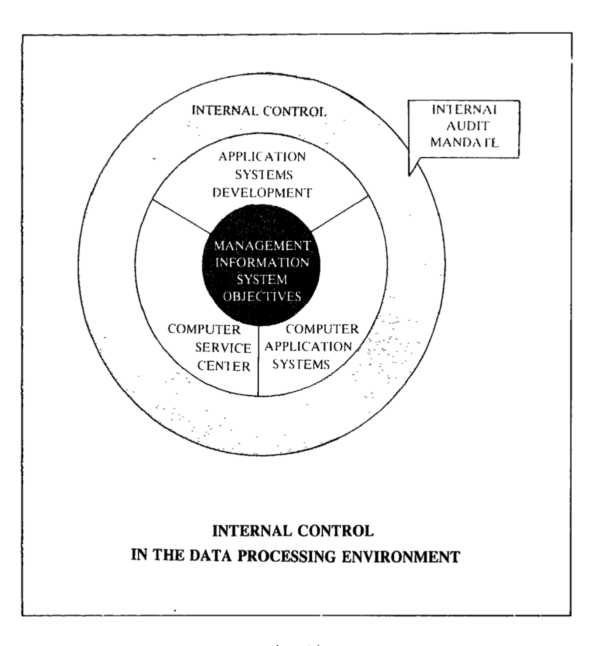
٧ ــ لا بد من متابعة تصرفات المتعاملين بحيث يمكن التعرف على ما قد يحدث من أخطائها أو مشكلات.

ملحق (ب)
بعض الأشكال الوثيقة الصلة وأبعاد الرقابة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات



SCOPE OF INTERNAL CONTROL

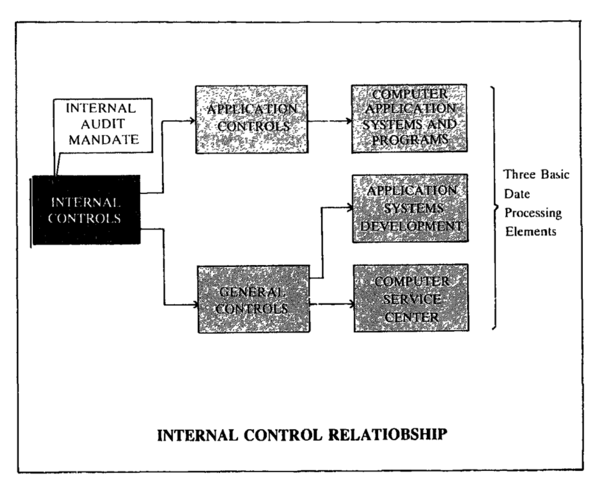
شكل (ب/١)
مجال الرقابة الداخلية
(Source: SRA, 1977 à, p. 20)



شكل (ب/٢)

الرقابة الداخلية في ظل نظم التشغيل الالكتروني للبيانات

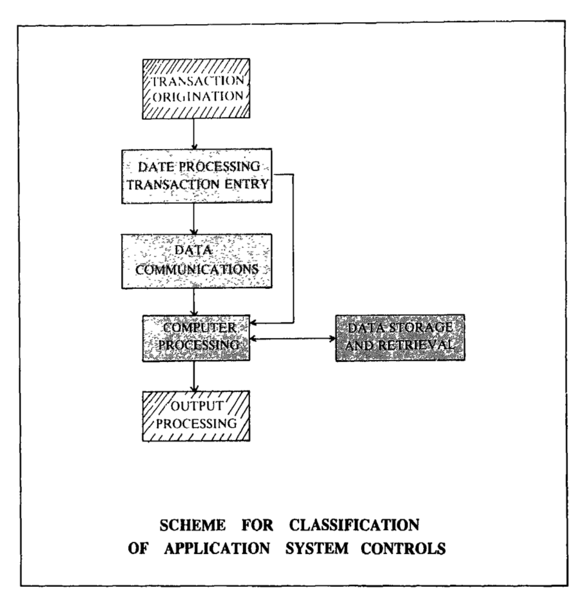
(Source: SRA, 1977 à, p. 22)



شكل (ب/٣)

علاقات الرقابة الداخلية

(Source: SRA, 1977 à, p. 22)



شكل (ب/٤)

تصنيف الضوابط الرقابية على تطبيقات الحاسب

(Source: SRA, 1977 à, p. 24)

الحواشي

(١) لعل المقتبس التالي من الدراسة الرائدة التي قامت بها (Stanford Research Institute) تعبر بدقة ووضوح عن فكر الباحث في هذا الخصوص:

«... management's needs and data processing capabilities have both become more complex and have merged. As more business fuctions have been computerized, business operations and management have become dependent upon data processing and the internal controls that ensure accuracy and completeness Traditional control and audit methods, tools, and techniques have become outmoded as a result of changes in the structure and form of computer application systems. With greater reliance on data processing have come new potentials for loss.

... the potential for loss associated with the use of data processing is increasing and taking new forms, as procedures once performed manually are automated. Traditional systems and procedures relied on manual checks and verifications to ensure the accuracy and completeness of data and records. In such an environment, exceptions could be handled as they were encountered. Decisions could be made without much delay in processing. Manual control was maintained over most, if not all, phases of transaction processing and record keeping». (SRA, 1977 à, p. 13).

(٢) *Ibid*, p. 17.

(٣) تشير الدراسات التي قام بها الباحث في البيئة العربية لنظم المعلومات المبنية على الحاسبات إلى أن الفجوة واسعة بين ما يجب أن يكون وبين ما هو مطبق بالفعل. إذ أن الأمر يقتصر في الغالب على ما يقوم به المراجع الخارجي من التأكد من مدى توافر بعض الضوابط الرقابية على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات. وما زال هناك الكثير الواجب على الوحدات التنظيمية أن تبذله في هذا الخصوص.

(٤) يمكن لمزيد من التفصيلات عن حالة: (Equity Funding corporation of American) يمكن الرجوع إلى المصادر التالية:

(أ) (The wall street journal) النصف الأول من عام ١٩٧٣ خاصة المقالات الآتية:

Andrews, F., «Why didn't Auditors Find Something Wrong with Equity Funding?», *The wall Street Journal,* May, 4, 1973, pp. 1, 21.

Blundell, W.E., «A Scandal Unfolds: some assets Missing, Insurance Called Bogus at Equity Funding Life,» *The Wall Street Journal,* April 2, 1973, pp. 1, 8.

Blundel, W.E., «Equity Funding's Worth is $ 185 Million Less Than Firm Had Claimed, Trustee Estimates», *The Wall Street Journal,* February 22, 1973, p. 5.

Kleinfield, N.R. «Crooks and Computers Are An executive Team, Business World Learns», *The Wall Street Journal,* April 26, 1973, pp. 1, 14.

والعديد غيرها من المقالات التي ظهرت في نفس الصحيفة خلال شهور مارس وأبريل ومايو ويونيو.

(ب) إعداد ومقالات (Business week) الآتية:

«A Continuing Hangover from Equity Funding» April 28, 1973, p. 42.

«On the Coast-to-Coast Trail of Equity Funding», April 21, 1973, pp. 68-72.

(ج) إعداد (The journal of Accountancy & Internal Auditor) في نفس الفترة المشار إليها أعلاه.

(د) هذا بالإضافة إلى تقارير اللجان الفنية الخاصة التي شكلتها الجهات الآتية لفحص ودراسة آثار وانطباعات الحالة:

American Institute of CPAs.
Securities and Exchange Commission.
New York Stock Exchange.
Toche Ross & Co.

(٥) بالطبع هناك العديد من الحالات الأخرى (وإن كانت ذات شهرة أقل) يكون الحاسب الالكتروني أو الكمبيوتر أحد العناصر فيها. ومن المؤكد فإن تلك الحالات وغيرها لها انطباعاتها وآثارها البعيدة المدى على درجةالوثوق في تطبيقات ونتائج أو مخرجات الحاسب الالكترونية. وطالما كانت هناك الضوابط الرقابية الكافية فإن ذلك من الممكن أن يقلل من فرص الغش أو التلاعب أو التغير العمدي أو غير المقصود في البيانات والمعلومات التي تتضمنها وتخرجها نظم التشغيل الالكتروني للبيانات.

ولمزيد من التفصيلات حول الأبعاد المختلفة لتلك الحالات وآثارها على عملية الرقابة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات، يمكن الرجوع على سبيل المثال إلى:

Allen, B., «The Biggest Computer Frauds: Lessons for CPAs», *The journal of Accountancy,* May 1977.

(٦) لمزيد من التفصيلات حول الأنماط المهنية للرقابة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات وما يتعلق بها من مبادىء وأهداف وخطوات وإجراءات، يمكن الرجوع إلى ما تبذله الهيئات المهنية الرائدة ومنها ــ على سبيل المثال التقارير وأدلة الإرشاد الآتية:

American Institute of CPAs, *Guidelines for Development and Implementation of Computer Based Application Systems,* MAS Guideline Series Number, 4 1976.

AICPA Professional Standards, Volume 1, as of July 1, 1977, AU Sections 320. Commerce Clearing House, chicago, Illirois.

AICPA, *The Auditor's Study and Evaluation of Internal Control in EDP Sysstems,* Aduit and Accounting Guide, 1977.

AICPA, *Management Control and Audit of Advanced EDP Systems, Computer Services Guidelines, 1977.*

(٧) لا يود الباحث أن يبالغ في أهمية وحيوية تعرف المراجع وإدراكه لأبعاد التشغيل الالكتروني للبيانات والنظم التي يراجعها ويتأكد من توافر الضوابط الرقابية لها.

ولعل الكلمات الآتية لـ (Horwitz) تعبر بوضوح عن أهمية تعمق المراجع المسؤول عن مراجعة النظم وأقسام التشغيل الالكتروني في أبعاد تلك النظم والأقسام:

«... It is difficult to conceive of an auditor with no familiarity with EDP being able to truly understand the system, let alone come to any meaningful opinion regarding the adequacy of the controls. For example, in a perpetual inventory system, how can an auditor be assured that the correct record on tape (or disk) has been updated unless he has some awareness of file organization, magnetic header labels and file update procedures? how can he satisfy himself that all records have been processed unless he understands the nature of batch controls and trailer records?

In many instances, especially where the system is simple, the auditor may be able to skirt the computer and obtain his audit assurances by means of extensive examination of detailed printouts, where these exist. But what a price to pay for the questionable privilage of conducting an audit without an awareness of the system's weak and strong links... (Horwitz, p. 50).

(٨) هناك العديد من الدراسات والآراء اتي تؤيد وتؤكد أهمية تفاعل المراجع الداخلي كخبير رقابة (A control expert) مع وظائف تصميم وتنفيذ نظم المعلومات المبنية على الحاسبات وللمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة يمكن الرجوع على سبيل المثال إلى:

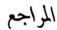
Canning, R. «The Internal Auditor and the Computer, *EDP ANALYZER*, June 1974.

Canning, R. The Importance of EDP Audit and Control», *EDP Analyzer*, June 1977.

Culbertson, R.C., What is the Role of the EDP Auditor, *The Internal Auditor*, December 1977.

Perry, V.E., «The Making of a Computer Auditor, *The Internal Auditor*, November, December 1974.

Rittenberg, L. and Davis, G., «The Roles of Internal and external Auditors in Auditing EDP Systems, *The Journal of Accountancy*, December 1977.



— Date, C.J., *«An Introduction to Data-Base Systems»*, Addison-Wesley Publishing Company, Reading, Massachasetts, 2nd ed, 1977.

— Horwitz, G., «EDP Auditing-The Coming Age», *The Journal of Accountancy*, August 1970, pp. 48-56.

— Kohler, E.L., *«A Dictionary for Accountants»*, Prentice-hall Englewood Cliffs, N.J., 1970.

— Linowes, D.F., «Communications Satellites: Their impact on the CPA», *The Journal of Accountancy*, September 1981 pp. 58-66.

— Litecky, C.R., and Rittenberg, «The External Auditor's review of computer Controls» *Communications of the ACM*, Vol. 24, No. 5, May 1981.

— Martin, J., *«Computer data-Base Organization»* Prentice-Hall, Englewood Cliffs, N.J., 2nd. ed., 1977.

— Perry, W.E. and Warner, H.C., «Systems Auditability Friend or Foe 2 *The Journal of Accountancy*, February 1978, pp. 52-60.

— Rittenberg, L.E., and Purdy, C.R., «The Internal Auditor's Role in MIS Developments, *MIS Quarterly*, December 1978.

— Standford Research Institute (SRA) *«System Auditability & Control Study-Data Processing Control Practices Report»*, The Institute of Internal Auditors, Altamonte Springs, Florida, 1977 a.

— Stanford Research Institute (SRA), *«Systems Auditability & Control Study-Data Processing Audit Practices Report»*, The Instute of Internal Auditors, Alamonte Springs, Flodida, 1977 b.



مجلة العلوم الاجتماعية ــ العدد ٤ ــ المجلد ١١ ــ ربيع الأول ١٤٠٤هـ ــ ديسمبر ١٩٨٣ (صفحات من ٢٠١ إلى ٢٢٣)

تكافؤ الفرص التعليمية ومجتمع الجدارة

حسن سلامة الفقي
كلية التربية ــ جامعة الكويت

مقدمة

يعتبر التعليم قوة كبيرة تساعد على نمو كل من الفرد والمجتمع. ومن هنا توجه المجتمعات المختلفة اهتماماً كبيراً للتعليم. فلقد أطالت كثير من المجتمعات سنوات التعليم الإجباري لكل مواطن بحيث شملت المرحلتين الابتدائية والمتوسطة (الإعدادية). وأطالت بعض المجتمعات سنوات التعليم الإجباري لتضم المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية. كما تقوم المجتمعات المختلفة بالتوسع في إنشاء المعاهد العالية والجامعات لتزيد من فرص الالتحاق بالتعليم العالي لعدد كبير من المواطنين.

وتهدف المجتمعات المختلفة من كل هذه الجهود إلى تنمية قدرات المواطنين ومواهبهم فيفيد الفرد من الفرص التعليمية وتنمو قدراته واستعداداته ومواهبه. كما يفيد المجتمع في النهاية من قدرات أفراده ومواهبهم.

والهدف من هذه الدراسة توضيح العلاقة بين التعليم وبناء ما يمكن أن نطلق عليه اسم مجتمع الجدارة (Meritocratic Society). ومجتمع الجدارة هو المجتمع الذي يشغل فيه الأفراد من ذوي المؤهلات العالية والخبرة المراكز ذات المكانة في المجتمع بجدارتهم الشخصية أي بقدراتهم واستعداداتهم وجهودهم وليس بسبب امتيازات ورثوها.

كما أن الهدف منها التعرف على ما وصلت إليه بعض المجتمعات الغربية والعربية

في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية. وتكافؤ الفرص التعليمية يعني توفير فرص تعليمية متكافئة لتنمية قدرات واستعدادات كل فرد إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه هذه القدرات والاستعدادات بصرف النظر عن الأحوال المادية أو المستوى الاجتماعي والاقتصادي للفرد.

ولا يقصد بالتكافؤ التساوي في الفرص التعليمية، فلا بد من مراعاة اختلاف الأفراد في القدرات والاستعدادات. ومن ثم فلا بد من تنويع الفرص التعليمية.

كما تهدف الدراسة أيضاً إلى التعرف على العوائق التي تحول دون تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وتقديم الحلول المناسبة لمعالجتها.

فهل المجتمعات الحالية تسعى إلى تحقيق الفرص التعليمية المتكافئة ومن ثم تستحق أن نطلق عليها اسم مجتمعات الجدارة؟

وما الذي تحقق من تكافؤ الفرص التعليمية في المجتمعات الغربية في المراحل التعليمية المختلفة؟ وإلى أي مدى وصلت المجتمعات العربية في تحقيق التكافؤ؟ وما أهم العقبات التي تقف حائلاً دون تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية؟ وكيف نتغلب عليها؟.

وفي الجزء الأول من هذه الدراسة نوضح الاتجاه الذي يقول بأن المجتمعات الحالية تسير في الطريق إلى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ومن ثم يمكننا أن نطلق عليها اسم مجتمعات الجدارة. وفي الجزء الثاني نوضح المدى الذي وصل إليه تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في بعض المجتمعات الغربية. أما الجزء الثالث فنتتبع فيه النمو في المجتمعات العربية في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

ونوضح في الجزء الرابع من هذه الدراسة العقبات التي تعترض تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ونقدم بعض المقترحات.

تكافؤ الفرص التعليمية ومجتمع الجدارة

بالرغم من أن الجهود لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية قد بدأت في القرن التاسع عشر إلا أنها مضت بخطى واسعة في القرن العشرين. وبقدر ما تكون المجتمعات منفتحة بقدر ما تقدم للمواطنين الفرص المتكافئة لتنمية قدراتهم واستعداداتهم ومواهبهم.

والمجتمع المنفتح هو الذي يستطيع أن يصعد فيه الأفراد في السلم الاجتماعي بالقدر الذي تسمح لهم به قدراتهم ودافعيتهم. وتقل في هذا المجتمع المعوقات التي تعوق حركة الأفراد إلى أعلى أو إلى أسفل. ويصبح الحراك الاجتماعي نتيجة لذلك أوسع انتشاراً.

فقدرة الفرد وجهده وليست الطبقة الاجتماعية(*) التي ينتمي إليها هي التي تقرر نجاحه ومكانته.

أما المجتمع المغلق فهو الذي تورث فيه الثروة والقوة والمكانة. وتتقرر المكانة في هذا المجتمع بالوضع الاجتماعي وبالعلاقات الوثيقة بأصحاب النفوذ والمراكز العالية. وفرص التحرك في هذا المجتمع إلى المراكز الأعلى وإلى مجتمع الصفوة قليلة بالنسبة للأفراد الموهوبين.

والمجتمع المنفتح إذن هو مجتمع الجدارة. أي أنه المجتمع الذي تحدد فيه مكانة كل فرد بقدرته وجهده.

ويرى بعض المشتغلين بالتربية أن انتشار التعليم في النصف الثاني من القرن العشرين بدرجة كبيرة يسمح لنا بأن نطلق على المجتمعات الحالية اسم مجتمعات الجدارة. ويرى أصحاب هذا الاتجاه بأن التعليم من أهم العوامل بل من أكثر العوامل أهمية في بناء مجتمع الجدارة. وفي رأيهم أنه إذا كانت المؤسسات التعليمية حالياً تقدر القدرة والجهد أكثر من تقديرها للانتهاء إلى طبقة اجتماعية معينة فإننا في هذه الحالة نستطيع أن نقرر بأن المجتمع أكثر انفتاحاً أي في الطريق إلى أن يصبح مجتمع الجدارة.

ولقد أشرنا إلى محاولات الدول المختلفة لنشر التعليم وزيادة سنوات التعليم الإجباري. وانتشار فرص التعليم وسيلة من الوسائل التي تقلل من الامتيازات التي كان

(*) تتحدد الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد بعوامل متعددة من أبرزها المهنة والدخل والتعليم. ومن التقسيمات المعروفة تقسيم روبرت هافيجهيرست في دراسته المقارنة للعلاقة بين التعليم والحراك الاجتماعي في الولايات المتحدة الأميركية وأنجلترا والبرازيل وأستراليا. فقد قسم الطبقات الاجتماعية إلى الطبقة العالية، والطبقة المتوسطة ـ العالية، والطبقة المتوسطة ـ الدنيا، والطبقة العاملة ـ العالية، والطبقة العاملة ـ الدنيا.

Robert J, Havighurst, «Education and Social Mobility in Four Societies», International Review of Education, Vol. IV, No. 2, 1958.

يتمتع بها أبناء الطبقة العالية من قبل. ومن ثم يصبح الحراك الاجتماعي إلى أعلى لمن يمتلك القدرة والموهبة بصرف النظر عن الطبقة التي ينتمي إليها.

ويبنى أصحاب هذا الاتجاه رأيهم على الأسس التالية[١]:

١ ـ إن المؤهلات التعليمية تقرر المكانة الوظيفية ومن ثم فإن عملية توريث المهن للأطفال في بعض المجالات تقل. وقد يتمكن الأطباء والمهندسون على سبيل المثال من التأثير على مستقبل أبنائهم إلا أنهم لا يستطيعون توجيههم التوجيه الذي يؤدي بالضرورة إلى العمل بنفس مهن الآباء.

٢ ـ إن الوالدين لا يستطيعان ضبط نتاج التعليم المدرسي بالرغم من أنهما يستطيعان توجيه الأبناء في البيت. إلا أن تقييم أداء التلميذ في المدرسة واحد بالنسبة لجميع تلاميذ المدرسة ويتوقف على قدراتهم وجهودهم.

٣ ـ إن اختيار تخصص معين في المدرسة الثانوية أو الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي يتوقف إلى حد كبير على مجموعة من الاختبارات. وبالرغم من أن هذه الاختبارات ليست مثالية في الكشف عن القدرة والموهبة إلا أنها أقل تحيزاً من الناحية الطبقية من توصيات المعلمين وآرائهم.

ومع ذلك فهناك عوامل أخرى تقوم بدور كبير إلى جانب التعليم في الحراك الاجتماعي إلى أعلى. أي أن الفرص التعليمية المتكافئة لا تكفي وحدها لتحقيق الحراك الاجتماعي إلى أعلى. وقد أوضح روبرت هافيجهيرست هذه العوامل كما يأتي[٢]:

أولاً ـ تغير في توزيع الوظائف، ويتحقق ذلك نتيجة لما يأتي:

١ ـ تغير في تكنولوجيا الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الأعمال التي تحتاج إلى مهارات عالية وتستحق رواتب أعلى على حساب الأعمال التي يقوم بها العمال شبه المهرة أو غير المهرة.

٢ ـ حدوث تغير في نمط الصناعة مما يؤدي إلى الاعتماد على عمال يحتاجون إلى تدريب تقني بدلاً من العمال غير المهنيين. وعادة يحقق التغير من الزراعة إلى الصناعة ذلك. كما يتحقق ذلك أيضاً عن طريق التغير من الزراعة المعتمدة على الإنسان إلى الزراعة المعتمدة على الآلات.

٣ ـ ظهور صناعات جديدة تحتاج إلى قدر كبير من التدريب الفني وذات أجور مجزية.

٤ ـ زيادة في الإنتاجية الصناعية مما يؤدي إلى زيادة في الأجور والمرتبات مما يسمح للناس بإنفاق المزيد من دخلهم على الخدمات التي يقدمها المهنيون مما يؤدي بالتالي إلى زيادة عدد هؤلاء المهنيين.

ثانياً ـ تنوع الخصوبة:

فنجد أن المنتمين للطبقتين المتوسطة والعالية لا ينجبون أطفالاً كثيرين. وبذلك تصبح هناك فراغات في الطبقتين المتوسطة والعالية تملا من أسفل على شريطة أن يحتفظ المجتمع بعدد المراكز ذات المكانة المتوسطة والعالية أو يزيدها.

ومع ذلك فأصحاب الاتجاه الذي يعتبر المجتمعات الحالية هي مجتمعات الجدارة ينظرون إلى انتشار التعليم بصفة عامة وتحقيق الفرص التعليمية المتكافئة بصفة خاصة على أنها من أهم العوامل التي تساعد في بناء مجتمع الجدارة.

تكافؤ الفرص التعليمية
في بعض المجتمعات الغربية

إذا كان التعليم يقوم بدور كبير في بناء مجتمع الجدارة فإلى أي مدى تحققت الفرص التعليمية المتكافئة في المجتمعات الغربية؟

لقد حاول بعض الباحثين إثبات ذلك في المجالات التالية:

أولاً: زيادة سنوات التعليم للمواطنين.
ثانياً: تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الثانوي.
ثالثاً: تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم العالي.

أولاً ـ زيادة سنوات التعليم للمواطنين:

ويبرز ردمان وب نجاح المجتمع الأميركي في إبقاء المواطن الأميركي عدداً أطول من السنوات في التعليم وبالتالي حصول هذا المواطن على أعمال أفضل[٣] فيذكر أن مكتب الإحصاء الأميركي قد أوضح بأن حوالي ١٠٠ مليون مواطن أميركي قد انتهوا من الدراسة بالمدرسة الثانوية في عام ١٩٧٧.

كما يذكر أنه في ذلك العام كان المواطن الأميركي البالغ (من ٢٥ سنة فما فوق) قد أكمل ١٢,٤ سنة من التعليم في حين أن مثل هذا المواطن أكمل الدراسة لمدة تسع سنوات فقط في عام ١٩٤٧.

كما يذكر ردمان وب أيضاً أنه بينما كان ٣٧,٨ ٪ من الشباب الأميركي الذي يقع عمره بين ٢٥ و ٢٩ سنة قد أكمل التعليم الثانوي في عام ١٩٤٠ فإن هذه النسبة زادت إلى ٨٥,٣ ٪ في عام ١٩٧٨.

ويذكر أيضاً أن نسبة المتخرجين من الكليات قد زادت من ٥,٨ ٪ إلى ٢٣,٣ ٪ في نفس المدة.

ويؤكد ذلك النمو المستمر في تطبيق وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية. كما أن ذلك يوضح أيضاً أن هناك زيادة في أعداد الشباب القادرين على التحرك إلى أعلى ومن ثم بناء مجتمع الجدارة.

ثانياً ــ تكافؤ الفرص في التعليم الثانوي:

ويعتبر وجود مدرسة ثانوية مجانية واحدة أو موحدة من عوامل تحقق تكافؤ الفرص التعليمية. ويقول جيمس كولمان بأن التكافؤ في الفرص التعليمية في أميـركا يحقق المبادىء التالية[٤]:

١ ــ تقديم تعليم مجاني لمرحلة معينة تكون النقطة الأساسية للدخول إلى القوى العاملة.

٢ ــ تقديم منهج عام لكل الأطفال بصرف النظر عن الخلفية الاجتماعية ــ الاقتصادية الخاصة بهم.

٣ ــ ضمان التحاق الأطفال من خلفيات متنوعة بنفس المدرسة.

ومن ناحية أخرى يبين كرستوفر هيرن زيادة في نسبة الطلاب من أبناء الطبقة الدنيا في هولندا التي التحقت بالمنهج الأكاديمي المتميز بالمدرسة الثانوية[٥]. فلقد كانت نسبة هؤلاء الطلاب ٤ ٪ في عام ١٩٤٢ زادت إلى ٧ ٪ في عام ١٩٦٠. أي أنها زادت بنسبة ٧٥ ٪. أما نسبة أبناء الطبقة العالية فقد زادت في نفس المدة من ٤٥ ٪ إلى ٦٧ ٪. أي أنها زادت بنسبة ٥٠ ٪ تقريباً.

لكن من الملاحظ أن الطبقة الدنيا بدأت من نسبة منخفضة. ومن ثم استمرت الفجوة كبيرة بينها وبين الطبقة العالية. وهي بداية على أي حال تحتاج إلى مزيد من الجهد لتقليل الفجوة.

ومن ناحية أخرى توضح دراسة رهبرج وروزنتال التي أجريت على ٢٧٨٨ طالباً في ولاية نيويورك أن التحصيل الأكاديمي «عكس قدرات الطالب العلمية وطموحه التعليمي بدرجة أكبر من الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها. ولم يوجد دليل يبين أن المعلمين في توزيعهم للدرجات انحازوا للطلاب من الطبقة المتوسطة...»[٦].

كما تشير هذه الدراسة إلى أن «دور الطبقة الاجتماعية على مستوى المدرسة الثانوية بدأ يضمحل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية»[٧].

ثالثاً ــ تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم العالي:

ويبدو الموقف في التعليم العالي مختلفاً عنه في التعليم الثانوي. فقد قام سيويل وزملاؤه بدراسة طولية في جامعة وسكنسن على ٩٠٠٠ طالب اختيروا عشوائياً وتتبعوا خطواتهم بعد التخرج من الثانوي. وقد وجدوا «اختلافات عديدة في الفرص التعليمية بين الطلاب أصحاب الخلفيات الاجتماعية ــ الاقتصادية المختلفة»[٨].

كما وجدوا أن الطالب من أبناء المكانة الاجتماعية ــ الاقتصادية العالية لديه فرص تقدر بضعف ونصف بالنسبة لأصحاب المكانة المنخفضة في إتمام نوع من التعليم بعد الثانوي، وفرص بنسبة أربعة إلى واحد للالتحاق بالكلية، وفرص بنسبة ستة إلى واحد للتخرج في الكلية وبنسبة تسعة إلى واحد للالتحاق بالدراسات العليا. وكانت فرص الالتحاق للطلبة تزيد بصفة عامة عن فرص الطالبات في كل المستويات الاجتماعية الاقتصادية.

وقد تحدّت هذه الدراسة الفكرة الشائعة بأن التعليم العالي في أميركا يقدم فرصاً متكافئة للفقراء الموهوبين.

أما ناتالي روجوف فقد قامت بدراسة لقياس الأثر النسبي لكل من المستوى الاجتماعي ــ الاقتصادي والقدرة المدرسية على خطط طلاب المدارس الثانوية للالتحاق بالكليات[٩].

وقد أكدت دراستها أن فرص التحاق الطلاب من ذوي القدرة المدرسية العالية من أبناء المستويات الاجتماعية ـ الاقتصادية العالية تزيد عن نظرائهم من أبناء المستويات الاجتماعية ـ الاقتصادية الدنيا. كما تتضاءل هذه الفرص كلما انخفض المستوى الاجتماعي ـ الاقتصادي بالرغم من تثبيت عامل القدرة المدرسية.

أما في انجلترا فإن البيانات المتاحة عن النصف الأول من القرن العشرين تشير إلى أن النمط العام لم يتغير كثيراً منذ فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية[١٠].

ويلاحظ أن النسبة الأكبر من الطلاب الذين التحقوا بالمدارس الثانوية الأكاديمية ثم التحقوا بالجامعة من أبناء أصحاب المهن العالية ورجال الإدارة. وفي مسح استطلاعي في عام ١٩٥٥ اتضح أن ٢٤,٦ ٪ من الطلاب الذين التحقوا بالجامعات جاءوا من أسر تنتمي إلى الطبقة العاملة. وفي أكسفورد وكمبردج انخفضت نسبتهم إلى ١٣,١ ٪ في أكسفورد و٩,٤ ٪ في كمبردج بينما ارتفعت نسبتهم إلى ٣١ ٪ في بعض الجامعات الحديثة نسبياً[١١].

وفي فرنسا تفيد إحدى الدراسات بأن نسبة أبناء الطبقة العاملة الذين التحقوا بالتعليم العالي كانت ١,١ ٪ في كل ألف من الذكور في الفترة من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٠[١٢]. وقد زادت هذه النسبة إلى ٤,٨ في كل ألف في الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٥. أي أنها وصلت إلى خمسة أضعاف. أما نسبة أبناء المهنيين فكانت ٢٦,٢ في كل ألف في الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٥.

وبالرغم من أن الزيادة وصلت إلى خمسة أضعاف بالنسبة لأبناء الطبقة العاملة إلا أنها تعتبر ضئيلة جداً بالمقارنة بنسبة أبناء المهنيين.

كليات المجتمع (*)

وتؤكد الدراسات التي أجريت على كليات المجتمع عدم تحقيق تكافؤ في الفرص في

(*) كليات المجتمع في أميركا هي الكليات التي يلتحق بها الطلاب الذين لم يوفقوا في الالتحاق بالجامعات. ومدة الدراسة بها سنتان. وتقدم دراسات ثقافية ومهنية للطلاب. ولا يحصل الطالب منها على درجة جامعية. ومن ثم فهي تعتبر أقل مكانة من الكليات الجامعية.

التعليم العالي في المجتمع الأميركي. فقد أوضح بيرتون كلارك في عام ١٩٦٠ أن كليات المجتمع تجتذب نسبة عالية من أبناء الطبقة العاملة(١٣).

كما كشفت دراسة جيروم كارابل في عام ١٩٧٢ أن طلاب كليات المجتمع يأتون من المستويات الاجتماعية ـ الاقتصادية الدنيا إذا قيس المستوى الاجتماعي ـ الاقتصادي بعوامل المهنة والدخل والتعليم(١٤).

فبالنسبة لعامل المهنة أوضح كارابل أن نسبة أبناء أصحاب المهن العالية والإدارية تصل إلى ٤٩ ٪ من مجموع الطلاب في الجامعات الخاصة بينما تصل إلى ٢٠ ٪ بالنسبة لأبناء الطبقة العاملة. أما في كليات المجتمع فنسبة أبناء أصحاب المهن العالية والإدارية تصل إلى ١٦ ٪ بينما ترتفع نسبة أبناء الطبقة العاملة إلى ٥٥ ٪ أما أبناء أصحاب المهن المتوسطة فتبلغ نسبتهم ٢٩ ٪ في كليات المجتمع.

وبالنسبة للدخل أوضح بأن أكثر من ربع الطلاب في كليات المجتمع ينتمون إلى أسر يقل مستوى الدخل فيها عن ٨٠٠٠ دولار سنوياً. بينما تبلغ هذه النسبة ١١ ٪ في الجامعات الخاصة. أما من ينتمون إلى أسر يرتفع مستوى الدخل فيها إلى ما يزيد عن ٢٠,٠٠٠ دولار سنوياً فتبلغ نسبتهم ١٢ ٪ فقط من الطلاب في كليات المجتمع. بينما تبلغ نسبة هؤلاء في الجامعات الخاصة ٤٢ ٪ من الطلاب.

وبالنسبة لتعليم الأب فترتفع نسبة آباء الطلاب الذين حصلوا على درجة جامعية في كليات الصفوة(*) إلى ٧١,٨ ٪ بينما تنخفض هذه النسبة في كليات المجتمع إلى ١٥,٣ ٪. كما ينتمي أكثر من ثلث الطلاب في كليات المجتمع إلى آباء لم يتموا الدراسة الثانوية في حين تبلغ نسبة هؤلاء الطلاب أقل من ٥ ٪ فقط في كليات الصفوة.

ويرى كارابل أن الطلاب في كليات المجتمع يوزعون إلى مجموعتين غير متنافستين حسب الطبقة الاجتماعية. فينهى الطلاب من أبناء الطبقة الدنيا دراستهم في سنتين ويلتحقون بمجالات العمل المختلفة. أما الطلاب القادرون مادياً فيشجعون على الاستمرار في دراستهم. وينتقد كارابل ذلك قائلاً بأن طلاب الطبقة الدنيا ينصحون بأن

(*) كليات الصفوة هي الكليات التي تقبل الطلاب الذين يحصلون على أكثر من ٦٥٠ نقطة في اختبارات القدرة المدرسية.

تحويلهم إلى برنامج آخر يؤدي إلى الاستمرار في الدراسة غير مناسب لهم دون أن يبدو على الناصحين أنهم ينكرون تكافؤ الفرص التعليمية التي يقدرها الأميركيون بدرجة كبيرة. وبذلك يقنعون الطلاب بأنهم وصلوا إلى المدى الذي تؤهلهم له قدراتهم.

هل حدث نمو في تحقيق تكافؤ الفرص في المجتمعات الغربية؟

ولقد تصدى الكثير من علماء الغرب للإجابة عن هذا السؤال. وفي رأيهم أن الإجابة عن السؤال قد توضح النمو بدرجة نسبية وقد توضحه بدرجة مطلقة.

ويقول كرستوفر هيرن بأن الحقائق المستخلصة من الدراسات المختلفة توضح بأن نسبة الكسب في الالتحاق بالتعليمين الثانوي الأكاديمي والعالي أكثر بين الطبقة الدنيا منها بين الطبقة العالية، وبأن الفجوة بين الطبقة الدنيا والطبقة العالية ستنكمش أو تختفي كلية(١٥).

ولكنه يضيف بأن أغلبية الطلاب الجدد بعد التوسع في المدارس الأكاديمية في أنجلترا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية وفي التعليم العالي في فرنسا في الستينات تنتمي إلى الطبقة ذات الأصول الاجتماعية المتميزة. «ومن هذا المنطلق فإن الفجوة زادت ولم تغلق».

لكننا نعتقد بأن تكافؤ الفرص على مستوى التعليم الثانوي قد تحقق إلى درجة كبيرة في المجتمع الأميركي. كما أنه في طريقه إلى تحقيق مزيد من النمو في المجتمع الانجليزي بعد إنشاء المدرسة الشاملة.

أما التعليم العالي في المجتمعات الغربية فيبدو الموقف فيه مختلفاً. فهو لا يبشر بتحقيق التكافؤ في المستقبل القريب. ويبدو أن الموقف يحتاج إلى جهود كثيرة من جانب الدول الغربية لمعالجته.

تكافؤ الفرص التعليمية في الدول العربية

وتحاول الدول العربية منذ استقلالها النهوض بالتعليم وصولاً إلى بناء مجتمع الجدارة. وهي تحاول بالرغم من الاختلافات في الأحوال الاقتصادية والسياسية

والاجتماعية إتاحة فرص التعليم لكل فرد لينمي قدراته ومواهبه إلى أقصى الحدود بصرف النظر عن وضعه المادي أو الطبقي أو أية عوامل أخرى. ومن هذا المنطلق يستطيع أصحاب القدرات والمواهب الصعود في السلم الاجتماعي بما يتفق مع قدراتهم ومواهبهم.

والدراسات التي تعالج العلاقة بين التعليم والطبقة الاجتماعية قليلة في المجتمع العربي بالمقارنة بالدراسات الغربية، ومن الدراسات الرائدة في هذا المجال الدراسة التي قام بها محمد عماد الدين اسماعيل لمعرفة العلاقة بين المستوى الاقتصادي ـ الاجتماعي للوالدين، وبين طموحهم فيما يتعلق بمستقبل أطفالهم[١٦]. وقد بينت هذه الدراسة ما يأتي:

١ ـ إن الوالدين من الطبقة المتوسطة يظهران درجة من القلق على مستقبل أطفالهم أكبر من تلك التي يظهرها الوالدان من الطبقة الدنيا.

٢ ـ إن الوالدين من الطبقة المتوسطة يفترضان أن أطفالهم سيلتحقون بالتعليم العالي في حين أن الوالدين من الطبقة الدنيا يكونان أقل طموحاً وقلقاً على المستوى التعليمي الذي سيتمكن الطفل من بلوغه.

٣ ـ إن الوالدين من الطبقة المتوسطة يفترضان أن الطفل سيلتحق بعمل مهني كالطب أو الهندسة... الخ. أما غالبية الآباء من الطبقة الدنيا فترى أن الأطفال سيعملون في الصناعة أو الأعمال الكتابية.

ويبرز محمد عماد الدين اسماعيل في تعليقه على نتائج دراسته، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر والتي تستهدف رفع مستوى معيشة الشعب بصفة عامة ومستوى معيشة الطبقة الدنيا بصفة خاصة، ويتوقع أن تؤدي هذه التغيرات إلى التأثير على موقف الآباء واتجاهاتهم إزاء مستقبل أطفالهم مما يبشر بإحداث تغيرات في المستقبل لصالح الطبقة الدنيا.

وسيحاول الباحث في هذه الدراسة التعرف على تحقق الفرص التعليمية المتكافئة عن طريق الجوانب التالية:

١ ـ تقرير تعليم إلزامي لجميع المواطنين وزيادة نسبة الاستيعاب في التعليم الإلزامي.

٢ ـ زيادة أعداد الطلاب الملتحقين بالمرحلتين المتوسطة والثانوية.

٣ ـ تكافؤ الفرص التعليمية بالجامعات والمعاهد العالية.

تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الابتدائي

لقد تحققت إلزامية التعليم الابتدائي في سبع دول عربية فقط. أما الدول العربية الأخرى فالتعليم الابتدائي فيها مجاني فقط.

وقد وصل عدد المسجلين في التعليم الابتدائي في الدول العربية في عام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ إلى ١٥,٦٧٣,٠٠٠ تلميذ أو تلميذة مقابل ١١,٦٢٠,٠٠٠ في عام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠، أي أن الزيادة السنوية تبلغ ٦,١ ٪. إلا أن النمو في الأعداد المطلقة للتلاميذ لا يعني شيئاً، فلا بد من حساب معدلات التسجيل الإجمالية بالتعرف على مجموع التلاميذ في التعليم الابتدائي بالمقارنة بمجموع الأطفال من سن ٦ ـ ١١ سنة.

وتدل الإحصائيات على أن معدل التسجيل الإجمالي في مجموع الدول العربية قد وصل إلى ٦٩,٤ ٪ في سنة ١٩٧٤ مقابل ٦٢ ٪ في سنة ١٩٧٠[١٧]. وبلغت معدلات التسجيل في خمس دول عربية ما يزيد على ٨٠ ٪. وهناك دولتان وصلتا إلى ما بين ٧٠ ٪ و ٨٠٪ بينما بقيت النسبة في باقي الدول العربية الأخرى دون معدل ٥٠ ٪.

ومن هنا فإننا نعتبر أن الزيادة الطفيفة التي تحققت من سنة ١٩٧٠ إلى سنة ١٩٧٤ وهي ٧,٤ ٪ تعني الانتظار فترة غير قصيرة ليستوعب التعليم الابتدائي كل الأطفال في سن هذا التعليم.

التعليم فوق الابتدائي (المتوسط والثانوي)

ولقد أطالت ثلاث دول عربية الإلزام ليضم المرحلة المتوسطة. ووصل عدد المسجلين في التعليمين المتوسط والثانوي إلى ٥,٠١٦,٤٤٧ تلميذ وتلميذة في سنة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ بعد أن كان ٣,٢٢٦,٠٠٠ في ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠، أي بزيادة قدرها ٥٥,٥ ٪ وبمعدل نمو سنوي قدره ٩,٢ ٪[١٨].

والملاحظ أن نسبة الزيادة هنا تفوق نسبة الزيادة في التعليم الابتدائي.

كما ارتفع عدد المسجلين في التعليمين المتوسط والثانوي بالنسبة لمجموع الطلاب في سن هذا التعليم من ١٩,٤ ٪ في ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ إلى ٢٦ ٪ في ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥. بل أن المعدل وصل في تسع دول عربية إلى ٣٠ ٪[١٩].

إلا أننا نود أن نبرز هنا أن التعليم الثانوي في معظم الدول العربية ينقسم إلى قسمين ثانوي عام أو أكاديمي وثانوي فني ومهني زراعي أو صناعي أو تجاري.

فكيف يتم توزيع الطلاب على الأنواع المختلفة من التعليم الثانوي؟ وهل تتحقق الفرص المتكافئة في التعليم الثانوي بنوعيه الأكاديمي والفني؟

ومن المعروف أن توزيع الطلاب يتم بناء على الدرجات التي يحصل عليها الطالب في امتحان الشهادة المتوسطة. وهي لا تعبر عن القدرات الحقيقية للطالب فضلاً عن أنها تتأثر بالعوامل الاجتماعية. وقد بلغت نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي الفني في الدول العربية في عام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ أقل من ٢٠ ٪ من حجم الملتحقين بالتعليم الثانوي بنوعيه[٢٠].

وقد أجابت الدراسة التي قام بها عبد التواب عبدالـلاه في جمهورية مصر العربية عن التساؤل الخاص بالفرص المتكافئة في التعليم الثانوي بنوعيه[٢١]. وقد حاولت هذه الدراسة بيان أثر المستوى الاجتماعي ـ الاقتصادي على توزيع الطلاب على أنواع التعليم الثانوي بدلالة أثر المستوى الاجتماعي ـ الاقتصادي للأسرة على التحصيل الدراسي للطلاب. واختارت الدراسة أربعة مراكز تتوافر فيها جميع أنواع التعليم الثانوي العام والفني. وكانت العينة التي اختارها الباحث تمثل ٢٠ ٪ من عدد الطلاب المستجدين في كل مدرسة. وبلغت عينة البحث ١٠٨٩ طالباً وطالبة.

ولقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

١ ـ يؤثر المستوى الاجتماعي ـ الاقتصادي للأسرة على تحصيل التلميذ الدراسي في التعليم الثانوي.

٢ ـ يرتبط التعليم الثانوي العام بالمستوى الاجتماعي ـ الاقتصادي المرتفع، ويرتبط التعليم الثانوي الفني بالمستوى الاجتماعي ـ الاقتصادي المنخفض.

٣ ـ يرتبط التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي العام ارتباطاً موجباً بالمستوى الاجتماعي ـ الاقتصادي المرتفع. بينما يرتبط التحاقهن بالتعليم الثانوي الفني ارتباطاً موجباً بالمستوى الاجتماعي ـ الاقتصادي المنخفض.

٤ ـ يعتبر المستوى الاجتماعي ـ الاقتصادي لأسرة الطالب أحد العوامل المؤثرة في تكافؤ الفرص في التعليم الثانوي.

تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم العالي

لقد توسعت الدول العربية في التعليم العالي في السنوات الأخيرة. وسارت جهود الدول العربية في عدة اتجاهات من أهمها ما يأتي:

١ ـ إنشاء جامعات أو كليات جامعية بالدول العربية التي لم تقم بها جامعات أو كليات جامعية. ونلاحظ بصفة خاصة إنشاء الجامعات في العقدين السابع والثامن من هذا القرن في دول الخليج. فقد افتتحت في الكويت جامعة الكويت في عام ١٩٦٦. وأنشأت دولة قطر جامعتها في عام ١٩٧٣.

كما أنشأت دولة الأمارات جامعتها في عام ١٩٧٧. أما البحرين فقد قامت بإنشاء كلية البحرين الجامعية. بينما تستعد سلطنة عمان لافتتاح جامعتها في المستقبل القريب.

٢ ـ التوسع في إنشاء الكليات والجامعات في المجتمع الواحد. ونقصد بذلك إنشاء ما اصطلح على تسميته بالجامعات الإقليمية. ومن أمثلة ذلك التوسع في إنشاء الجامعات الإقليمية في مصر والمملكة العربية السعودية والعراق وسوريا والجزائر مما يتيح الفرصة لأبناء كل إقليم في داخل الدولة الواحدة الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي دون تكبد مشاق ونفقات الالتحاق بجامعات بعيدة بعداً كبيراً عن أماكن إقامتهم.

٣ ـ تقديم المساعدات للطلاب في أشكال مختلفة من بينها توفير الإسكان وتقديم الوجبات الغذائية والكتب الجامعية بأجور رمزية.

وتقدم بعض الدول العربية بعض أو كل هذه المساعدات بالمجان.

كما تقوم بعض الجامعات العربية بتقديم القروض للطلاب لتساعدهم على استكمال دراستهم. ويقوم الطلاب بسداد هذه القروض بأساليب مريحة، بعد تخرجهم.

ونتيجة لذلك زاد عدد طلاب التعليم العالي والجامعي في الدول العربية من ٣٧٨٠٠٠ طالب وطالبة في ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ إلى ٧٢١٥٨٧ طالب وطالبة في ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥. ويبلغ معدل الزيادة السنوي ١٣,٨ ٪[٢٢].

ومن ناحية أخرى زاد عدد الطالبات بالتعليم العالي والجامعات من ٨٦٣١٤ طالبة في ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ إلى ١٨٩٣٨٤ طالبة في ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥. أي بزيادة قدرها ١١٩,٤ ٪. وزادت بالتالي نسبة البنات إلى المجموع الكلي للطلاب في هذا المستوى من ٢٢,٩ ٪ في ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ إلى ٢٦,٥ ٪ في ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥.

وقد أوضح مصطفى درويش أن تمثيل المستويات الاجتماعية ـ الاقتصادية المختلفة يكاد يكون متساوياً في كليات جامعة أسيوط بجمهورية مصر العربية[٢٣].

وقد قام مصطفى درويش بتقسيم عينة بحثه التي تكونت من ٧٥٢ طالباً يمثلون ٥ ٪ من إجمالي الطلاب في سبع كليات في المركز الرئيسي لجامعة أسيوط إلى خمسة مستويات اجتماعية ـ اقتصادية وفقاً للمقياس الذي استخدمه في دراسته والذي يتكون من المؤشرات التالية:

أولاً: مؤشر المستوى التعليمي للوالدين ويتكون من ثمانية مستويات.

ثانياً: مؤشر المستوى المهني للوالدين ويتكون من عشرة مستويات.

ثالثاً: مؤشر متوسط الدخل الشهري للأسرة ويتكون من ثمانية مستويات.

رابعاً: مؤشر أسلوب الحياة ويتضمن:

١ ـ الإقامة في قرية.
٢ ـ الإقامة في مدينة.
٣ ـ ملكية الأسرة للسكن.
٤ ـ السكن بالإيجار.
٥ ـ الكثافة السكنية. (وهي تساوي خارج قسمة الأفراد المقيمين بالمنزل على عدد الحجرات).

٦ ــ شراء الأسرة للجرائد اليومية أو المجلات.
٧ ــ اقتناء الأسرة لمكتبة خاصة.
٨ ــ ممتلكات الأسرة من ثلاجة وبوتاجاز وغيرها.

أما المستويات الاجتماعية ــ الاقتصادية التي وزع عليها الطلاب والطالبات فهي:

المستوى الاجتماعي ــ الاقتصادي الأول (الأدنى).
المستوى الاجتماعي ــ الاقتصادي الثاني.
المستوى الاجتماعي ــ الاقتصادي الثالث.
المستوى الاجتماعي ــ الاقتصادي الرابع.
المستوى الاجتماعي ــ الاقتصادي الخامس (الأعلى).

وقد وجد الباحث أن أعلى نسبة من الطلاب والطالبات في دراسته جاءت من المستوى الاجتماعي الاقتصادي الثاني والرابع وهي ٢١ ٪ أما أقل نسبة فجاءت من المستوى الثالث وهي ١٨ ٪. أي أن مجتمع الجامعة يمثل المستويات الاجتماعية ــ الاقتصادية المختلفة.

كما وجد الباحث اختلافاً واسعاً بين الطلاب والطالبات من حيث توزيعهم على المستويات الخمسة. فقد كان ٥٠ ٪ من الطلبة من العينة من المستويين الأول والثاني (أدنى المستويات الاجتماعية ــ الاقتصادية) بينما تأتي ١٥ ٪ فقط من الطالبات من هذين المستويين.

ومع ذلك فقد أوضحت الدراسة وجود تباين بين الكليات المختلفة من حيث توزيع طلاب كل كلية على المستويات الاجتماعية ــ الاقتصادية الخمسة.

وقد قام مصطفى درويش بدراسة أخرى تناولت الخلفية الاجتماعية ــ الاقتصادية لعينة من طلاب كليتين للتربية بجامعة أسيوط[٢٤].

وقد توصلت الدراسة إلى أن ٨٨,٢ ٪ من أفراد العينة ينتمون إلى آباء يقومون بأعمال لا تتعدى أنصاف الاخصائيين والعمال المهرة.

وتوضح أيضاً هذه الدراسة أن هناك مزيداً من النمو في تحقيق الفرص التعليمية المتكافئة على مستوى التعليم العالي بالمجتمع المصري.

ما الذي توضحه هذه الدراسة؟

ويمكننا الخروج من هذه الدراسة لتكافؤ الفرص في بعض المجتمعات الغربية والعربية بما يأتي:

أولاً ــ إن تكافؤ الفرص على مستوى التعليم الابتدائي لم يتحقق في المجتمعات العربية في حين أنه تحقق في الدول الغربية.

ونحن لم نتعرض للتعليم الابتدائي في المجتمعات الغربية لأنها تجاوزته إلى تقرير إلزامية التعليم الثانوي.

ولقد وجدنا معدل التسجيل الإجمالي في التعليم الابتدائي بالدول العربية يزيد بنسبة ضئيلة. فقد زاد في خمس سنوات بنسبة ٧,٤ ٪.

وإذا استخدمنا مؤشراً آخر نتعرف به على مجموع المقبولين بالصف الأول الابتدائي بالنسبة لمجموع الأطفال في سن ٦ أو ٧ لوجدنا أن معدل القبول ارتفع من ٦٤ ٪ في عام ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ إلى ٦٩ ٪ في عام ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥ أي بزيادة سنوية قدرها ١,٢ ٪.

وإذا أضفنا إلى ذلك الفاقد في التعليم الابتدائي في ثلاث عشرة دولة عربية لوجدنا أنه من بين كل ألف يدخلون هذا التعليم لا يتخرج إلا ٣٥٥ تلميذاً في المدة المقررة.

ثانياً ــ وبالنسبة للتعليمين المتوسط والثانوي وجدنا زيادة كبيرة تصل إلى ٥٥,٥ ٪ بالنسبة لعدد المسجلين في هذا التعليم من ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ إلى ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥. كما زادت نسبة عدد الطلاب المسجلين في هذا التعليم بالنسبة إلى مجموع الطلاب في سن هذا التعليم من ١٩,٤ ٪ إلى ٢٦ ٪ في نفس الفترة.

ومع ذلك تعتبر هذه النسبة قليلة بالنسبة لما نرجوه من نمو في تحقيق الفرص المتكافئة في هذا التعليم.

وبالرغم من أن الدول الغربية تتجه إلى توحيد المدرسة الثانوية إلا أن الدول العربية في جملتها ما زالت تقسم المدرسة الثانوية إلى قسمين ــ المدرسة الثانوية العامة والمدرسة الثانوية الفنية مما يعني وجود عقبات في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

ثالثاً ــ أما التعليم العالي فقد حظي بعناية كبيرة في الدول العربية أدت إلى تحقق

تقدم كبير في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في هذا المستوى. وقد لاحظنا زيادة المعدل السنوي في هذا التعليم إلى ١٣,٨ ٪ في الفترة من ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ إلى ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥.

وقد أوضحت الدراسات التي عرضناها لأحد المجتمعات العربية أن تمثيل المستويات الاجتماعية ـ الاقتصادية المختلفة يكاد يكون متساوياً في مجتمع الجامعة.

وبرغم بعض الاختلافات التي توجد بين المجتمعات العربية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية إلا أن هذه الدراسات تعتبر مؤشراً على أن هناك تحركاً في سبيل تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم العالي.

ويبدو أن موقف الدول العربية أفضل بكثير من موقف بعض الدول الغربية.

العقبات التي تعترض تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وكيف نعالجها؟

وفي الإمكان تحديد أهم العقبات كما يأتي:

أولاً ـ المستوى الاقتصادي للأسرة.
ثانياً ـ وجود أنواع متعددة من المدارس الثانوية.
ثالثاً ـ الدور السلبي للمدرسة بالنسبة للتلميذ.

أولاً ـ المستوى الاقتصادي للأسرة:

يعتقد البعض أن تقرير مجانية التعليم يؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية. لكن مجانية التعليم تشكل جانباً واحداً من جوانب الانطلاق نحو تحقيق الفرص التعليمية المتكافئة. إذ يظل عدم التكافؤ من الناحية الاقتصادية عاملاً مؤثراً. فبدون المستوى المادي المعقول للأسرة لا يستطيع التلميذ أن يفيد مما يقدم إليه من تعليم مجاني إلى أقصى الحدود. وقد نجد بعض التلاميذ من أبناء الأسر الفقيرة يشقون طريقهم بنجاح وسط صحور الحياة. لكن هذه القلة من التلاميذ لا تسمح لنا بإصدار حكم عام...

وبعض الأسر لا تستطيع أن تسمح للطفل بالاستمرار في الدراسة إلا لسن معينة.

ثم تطلب منه أن يتوقف عن التعليم ليساعدها في بعض الأعمال التي تساعدها في كسب العيش سواء في الريف أو في المدينة.

ومن هنا تحاول الدول المختلفة أن ترفع من مستوى حياة المواطنين بصفة عامة الأمر الذي ينعكس على الأسرة وعلى الأبناء. وتقدم بعض الدول الوجبات الغذائية المجانية لتلاميذها ليساعدهم على النمو الجسمي والعقلي، كما تقدم بعض الدول المواصلات المجانية للتلاميذ من وإلى المدرسة. غير أن المجتمعات العربية تختلف في تحقيق ذلك حسب ظروفها الاقتصادية. ومن ثم فقد تكون الأحوال الاقتصادية في بعض المجتمعات العربية أفضل من الأحوال الاقتصادية في مجتمعات أخرى.

ويقول كولمان بأن المصادر الاقتصادية لعدم التكافؤ ضئيلة في المجتمع الأميركي حتى التعليم الثانوي بينما كانت في فترة سابقة مصدراً رئيسياً لعدم التكافؤ[٢٥] وقد ينطبق هذا القول على بعض المجتمعات العربية. لكن المصادر الاقتصادية في مجتمعات عربية أخرى قد تمنع بعض التلاميذ من مواصلة تعليمهم الابتدائي أو المتوسط.

أما تأثير المصادر الاقتصادية على مواصلة الطلاب لتعليمهم العالي فما زال قائماً بكل تأكيد في المجتمعات الغربية والعربية. وتظل مجانية التعليم لا تعني شيئاً ما دامت مصادر بعض الأسر الاقتصادية متدنية في بعض المجتمعات العربية. ويقرر أحد تقارير منظمة اليونسكو «أن أية تغيرات في نظم القبول بالتعليم العالي بهدف تحقيق ديمقراطيته قد تصبح عديمة الجدوى إذا حالت الظروف المالية للطلاب الممتازين دون الالتحاق به[٢٦]. ومن هنا يجب على الدول العربية دراسة أفضل الوسائل التي يمكن بها تشجيع الطلاب الممتازين على الاستمرار في الدراسة وتنمية قدراتهم واستعداداتهم إلى أقصى الحدود ابتداء بالمرحلة الابتدائية وحتى يمكن لهؤلاء الطلاب مواصلة دراستهم في الجامعات والمعاهد العالية.

ثانياً ــ وجود أنواع متعددة من المدارس الثانوية:

ويواجه تنويع التعليم الثانوي إلى مدارس ثانوية عامة أو أكاديمية ومدارس فنية ومهنية زراعية وصناعية وتجارية نقداً شديداً[٢٧]. ولقد وجه نقد كثير في انجلترا إلى تقسيم التعليم الثانوي ــ بعد صدور قانون التعليم لعام ١٩٤٤ ــ إلى المدرسة الثانوية الأكاديمية والمدرسة الثانوية الفنية والمدرسة الثانوية الحديثة. ومن أهم النقد الذي وجه أن

توزيع الطلاب على هذه المدارس يتم تبعاً لسلسلة من الاختبارات من بينها اختبارات الذكاء. واختبارات الذكاء في رأي المنتقدين لا تستطيع قياس الذكاء منفصلاً عن العوامل الاجتماعية. فتأثير الأسرة الثقافي على الأطفال قائم وسيظل قائماً. وقد ندد حزب العمال الانجليزي باختبارات الذكاء لأنها غير عادلة من الناحية الاجتماعية.

وإلى جانب ذلك قامت محاولات تنسب الاختلافات الكبيرة في التحصيل لتأثيرات البيئة وليس لخصائص كامنة. كما نادى بعض المربين بأن تعليم الطلاب في مدرسة واحدة يشجع الوحدة الاجتماعية عن طريق الفهم المتبادل والاحترام والخبرة المشتركة[٢٨].

ومن هذا المنطلق قامت المدرسة الشاملة في انجلترا. وأخذ عددها في الازدياد منذ الستينات.

ومن هنا نقترح إحلال المدرسة الثانوية الواحدة بدلاً من تنويع المدارس الثانوية القائم حالياً. ولا يمنع ذلك من قيام واستمرار بعض المدارس الثانوية الفنية ذات الطابع الخاص على أن يترك الالتحاق بها لرغبة الطالب نفسه واهتماماته واستعداداته.

ثالثاً ــ الدور السلبي للمدرسة:

يفترض البعض أن تكافؤ الفرص التعليمية يتحقق من خلال التحاق التلميذ بالمدرسة وتعرضه لمنهج معين. ويفترضون أيضاً بأن مسؤولية استخدام الفرصة التعليمية تقع على الطفل والأسرة. أي أنهم يعتبرون أن مسؤولية استثمار الفرصة هي مسؤولية التلميذ وحده.

ويعكس جيمس كولمان رأياً آخر يوضح فيه بأن مسؤولية خلق التحصيل تقع على عاتق المؤسسة التعليمية وليس على الطفل[٢٩]. ولقد أوضحنا من قبل بأن تأثير الأسرة الثقافي والاقتصادي سيستمر. ولكن مسؤولية المدرسة في رعاية التلاميذ عقلياً وجسمياً واجتماعياً ووجدانياً تبدو أساسية. ويجب على المدرسة أن تقوم بهذا الدور وتوفر له الإمكانات البشرية والمادية الضرورية.

وهنا تبرز أهمية اكتشاف الموهوبين وتوجيههم ورعايتهم. وفي رأي جيروم برونر «ربما كان ربع طلاب المدرسة العامة (في المجتمع الأميركي) ممن هم في القمة والذين

سنحتاج إلى قيادتهم الذكية في الجيل القادم، هم أكثر المجموعات المهملة في مدارسنا في الماضي القريب»[٣٠].

وهناك برامج كثيرة يمكن تنظيمها لإمداد الموهوبين بأجزاء كثيرة من المعرفة في أقصر وأسرع وقت مناسب لهم. كما يمكن تنظيم ما نسميه برامج طلاب مرتبة الشرف.

ويتصل برعاية الموهوبين تنمية قدرات التلاميذ المبتكرين. والابتكارية قدرات خاصة تقيس اختبارات الذكاء عدداً محدوداً منها فقط. وعادة ما يوجه المعلمون اهتماماً أكبر للأطفال ذوي الذكاء العالي أكثر من الأطفال المبتكرين. وقد بين تورانس أن دراسات عديدة على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي والعالي قد وجدت بصفة عامة أن هناك علاقة ايجابية منخفضة بين الذكاء وامتحانات الابتكارية. كما توصلت هذه الدراسات إلى أن أعلى ٢٠ ٪ في اختبارات الذكاء يختارون على أنهم الموهوبون. وهذا الاختبار يستبعد ٧٠ ٪ من أعلى ٢٠ ٪ في اختبارات الابتكارية[٣١].

ونحن نحتاج إلى الابتكارية في المجالات الفنية والعلمية كما أننا نحتاج إليها في حل المشكلات الاجتماعية.

* * *

إن التغلب على العقبات التي تحول دون تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية يعتبر مسؤولية المجتمعات العربية في السنوات القادمة. كما يعتبر تحدياً لها في نفس الوقت.

ومن الواضح أن المجتمعات العربية توجه اهتماماً كبيراً للتعليم. وهي تدرك أن تقدم التعليم هو العامل الأساسي في تقدم المجتمع العربي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ولا شك في أنه قد حدث بعض النمو في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، إلا أن ذلك النمو يحتاج إلى جهد أكبر لإحداث نمو أكبر في تحقيق الفرص التعليمية المتكافئة في المراحل التعليمية المختلفة بصفة عامة وفي المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية بصفة خاصة.

وعندما يتحقق هذا النمو نكون قد بدأنا في بناء مجتمع الجدارة الذي يتيح الفرصة لكل مواطن لينمي قدراته واستعداداته إلى أقصى حد يمكن أن تصل إليه. ومن ثم يتيح

الفرصة له ليحتل المكانة الخاصة به في مواقع العمل والمسؤولية بما يتفق مع قدراته واستعداداته بصرف النظر عن الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها.

المراجع

(١) Christopher J. Hurn, The Limits and Possibilities of Schooling, Boston, Allyn and Bacon, Inc, 1978 pp. 89-90.

(٢) Robert J, Havighurst, «Education and Social Mobility in Four Societies», International Review of Education, Vol. IV, no. 2, 1958.

(٣) Rodman B, Webb, Schooling and Society, New York, Macmillan Publishing Co., Inc, 1981 p. 395.

(٤) James Coleman, «The Concept of Equality of Educational Opportunity», Harvard Educational Review, Vol 38 no. 1 Winter 1968, pp. 7-22.

(٥) Christopher J. Hurn, op.cit, pp. 93-95.

(٦) Richard Rehberg and Evelyn Rosenthal, Class and Merit in The American High School: An Assessment of the Revisionist and Meritocratic Arguments, New York Longman, Inc, 1978 p. 252.

(٧) Ibid, p. 254.

(٨) William Sewell, «Inequality of Opportunity for Higher Education», American Sociological Review, vol. 36 (October 1971) pp. 793-809.

(٩) N. Rogoff, Local Social Structure and Educational Selection, in A.H. Halsey et al, eds, Education, Economy and Society, New York, The Free Press, 1963, p. 246.

(١٠) مصطفى درويش: الأصول الاجتماعية لطلاب التعليم العالي: دراسة مقارنة، من مطبوعات كلية التربية، جامعة أسيوط ١٩٧٨، ص ٣٤.

(١١) J. Mountford, British Universities, London, O.U.P, 1966, p. 97.

عن مصطفى درويش، المرجع السابق، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(١٢) Christopher Hurn, op.cit, p. 95.

(١٣) Burton Clark, The Open Door College, A Case Study, New York, Mc-Graw-Hill, 1960.

(١٤) J. Karabel, «Community Colleges and Social Stratification», Harvard Educational Review, Vol. 42 Nov. 1972. pp. 521-562.

(١٥) Christopher J. Hurn, op.cit., p. 96.

(١٦) محمد عماد الدين اسماعيل، «العلاقة بين المستوى الاقتصادي ـ الاجتماعي للوالدين وبين طموحهم فيما يختص بمستقبل أطفالهم» المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الأول، العدد الثالث سبتمبر ١٩٦٤ من ص ٦ ـ ٨.

(١٧) مجلة التربية الجديدة: يصدرها مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية، بيروت، العدد العاشر ديسمبر ١٩٧٦ ص ١٧.

(١٨) المرجع السابق، ص ٢٠.

(١٩) المرجع السابق، ص ٢٠.

(٢٠) المرجع السابق، ص ٣٦.

(٢١) عبد التواب عبداللاهعبد التواب: تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الثانوي في جمهورية مصر العربية وتأثره بالأوضاع الاجتماعية ــ الاقتصادية للتلاميذ (دراسة ميدانية) رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية بجامعة أسيوط ١٩٧٨.

(٢٢) مجلة التربية الجديدة، ص ٢١.

(٢٣) مصطفى درويش: ديمقراطية التعليم الجامعي (دراسة ميدانية) مطبعة رويال بالاسكندرية من مطبوعات كلية التربية بجامعة أسيوط ١٩٧٨، ص ٦٥.

(٢٤) مصطفى درويش: الخلفية الاقتصادية ــ الاجتماعية لطلبة كليات التربية الحاصلين على مكافآت التفوق العلمي في الثانوية العامة ــ (دراسة ميدانية)، صحيفة التربية بالقاهرة السنة ٢٨ العدد الأول فبراير ١٩٧٦، ص ٢٨ ــ ٣٠.

(٢٥) James Coleman, op.cit.

(٢٦) UNESCO, World Survey of Education, Higher Education, Paris, UNESCO 1976, vol. IV, p. 82.

(٢٧) Brian Holmes, Problems in Education, A Comprehensive Approach, London, Routledge and Kegan Paul, 1965, pp. 246-247.

(٢٨) G.H. Bantock, «Equality and Education», in Education, Equality and Society, ed: Bryan R. Wilson, London, George Allen and Unwin LTD 1975 p. 140.

(٢٩) James Coleman, op.cit. p. 12.

(٣٠) Jerome S. Bruner, The Process of Education: Cambridge, Harvard University Press 1960 p. 10.

(٣١) E. Paul Torrance, Guiding Creative Talent, Englewood Cliffs, N.J. Prentice-Hall Inc. 1962 pp. 54-59.

□ □ □

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

مجلة فصلية محكمة ، تقدم البحوث الاصيلة والدراسات الميدانية والتطبيقية في شتى فروع العلوم الانسانيه والاجتماعية باللغتين العربية والانجليزيــة .

تصدر عن جامعـــة الكويت

صدر العدد الأول في ينــاير ١٩٨١

رئيس التحرير د. عبدالله العتيبي

مدير التحرير عبدالعزيز الســيد

- تتناول المجلة الجوانب المختلفة للعلوم الانسانيـة والاجتماعية بما يخدم القـارىء والمثقف والمتخصـص .
- تعالج موضوعات المجلة الميادين التاليـة :

اللغويـات النظريـة والتطبيقية - الآداب والآداب المقارنـة - الدراســات الفلسفيـة الدراســات النفسية - الدراســات الاجتماعية المتصلة بالعلوم الانسانيـة -- الدراســات التاريخيـة -- الدراســات الجغرافيـة - الدراســات التربويـة -- الدراسـات حول الفنون (الموسيقى - التراث الشعبي - الفنون التشكيليـة - النحت ... الخ) -- الدراســات الاثارية (الاركيولوجية) .

- تقدم المجلة معالجـاتها من خـلال نشر :

البحوث والدراســات - مراجعــات الكتب - التقارير العلميـة - المناقشات الفكرية .

- مواعيـد صدور المجلـة : كانون ثاني - نيسان - تموز - تشرين أول .
- تنشر المجلـة ملخصـات للبحوث العربيـة بالانجليزيـة ، وملخصات بالعربية للبحــوث الانجليزيـــة .

ثمن العــدد : للأفراد ٤٠٠ فلس

للطلاب ٢٠٠ فلس

الاشتراكات السنوية

	داخل الكويت	في الخارج
– للمؤسسات	١٠ د.ك.	٤٠ دولاراً أمريكيا
– للأفــراد	٢ د.ك.	١٥ دولاراً أمريكيا
– للاساتذة والطلاب	١ د.ك.	١٠ دولارات أمريكية

- تقبل الاشتراكات في المجلة لمدة سنة أو عـدة سنوات .
- قواعد النشر تطلب من رئيس التحرير .
- جميع المراسلات توجـه باسم رئيس التحرير :ـ

ص ب ٢٦٥٨٥ (الصفاة)

الكويت - الشويخ - ت : ٨٢١٦٣٩ - ٨١٧٦٨٩ - ٨١٥٤٥٣

ندوة العدد

البيروقراطية في العالم العربي

تنظيم وتحرير: كمال المنوفي
قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت

التقت نخبة من أساتذة العلوم الاجتماعية في ندوة مفتوحة حول موضوع «البيروقراطية في العالم العربي».

وقد حرر هذه الندوة ونظمها الدكتور كمال المنوفي بقسم العلوم السياسية جامعة القاهرة والمعار حالياً لجامعة الكويت واشترك فيها كل من:

١ ـ إسماعيل صبري مقلد، قسم العلوم السياسية، جامعة الكويت.
٢ ـ أحمد البغدادي، قسم العلوم السياسية، جامعة الكويت.
٣ ـ مصطفى عبود، قسم العلوم السياسية، جامعة الكويت.
٤ ـ سعود الرمضان، قسم الإدارة العامة، جامعة الكويت.

□ د. كمال: أود في البداية أن أوجه الشكر إلى الأساتذة الأفاضل د. إسماعيل صبري مقلد، و د. أحمد البغدادي، ود. سعود الرمضان، ود. مصطفى عبود لقبولهم المشاركة في هذه الندوة حول «البيروقراطية في العالم العربي». وكان بودنا أن يحضر زميل من قسم الاجتماع وآخر من قسم علم النفس بكلية الآداب بجامعة الكويت، لكن ظروفهما لم تمكنهما من الحضور.

ومن حسن حظ الندوة أن السادة الأفاضل قد لبوا الدعوة بالمشاركة، لأن ذلك سيضمن لها نوعاً من التكامل المنهجي في التناول. فالمعروف لديكم جميعاً أن موضوع البيروقراطية من أكثر الموضوعات التي تثير اهتمام أكثر من علم اجتماعي: علم السياسة، علم الاجتماع، علم النفس، علم الاقتصاد إلى غير ذلك.

لا شك أن موضوع «البيروقراطية في العالم العربي» له من الأهمية ما يبرر أن نخصص له ندوة وأن نلقي عليه الضوء. فقضية التنمية في العالم العربي هي في جانب منها إدارية، ودورالهياكل الإدارية في عملية التنمية لا يقل أهمية عن دور الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبالتالي فإن النظر إلى قضية التنمية بعيداً عن هذا الجانب الإداري يؤدي إلى خلل في المعالجة والتصور. إن توافر المال وتوافر قيادة سياسية راغبة في عملية التنمية ليسا كافيين لتحقيق التنمية المرجوة وبالتالي لا بد من أخذ جانب الهياكل الإدارية في الاعتبار عند التخطيط لعملية التنمية والسبب في ذلك أن عملية التنمية في المقام الأول لا تعدو أن تكون عملية وضع وتنفيذ سياسات. ولا يخفى علينا جميعاً ما يلعبه الجهاز الإداري من دور هام في صياغة البرامج الإنمائية ووضعها موضع التنفيذ. فكأن تحدي التنمية إذاً باعتباره تحدياً يواجه البلدان العربية يستدعي الحديث عن البعد الإداري. من هذا المنطلق رأينا أن نعد هذه الندوة حول البيروقراطية في أقطارنا العربية. والموضوع بطبيعة الحال متعدد

الجوانب ومتشعب، وبالتالي يحسن أن نركز على عدد من القضايا. أرى أولاً أن نتفق على تعريف معين للبيروقراطية يصلح للندوة على الأقل، لأن مفهوم البيروقراطية يحتمل العديد من التعريفات كأي مفهوم في العلوم الاجتماعية. بعدها نبدأ في تناول القضايا المختارة، وفي مقدمتها ما يتعلق بما إذا كانت توجد بيروقراطية واحدة في العالم العربي ذات سمات مشتركة أم توجد بيروقراطيات عربية متمايزة. والقضية الثانية تدور حول مظاهر وأسباب نمو البيروقراطية في العالم العربي، فكثيراً ما نسمع عن تضخم الأجهزة الإدارية في الدول العربية وحبذا لو سلطنا الضوء على شواهد ومصادر هذا التضخم البيروقراطي والقضية الثالثة تتعلق بمشاكل البيروقراطية العربية المعاصرة ومن بينها بالطبع مشكلة التضخم البيروقراطي ومشكلة الفساد. القضية الأخيرة تنصب على الأبعاد البيئية للبيروقراطية، وفي اعتقادي أن هذه القضية وثيقة الصلة بالقضايا الأخرى إذ يصعب مناقشة وحده أم تعدد البيروقراطية والنمو البيروقراطي ومشاكل الجهاز الإداري بعيداً عن الإطار الاجتماعي الشامل.

بعد هذه التقدمة الموجزة للندوة من حيث موضوعها ومحاورها أرى أن نبدأ النقاش حول قضية التعريف وأدعو د. إسماعيل للحديث.

□ **د. إسماعيل:** شكراً على الدعوة للمشاركة في هذه الندوة. وكما أشرت ما من مفهوم يثير قدراً من التشويش مثلما يفعل مفهوم البيروقراطية، نظراً لأن المفهوم بالصورة التي يطرح بها غالباً ما يكون غير دقيق وغير متوازن حيث يتحيز لجانبها السلبي. سوف أطرح مفهوماً للبيروقراطية، وإذا اتفقنا بشأنه، ننطلق إلى البحث في الجوانب والأبعاد الأخرى التي تفضلت وطرحتها كأساس لهذه الندوة.

في تصوري أن البيروقراطية هي تعبير شامل عن كافة الظواهر الإيجابية والسلبية التي تقترن بالمناخ السياسي والنفسي والاجتماعي والإداري الذي يحيط بأداء العمل الإداري العام. في تصوري أيضاً البيروقراطية هي في المحصلة الأخيرة الأداء الذي يتضح على شكل سياسات وممارسات سلوكية في قطاع العمل الحكومي، وهي السياسات التي تأتي كنتيجة لتفاعل العاملين التنظيمي والإنساني وبتأثير العديد من العوامل والمتغيرات البيئية التي تعكس نفسها على هذا الأداء في شتى الصور المباشرة وغير المباشرة، حينما يطرح مفهوم البيروقراطية هذا الطرح المتحيز أو غير المتوازن يتم التركيز أحياناً على بعض أمراض وسلبيات ومثالب العمل الحكومي: الروتين، التعقيدات الإجرائية التي لا مبرر لها، التسيب، اللامبالاة، ضعف الإحساس بالمسؤولية، المحسوبية، والمحاباة، غياب الروح إلى الخلق ونزعات الإبداع في محيط الإدارة العامة، أتوقراطية القيادة بما لذلك من انعكاسات سلبية على أسلوب اتخاذ القرارات الحكومية، بطء التكييف مع المتغيرات التي تتحكم في حركة الواقع السياسي والاجتماعي في المجتمع.. إلخ. ولكن إذا نظرنا إلى البيروقراطية من الجانب الآخر سوف

نتبين أن هناك العديد من الإيجابيات، على سبيل المثال هناك الدور الإدماجي للجهاز الإداري في الدولة من حيث سعيه إلى إيجاد بناء متجانس ومنسجم من القيم الاجتماعية باعتبار أن متانة النسيج الاجتماعي ركيزة هامة من الركائز الحيوية والقدرة على التطور والتجديد في المجتمع، إن دور الجهاز البيروقراطي في تحقيق التكامل والاندماج جزء هام من رسالة هذا الجهاز وغالباً ما يغفل هذا الدور ولا ينظر إليه النظرة الموضوعية المناسبة. كذلك للجهاز البيروقراطي دور في تخصيص الموارد القومية في شتى صورها وعناصرها الطبيعية والمالية والإنسانية وتنسيق سبل استخدامها وصولاً إلى الغايات الاجتماعية المستهدفة في الأمدين القريب والبعيد. لنا أن نتخيل في غياب هذا الدور الأساسي الذي يؤديه الجهاز الإداري كيف يمكن تدبير هذه الإمكانات القومية، كيف يمكن التخطيط لسبل وكيفية استخدامها، كيف يمكن رسم سلم للأولويات التي تستجيب لاحتياجات اجتماعية معينة. هناك أيضاً دور الجهاز البيروقراطي في وضع مبدأ المساواة أمام القانون موضع التطبيق، وهذا يعتبر مبدأ أساسياً من مبادىء النظرية الديمقراطية وحقاً أساسياً من حقوق المواطنة. المواطن في تعامله مع الأجهزة الحكومية لا بد وأن يتعمق لديه الإحساس بأنه يتلقى معاملة متساوية وإلا هدمت النظرية الديمقراطية من أساسها. أيضاً دور الجهاز البيروقراطي من خلال أدواته الإعلامية في التوعية بأيديولوجية نظام الحكم والتحول بها من كونها مجرد شعارات إلى ممارسات وسلوك، كذلك لا يمكن أن نغفل دور الجهاز البيروقراطي في إحداث التنمية السياسية التي قد تكون من مستلزمات إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل فعال. ويقوم الجهاز الإداري بهذا الدور من حيث التخطيط لأهداف ومراحل التنمية السياسية وخلق الأبنية والهياكل التي تساعد على إحداث هذه التنمية بالصورة المطلوبة وتوفير الإمكانات اللازمة في شتى صورها وعناصرها. هذا باختصار شديد عرض لبعض الإسهامات الإيجابية التي يمكن أن تكون للبيروقراطية، تلك التي تظلم من خلال التركيز المتواصل على سلبياتها وعيوبها، في حين أننا لو تعرضنا لهذه السلبيات والعيوب بالإجراءات التصحيحية المناسبة قد يختفي الكثير من أسباب هذه الشكوى التي تلتصق بأذهان المواطنين حينما يصورون البيروقراطية على أنها شر مطلق وأنها تعني التعويق، وبطء اتخاذ القرار، عدم الاستجابة لحاجات اجتماعية متعددة في الوقت المناسب والوقت المناسب. . إلخ. البيروقراطية في تصوري مناخ عام أو محصلة تفاعل العديد من المتغيرات والعوامل التي تنتج هذه العيوب أو التي تعوق الجهاز البيروقراطي من أن يؤدي رسالته بالشكل المفترض، وفي طرحنا لهذه الظاهرة يجب ألا نركز على هذا البعد الواحد في عملية البيروقراطية وإنما يكون تناولنا وتحليلنا لهذه الظاهرة متعدد الجوانب وأكثر شمولاً من هذا الفهم الضيق.

□ **د. كمال:** شكراً د. إسماعيل. لقد طرح تعريفاً للبيروقراطية يزاوج بين جوانب سلبية وأخرى إيجابية وحاول أن يوضح أن للبيروقراطية بعداً إيجابياً يتجاوز ما استقر في أذهان العامة ـــ على

الأقل ــ من أن البيروقراطية تعني دائمًا شيئاً سيئاً. وأدعو د. سعود أن يقدم تصوره بشأن قضية التعريف.

□ **د. سعود:** أشكركم على دعوتكم لي بالمساهمة في هذه الندوة. والحقيقة ظاهرة البيروقراطية تعرف كنظام إداري متكامل في المجتمع، وهي ظاهرة موجودة في الدول المتقدمة وفي الدول النامية أيضاً، وأنا لا أختلف مع ما ذكره الأخ د. إسماعيل فيها يتعلق بالبيروقراطية من حيث الإيجابيات والسلبيات، ففي الماضي كان يلصق فعلاً بالبيروقراطية كل ما هو سلبي فقط. إلا أنه في الفكر الإداري الحديث والجدل العلمي في النظريات الحديثة ومحاولة تطورها وترجمتها لتلبية احتياجات المواطنين في أي مجتمع نامٍ أو حتى متقدم، أخذت البيروقراطية أبعاداً كثيرة جداً نحو الإيجابيات. فالنضج الإداري والبرامج العلمية المكثفة لتدريب الكوادر الإدارية في المؤسسات على اختلاف أنواعها وبخاصة الجهاز الحكومي في أي مجتمع، تحول سلبيات البيروقراطية والمفاهيم الخاطئة التي كانت تنسب لها في الماضي إلى إيجابيات وعليه، فإن البطء في اتخاذ القرار والتخوف من تحمل المسؤولية وعدم إنجاز معاملات المواطنين في الوقت المناسب والتسويف والمماطلة في التنفيذ، هذه كلها أخذت الآن تختصر بما يسمى تبسيط إجراءات العمل وسرعة الإنجاز وتحمل المسؤولية، وسرعة البت في اتخاذ القرار. إن البرامج التنموية الآن يشار إليها على أنها(Bureau cratic Programs) بما يعنيه ذلك من تطويع الموارد المادية والبشرية والتكنولوجية لخدمة احتياجات المجتمع وتنميته. وما أحوجنا نحن كدول نامية إلى أن نجعل من البيروقراطية فعلاً جهازاً إدارياً فعالاً على مختلف المستويات الإدارية سواء في الإدارة العليا على مستوى التخطيط ورسم السياسات وتحديد الأهداف، أو في الإدارة الوسطى على مستوى الإشراف والريادة والقيادة أو في الإدارة الدنيا على مستوى التنفيذ. والواقع أن تضافر الجهود وتكاتفها على الأصعدة الثلاث خليق بتحقيق الأهداف التنموية المرجوة. هكذا أصبحت هناك ظواهر سلبية وظواهر إيجابية يسيران جنباً إلى جنب بشكل متوازن. فإذا وجد النضج الإداري لدى القيادات والكوادر الإدارية التي تعمل في أجهزة الدولة رجحت كافة الإيجابيات بفضل الممارسة الإدارية العلمية واستخدام الأساليب الإدارية العلمية والعكس بالعكس.

□ **د. كمال:** لا أعتقد أن هناك خلافاً بين د. سعود، د. إسماعيل، وإن كان د. سعود قد ذكر أن البيروقراطية نظام إداري متكامل، وأن هذا النظام الإداري المتكامل في المجتمع يمكن أن تكون له سلبيات ويمكن أن تكون له إيجابيات. وبودنا أن نعرف رأي د. أحمد.

□ **د. أحمد:** أنا لي تعليق. الواقع أن البيروقراطية في الدولة المعاصرة شر لا بد منه، أي لا يمكن لأي دولة أن تدعي بأنها غير بيروقراطية وبخاصة الدول النامية التي تبدأ بعد الاستقلال في بناء المؤسسات وخصوصاً البيروقراطية. والملاحظ أن الدول ذات الشعوب الصغيرة (الدول العربية الخليجية مثلاً) تستورد البشر لكي تعبىء الأجهزة الحكومية باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتنفيذ السياسة

العامة. إذا كانت هناك إيجابيات تنسب إلى البيروقراطية كجهاز ـ كما ذكر د. إسماعيل و د. سعود، فهل يمكن أن تنسحب تلك الإيجابيات على الشخص عندما تصفه بأنه بيروقراطي؟ عندما تتكلم عن «بيروقراطي» فحتمًا يعني ذلك الشخص ذي المزايا السلبية وليست الإيجابية. فالدكتور محمد الرميحي يصف البيروقراطي بأنه «الشخص الذي يريد أن يزيح المسؤولية إلى من هو فوقه وبالتالي يتنصل من المسؤوليات في أداء عمله وفي نفس الوقت يزيح عبء العمل إلى من دونه». إن البيروقراطي يركز على التفاصيل والإجراءات ويحرص على الروتين بطريقة متعبة ومملة بالنسبة لصاحب المعاملة. أيضاً البيروقراطي يسعى إلى تضخيم المؤسسة التي يرأسها. في اعتقادي أن الدول المتقدمة حلت هذه الأشكال من خلال تقديم أفضل قدر ممكن من الجودة في أداء الخدمة وذلك بعكس الدول النامية وبالتالي فإنني أتساءل عن مصادر السلوك السلبي للبيروقراطي في تلك الدول؟

□ **د. إسماعيل:** أنا أسلم مع د. أحمد بأن هذا السلوك البيروقراطي السلبي في جوانب متعددة منه يستلزم توجيه سؤال: ما هي الجذور والمسببات التي تفرز كل هذه السلبيات والعيوب التي تتجسم في أذهاننا بصورة لافتة للانتباه وتؤدي إلى كل هذا التركيز على أمراض البيروقراطية؟ لماذا لا تحدث هذه الظواهر السلبية أو المرضية في قطاع الأعمال الخاصة؟ إذاً لا بد أن تكون هناك أشياء كامنة في طبيعة هذه المؤسسات البيروقراطية من حيث نظم الحوافز ونظم الرقابة وأساليب المتابعة على الأداء. أضف إلى هذا عجز نظم التعليم والتنشئة عن غرس الإحساس بالواجب والالتزام لدى الموظف العام نحو مجتمعه مما يفسر ميله إلى التهرب من المسؤولية والتسويف في اتخاذ القرار، وعدم مواجهة التحديات التي يثيرها الواقع الاجتماعي بالجدية المفروضة.

□ **د. أحمد:** في تصوري أن سلبيات البيروقراطي تنطبق أيضاً على القطاع الخاص. إذ فيه روتين وتحكم وسلبيات، لكن لا يشعر بها المواطن لأن التعامل مع القطاع الخاص يقل بكثير عن التعامل مع الجهاز الحكومي وبخاصة في دول العالم الثالث.

□ **د. إسماعيل:** يخيل إليَّ أن هذا من قبيل التعميم، إن كل الخصائص السلبية أو المعيبة للبيروقراطية قد تنطبق على قطاع ليس بالهين من العاملين في الجهاز البيروقراطي. هل هذه تعكس دوافع نفسية معينة، ولماذا تعبر عن نفسها داخل الجهاز الحكومي بشكل أوضح منه بكثير في القطاع الخاص؟ في تصوري أن لنظم الحوافز والثواب والعقاب دور مهم في هذا الشأن.

□ **د. كمال:** هذا الحديث عن سلبيات الجهاز الإداري أرى أنه ينسحب على دول العالم الثالث في المقام الأول، ومن الصعب فهم تلك السلبيات بعيداً عن الأوضاع الاقتصادية والتركيب الاجتماعي ونسق القيم وطبيعة النظام السياسي.

□ **د. إسماعيل:** المقصود أن هناك عوامل تتفاعل وقد تفرز هذا السلوك السلبي وقد تكون أكبر من طاقة هذا الموظف العام وبإمكانياته المحدودة عى أن يقاومها أو يتغلب عليها.

□ **د. كمال:** فيما يتعلق بتصور د. أحمد بأن الشخص البيروقراطي دائمًا شخص سلبي، أعتقد أن ذلك ينصب على الصورة العامة المنطبعة في أذهان العامة وليس المفهوم العلمي للبيروقراطي، فالتعريف العلمي للبيروقراطي لا يلصق به صفات سلبية وحسب، بل يلصق به أيضاً صفات أخرى إيجابية. البيروقراطي موظف عام أي حكومي وسلوكه في عمله مرتبط عضوياً بأوضاع المجتمع الذي ينتمي إليه.

□ **د. مصطفى:** الحق أني أتفق مع الإخوان حول مفهوم البيروقراطية، حيث إنه يعني معنيين، المعنى المحايد للكلمة من خلال النموذج الذي قدمه العديد من الذين انكبوا على دراسة الإدارة ومن بينهم «ماكس فيبر» ثم المعنى الشائع والمتعارف عليه الذي يعني ثقل الجهاز الإداري، الروتين، التعقيد وغير ذلك من الأمور. لكن الحق أن المعنى الشائع للكلمة والأمراض المزمنة للبيروقراطية تضرب كل الأنظمة على اختلاف ألوانها. فنحن نلاحظ في أنظمة الحزب الواحد، أن الحزب يحاول في البداية أن يسيطر على الجهاز البيروقراطي ثم نشهد في مرحلة ثانية في كثير من الأحوال أن الجهاز البيروقراطي يبتلع الحزب لدرجة أنه أحياناً يلوي يد الحزب ويدخله ضمن معضلات الجهاز البيروقراطي. ولا شك أن الإدارة العامة هي أكثر الوجوه التي تعطي انطباعاً كالحاً لدى المواطن، وقلَّ أن نجد مواطناً راضياً عن الإدارة العامة. وما في شك أن القطاع الخاص وبعض الإدارات الأخرى متخلصة إلى حد ما من الأمراض الموجودة في الجهاز الحكومي والإدارة العامة لكن لا تخلو أي إدارة أياً كانت من اللون الآخر الشائع للبيروقراطية. والشيء الأكيد أن العوامل البيئية وظروف التخلف في البلدان النامية سحبت نفسها على الجهاز البيروقراطي هناك؛ الوساطة، العلاقات غير الموضوعية، إلى غير ذلك من الأمور.

□ **د. كمال:** أعتقد أن هناك اتفاقاً على أن البيروقراطية ـ بالمعنى العلمي الأكاديمي ـ كلمة محايدة تعني جهازاً إدارياً حكومياً. هذا الجهاز الإداري يمكن أن يكون فعالاً أو غير فعال، وهو الأمر الذي يتوقف بدرجة كبيرة على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لكل مجتمع بعد هذا نتساءل: هل هناك بيروقراطية واحدة ذات سمات عامة في الوطن العربي كله أم أن هناك بيروقراطيات عربية ذات خصائص متباينة؟

□ **د. إسماعيل:** أنا أتصور وجود اختلافات جذرية أساسية تصل بالمرء إلى حد الادعاء بوجود بيروقراطيات عربية متعددة. فهناك تمايزات في ظروف هذه المجتمعات العربية تؤثر في مسلك الجهاز البيروقراطي أو في المناخ العام الذي يحيط به. غير أن هذا لا يمنع في النهاية من وجود سمات وخصائص مشتركة بين هذه البيروقراطيات العربية ككل. من حيث طبيعة البنيان الطبقي

والاجتماعي في الأقطار العربية يلاحظ أنه يختلف من حيث سماته والتأثيرات التي يفرزها على الجهاز البيروقراطي. فالمصالح المتحكمة في هذا الجهاز البيروقراطي والقوى التي تهيمن عليه وتصنع فلسفته وتوجهه وجهة معينة ليست واحدة في شتى الدول العربية. إن معدلات النمو الاجتماعي في بعض هذه المجتمعات تختلف بشكل واضح عن مجتمعات أخرى لا تزال روح القبلية موجودة فيها بما يؤدي إلى تصادم مراكز الولاء. كذلك فإن درجة الانسجام والاختلاف في القيم بين الطبقات والفئات الاجتماعية تؤثر على أداء الجهاز الإداري لدوره. وتلك ظاهرة تعكس قدراً من الاختلاف فيما بين الدول العربية. إن الجهاز البيروقراطي في أي مجتمع عربي ونوعية ممارسته لا يمكن فصلها عن النمو الاجتماعي الذي تحقق فيه. وقد يكون هذا مصدراً من مصادر الاختلاف. فمثلاً يعكس المجتمع المصري والمجتمع اليمني والمجتمع الكويتي سمات أو ملامح اجتماعية مختلفة وبالطبع، لا يمكن فصل الجهاز البيروقراطي عن هذه التأثيرات. من ناحية أخرى هناك درجة الاحتكاك الحضاري، والانفتاح على الخارج وما يعنيه هذا من احتمال التأثير الإيجابي على ممارسات الجهاز البيروقراطي. هناك مجتمعات عربية على درجة أعلى من هذا الاحتكاك والانفتاح الحضاري، ومجتمعات عربية أخرى لم يتح لها هذا الاحتكاك بنفس الدرجة. كذلك في بعض المجتمعات العربية قد تكون المؤسسات الخاصة مزدهرة أو قد تؤدي دوراً قد يطغى في تأثيره على القطاع العام أو على الجهاز الحكومي. وهذا من شأنه التأثير على التقدير الأدبي للوظيفة العامة. وقد يستأثر هذا القطاع الخاص بمعظم القدرات والكفاءات التي كان يمكن أن تلتحق بالجهاز الحكومي وترفع من مستوى أدائه. كذلك يلاحظ اختلاف الفلسفة الاقتصادية القائمة في الأقطار العربية. هناك أقطار ذات فلسفة رأسمالية وأقطار أخرى تأخذ بأسلوب التحول أو التنمية الاشتراكية. ولا بد أن ينعكس ذلك على دور الجهاز البيروقراطي والأهمية التي يمثلها في حياة المجتمع. كما تتميز بعض المجتمعات العربية بميراث تاريخي للسلطة المركزية والتنظيم الإداري كما هو شأن مصر التي يمتد عمر البيروقراطية فيها إلى آلاف السنين، في حين أن البيروقراطية قد تكون ظاهرة حديثة العهد في بعض المجتمعات العربية الأخرى. إن طول العهد بالبيروقراطية في بعض المجتمعات خلق صفات وأفرز مشكلات يصعب محوها أو تغييرها بالإجراءات والسياسات التصحيحية العادية في حين أن المجتمعات حديثة العهد بالبيروقراطية قد تكون أقدر على التصدي لهذه المشكلات. كذلك فإن بعض المجتمعات العربية مجتمعات زراعية تلتصق بها قيم معينة، بينما البعض الآخر دخل مرحلة التصنيع بما يعنيه ذلك من تطور قيم الجهاز الإداري البيروقراطي. فالتصنيع قائم على التخصص وتوزيع الأدوار وتأكيد معايير الإنجاز. كما تتفاوت الدول العربية في مستويات التعليم، وهو ما ينعكس على مدى استجابة المواطن، والدعم الذي يقدمه للجهاز الحكومي وعملية تفهم رسالته. أضف إلى ما سبق المناخ السياسي العام من حيث درجة الحرية السياسية والديمقراطية التي تختلف أيضاً في هذه المجتمعات العربية، فحرية انتقاد أخطاء وسلبيات الجهاز الحكومي قد لا تكون مكفولة في الأقطار

العربية بنفس الدرجة، إذ أن بعض هذه المجتمعات قد تصادر حرية الفقد للجهاز الحكومي وتعتبر هذا مساساً بالنظام الحاكم وتجريحاً لسياساته، وبالتالي لا يستطيع المواطن أن يعبر عن تحفظاته على هذا المسلك البيروقراطي بصورة قد تتوافر في مجتمع آخر. كما أن عملية محاسبة القيادات التنفيذية المسؤولة عن تقصيرها أو إهمالها أو سوء التخطيط في سياسات هذا الجهاز قد تتوفر في مجتمع بدرجة أكبر منها في مجتمع آخر يفتقر إلى الحرية السياسية. تلك عديد من جوانب التمايز التي تؤدي إلى تفاوت حدود الدور الذي تقوم به الأجهزة البيروقراطية. على أن وجود هذا الواقع الذي يختلف من مجتمع عربي لآخر لا ينفي وجود بعض السمات المشتركة. فالخصائص التنظيمية تتشابه بالنسبة للأجهزة البيروقراطية في معظم المجتمعات العربية. إن الأساس التنظيمي متماثل من حيث صفاته وخصائصه: الشكوى من أوتوقراطية القيادة الإدارية، عملية التركيز الواضح في مسؤولية اتخاذ القرارات الإدارية من الخصائص الواضحة التي تلتصق بالبيروقراطية في الأنظمة العربية وتثير نفس الشكاوى وتفرز نفس العيوب، السلوك التعسفي من جانب السلطة التنفيذية الذي يتجاوز أحياناً الضوابط الدستورية، ضعف الاستجابة العملية لجهاز الرقابة والتوجيه، بطء البيروقراطية عن مواكبة التغيرات الاجتماعية والسياسية في الدولة بحيث تأتي وراء التغيير وليست قائدة أو موجهة له كما هو مفترض.

□ **د. كمال:** خلاصة كلام د. إسماعيل أن هناك بيروقراطيات عربية وليست بيروقراطية عربية. والأمر من وجهة نظره يعود إلى اختلاف الواقع المجتمعي بجوانبه المتعددة فيما بين البلدان العربية. وهو الاختلاف الذي لا بد وأن يترك بصماته على الأجهزة الإدارية. غير أنه لم ينف وجود بعض السمات المشتركة بين سائر البيروقراطيات العربية. ويودنا أن نسمع رأي د. سعود.

□ **د. سعود:** في الحقيقة كلام د. مقلد صحيح إلى حد كبير. أنا شخصياً أفضل تسمية الدول العربية بدول نامية أو آخذة في النمو والتقدم وليست متخلفة نظراً لوجود اختلافات بينها في درجة النمو من حيث التعليم والوعي الاجتماعي والوعي الحضاري. إنني أميل إلى وجود بيروقراطيات متعددة في العالم العربي أكثر من كونها بيروقراطية واحدة رغم وجود القواسم المشتركة في نواحي عديدة. وأرجع ذلك إلى إلى وجود تعدد في الايديولوجيات، فبعض الدول العربية تنتهج الايديولوجية الاشتراكية وبعضها تأخذ الطريق الرأسمالي للتنمية وبعضها يقف بين هذا وذاك. ولهذا كله انعكاساته على المؤسسات البيروقراطية. إن الفكر السياسي السائد في المجتمع يؤثر في ممارسات الإداريين سواء كانوا في مستوى الإدارة العليا أو الوسطى أو الدنيا. كذلك لا يمكن إغفال أثر التباين في الهياكل الاقتصادية ودرجة التطور الاقتصادي وعمق الميراث التاريخي. الخلاصة إذن أن هناك بيروقراطيات عربية وليست بيروقراطية واحدة.

□ **د. أحمد:** لي بعض الملاحظات، إن وجود قواسم أو صفات مشتركة ترجع ـ على

ما أعتقد ــ إلى أن مصر من البداية كانت المزود الوحيد للدول العربية وبالذات الدول الخليجية بالمدرسين والأطباء والموظفين في المؤسسات المختلفة. إلا أن ذلك خلق نوعاً من الصدام الثقافي في البيروقراطية بدول الخليج العربي وهي ظاهرة لا وجود لها في بيروقراطيات ضخمة مثل مصر والعراق. ويحضرني هنا ما ذكره د. الرميحي حول «البيروقراطية» السائدة في المجتمع الخليجي وهي ممارسة حلول المشكلات الحديثة بعقلية تقليدية، هي حالة ذهنية ناتجة بسبب الفجوة بين التطور الاقتصادي والثورة النفطية وبين الجمود الاجتماعي الذي لم يستطع مواكبة هذا التطور. وهكذا يوجد قدر من التمايز بين المجتمعات الخليجية التي أخذت في النمو من مدة ٣٠ سنة فقط وبين مصر العريقة وسوريا والعراق. لكن هل سمات البيروقراطية في المشرق العربي هي نفسها في بلدان المغرب العربي؟ أعتقد أن البيروقراطية في المغرب العربي متميزة ربما لتأثير الإدارة الفرنسية.

□ **د. كمال**: دون إنكار ما قد يكون للاستعمار الفرنسي من تأثير، أستطيع القول بأنه لا توجد خلافات جوهرية بين البيروقراطيات المعاصرة في دول المغرب العربي وفي الدول العربية الأخرى وذلك في حدود قراءاتي عن نظم الحكم والإدارة في المغرب العربي. وحسبي أن أشير بهذا الخصوص إلى أعمال «كلمنت مور» و «جون ووتربري» و «مانفريد هالبرن»، و «دوجلاس اشفورد».

□ **د. مصطفى**: في الحديث عن بيروقراطية عربية أم بيروقراطيات عربية، الشيء المسلم به أن هناك سمات عامة للبيروقراطية على الصعيد الدولي وبالتالي لا بد أن يكون هناك سمات عامة للبيروقراطية على الصعيد العربي أيضاً، العوامل التي أثرت في مسألة البيروقراطية عربياً يمكن إيجازها بتأثير البيروقراطية الموروثة من العهد العثماني وتأثير البيروقراطية الموروثة من العهد الاستعماري. فلا شك أن للاستعمار البريطاني تأثيره نفس الشيء بالنسبة للاستعمار الفرنسي في المغرب العربي. كما أن ممارسات العهد العثماني سحبت نفسها بأسلوب أو آخر على طبيعة التعامل وعلى سمات البيروقراطية في هذه البلدان العربية. وبخصوص النقطة التي أثارها د. أحمد حول تأثير البيروقراطية المصرية على البيروقراطيات العربية وبخاصة في المشرق العربي، يلاحظ أن مصر هي التي بنت البيروقراطية في شمال اليمن. وفي كثير من بلدان الخليج العربي كان لمصر تأثير على طبيعة البيروقراطية وبناء الجهاز البيروقراطي. وبالتالي ماذا سحبت مصر على هذه الأجهزة من سلبيات البيروقراطية وإيجابياتها؟ هناك أيضاً الظروف الخاصة للمجتمع العربي، التي عكس قدراً كبيراً من التشابه الذي يخلع على البيروقراطيات سمات مشتركة. بيد أن ظروف التجزئة الطويلة خلقت واقعاً قطرياً معيناً له سماته، هذه السمات تشترك الدول العربية في بعضها وتختلف في بعضها الآخر. فلا شك في أن ظروف البيروقراطية الموجودة في اليمن تختلف عن ظروف البيروقراطية في مصر لأن المجتمع اليمني، وبخاصة في الشمال، تحكمه أوضاع قبلية وظروف خاصة وظروف الحرب وتأثير الوجود المصري. الشيء الجديد الذي أود التركيز عليه هو ظهور معضلات البيروقراطية في نظام

الحزب الواحد الذي يضع العديد من المعضلات أمام البيروقراطية في مقدمتها أنه عندما يتسلم الحزب يثق في مجموعته ويضع قيادات حزبية في المفاصل الرئيسية للإدارة العامة وللدولة، وهو أمر طبيعي. ولكن الأمر غير الطبيعي أن هناك جماعات أرادت أن تدفع بالقضية إلى الأمام وتحاول من خلال طرح الثقة في الحزبيين أن تطرح موضوع استبدال الموظفين الحزبيين بالموظفين غير الحزبيين. ولهذا مخاطرة العديدة. فهو أولاً يضطر الموظفين غير الحزبيين إلى أن يكونوا ضد السلطة، وهو ثانياً قد ينمي الوصولية والانتهازية داخل الحزبيين أنفسهم. ومن مخاطره أيضاً أن الجهاز البيروقراطي يبتلع الحزب شيئاً فشيئاً ويتحول الحزب نفسه إلى جهاز بيروقراطي وبالتالي لا يكون له رقابة على واقع الجهاز البيروقراطي وبخاصة عندما تبتلع الحكومة القيادات الرئيسية في الحزب. هذه كلها معضلات تطرحها أنظمة الحزب الواحد على الصعيد العالمي. ولا شك أنها على الصعيد العربي تعطيها ـ بما له من ظروف معينة ـ صفات خاصة ومعضلات هي جديرة بأن تكون موضع دراسة من قبل المختصين كظاهرة جديدة في الوطن العربي.

□ **د. كمال:** لدي تصور قد يكون مختلفاً بعض الشيء. يقيناً هناك اختلاف بين الدول العربية في معدل النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الحضاري والثقافي ومستوى التعليم والأساس الفكري وتعقد البناء السياسي.. إلخ، إلا أن هذا الهامش من التمايز لا يتناقض ـ في تصوري ـ مع القول بوجود صورة عامة للبلدان العربية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. من ثم أتصور وجود نمط بيروقراطي عام في الوطن العربي يتجاوز ما قد يوجد من أوجه اختلاف بين أجهزة الإدارة العامة العربية.

□ **د. إسماعيل:** لم نختلف نحن خلصنا إلى وجود القواسم المشتركة بين إدارات الدولة العربية، لكن التمايز في الواقع قد يكون معوقاً للجهاز البيروقراطي في مجتمع ما بصورة أكبر منه في مجتمع عربي آخر.

□ **د. أحمد:** في إطار الاندماج الخليجي حالياً، هناك محاولة توحيد القوانين والإدارات الاقتصادية، والنظم الجمركية. وهذا قد يساهم في خلق صورة تنظيمية أو صورة بيروقراطية واحدة لدول مجلس التعاون الخليجي. إن الدول ذات الأنظمة المتشابهة إلى حد ما تحاول أن تنظم، ولكن الدولة الأكثر تنظيماً تحاول أن تنشر عدوى التنظيم إلى الدول الأخرى. فالكويت لديها نظام جمركي أكثر تقدماً بحكم الواقع التجاري والاحتكاك مع العالم الخارجي، وأتصور أنه إذا استمر التعاون بهذه الصورة فإن هذا قد يؤدي إلى تطور الإدارة البيروقراطية من حيث التنظيم والأداء. ولكن ما يؤسف له أن واقع الحال لا يبشر بخير. فالبيروقراطية في الدول العربية حالياً لا تتجه نحو الأفضل.

□ **د. سعود:** المثل السائد يقول «تفاءلوا بالخير تجدوه». أليس هناك متغيرات تبدو في الأفق يمكن أن تؤدي إلى تطور أجهزة البيروقراطية في العالم العربي. في دول الخليج العربي توجد تجربة

مجلس التعاون وفي المغرب العربي، هناك اتجاه للتقارب السياسي هذه الأيام وبالتالي لا داعي لليأس.

□ **د. أحمد:** أتصور لو أن المال العربي اتجه إلى الاستثمار في الدول العربية لأمكن أن تخلق نظمًا أو قوانين أو أجهزة متقاربة.

□ **د. سعود:** لكن بشرط أن تعدل في التشريعات السائدة في بلدان العالم العربي والأنظمة السياسية القائمة.

□ **د. كمال:** المسألة في اعتقادي ترتبط بما يسمى «التغير الهيكلي»، وعليه لا يمكن أن نتصور تغيراً جوهرياً في أداء البيروقراطية في العالم العربي بعيداً عن تغير الإطار المجتمعي بمعناه الشامل.

□ **د. مصطفى:** يجب التسليم بأن البيروقراطية «بعبع» كبير. نحن ورثنا كل قضايا العهد التركي ومعضلاته، والاستعمار البريطاني والظروف المعاصرة والتضخم في الجهاز الإداري والوساطة والاتجاه إلى أن يكثر الرؤساء عدد مرؤوسيهم وليس منافسيهم. ومن ثم لو جاءت حكومة عندها نوايا طيبة لا تستطيع بعصا سحرية أن تحل مشاكل البيروقراطية. وعودة إلى ما ذكر د. كمال من وجود سمات للبيروقراطية العربية، أرى أن هذا صحيح بدليل أن الإنسان عندما ينتقل بين الأقطار العربية لا يلحظ تغيراً واضحاً في تعامله مع الجهاز الحكومي هنا وهناك مما يؤكد أنه بالفعل يمكن أن نتحدث عن سمات عامة تكاد تعطي طابعاً بيروقراطياً شبه موحد للوطن العربي كله علمًا بأن الظروف القطرية وظروف التجزئة الطويلة لها تأثير. وهكذا يمكن الحديث عن بيروقراطية عربية ذات سمات عامة مشتركة، ولكن مؤثرة فيها السمات القطرية بأسلوب أو بآخر بين هذا القطر أو ذاك، وبين هذه المنطقة أو تلك داخل القطر الواحد.

□ **د. كمال:** إذا أذنتم لي ننتقل الآن إلى القضية الثانية المتعلقة بمظاهر وأسباب نمو البيروقراطية العربية، وهناك اتفاق على أن البيروقراطية العربية المعاصرة بيروقراطية متورمة أو متضخمة وحبذا لو سلطنا الضوء على هذه الظاهرة من حيث مظاهرها ومصادرها.

□ **د. سعود:** أولاً، بالنسبة لأسباب نمو البيروقراطية العربية المعاصرة أتصور وجود أسباب سياسية واجتماعية وإنسانية. بالنسبة للأسباب السياسية في بعض المجتمعات العربية مثلاً نجد أن هناك نصوصاً وتشريعات في الدساتير تنص على أن الحكومة ملزمة بإيجاد فرص عمل للخريجين في الأجهزة البيروقراطية، فعلى سبيل المثال، تنص المادة ٤١ من الدستور الكويتي الصادر في ١١/نوفمبر/١٩٦٢ على أن الدولة ملزمة بتوفير فرص العمل للمواطن وله حق اختيار نوع العمل. وفي مصر يتعين على الحكومة أن تدبر فرص عمل لخريجي الجامعات والمدارس الثانوية الفنية ومعاهد المعلمين الذين يقدر عددهم بالآلاف سنوياً لكي يعملوا ويعيشوا عيشاً كريماً ويكونوا بذلك عالة على

الدولة أكثر منهم عالة على المجتمع. من ناحية الاعتبارات الاجتماعية والإنسانية، يلاحظ في الكويت أن الجامعة والمعاهد المتخصصة تخرج أعداداً كبيرة من الكويتيين تجد الدولة نفسها ملزمة بخلق فرص عمل لهم، كما لا يمكن تجاهل تأثير الواسطة والضغوط التي تمارسها بعض الفئات الاجتماعية (النواب مثلاً) من أجل إيجاد فرص عمل بغض النظر عن مستوى التعليم، وحتى يمكن استيعاب كل طالب الوظيفة العامة تنشىء الدولة إدارات جديدة وتتوسع في الإدارات القائمة مما يتسبب في تضخم البيروقراطية.

☐ **د. إسماعيل:** فيما يتعلق بمصادر نمو البيروقراطية العربية بشكل عام أرى أن اتساع ميادين وآفاق التنمية هو المصدر الأول وراء التوسع في إقامة الهياكل الإدارية في الأقطار العربية. فالتغيير الاجتماعي في معظم هذه الأقطار وما يخلقه من مشاكل وتحديات جديدة تستلزم أن تستجيب لها السلطة الحاكمة بالتوسع في بناء هذه المؤسسات والهياكل لكي تؤدي دورها في حياة مجتمع يتحول من حياة تقليدية محدودة إلى مجتمع معقد في علاقاته وتطلعاته. هناك أيضاً ثورة التوقعات الجماهيرية المتزايدة التي هي جزء من ثورة عامة. فما يحدث في المجتمعات العربية من ارتفاع لمستوى المعيشة وما يخلقه ذلك من تلطلعات يفرض على الدولة أن تكون دولة خدمات، مع ما يعنيه هذا من توسع في إقامة الأجهزة الحكومية؛ كذلك فإن مركزية السلطة السياسية وما تستتبعه من ضرورة إحكام قبضة الجهاز الحاكم على الدولة يفرض إنشاء المزيد من هذه الأجهزة البيروقراطية لكي تتغلغل في كل نواحي وشؤون المجتمع.

☐ **د. أحمد:** إضافة إلى ما ذكره الزملاء، أود ذكر بعض الأسباب لتضخم الإدارة البيروقراطية. ففي العالم العربي للأسف، تسود قيمة عدم احترام العمل اليدوي أو المهنة أو الحرفة مع إلصاق الهيبة والتقدير الأدبي بالوظيفة المكتبية. ولهذا يتجه الشباب بوجه عام إلى تفضيل العمل المكتبي على العمل اليدوي حتى أولئك الذين يتخرجون في معاهد التكنولوجيا والتدريب ـ كما هو الحال في الكويت مثلاً ـ هذا يفسر أيضاً ظاهرة التكدس في الكليات النظرية مقارنة بالكليات العملية، واهتمام كثير من الدارسين الكويتيين في الخارج بالحصول على الماجستير رغم أنهم يعودون موظفين كما كانوا من قبل. إزاء ذلك الوضع، تتجه الحكومة، بفعل مركزية السلطة والنظام الأبوي في المجتمعات الخليجية، إلى توفير العمل للخريجين. بل أن الحكومة الكويتية في السبعينات عمدت، في مقابل تزايد عدد الخريجين، إلى تقديم تسهيلات للتقاعد، وبمقتضاها يحصل المتقاعد على راتبه كاملاً، وأحياناً على ترقية مقابل إفساح المجال للخريجين الجدد، الأمر الذي أفضى إلى حدوث أزمة حالياً في تعيين خريجي الجامعة من الكويتيين. أيضاً هناك بُعد اجتماعي هام وهو محاولة الحكومة أن تحفظ احترام الشخص لذاته. فإذا قارنا وضع المرأة الكويتية في الماضي بوضعها حينما دخلت ميدان العمل، نجد أن الحكومة تتحمل تكدس الفتيات في الإدارات الصغيرة من أجل أن تظل الفتاة الكويتية لها راتب يضمن لها الاحترام والاكتفاء الذاتي. أما في الماضي فكانت المرأة تعتمد اقتصادياً

على الأب أو الزوج، وهو ما كان يرتب أوضاعاً اجتماعية لم تعد مقبولة حالياً. فتضطر الدولة أن تفتح المجال للفتيات. كل هذا يكون على حساب نوعية العمل والمرتبات والمستوى المعيشي.

□ **د. مصطفى:** أود أن أضيف نقطة تتعلق بحجم العمل. فكما أشار الزملاء، يوجد في الوطن العربي تضخم بيروقراطي. إلا أن هذه الظاهرة عامة. فعلى الصعيد العالمي، تشير الدراسات الميدانية إلى وجود إدارات ومؤسسات ــ في بعض الدول العربية ــ يزداد عدد العاملين بها بنسبة ٥ ٪ سنوياً رغم ثبات حجم العمل فيها، إن حجم العمل بطبيعته مطاط يمتد إلى لوقت الذي تعطيه إياه وبخاصة أن الموظف يخلق عملاً لموظف آخر وأن الرئيس يكثر من عدد مرؤوسيه لا منافسيه. هذه الظاهرة تبرز بشكل أوضح في المجتمعات العربية. أضف إلى هذا أنه في بعض هذه المجتمعات، كلما صعد الموظف في السلم الإداري، كلما قل عمله. وهذا أمر غريب لأن المفروض والمنطقي أن تكثر مسؤوليات الموظف كلما ارتقى إدارياً. ويقابل انخفاض أعباء العمل عند قمة الهرم الإداري تزايد الأعباء في قاعدة العمل، وبالتالي الإكثار من عدد الموظفين.

□ **د. كمال:** لي إضافة متعلقة بموقف الأنظمة العربية من عملية التنمية، فالقيادات العربية وهي تسعى إلى تحقيق التنمية اعتمدت على البيروقراطية ولم تعتمد على التنظيمات السياسية. إذ رأت في التنمية عملية «فنية أو هندسية» فأناطت بالجهاز البيروقراطي أساساً مهمة وضع وتنفيذ البرامج الإنمائية. ويدعم هذه الرؤيا كون أغلبها في الأصل قيادات عسكرية تؤمن بقيم العمل البيروقراطي وتبغض العمل السياسي القائم على الحوار والمشاركة الشعبية. ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك في نمو البيروقراطية بمعدلات كبيرة.

والمهم أن ظاهرة التضخم الإداري هي بمثابة المشكلة الأولى للبيروقراطية المعاصرة في البلدان العربية. أما المشكلة الثانية التي تستحق منا وقفة فتتعلق بالفساد والإفساد في الجهاز الإداري. الحديث عن هذه المشكلة مثير وذو شجون. إذ يقال أن العالم العربي «منطقة فساد»، وأن الفساد أخطر معوق لنمو بيروقراطية مسؤولة في الدول العربية، وللفساد مصادره وأشكاله المتعددة. وبودي أن نلقي الضوء على هذه وتلك.

□ **د. إسماعيل:** بالنسبة لمصادر الفساد، يمكن الإشارة إلى غياب القيم ونقص الالتزام من قبل المسؤولين عن إدارة الأجهزة الحكومية والعاملين في المستوى الأقل، وعملية التنشئة الاجتماعية والمفاهيم التي تلقن للناس بحيث إذا انتقل الشخص إلى موقع الخدمة العامة تكاد تكون القيم المضادة للفساد مفتقدة بالكامل من دائرة سلوكه. ما الذي يمنع إذن من تزويد الجهاز البيروقراطي بالحد الأدنى على الأقل من القيم الرادعة لظهور هذا الانحراف. وبدلاً من الحديث عن تصحيح هذا الفساد في مرحلة ما بعد ظهوره أو حدوثه، يمكن التأكيد على القيم المضادة لحدوثه أصلاً. كذلك

يساعد على حدوث الفساد تسيب أو ضعف السياسات الرقابية المطبقة على عمل الجهاز الحكومي وكثرة الثغرات التي تغري بالانحراف، وضعف العقوبات الرادعة التي يمكن أن تتخذ بحق الانحراف أو الفساد.. إلخ، وضعف نظم الحوافز والحاجة المادية التي تدفع الموظف العام إلى الرشوة. وهكذا فإن رؤيتي لأسباب الفساد الإداري تتجاوز دائرة الجهاز البيروقراطي إلى المجتمع ككل. فإلى جانب العوامل المرتبطة بالجهاز الإداري نفسه، هناك عوامل اجتماعية تتعلق بما إذا كانت عمليات التنشئة والتعليم تزود المواطن بالحد الأدنى من المناعة أو الحصانة ضد الانحراف قبل التحاقه بالجهاز الحكومي.

□ **د. سعود:** الفساد الإداري مرجعه أساساً ــ في نظري ــ عدم وجود أساليب رقابية تحكم سلوك البيروقراطي، وغياب الحد الأدنى من القيم والفضائل الاجتماعية، إضافة إلى متغيرات أخرى قد تدفع الموظف العام إلى الانحراف حتى لو كان صالحاً قبل التحاقه بالوظيفة ــ من هذه العوامل انخفاض الأجور والمرتبات التي يتقاضاها الموظفون في أجهزة الدولة في الوقت الذي ترتفع فيه نفقات المعيشة مما يدفعهم إلى استغلال مناصبهم في الحصول على دخل جانبي أو إضافي حتى ولو عرضهم ذلك لمساءلة إدارية أو قانونية أو أدبية. كذلك غياب سياسات الحوافز المادية والمعنوية تشجع على الانحراف. كما أن وجود الاغراءات في المجتمع خصوصاً مجتمع الرفاهية تجعل الموظف العام يسيل لعابه إذا ما عرضت عليه رشاوي أو عمولات. كل ذلك يؤدي بالموظف إلى الرشوة والمحسوبية والمحاباة ابتغاء زيادة دخله وبخاصة في ظل انعدام الرقابة المحكمة وأساليب الضبط والربط والعقاب. ونأمل أن تهتدي البيروقراطية في الدول العربية إلى السبل التي تمنع من استشراء داء الفساد بحيث يغدو الجهاز الوظيفي الحكومي صحيحاً معافًى خالياً من الأمراض البيروقراطية ومن ضمنها الفساد.

□ **د. كمال:** فيما يتعلق بظاهرة الرشوة في الجهاز الإداري، أود القول أنها تستشري وتتفاقم إذا كان سلم الأجور في القطاع الحكومي يتخلف عن مثيله في القطاع الأهلي. فالموظف الحكومي حينما يقارن نفسه بنظيره في القطاع الخاص ويجد أن هذا الأخير يتقاضى مرتباً يبلغ أضعاف ما يتقاضاه هو، فإن هذا يخلق لديه مبرراً للانحراف على نحو ما حدث في مصر إبان العقد الماضي الذي شهد، مع الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي، توسعاً نسبياً في حجم القطاع الأهلي وارتفاعاً ملحوظاً في مرتبات العاملين فيه وبخاصة في البنوك وشركات الاستثمار.

بيد أن نظرتنا للفساد تتجاوز نطاق الرشوة لتشمل أيضاً ظواهر المحسوبية والمحاباة. فالموظف العام المنحرف لا يحركه دائمًا العامل المادي، إذ يحدث أن يخرق القانون، فيقضي معاملة لقريب أو صديق ليس بدافع الرشوة وإنما استجابة للضغوط الاجتماعية التي تمليها القرابة أو الصداقة أو استجابة لقيم المجاملة والتضامن العائلي والقبلي.

□ **د. أحمد:** قضية الفساد تختلف من مجتمع لآخر. فالرشوة في المجتمعات الأكثر فقراً تختلف عنها في المجتمعات ذات المستوى المعيشي المرتفع، والمحسوبية ترتبط بالتنشئة الاجتماعية. وإذا كانت الرشوة بالنسبة للموظف الصغير مجرد مبلغ من المال، فإنها بالنسبة للمدير هدية قيمة. وحيث يوجد أسلوب المناقصات الحكومية، فإن من يحصل على الهدية الأكثر قيمة هم المدراء وليس الموظفون الصغار. ولكن للأسف فإن الفهم الشائع للرشوة يقصرها على مبلغ المال الذي يحصل عليه الموظف الصغير لإنهاء معاملة، في حين أنها متواجدة في المستويات العليا والدنيا على حد سواء. فيما يتعلق بظاهرة الواسطة والمحسوبية يسترعي الانتباه أنها ما زالت قائمة رغم ارتفاع مستوى التعليم. ولعل ذلك يرجع إلى الفجوة الحضارية حيث التطور الاجتماعي لا يواكب التغير الاقتصادي، وهذا هو واقع المجتمعات ذات الطابع القبلي: فالموظف دائمًا يخشى أن يشهر به قريبه أو جاره في الأماكن العائلية (الديوانية مثلاً). وبالتالي يستقبله بصورة تختلف تماماً عن بقية المواطنين، ويتخطى القوانين ويفعل كل ما يستطيع في سبيل أن يحقق له مصلحته أو ينهي له معاملته. كذلك يوجد تمييز في المعاملة على أساس المنصب. فالأستاذ الجامعي يقدم على المواطن العادي، وضابط الجيش أو البوليس قد تكون له الأولوية دائمًا في إنهاء المعاملة دون أي مراعاة لمشاعر غيره. ولا يحتج هؤلاء لأن أياً منهم لا يتردد في استخدام الواسطة إذا أتيحت له دون خوف أو حياء. إننا لا نرى في الواسطة ما يخدش الشرف. وهذا بالطبع إفراز لعملية التنشئة الاجتماعية.

□ **د. إسماعيل:** إن عملية التربية قد تكون خاطئة أو غير موجهة التوجيه الصحيح. كلك فإنه مع غياب الديمقراطية من هذه المجتمعات العربية، يصعب محاسبة ونقد المسؤولين المتورطين والضالعين في هذا الفساد. فليس يخفى أن انعدام مناخ الحرية السياسية يحول دون كشف أعمال الفساد ونقد المنحرفين في أي مستوى من مستويا العمل التنفيذي. ولكن في حالة وجود أكبر من حرية النقد، تبقى ظاهرة الفساد في حجمها الطبيعي. وهذا ما تؤكده وتدلل عليه الأمثلة والوقائع المعاصرة في عدد من المجتمعات العربية.

□ **د. مصطفى:** الحقيقة أنه لا يمكن إنهاء الفساد دون سلطة نظيفة. فعندما تكون قمة الهرم الإداري فاسدة، فلا بد أن يسحب ذلك نفسه على الآخرين. كذلك إذا كانت السلطة غير نظيفة، فلا تتوقع منها اهتماماً بمكافحة الفساد لأن المثل يقول «من كان بيته من زجاج، لا يقذف الآخرين بالحجارة». وحينما تصبح الوظيفة العامة سبيلاً إلى الإثراء، يجد العنصر النظيف أمامه أحد بديلين: أما أن يترك الجهاز الإداري أو ينغمس. والأرجح أن يختار البديل الثاني. الفسادإذن ظاهرة وبائية، وعدوى عامة، أنه «كالفواكه» يقبل عليه الموظفون. وفي بعض المجتمعات العربية أصبحت الرشوة عرفاً، وممارسة طبيعية تزاول ي كل مفاصل الإدارة الحكومية. وبالتالي يحتاج المجتمع العربي إلى هزة، وإلى سلطة نظيفة لأنه لا ينتظر من المتورط أن يقوم بالإصلاح. وثمة ظاهرة أخرى تحتاج إلى

ـارة وهي الاتجاه في أحيان كثيرة إلى تعيين خريج حديث في مفصل رئيس يستطيع أن يرتشي فيه للالاين وتعطيه راتباً هزيلاً. وبذلك تدفعه دفعاً إلى الفساد خصوصاً إذا تذكرنا تطلعه إلى بناء عائلة .بناء وضعه المادي.

د. سعود: الموظف أحياناً، تحت ظروف معينة، قد يستغل وظيفته إذا أعطيت له سلطات صلاحيات معينة. وإذا استطاع أن يستفيد منها، فلن يتوانى خصوصاً مع افتقاد القيم الدينية الأخلاقية وآداب الوظيفة العامة.

د. كمال: لي إضافة تتعلق بالتمييز بين الفساد الصغير أو الوبائي والفساد الكبير أو المخطط. فالمرء يزعجه كثيراً الفساد الوبائي الذي تعرفه كافة المجتمعات بدرجات متباينة. وصورته هي مبلغ ـدود يأخذه الموظف الصغير أو علبة سجائر يأخذها شرطي المرور. ولكن الذي يزعج ويثير حفيظة ـرء هو الفساد المخطط بمعنى استغلال كبار المسؤولين لمناصبهم في تحقيق إثراء غير مشروع: حاكم ـدولة، رئيس وزارة، وزير، وكيل وزارة، محافظ، رئيس مجلس إدارة شركة، مدير جامعة.. إلخ. هذا بالتأكيد يعيق الجهاز الإداري من حيث يشيع قيم السلب والنهب، فلا تكون فقط أسيرة ـقيادات العليا، بل تمتد إلى الموظفين في المستويات الإدارية الوسطى والدنيا. كذلك فإن هناك ـراداً آخرين لا يشغلون مناصب رسمية هامة في الدولة ولكن تربطهم بشاغلي هذه المناصب علاقات ـرابية. فيسلبون ويكونون ثروات طائلة بشتى السبل غير المشروعة تحت سمع وبصر أجهزة الدولة، ـ وبمساعدتها مثل هذه الممارسات الفسادية تكرر حدوثها في مصر إبان عقد السبعينات.

من ناحية أخرى، فإن للشخصانية دورها في إحداث الفساد الإداري. فالموظف العام ممثل ـخصي لحاكم شخص. والمسؤول يختار معاونيه ليس على أساس الكفاءة وإنما على أساس درجة ـلائهم له، فأهل الثقة دائماً مقدمون على أهل الخبرة. وما دام الأمر كذلك، يصبح هم الموظف أن ـال رضاء رئيسه. فإذا طلب منه صراحة أو ضمناً قضاء معاملة لشخص ما فإنه يفعل مهما يكن في ـلك من خرق للقانون. وهو لا يخشى من عقاب أو لوم ما دام يحظى بثقة رئيسه.

كذلك لا يمكن إغفال دور القيم الثقافية، فالعائلة أو القبيلة تحتل مكاناً عالياً في سلم القيم ـاخل المجتمعات العربية، ويحرص المواطن على أن يجيء سلوكه منسقاً مع هذه القيم وإلا ـستهجنه ولفظه المجتمع.

لقد أثير موضوع الرقابة على الجهاز الإداري، واعتبر غياب أو ضعف الرقابة أحد مصادر ـفساد الإداري في الدول العربية والسؤال هو: هل ينسحب ذلك على الرقابة السياسية (الخارجية) ـالرقابة الإدارية (الداخلية أو الذاتية) أو كليهما.

☐ د. إسماعيل: الرقابة السياسية ترتبط بقضية غياب الديمقراطية في العديد من المجتمعات العربية، وانعدام فاعلية رقابة السلطة التشريعية على الجهاز التنفيذي من حيث محاسبته على أخطائه، والكشف عن أوجه تسيبه واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب. إن التنظيم السياسي الشعبي الجماهيري الذي يمكن أن يقوم بدوره في نقد أخطاء الجهاز الإداري أو تصحيح الممارسات الخاطئة غير موجود، وهذا يؤدي إلى ضعف الرقابة السياسية. كما أن حرية الصحافة في توجيه النقد والاتهام إلى بعض المواقع التنفيذية المسؤولة عن ممارسة الانحراف أو التورط فيه تكاد تكون مفتقدة في أكثرية الأقطار العربية. وهكذا فإن قنوات الرقابة السياسية على الإدارة غائبة عن بعض هذه الأقطار وضعيفة في البعض الآخر. وهذا ما يجعل الجهاز الإداري مستبداً ومتعسفاً في استخدام سلطته ويؤدي به إلى الانحراف والتسيب.

☐ د. مصطفى: فيما يتعلق بالفساد المخطط على مستوى قمة الجهاز الإداري، ثمة أمر خطير في الوطن العربي يتعلق بظاهرة الوسطاء الذين يتخذون مراكز لهم في عواصم أوروبية كثيرة، فدور هؤلاء الوسطاء في إفساد العديد من القيادات التنفيذية ليس موضع شك. وصار هناك تقريباً نوع من التسليم بأهميتهم على مستوى الإدارة، وهنا تأتي الخطوة أنهم وراء انتعاش ظاهرة العمولات في وطننا العربي تلك التي تستحق تسليط الضوء عليها.

☐ د. إسماعيل: يبقى السؤال من الذي سيسلط هذا الضوء، وفي أي الظروف، في غياب الديمقراطية القادرة على كبح جماح هذا الانحراف والحد من كل مضاعفاته السلبية، لا يمكن توقع نتيجة مشجعة في هذا المجال.

☐ د. مصطفى: ما أردت قوله أن ظاهرة الوسيط في مفهوم بعض الحكومات أصبح مسلّماً بها: وسيط في بيع نفط، وشراء سلاح. لقد أوجدت لها مكاناً طبيعياً داخل الجهاز الإداري. والأمر إذن بحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم الوساطة.

☐ د. أحمد: الوساطة ـ في رأيي ـ أمر مرفوض تماماً حتى ولو لم يكن الوسيط يشغل منصباً رسمياً في المجتمع. إن الحكومة نفسها تتنصل من الوسيط إذا افتضح أمره، ولا تعترف بوجوده بل وتقدمه إلى القضاء مع المتورطين معه.

☐ د. إسماعيل: ما هي نقطة الانطلاق في مكافحة الفساد أو الحد منه كظاهرة. هل نقطة البداية في الاتجاه الصحيح هي تلقين قيم ملائمة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، أو قيام القيادات العليا بضرب المثل وتأكيد مفهوم القدوة الحسنة، أو بإحكام الرقابة داخل الجهاز الحكومي، وسد الثغرات، أو برفع العائد المادي للوظيفة العامة بما يقلل من احتمالات انحراف الموظف.

☐ د. كمال: أتصور أن كل هذه المداخل ضرورية للحد من الفساد في الجهاز الإداري إذ

لا يكفي أحدها لتحقيق هذه الغاية، وبالتالي يجب الجمع بينها كلما أمكن. بعبارة أخرى، يحسن أن يكون مدخل العلاج تكاملياً.

☐ **د. أحمد:** المدخل الحقيقي في رأيي هو تمسك الحاكم بمفهوم القدوة قولاً وفعلاً. فأطروحات الأدب السياسي العربي تمثل العملية الإدارية والحاكم بالجسد والرأس. فإذا صلح الرأس، صلحت باقي الأعضاء. وأذا كان بالإمكان أن يجعل الرئيس من نفسه قدوة وأن يبرهن للجماهير بأنه عرضة للمساءلة ويمكن أن يطال ويعاقب، فهذا يردع كل موظف آخر من حيث يدرك أنه لن يفلت من العقاب إذا سولت له نفسه بالانحراف.

☐ **د. إسماعيل:** لا بد أن تكون هناك ملامح استراتيجية لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدم كفاءة هذا الجهاز وتقتل الثقة فيه وفي قيمه وكل ما يمثله. إنه جهاز قيادي رائد بقيمه وأخلاقياته وسلوكه، والدور الذي يقوم به في حياة المجتمع. وإذا كان هذا الدور مثاراً لكل هذا الانتقاد، وترد عليه كل هذه التحفظات، لا بد أن يكون هناك شكل من أشكال المواجهة. والسؤال: من أين تنطلق نقطة البداية في مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة؟ إذ أن كافة ثورات الإصلاح الإداري في الدول العربية حتى الآن تعثرت وانتكست. لقد استحكم الفساد إذن، وبالتالي لا بد أن تكون الحلول جادة.

☐ **د. كمال:** في اعتقادي أن فشل ثورات وعمليات الإصلاح الإداري يرجع بدرجة كبيرة إلى أن القيادات السياسية غير جادة بهذا الصدد حتى وإن زعمت غير ذلك.

☐ **د. مصطفى:** التساؤل حول نقطة البداية مشروع. فقضية إصلاح رأس السلطة وقمة الهرم الإداري تحتاج إلى تغيير شامل. ومسألة التغيير الشامل بحاجة إلى وقت طويل وتتعلق بنضال الشعوب. فما هو الشيء العملي إذن، أتصور أن التركيز يجب أن يكون على توسيع قاعدة الديمقراطية. والواقع أن الديمقراطية في الدول العربية تحولت إلى مطلب جماهيري وطني حتى قبل «الخبز». وهذا أمر يؤرق الكثيرين. ولا شك أن توسيع قاعدة الديمقراطية يمكن أن يسمح بتسليط الضوء، وإنماء الوعي كمدخل عملي للحل.

☐ **د. إسماعيل:** للتدليل على هذا، يمكن الإشارة إلى الحالة المصرية. فالفساد كان أحد أسباب ثورة يوليه ١٩٥٢، إلا أنه بعد ثلاثين عاماً من قيامها، فإن حجم الفساد الإداري أصبح أضعاف أضعاف ما كان عليه قبل ١٩٥٢. إذ أن استخدام الجهاز البيروقراطي لأغراض سياسية ملتوية، وتقريب البعض بدون أية كفاءة من جانبهم قد أوجد مفارقات وأدى إلى هدم الثقة في معايير الاختيار وتصعيد القيادات. ولن يقضي على هذا الفساد سوى بداية ديمقراطية صحيحة. ولكن

لا أمل في حدوث التغيير من خلال انقلابات عسكرية ترفع مظلة واسعة من الشعارات في البداية لا تلبث أن تتقلص وتنتهي إلى أوضاع أسوأ من سابقتها.

□ **د. كمال:** لا شك أن المدخل الديمقراطي مهم وأساس لمكافحة الفساد. ولكن دمقرطة الحياة السياسية العربية بحاجة إلى وقت طويل نسبياً وتحتاج إلى تغير موات في الإطار الاقتصادي ـ الاجتماعي وأنماط التنشئة وأنساق القيم. كذلك فإن المدخل الديمقراطي ليس وحده كافياً للقضاء على افساد. وهنا أود التنويه إلى أن الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ في مصر كانت متميزة عما سبقها ولحقها من منظور الفساد الإداري. فخلالها كان الفساد الكبير والصغير أقل بكثير مما كان عيه قبل الثورة وعما أصبح عليه في السبعينات برغم غياب الديمقراطية بالمعنى السياسي. والسبب في ذلك مزدوج: وجود نموذج «القيادة القدوة» ممثلاً في عبد الناصر، والتحول الاجتماعي الحقيقي لصالح السواد الأعظم من أبناء الشعب.

□ **د. مصطفى:** ثمة ظاهرة تستدعي الانتباه وهي انتشار الرشوة في المجتمعات الاشتراكية أفقياً وعمودياً. ومن هنا يتساءل المرء عن نوع الديمقراطية التي يجب أن تعطى، وعلاقة ذلك بالنفسيات وظروف النظام القائم.

□ **د. كمال:** إذا سلمنا بأن الديمقراطية هي المدخل العملي حالياً للتخفيف من حدة الفساد الإداري في الوطن العربي، لا زلت أرى أن القضاء عليه لن يتأتى من خلال الديمقراطية وحدها وإنما لا بد من توافر مستلزمات أخرى ليس أقلها أهمية نموذج «القدوة الحسنة». بل أن انتعاش الديمقراطية بحد ذاته لن يتحقق بعيداً عن حدوث تغيير هيكلي موات.

عودة مرة أخرى إلى قضية الرقابة عى الجهاز الإداري، لقد تحدثنا عن أهمية البعد السياسي لهذه الرقابة. فكيف السبيل إلى تحقيقه وبخاصة أن الأجهزة التشريعية والتنظيمات السياسية القائمة حالياً في وطننا العربي لا تملك الكفاءات والخبرات والإمكانيات المالية التي تهيىء لها أن تباشر بشكل فعال ومؤثر سلطة مراقبة ومحاسبة الجهاز البيروقراطي. والأدهى أن من بين أعضائها من هم فاسدون يستغلون مناصبهم في تحقيق مكاسب خاصة لهم ولذويهم. فيتسترون على تسيب الإدارة بل ويحملونها على الانحراف.

□ **د. أحمد:** يمكن أن تحقق الرقابة السياسية من خلال قناتين، أولاهما حرية الصحافة في أن تنتقد أي مسؤول وأن تشهر به إذا أخطأ مع التسليم بحقه في أن يحاسب الصحيفة ويطالبها بتعويض إذا تبين أنها لم تكن على حق. أما القناة الثانية فتتمثل في خلق هيئة شعبية تباشر الرقابة على نحو ما طالب به أعضاء مجلس الأمة الكويتي مؤخراً. هذه الهيئة يمكن أن تحد من فساد الجهاز الإداري

بحكم استقلاليتها عن الادارة الحكومية وكفايتها الاقتصادية. وعلى أي حال، أتصور أن الصحافة الحرة والرأي العام المستنير يمكن أن يفعلا الكثير بهذا الخصوص.

□ **د. إسماعيل:** إلا أن القيادة السياسية في كثير من المجتمعات العربية تعتبر عملية النقد التي تمارسها الصحافة نوعاً من التشهير بها وليس تصحيحاً لانحرافات الجهاز الحكومي.

□ **د. كمال:** يرتبط ذلك بغياب الديمقراطية. أن القيادات نفسها غير ديمقراطية لأنها لم تتمرس بقواعد اللعبة الديمقراطية ولم تتعود عليها.

□ **د. مصطفى:** في نظام الحزب الواحد، لا وجود حقيقي للديمقراطية. فإذا لم تزدهر الديمقراطية داخل الحزب نفسه، فمن الخطأ أن نتوقع انتعاشها على صعيد المجتمع ككل لأن «فاقد الشيء لا يعطيه». يجب أولاً أن تزدهر الديمقراطية داخل الحزب، لأن العلاقات إذا قامت على الخوف، تعود الأعضاء على عدم الديمقراطية، وصار من اصعب نقد الفساد. كذلك حينما يبتلع الجهاز الإداري الحزب، يتحول هذا الأخير إلى بيروقراطية لا يمكن أن تنتقد نفسها، وبالتالي يدخل ضمن الإطار. وإذا تحولت رؤوس الحزب إلى سلطة وحكومة، استحالت الرقابة.

□ **د. كمال:** لا شك أن خبرة نظم الحزب الواحد في دول العالم الثالث لا تساند الديمقراطية بأي حال، أنها خبرة أليمة بالمنظور الديمقراطي. وبالتالي يحتاج الأمر إلى إعادة نظر. وليس معنى هذا أننا نطالب بالديمقراطية على الطراز الغربي. كل ما في الأمر أن الديمقراطية تعني الاختلاف: الرأي والرأي الآخر. وهذا لا يمكن أن يتحقق من خلال الحزب الواحد.

من ناحية أخرى، فإنني أتساءل: أليس غياب الأيديولوجية السياسية من مجتمعاتنا العربية أحد أسباب ضعف الرقابة على الجهاز الإداري؟ فما دامت أهداف النظام السياسي ووسائل بلوغ هذه الأهداف غير واضحة وغير محددة، أصبح هناك نوع من الضبابية في الرؤيا تغيب معها قيم المواطنة المسؤولة، والخدمة العامة والحفاظ على المال العام.

□ **د. إسماعيل:** بالرجوع إلى الحالة المصرية في الستينات، يلاحظ أن الأيديولوجية الاشتراكية، وإن آمنت بها قمة الهرم السياسي، لم تنتقل ولم تتعمق في أذهان القيادات الإدارية. إن فشل القطاع العام في تحقيق رسالته قد يرجع إلى ضعف الالتزام بالاشتراكية التي تملي على القيادات درجة معينة من التضحية والارتباط بالمصلحة القومية. لقد كانت هذه القيادات التنفيذية تتحرك في فراغ، وما كانت تدعو إليه القيادة السياسية شيء، وما كان ينضح عنه سلوك العناصر التنفيذية شيء آخر. وهكذا لو وظفت الايديولوجية السياسية التوظيف الصحيح بحيث يتعمق التزام الجهاز البيروقراطي بقضايا مجتمعه وإحساسه بالواجب، ربما وضعنا أقدامنا أيضاً على الطريق الصحيح.

□ د. مصطفى: من القضايا المثيرة للانتباه في التجربة المصرية بعد الثورة أن القيادة السياسية حملت بعنف على التعددية الحزبية السابقة على الثورة، وعمدت إلى إقناع الجماهير بأن الأحزاب كان لها دورها في كل الكوارث والأضرار التي أصابت المجتمع المصري. من ثم أرى أن بناء الديمقراطية يتطلب مكافحة العقلية التي تقول بخطورة التعدد الحزبي، وبأن الشعوب قاصرة ولا تستطيع مزاولة العمل السياسي الديمقراطي.

□ د. سعود: في مجتمعات الجزيرة العربية، يلاحظ أن التحولات الاجتماعية إلى الآن لم تخلق قوة سياسية ناضجة إلى درجة تستطيع معها أن تضغط على الأجهزة الإدارية للكف عن الفساد بشتى صوره. حقاً أن هذه التحولات قد أوجدت فئة معينة من أصحاب الفكر والرأي. غير أن تأثيرها على العمل الجماهيري والشعبي محدود حتى الآن.

□ د. كمال: هناك اتفاق إذن على تدني فاعلية الرقابة السياسية عى البيروقراطية في العالم العربي بوجه عام. فماذا عن الرقابة الداخلية التي تمارس داخل الجهاز الإداري؟

□ د. إسماعيل: لا يخلو جهاز إداري من ضوابط ومعايير رقابة ذاتية. لكن القضية هي ضعف التقيد بهذه الضوابط أو عدم تطبيقها بشكل جاد. إن الرقابة ليست محكمة وفعالة إلى الدرجة التي تمنع ظهور الانحراف وتتعقبه وتكشف عنه وتعاقب المنحرفين. وما دمنا قد أثرنا موضوع الايديولوجية السياسية، أود أن أسأل: هل يحيد الجهاز الإداري عن هذه المؤثرات الايديولوجية والسياسية التي قد تشحنه بمؤثرات سلبية؟ هذا الجهاز يفترض أنه محايد وفني يركز على عملياته ويحققها بأعلى مستوى من الكفاءة والاقتدار. ، فهل غياب الايديولوجية من دائرة الجهاز الإداري في مصلحته أو ضده لا سيما في مجتمعات تتحول من أيديولوجية إلى أيديولوجية مضادة دون أن تتاح لأي منها فرصة النضج والتعبير عن نفسها وإظهار تأثيرها.

□ د. مصطفى: أريد طرح سؤال أعم وأشمل: هل المجتمع العربي برمته يمر بمرحلة انحطاط؟ إن قصور البيروقراطية جزء من عجز عام.

□ د. أحمد: الملاحظ بوجه عام أن هناك انحساراً للديمقراطية من خلال قوانين. ويعد هذا أحد أسباب التدهور بوجه عام، وسلبيات الجهاز البيروقراطي بوجه خاص. ولعل العالم العربي بمقياس الديمقراطية كان أفضل في الستينات عما أصبح عليه في نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات.

□ د. كمال: عودة إلى ما طرحه د. إسماعيل عن البيروقراطية إزاء الايديولوجية. هل الحياد الوظيفي أفضل للبيروقراطية في الدول العربية؟

□ د. أحمد: ما دامت البيروقراطية هي نتاج السلطة السياسية في مجتمعاتنا، فإن الحياد صعب.

فالفصل بين السلطة السياسية والسلطة الإدارية لا يتحقق إلا بوجود درجة عالية من التطور الفكري والاجتماعي كما هو الحال في الدول الغربية. فهنالك يعتبر الموظف نفسه خادماً للشعب وليس موظفاً للسلطة التنفيذية.

□ **د. إسماعيل:** إذا افترضنا إمكانية تحقق الحل الديمقراطي كمدخل إلى تصحيح انحراف الإدارة، ألا يمكن أن يترتب على هذا تعدد الايديولوجيات في المجتمع؟ وفي حالة التعدد الحزبي والايديولوجي ماذا يمكن أن يكون عليه موقف الجهاز البيروقراطي؟ إن الأفضل في هذه الحالة أن تعتصم البيروقراطية بالحياد.

□ **د. مصطفى:** القاعدة في الديمقراطيات الغربية أن الحكومات تتغير وتظل الإدارة، وأن البيروقراطية لا تتحمل مسؤولية فشل سياسة الحزب أو الائتلاف الحاكم. وإذا افترضنا حدوث تحول نحو الديمقراطية في العالم العربي، فإن واقع التخلف سيؤثر، ولو إلى حين، على عملية التطبيق حيث سيقم الحزب الفائز بمكافأة أنصاره عى حساب الأحزاب الأخرى. لكن لا بد من المرور بالتجربة. فلا رقابة ولا اندفاعات شعبية ولا إيداع بدون ديمقراطية.

□ **د. كمال:** في الدول العربية التي تأخذ بالأسلوب الاشتراكي إلى التنمية، أليس من الأفضل في هذه الحالة أن يكون للايديولوجية وجود حقيقي في دائرة الجهاز البيروقراطي؟ إن البيروقراطية في البلدان الاشتراكية ملتزمة ايديولوجياً ومع ذلك فأداؤها مثير للإعجاب بوجه عام، بل إن التزامها الفكري هذا يكمن وراء ارتفاع مستوى أدائها.

□ **د. إسماعيل:** يخيل إلى أن العمل السياسي في الدول الاشتراكية يستند إلى ركائز عقائدية قوية مما ينعكس على أسلوب عمل الجهاز البيروقراطي باعتباره جزء من المناخ السياسي العام. ولكن الكثير من المجتمعات العربية، تشهد تقلبات في السلطة، واستخدام النظام الحاكم للايديولوجية بطريقة انتهازية وعدم حرصه على تحويلها إلى ممارسات وسلوك مقنع. ومن ثم كيف لنا أن نتوقع من الجهاز البيروقراطي أن يقتنع ويهضم ويحول الايديولوجية إلى سلوك إيجابي.

□ **د. مصطفى:** من مآسي العالم الثالث ظاهرة الانقلابات العسكرية. وهنا فإن السلطة التي تأتي تقوم بتغيير المفاصل الرئيسية في الدولة ويصبح المجتمع إزاء حكام جدد وعقليات وسياسات جديدة. وهذا كله يتحمله الجهاز الإداري، وتكون عملية التنمية هي الضحية.

□ **د. كمال:** هل لنا مما طرح أن نخلص إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات للتخفيف من مساوىء البيروقراطية العربية؟

□ **المشاركون في الندوة:** إن سياق النقاش قد أبرز عدداً من التوجهات الأساسية كمداخل لمواجهة سلبيات البيروقراطية العربية:

* التوجه الديمقراطي.
* إصلاح مسلك القيادات الإدارية باعتبارها تقدم القدوة لقاعدة الجهاز الوظيفي.
* إحكام نظم الرقابة على عمليات الجهاز الحكومي سواء كانت داخلية أو خارجية.
* توجيه عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية إلى غرس نسق قيمي يدفع إلى التنمية والتقدم.

□ **د. كمال:** في النهاية، أتوجه إليكم جميعاً بشكري العميق عل ما قدمتموه. وأتمنى أن تتاح لنا في المستقبل مشاركات أخرى في ندوات تهتم بقضايا وطننا العربي.

□ □ □



منشورات مجلة العلوم الاجتماعية

		السعر
١ - في ذكرى بياجيه	ندوة علمية اشترك فيها ونظمها عدد من أساتذة قسم علم النفس بجامعة الكويت : أ.د. محمد عماد الدين إسماعيل - أ.د. محمد أحمد غالي - د. حامد الفقي - د. عبد الرحيم صالح	دينار واحد
٢ - عدد خاص عن فلسطين		٠,٣٥٠
٣ - عدد خاص عن القرن الهجري الخامس عشر		٠,٣٥٠
٤ - عدد خاص بعنوان : العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل	باشراف : د. بشارة خضر	٠,٣٥٠
٥ - دراسات ميدانية في النضج الخلقي المعنوي عند الناشئة في الكويت	د. طلعت منصور د. حليم بشاي	٢/-

يمكن الحصول عليها بالاتصال أو الكتابة إلى :

مجلة العلوم الاجتماعية - ص. ب / ٥٤٨٦ - ت / ٥٤٩٤٢١ - الكويت

المُـراجَعَات [٧]

هربرت كوفمان: «**هل المنظمات الحكومية خالدة**» واشنطون، ١٩٧٦، ٨٠ صفحة

Herbert Kaufman, (★) **Are Government Organizations Immortal** (Washington D.C., The Brookings Institution, 1976) 80 P.

مراجعة: **محمد شاكر عصفور**
معهد الإدارة العامة ــ الرياض ــ السعودية

مقــدمــة:

اختار المؤلف عنوان الكتاب على شكل سؤال، وهو: «هل المنظمات الحكومية خالدة» بهدف مناقشة الاعتقاد السائد لدى الكثيرين، من دارسي العلوم الإدارية وغيرهم، بأن المنظمات الحكومية، إذا ما أنشئت وظهرت إلى حيز الوجود، فإنها تستمر لمدة طويلة، ربما إلى ما لا نهاية، ونادراً ما تموت، أو تتوقف عن العمل، بغض النظر عن وجود حاجة إليها.

وللحصول على معلومات عن هذه الناحية، وللتأكد من مدى صحة هذا الاعتقاد، فقد قام المؤلف بإجراء دراسة لعشر من إدارات الحكومة الفدرالية الأميركية والمنظمات التابعة لها، خلال الفترة من ١٩٢٣ ــ ١٩٧٣م، ودرس التغيرات التي حصلت عليها أثناء تلك الفترة، باحثاً عن أسباب إحداث وظهور منظمات جديدة، وأسباب اختفاء وموت منظمات أخرى.

وقد خرج الباحث بنتائج هامة من هذه الدراسة سنبينها في هذا العرض الموجز للكتاب، كما سنبين أهم الأفكار التي تضمنها.

تعريف المصطلحات:

قبل عرض الأفكار الهامة في الكتاب، فلا بد لنا من توضيح المقصود ببعض المصطلحات التي وردت فيه، وهي كالآتي:

(*) Herbert Kaufman, *Are Govenment Organizations Immortal* (Washington, D.C., The Brookings Institution, 1976) 80. P.

ــ ولادة المنظمات: يقصد بها إحداثها وظهورها إلى حيز الوجود.

ــ موت المنظمات: يقصد منه إلغاؤها، وتوقفها عن العمل، وعن ممارسة مهامها.

ــ خلود المنظمات: يقصد منه استمراريتها في العمل لمدة طويلة، أو بقاؤها تمارس أعمالها بشكل دائم، بدون إلغاء أو توقف عن العمل.

ماذا يمكن أن يحدث لو أن المنظمات الحكومية لا تموت؟

حاول المؤلف أن يصور لنا الوضع، فيما لو أن المنظمات الحكومية تستمر في العمل بشكل دائم، ولا تموت. فقد بين بأن الوضع، في هذه الحالة يصبح صعباً، ولا يحتمل. إذ أن عدد المنظمات سيزيد بشكل تدريجي، لأن معدل الولادة للمنظمات أعلى من الصفر، وأن عدد الموظفين سيزيد حتماً، إلى درجة أن أعداداً كبيرة جداً تصبح تعمل في المنظمات الحكومية بدون وجود حاجة ماسة إلى تلك الزيادة في عدد الموظفين.

أما بالنسبة لتأثير ذلك على إنتاجية الموظفين، فيبين المؤلف، أن إنتاجيتهم تتأثر بشكل سلبي، فهم يعلمون أن المنظمة خالدة ولا تموت، وأن بقاءهم فيها مضمون، فهم لا يفصلون من وظائفهم، فينعكس ذلك على تصرفاتهم، فيميلون إلى البطء في القيام بالأعمال، والميل إلى التأجيل والتسويف والمماطلة، والتنصل من اتخاذ القرارات، والإكثار من طلب إجراء الدراسات، وزيادة عدد التواقيع على المعاملات، وتطويل وتعقيد الإجراءات. وبذلك يضيع عنصر الحسم في اتخاذ القرارات، فاتخاذ قرار ما لا بد أن يحتاج إلى وقت طويل جداً وبذلك لا يصبح للوقت قيمة ولا أهمية عند هؤلاء الموظفين.

العوامل التي تساعد على بقاء المنظمات على قيد الحياة لمدة طويلة:

يبين المؤلف، أن هناك ست عوامل، في الحكومة الفدرالية الأميركية، تساعد على إبقاء كل منظمة تنشأ على قيد الحياة بشكل دائم، وهذه العوامل هي كما يلي:

١ ــ إن المنظمة تنشأ عادة بموجب قانون، وبعد صدور قانون بإنشائها، فإنه يستمر في تطبيق القانون، بدون إلغائه لفترة طويلة من الزمن.

٢ ــ إن المنظمات تكسب أصدقاء لها من أعضاء السلطة التشريعية (الكونجرس)، ويحدث تفاهم وتبادل في المنافع بين الطرفين فالمنظمة تكسب أصدقاء لها في الكونجرس يؤيدونها ويدافعون عنها، وأعضاء الكونجرس يستفيدون من المنظمة، بجلبهم المنافع للمناطق التي يمثلونها، مما يرفع من مكانتهم في مناطقهم، ويجلب لهم المزيد من الأصوات الانتخابية.

٣ ــ ....

٤ ـ تقدم ميزانية الدولة نوعاً من الحماية للمنظمات، فعندما تنشأ منظمة ما، ترصد لها اعتمادات في الميزانية العامة، وتستمر عملية رصد اعتمادات للمنظمة بشكل سنوي في الميزانية، ولا تجري دراسة دقيقة لأوضاع المنظمات عند مناقشة ميزانياتها، وذلك بسبب ضيق الوقت، وكثرة المنظمات، وكثرة البرامج التي تحتاج إلى دراسات.

٥ ـ يعتبر المدراء وكبار الموظفين أن مصيرهم مرتبط بمصير المنظمات التي يرأسونها، فإذا نجحت المنظمة فإن نجاحها ينعكس على سمعتهم ومكانتهم بشكل إيجابي، وإذا فشلت فإن فشلها يؤثر عليهم بشكل سلبي. وإذا شعروا أن كيان المنظمة أصبح في خطر، فإنهم يحشدون جميع ما لديهم من أصدقاء وأسلحة للدفاع عنها.

٦ ـ عندما يشعر المنتفعون من خارج المنظمة أنها أصبحت في مأزق، وأنها أصبحت مهددة بالزوال، فإنهم يهبون للدفاع عنها لأنهم يشعرون أن مصالحهم أصبحت في خطر.

الأخطار التي تهدد بقاء المنظمات:

تواجه المنظمات العديد من الأخطار التي تهدد بقاءها، من أهمها ما يلي:

١ ـ **عدم المرونة**: إن المنظمات التي تبقى في حالة ركود وجامدة لا بد أن تواجهها ظروف عسيرة. ويتمثل عدم المرونة (الجمود)، في بقاء القوانين والأنظمة التي تنشأ بموجبها بدون تعديلات، مما يقيد حريتها في الحركة، وفي إبقاء الآلات والأجهزة القديمة على حالها بدون تجديد، مما يؤدي إلى تخلف المنظمة، وعدم ملاءمتها مع متطلبات العصر.

٢ ـ **وجود منافسة بين بعض المنظمات الحكومية**: هناك، بدون شك، عدد من الاحتكارات الحكومية. وهناك أيضاً العديد من المنظمات التي تجد منافسة لها من منظمات حكومية أخرى، تعمل للاستيلاء على وظائفها، وتقوم بشن حملات متعمدة عليها من أجل هذا الغرض. إن الازدواجية، وتداخل الأعمال بين بعض الإدارات الحكومية حقيقة ولا يمكن إنكارها. وعندما توجد إدارتان متنافستان وتقومان بنشاطات متشابهة، فإنها أحياناً تتوصلان إلى نوع من التفاهم بينهما، وتتقاسمان العمل. أو أن تحدث المجابهة بينهما، ولذا فإن التنافس بين المنظمات الحكومية يهدد حياتها بالخطر.

٣ ـ **ارتباط بعض المنظمات بالأفراد**: تنشأ بعض المنظمات أحياناً لمكافأة بعض الأصدقاء، أو لإيجاد مكان مناسب للتخلص من بعض كبار الموظفين غير المرغوب فيهم. إن هذه المنظمات سرعان ما تنهار بمجرد انتهاء الغرض الذي أنشئت من أجله (مثال ذلك ترك الموظف المستفيد فيها) وذلك لأنها لم تنشأ عى أسس علمية سليمة، ولا تحظى بالتأييد المستمر من الآخرين.

٤ ـ **هجوم أعداء المنظمة عليها**: إن لكل منظمة أعداء كما أن لها أصدقاء. فأعداء المنظمة يوجهون لها الانتقادات في أثناء قيامها بأعمالها، كما إنهم يتصيدون أخطاءها، ويوجهون لها الضربات، كلما سنحت لهم الفرصة، بقصد القضاء عليها.

٥ ـ **تناقص ميزانية المنظمة**: هناك تنافس شديد بين المنظمات للحصول على الأموال من وزارة المالية. وكلما كان نصيب المنظمة من الميزانية كبيراً، كلما كانت قدرتها على تنفيذ المشاريع وكسب الأصدقاء أكبر. أما عندما تبدأ ميزانية المنظمة في التناقص، فإن نشاطها يأخذ في التراجع والاضمحلال، وتسير المنظمة في طريق الموت والتلاشي بشكل تدريجي.

الأسباب التي تساعد على ولادة المنظمات:

إن من أهم أسباب إنشاء المنظمات، وظهورها إلى حيز الوجود ما يلي:

١ ـ **استجابة لطلب خدمة لأفراد المجتمع**: تظهر الحاجة إلى ضرورة القيام بخدمة لبعض فئات من المجتمع، وعند صدور موافقة السلطات العليا في الدولة على تلك الخدمة، فإنها تناط غالباً بمنظمة جديدة، وذلك لأجل زيادة التأكيد والاهتمام بتلك الخدمة أو البرنامج، أو لعدم الثقة بقدرة الأجهزة الموجودة سابقاً على القيام بتلك الخدمة.

٢ ـ **زيادة كمية العمل**: تزيد كمية العمل في المنظمات باستمرار، وذلك بسبب زيادة عدد السكان، وزيادة الطلب على الخدمات. وهذا يؤدي إلى زيادة عدد الموظفين، وإلى إنشاء وحدات إدارية أكبر، قد تتحول فيما بعد إلى منظمات مستقلة.

نتائج الدراسة:

تضمنت الدراسة التي بنى عليها مؤلف الكتاب استنتاجاته، إجراء مقارنة على قوائم إدارات الحكومة الفدرالية الأميركية خلال الفترة من ١٩٢٣ ـ ١٩٧٣م وقد شملت (٤٢١) منظمة وتفاصيلها كالآتي:

ـ عدد المنظمات الموجودة سنة ١٩٢٣م كان ١٧٥ منظمة.

ـ عدد حالات الإحداثات (الولادة) خلال الفترة من (١٩٢٣ ـ ١٩٧٣) بلغت ٢٤٦ حالة.

ـ عدد حالات الإلغاء (الوفيات) خلال الفترة (١٩٢٣ ـ ١٩٧٣) بلغت ٢٧ حالة.

ـ عدد المنظمات (الصافي) الموجودة في سنة ١٩٧٣ وصل إلى ٣٩٤ منظمة.

أما نتائج الدراسة، فهي كالآتي:

* إن المنظمات التي استمرت وبقيت على قيد الحياة خلال الفترة من (١٩٢٣ ـ ١٩٧٣م) وصلت نسبتها إلى ٨٥٪.
* إن ١٥٪ من المنظمات التي كانت موجودة سنة ١٩٢٣ قد توقفت عن العمل، وماتت، وأن معدل الوفاة السنوي بلغ (٠,٠٠٣) خلال الفترة ١٩٢٣ ـ ١٩٧٣م.
* إن إحداث (ولادة) منظمات جديدة زاد بشكل كبير، خلال تلك الفترة، مما أدى إلى التعويض عن النقص الحاصل من اختفاء (موت) بعض المنظمات القديمة، وإلى حدوث زيادة في عدد المنظمات الباقية على قيد الحياة. وبلغت نسبة الزيادة في عدد المنظمات خلال تلك الفترة (١٤٠٪) زيادة عما كانت عليه سنة ١٩٢٣م، وبلغ معدل الزيادة (الولادة) السنوي ٢,٨٪.
* إن نتائج الدراسة تدعم فكرة القائلين بأن معظم المنظمات الحكومية تعيش لفترة طويلة، إلا أنها لا تؤيدهم في موضوع خلودها. فهي تبين أن بعض المنظمات تموت. ومهما يكن عدد المنظمات التي تموت قليلاً، فإن هذا يعتبر دليلاً على عدم خلود جميع المنظمات الحكومية.
* في حالة إلغاء منظمة ما (وفاتها)، فإن وظائفها وخدماتها للمواطنين لا تتوقف نهائياً، وإنما تسند إلى منظمة أخرى، وهذا يؤيد فكرة أن الخدمات والنشاطات الحكومية تميل إلى الاستمرارية بشكل دائم.

كلمة ختامية:

حاول المؤلف، أن يدرس ويناقش بطريقة علمية أحد المفاهيم والاعتقادات السائدة لدى الكثيرين عن المنظمات الحكومية، وهو أن تلك المنظمات إذا أحدثت، فإنها تبقى على قيد الحياة بشكل دائم (تبقى خالدة)، وأنها تتمتع بنوع من الحصانة ضد القوى التي تقتل المنظمات في القطاع الخاص.

وقد أثبت في هذا البحث أن المفهوم السابق عن خلود المنظمات ليس صحيحاً بشكل مطلق، بدليل أن بعض المنظمات تموت؛ فالمنظمات التي تبقى جامدة ولا تتكيف مع ظروف العصر فإنها عرضة للتوقف عن العمل وللموت. كما بين أن معدل الوفاة بالنسبة للمنظمات ليس صغيراً جداً (وتافهاً)، وإنما يستحق الدراسة والاهتمام.

وتأتي أهمية هذا البحث في كونه بحثاً تطبيقياً في الإدارة الحكومية، يعتمد على الاحصائيات، وتحليلها، والخروج باستنتاجات منها. ومن المعروف أن هناك جوانب كثيرة في الإدارة الحكومية، في

بلاد العربية، تحتاج إلى دراسات علمية تطبيقية للتعرف منها على واقع الإدارة، ولمعرفة مشاكلها لحقيقية، ومحاولة تقديم الحلول المناسبة لها، وما أحوجنا إلى القيام بدراسات تطبيقية مشابهة على عوانب الإدارة المختلفة في بلادنا.

□ □ □

إيان سيمور: «الأوبك، أداة تغيير». ترجمة: عبد الوهاب الأمين، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت ١٩٨٣، ٤٥٣ صفحة.

مراجعة:
حسن علي سليمان
قسم الاقتصاد / جامعة الكويت

تقــديم:

شهدت فترة العقدين منذ تأسيس منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) تحولات كبيرة على صعيد العلاقات الدولية، وكان لموضوع النفط دور بارز في مجمل هذه التحولات. إن قصة الأوبك مشوقة ومثيرة ليس على صعيد المنظمة ودولها الأعضاء وحسب، إنما أيضاً على صعيد العلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية الدولية. فالمنظمة استطاعت أن تصمد وتواجه تحديات الشركات النفطية الكبرى في السنوات الأولى من تأسيسها واستطاعت لاحقاً أن تثبت بأنها وبحق أداة تغيير فاعلة، ولم يعد يقتصر هدفها على إنتاج النفط الخام وتصديره وإنما تعداه ليشتمل على موضوع الطاقة برمته، إلى جانب ارتباطها بقضايا الاقتصاد والمال والتعاون الدولي.

مؤلف الكتاب:

وبعد مرور عقدين على تأسيس المنظمة، بادرت سكرتاريتها بتكليف الأستاذ إيان سيمور محرر النشرة الاقتصادية للشرق الأوسط (MEES) بكتابة قصتها. إن اختيار الأستاذ سيمور لمثل هذه المهمة جاء في محله لأنه عاصر الصناعة النفطية منذ تخرجه في جامعة كمبردج (عام ١٩٥٦) حيث استقر به الأمر في مجلة (MEES) منذ عام ١٩٥٩. ومن ثم فإن مؤهلاته الفنية وخبرته الصحفية واطلاعه على مجريات الأمور والأحداث تضعه في موقع متميز للاضطلاع بمهمة كتابة «الأوبك: أداة تغير».

مبادرة الأوابك:

ولقد بادرت منظمة الأوابك من جانبها بتولي مهمة ترجمة الكتاب من الإنكليزية إلى العربية

حيث ورد عن لسان أمينها العام الدكتور علي عتيقة قوله «ولما كانت الأوبك منظمة دولية تحظى باهتمام دولي كبير فقد رأينا أن نقدم هذا الكتاب للقارىء العربي، آملين أن يجد فيه الكثير عن هذه المنظمة التي تفاعلت مع الأحداث منذ ما يقارب ربع قرن».

مترجم الكتاب:

وقامت منظمة الأوابك بتكليف الأستاذ الدكتور عبد الوهاب الأمين رئيس قسم الاقتصاد بجامعة الكويت ترجمة الكتاب إلى العربية. ولا يسعني هنا إلا أن أسجل أن الدكتور الأمين أخذ على عاتقه مهمة صعبة يدرك ضخامتها من يطلع على الكتاب بلغته الأصلية. لقد حافظ المترجم على الخصائص التي تميز بها الكتاب باللغة الانكليزية من حيث الوضوح والسلاسة في العرض. وفي تقديري أن المترجم وفق في مهمته بالقدر الذي يتطلب منا ذكر ذلك والثناء عليه.

محتوى الكتاب:

بعد هذا التقديم ننتقل إلى عرض محتوى الكتاب: يقع الكتاب في اثني عشر فصلاً، بالإضافة إلى ملحق إحصائي يتضمن معلومات تفصيلية عن الإنتاج والاحتياطيات النفطية والاكتشافات التراكمية لكل دولة عضو في الأوبك منذ عام ١٩٦٠. ولقد شمل القسم الأول ثمانية فصول حول الأسعار والعوائد الضريبية. أما القسم الثاني فقد شمل بقية الفصول المتعلقة بالإنتاج والعمليات النفطية والمعونات لدول العالم الثالث وموضوع الحوار بين الشمال والجنوب.

وإجمالاً نورد هنا بأن الكتاب يؤكد وفي سياق عرض الموضوع على ثلاثة جوانب رئيسية هي:

١ ــ مرحلة التفاوض حول الأسعار وعقود الامتيازات النفطية مع الشركات النفطية الكبرى بشكل انفرادي أو في إطار منظمة الأوبك. وتشتمل هذه المرحلة على الفترة ١٩٦٠ ــ ١٩٧٠ على وجه التقريب، حيث تمثلت نشاطات الأوبك في المحافظة على استقرار الأسعار وتحسين عوائد الوحدة الإنتاجية في سوق نفطية تميزت بالضعف نتيجة لاستمرارية تمركز الشركات النفطية الكبرى.

٢ ــ مرحلة التحولات الكبرى خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٨٠، وتزايد دور منظمة الأوبك كأداة تغير فاعلة لصالح المنتجين في مجالات الأسعار والإنتاج والعمليات النفطية.

٣ ــ دور الأوبك كمنظمة (أو كدول منفردة) في برنامج المعونات للدول النامية وكذلك في مفاوضات الحوار بين الشمال والجنوب.

وتجنباً للرتابة التي قد يواجهها القارىء من خلال مراجعة الفصول تباعاً، ولأن بعض الفصول متداخلة في محتواها بسبب المتطلبات الموضوعية والعملية، وحيث أن تركيزنا على موقع المنظمة في

مجمل الأحداث، فقد ارتأينا عرض الخطوط الرئيسة للكتاب في إطار تسلسل الفصول وذلك ارتباطاً بالأحداث البارزة في مجمل المسيرة التاريخية.

الشركات الكبرى وعقود الامتياز:

يتضمن الفصل الأول شرح الوضعية التي سبقت تأسيس منظمة الأوبك، حيث يجري التوكيد على أن الشركات النفطية الدولية الكبرى الثماني هي المهيمنة على صناعة النفط العالمية، ولم يكن لحكومات الأقطار المصدرة للنفط أي صوت في القرارات المؤثرة في تنمية وإنتاج وتسعير مصدرها الهام والوحيد. وإنه بموجب اتفاقيات الامتياز منحت الشركات الكبرى «حقاً مطلقاً للتنقيب، والكشف، واستخراج، ومعالجة وتصنيع، ونقل، وتسويق، وشحن وتصدير» البترول والمواد الهيدروكربونية التي يتم العثور عليها ضمن منطقة الامتياز. وكانت هذه الاتفاقيات لآجال طويلة جداً تمتد إلى نهاية القرن وتتجاوزه وشملت مناطق كبيرة غطت في حالات عديدة جميع أراضي البلدان المعنية. وإن عملية تحديد أسعار النفط الخام من موانىء التصدير (فوب)، الأسعار المعلنة للأغراض الضريبية، والأسعار التي يباع بموجبها النفط فعلاً إلى الشركات الفرعية (أو الأطراف الثالثة) تتم بصورة كاملة من قبل الشركات صاحبة الامتيازات. أما المدفوعات إلى الحكومات فكانت على شكل رسوم أو ضرائب بحدود معينة خلال مدة الاتفاقيات بأكملها. والأغرب من كل ما تقدم تضمنت الاتفاقيات اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع بين الشركات والحكومات المنتجة للنفط.

وبرغم أن بعض شروط الامتيازات قد عدلت أو حورت لصالح الدول المضيفة (كتطبيق مبدأ المناصفة في الأرباح مثلاً)، إلا أن البنود الأساسية للعقود وبخاصة في مجالات الأسعار والإنتاج والصادرات ومعدلات الضرائب والرسوم بقيت تحت سيطرة الشركات الكبرى حتى بعد ظهور منظمة الأوبك في عام ١٩٦٠. ومما يلفت النظر في سياق هذا العرض هو أن الشركات الكبرى استطاعت الإبقاء على أسعار النفط، وبالذات نفط الشرق الأوسط، عند مستويات منخفضة ولا تعكس بالضرورة ظروف السوق السائدة آنئذٍ.

وورد في الفصل نفسه إشارة إلى الثورتين الخطيرتين ضد نظام الشركات الكبرى: الأولى في المكسيك (عام ١٩٣٨) والثانية في إيران (عام ١٩٥١) واللتين كانتا بمثابة تعبير صارخ لعدم الرضى على النظام الذي فرضته الشركات الكبرى على الدول المضيفة ويلخص الفصل، الذي يشكل خلفية وركيزة أساسية للتطورات اللاحقة، إلى توكيد «أن نظام الشركات الكبرى، على الرغم من أنه كان صرحاً ضخماً في نواح عديدة ـ صمم في المقام الأول لملائمة الشركات ذاتها، وبعد ذلك للأقطار المستهلكة الصناعية الغربية (التي كانت الشركات متعددة الجنسية فرعاً أساسياً منها) وجاءت الأقطار المنتجة طرفاً ضعيفاً فيه». ويورد الكتاب في الصفحات ٣٣ ـ ٣٥ تحليلاً وعرضاً تفصيلياً لما حققته الشركات النفطية والدول المستهلكة من ريع وعائد اقتصادي مقارنة بالمنتجين المالكين للثروة النفطية.

تأسيس الأوبك:

إن شعور الدول المنتجة للنفط بخيبة الأمل تجاه الشركات الكبرى وتعرضهـا للضغوط الاقتصادية من خلال تقلبات الأسعار عجل في توجه بعض الدول النفطية (فنزويلا، العراق، السعودية، الكويت، إيران) إلى بلورة فكرة تنسيق الجهود فيما بينها لتحقيق أقصى الإيراد بالنسبة للوحدة من كل برميل يصدر من هذا المصدر غير القابل للتجديد والمحافظة على هذا المورد النادر كمصدر للطاقة وكمادة أولية. ولقد توصلت هذه الدول إلى إعداد وثيقة تفاهم، تبلورت من خلال مناقشات غير رسمية، ألقت ضوءاً تاريخياً كبيراً على التطورات اللاحقة في مجالات عقد اتفاقية تحديد الحصص بين الأقطار المنتجة وتجنب تقليل الضغوط التنافسية من الطاقة الفائضة وتأسيس الأوبك. ونظراً لأهمية بنود هذه الوثيقة ولاعتمادها كبرنامج عمل في المراحل اللاحقة لتأسيس الأوبك نشير لبعض منها فيما يلي:

- زيادة حصة الحكومة في الدول المنتجة للنفط من أرباح النفط إلى ٦٠٪ على الأقل.
- تنفيق الريع، على أساس النظر إلى مدفوعات رسوم الامتياز بوصفها عنصراً منفصلاً عن ضريبة الدخل.
- قيام الشركات بالتشاور مع الحكومات المضيفة والحصول على موافقتها قبل إجراء أي تغيير بالأسعار.
- مشاركة الحكومات المنتجة في العمليات النفطية المتكاملة اللاحقة للإنتاج.
- زيادة الطاقة التكريرية في المناطق المنتجة للنفط.
- تأسيس شركات نفط وطنية في الدول المنتجة للنفط.

إلا أن تطور الأحداث التالية لسلسلة تخفيض الأسعار ١٩٥٩ ــ ١٩٦٠ استتبعه عقد مؤتمر خماسي في بغداد يضم الدول المشار إليها في أعلاه، وبعد خمسة أيام من المفاوضات قررت الوفود تشكيل منظمة دائمة تسمى «منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك)» وظيفتها إجراء مشاورات دورية بين الأعضاء بهدف تنسيق وتوحيد سياساتها.

وكان من أبرز ما قرره مؤتمر الأوبك في مجالات الأسعار هو إعادة الأسعار المعلنة إلى مستوياتها السابقة، والقيام بالمشاورات الإلزامية بالنسبة لحركة الأسعار في المستقبل وذلك بـاتجاه تـأمين استقرارية الأسعار من خلال المشاورات و/ أو عن طريق تنظيم الإنتاج. ويمكن اعتبار هذه القرارات بمثابة «ميثاق من أجل التغير» في صناعة النفط العالمية. ولا غرابة، إن كان هناك ابتهاج في معسكر

المنتجين وورد على لسان وزير المعادن والمواد الهيدروكربونية السيد بيريز الفنزو «إننا نسيطر فيما بيننا على ٩٠ ٪ من صادرات النفط الخام في الأسواق الدولية، ونحن الآن متحدون ونصنع التأريخ».

أما رد فعل الشركات الكبرى على تأسيس المنظمة فكان الصمت وعدم الاعتراف بالأوبك جهازاً مركزياً يمثل الأعضاء في إجراء مفاوضات جماعية مع الشركات.

يصح القول، وبعد تأسيس الأوبك، أن الأحوال انقلبت إلى حد كبير وأن حدث الأوبك يعتبر مرحلة تغير فاصلة في تأريخ الصناعة النفطية.

العقد الأول (١٩٦٠ ـ ١٩٧٠):

ويستطرد الكتاب في الفصل الثاني إلى توضيح حقيقة أن المنظمة الوليدة أدركت بأن قدراتها محدودة في المراحل الأولية من تأسيسها، ومن ثم فإنها نهجت باتجاه ترسيخ موقعها وضمان أدائها للمهام المرحلية والآتية. وبالتالي كان لا بد لجهود المنظمة على جبهة الأسعار أن تكون دفاعية أساساً، تركزت على الإبقاء على الوضع الراهن بقدر تعلق الأمر بالأسعار المعلنة (التي يتوقف عليها احتساب الضريبة الحكومية ودخل الامتياز) بينما بقيت الأسعار المتحققة للنفط الخام ضعيفة في سوق المشترين.

وفي هذا الوضع كان للأوبك خياران رئيسان:

١ ـ إما أن تقوم بعمل على جانب العرض (برنامج التوزيع النسبي للإنتاج) وتجنب الضغوط التنافسية الناجمة عن وجود طاقة تصديرية فائضة.

٢ ـ وإما أن تركز على تدعيم وزيادة الحد الأدنى للأسعار بصورة مستمرة.

إن الضرورات العملية، وكما ورد في الفصل الثالث (صفحة ٧١)، جعلت من المناسب التركيز على واحد منها بدلاً من الآخر. ومن ثم فإن الخيار الثاني هو الذي سلكته وأكدت عليه المنظمة. وكان أهم مطالب الأوبك، والتي تم تبنيها في المؤتمر الرابع في جنيف (حزيران ١٩٦٢)، ما يلي:

١ ـ **الأسعار:** ناشد المؤتمر الأقطار الأعضاء التفاوض مع شركات النفط المعنية «من أجل ضمان تسديد ثمن النفط المنتج في الأقطار الأعضاء على أساس الأسعار المعلنة وألا تكون أقل من تلك التي كانت مطبقة قبل آب ١٩٦٠».

٢ ـ **رسوم الامتياز:** أوصى المؤتمر الأقطار الأعضاء المعنية أن تقترح على الشركات معاملة رسوم الامتياز (التي تبلغ عادة ١٢,٥ ٪ من قيمة السعر المعلن للنفط المنتج) بوصفها فقرة تكلفة،

بدلاً من أن تتم تسويتها بصورة كلية مع الحسوم الخاصة بالضرائب. وهذا ما يشار إليه عادة بموضوع تنفيق الريع.

٣ ــ حسومات التسويق: ناشد المؤتمر الأقطار الأعضاء «اتخاذ لإجراءات لاستبعاد أي إسهام لقاء تخصيص مصروفات التسويق الخاصة بشركات النفط». وجدت المنظمة أنه من الصعب تبرير نسبة ١ ٪ من السعر المعلن كنفقة تسويق قابلة للاقتطاع مقابل العملية الإنتاجية، وبخاصة أن معظم الصفقات المعنية عبارة عن تحويلات فيما بين الشركات الفرعية.

وإجمالاً، يمكن القول بأن موضوع السعر والمحافظة على استقراريته لم يبرز كمشكلة كما وأن حسومات التسويق قلصت وأصبحت من المسائل الثانوية. لكن موضوع تنفيق الريع كان بمثابة اختبار عسير للأوبك في مجال المواجهة الجماعية مع شركات النفط. وبرغم الظروف المعاكسة التي واجهت الأوبك كمنظمة وليدة، تفتقر إلى وحدة الرأي بين أعضائها إلى جانب مقاطعة الشركات الكبرى لها، فقد استطاعت أن تحقق العديد من الإنجازات المهمة خلال فترة الستينات. وبهذا الخصوص نورد ما يلي:

١ ــ لقد وضعت الأوبك حدًّا أدنى راسخاً بمستوى تكلفة الضريبة المدفوعة، بحيث لا تنخفض أسعار السوق إلى حد يقل عنه، مهما كان الفائض المتاح من النفط الخام بإصرارها على تعميم المبدأ الداعي إلى ضرورة احتساب الضرائب ورسومالامتياز على أساس الأسعار المعلنة وليس المتحققة، وبالتأكيد على عدم تخفيض الأسعار المعلنة بعد الآن من جانب واحد من قبل الشركات.

٢ ــ نجحت الأوبك في ظروف سوق ضعيفة معاكسة في زيادة إيرادها من الوحدة الإنتاجية، والتأكيد على أن الشركات كانت تتحمل وطأة الانخفاض في أسعار السوق المتحققة. ومع الانخفاض في الأسعار المتحققة لما يقرب ١,٣٠ ــ ١,٤٠ دولار للبرميل خلال الستينات انخفضت هوامش الربح للشركات على الإنتاج إلى حوالي ٣٠ ــ ٤٠ سنتاً للبرميل. ومع ذلك جرى تعويض الشركات، طبعاً، إلى حد كبير عن هذا التآكل في هوامشها بزيادات هائلة سجلت في أحجام مبيعاتها، حيث تضاعف الإنتاج خلال الفترة ١٩٦٢ ــ ١٩٧٠. واعتمدت أقطار الأوبك، أيضاً، إلى درجة كبيرة على النمو في أحجام الإنتاج لتوليد زيادات في الإيرادات في الستينات.

العقد الثاني (١٩٧٠ ــ ١٩٨٠):

إن هذه الإنجازات حققت النجاحات الباهرة في السبعينات. فالفصل الرابع يبحث موضوع التحولات الجديدة على صعيد الساحة النفطية منذ ١٩٧٠. إن «تحول التيار» كما يصفه الكتاب

يعكس الأحداث خلال العقد الثاني من تأريخ الأوبك. وكانت بداية الأحداث قد ظهرت في ليبيا في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩. وكان موقف الحكومة الليبية الجديدة حازماً منذ البداية إزاء الشركات العاملة في أراضيها. ومن واقع أن الشركات النفطية الكبرى لم تكن متمركزة بنفس درجة تمركزها في أقطار الشرق الأوسط فإنها، أي الحكومة الليبية، استطاعت أن تلعب أوراقها بمهارة في مفاوضاتها مع الشركات بحيث أنها انتزعت من الشركات تنازلات كبيرة في مجالات الأسعار والعوائد. وأحدث إنجاز طرابلس (أيلول ــ سبتمبر ١٩٧٠) صدمة كهربائية لبقية الدول الأعضاء في الأوبك ودفعها لتسجيل نجاحها الجماعي الكبير تجاه الشركات الكبرى باتفاقية طهران (كانون الثاني ــ ينـاير ١٩٧١). تلا ذلك حصول ليبيا على مكاسب جديدة في جولة المفاوضات الثانية في طرابلس (٢٠ آذار ــ مارس ١٩٧١) ومرة ثانية حصلت الدول الأخرى على شروط شبيهة بالاتفاق الليبي الجديد (كانون الثاني ١٩٧٢). ولقد كانت اتفاقيتا طهران/ طرابلس سارية المفعول لمدة خمس سنوات وربطتا بافتراضين رئيسيين هما:

ــ استقرار الدولار.

ــ نسبة تضخم لا تتجاوز ٢,٥ ٪ سنوياً في العالم الصناعي.

لكنه سرعان ما اتضح بأن كلا الافتراضين كانا بعيدين جداً عن الهدف. ففي الوقت الذي أمكن معالجة مشكلة انخفاض الدولار في اتفاقيتي العملة في جنيف (الأولى عام ١٩٧٢) والثانية عام ١٩٧٣) فإن التضخم كان مشكلة أكبر وأصعب حسمًا. واعتبرت منظمة الأوبك أن مشكلة التضخم هي بحد ذاتها تبريراً كافياً لإعادة المفاوضات المتعلقة بمعادلة طهران.

ومن ثم فإن الهدوء النسبي الذي تلا اتفاقيتي طهران/ طرابلس لم يدم طويلاً. إذ شهدت الفترة ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤ انفجاراً في أسعار النفط. وكانت أبرز العوامل المسببة لانهيار اتفاقية طهران:

١ ــ حدوث التقلبات في أسعار العملات وزيادة حدة التضخم نتيجة لعدم الاستقرار الاقتصادي والنقدي العالميين،

٢ ــ وضغط الطلب على نفط الأوبك نتيجة للانتعاش الاقتصادي خلال الفترة ١٩٧١ ــ ١٩٧٣ والتأخيرات في تطوير مصادر أخرى للنفط والطاقة البديلة، بالإضافة إلى تحديدات الإنتاج في بعض الأقطار الأعضاء في الأوبك،

٣ ــ والحث من أجل سيطرة أكبر على عمليات إنتاج النفط من قبل حكومات الأوبك،

٤ ــ وتعاظم خيبة العرب تجاه العجز الكامل نحو ضمان الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧.

وكان نتيجة تطور الأحداث أن حصلت قفزة كبيرة في الأسعار في تشرين الأول ــ أكتوبر

عام ۱۹۷۳، بسبب إعادة النظر في اتفاقية طهران، وفي كانون الثاني ـ يناير عام ١٩٧٤ بسبب ظروف السوق والمخاوف المتعلقة بالإمدادات الناتجة عن إجراءات النفط العربية (المقاطعة في تشرين الأول ـ أكتوبر ۱۹۷۳).

وبناء على ذلك، تولت الأقطار الأعضاء في الأوبك في أوائل عام ١٩٧٤ جميع وسائل القوة الفاعلة بالنسبة لجميع الأمور المتعلقة بإنتاج النفط الخام والسيطرة على عمليات الإنتاج (من خلال أغلبية الحصص في المصالح الإنتاجية) والسيطرة على الأسعار، والسيطرة على كميات الإنتاج.

ولم تعد الأقطار المنتجة للنفط تعامل بعد الآن على أنها جزء ثانوي في ماكينة النظام الاقتصادي الدولي. ولقد كانت هذه هي المرة الأولى التي استطاع فيها أي تجمع من منتجي المواد الأولية في العالم الثالث أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم بمثل هذه الصورة الحاسمة.

بعد هذه التحولات ينتقل الكتاب في فصله السادس إلى بحث بعض مشكلات السيطرة التي كان على حكومات الأوبك منفردة أو كمجموعة أن تواجهها، والتي كانت تتم معالجتها سابقاً من قبل الشركات الكبرى. إلى جانب ذلك برزت مشكلات جديدة نجمت عن التغير الهيكلي (الجذري) للصناعة النفطية، نذكر من بينها:

١ ـ تحديد هيكل سعر السوق لكي يحل محل نظام السعر المعلن الذي يتم بموجبه احتساب الضريبة، والذي أبطل الأخذ به الآن.

٢ ـ تقرير نسبة هامش الربح لشركات النفط مقابل الخدمات التي لا تزال تؤديها في بعض الأقطار.

٣ ـ إقامة نظام عملي لتحديد قيمة الفروقات النسبية بين نفوط الأوبك المختلفة ارتباطاً بالنوع (الكثافة) والموقع الجغرافي بالنسبة للأسواق العالمية.

أما الفصل السابع فكرس لبحث موضوع تآكل الأسعار الحقيقية للنفط بسبب التضخم الذي ساد في الأقطار المستهلكة. فبعد أن تمت إعادة تنظيم هيكل الأسعار في عام ١٩٧٤ كان تحرك الأوبك التالي هو الاجتماع في بداية آذار ١٩٧٥ لمؤتمر القمة لملوك رؤوساء الأقطار الأعضاء لمعالجة القضايا العامة لسياسة الأوبك بما فيها العلاقات الدولية مع البلدان الصناعية من جهة، وأقطار العالم الثالث غير المصدرة للنفط من جهة أخرى. وفي سياق الإعداد لذلك، ظهر المقترح الجزائري الذي تضمن عرض خطة شاملة لتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية، وتضمن المقترح في مجمل توصياته مبدأ ربط أسعار النفط بالتضخم الحاصل في الدول الغربية. وبالرغم من أن عدداً لا بأس به من الاقتراحات الواردة في الخطة قد تم تبنيها في مؤتمر قمة الأوبك وفي حوار الشمال ـ الجنوب اللاحق في باريس خلال الفترة ٧٥ ـ ١٩٧٧، إلا أن الاقتراح الخاص بالأسعار لم يكن من بينها. ولم تكن هناك متابعة ملموسة سواء من جانب حكومات الأوبك أو من جانب

المستهلكين إذ لم تكن حكومات الأوبك في حال تمكنها من الموافقة على صيغة معينة لتسعير النفط، في حين كانت الأقطار المستهلكة تتبنى موقفاً معارضاً تماماً لمبدأ التقييس في أي شكل كان وذلك خشية أن ينتشر إلى السلع الأخرى غير النفط ـ واندثرت الفكرة ببساطة دون أي أثر.

ويلخص الفصل السابع إلى توكيد أن القسم الأكبر من موارد الأوبك قد تم إعادة تدويره إلى الاقتصادات الصناعية عن طريق الإدارة الجديدة لإعادة توزيع الدخل الدولي، أي التضخم. إذ كانت استيرادات الأوبك البالغة ٩٣,٦ مليار دولار من الأقطار الصناعية (في عام ١٩٧٨) تعادل فقط ٢٥,٢ مليار دولار حسب أسعار عام ١٩٧٣. وهذا يعني أن البضائع التي تم شراؤها من قبل الأوبك لم تزد من الناحية المادية بطريقة متكافئة مع ما هو متوقع من جانبها لقاء بيع نفطها النادر بصورة متزايدة. إن ذلك يعني أن محاولة أقطار الأوبك إحداث نقل حقيقي للموارد عن طريق تعديلات في أسعار النفط كانت ناجحة بصورة هامشية فقط. فالسلع المادية التي حصلت عليها الأوبك عن طريق إنفاق حوالي أربعة أضعاف من الأموال على الاستيرادات كانت تمثل فقط زيادة بنسبة ٧٠٪ في الكمية خلال الفترة بين ١٩٧٣ و١٩٧٨.

أما في الفصل الثامن فإنه يركز على **الأزمة الإيرانية والانفجار الثاني لأسعار النفط**. كان لظهور أزمة الإمدادات النفطية الإيرانية أثر كبير على مستويات الخزين في الدول المستهلكة. لقد توقفت الصادرات الإيرانية في أواخر كانون الأول عام ١٩٧٨، وانخفض مستوى الإنتاج إلى أوطأ مستوى له (٧٠٠ ألف برميل يومياً لتلبية الطلب المحلي) بعد أن بلغ ٦ مليون رميل يومياً قبل أشهر قلائل. وبرغم أن الصادرات الإيرانية استؤنفت في بداية آذار ١٩٧٩، إلى جانب زيادة إنتاج النفط السعودي، إلا أن التوتر في السوق الدولية بدأ يظهر مما نجم عنه ارتفاع الأسعار الفورية (Spot market) وصلت إلى ٢٣ دولاراً للبرميل (١٠ دولار أعلى من السعر المعلن)، واستقرت عند مستوى ٢١ دولاراً للبرميل بعد فترة قصيرة، عندما استؤنف تصدير النفط الإيراني. إلا أن ظروف السوق لم تكن مشجعة للعودة إلى الأسعار السابقة، وكان لدخول الشركات الكبرى السوق الفورية كمشترية في أيار ١٩٧٩ نتائج انفجارية على وضعية السوق، كان بنتيجتها أن ارتفع سعر النفط العربي الخفيف في السوق الفورية بصورة مدهشة بمقدار ١٣ دولاراً للبرميل ليصل إلى حوالي ٣٥ دولاراً، أي أعلى من السعر الرسمي السعودي بحوالي ٢٠ دولاراً في ذلك الوقت. ومنذ ذلك الوقت لم تعد السوق تنظر إلى الوراء. وقامت الأقطار المنتجة في الأوبك الواحدة بعد الأخرى، أحياناً بالتنسيق فيما بينها، وأحياناً بصورة منفردة، بزيادة الأسعار المتحققة بصورة فاعلة خطوة خطوة باتجاه وصول مستوى السوق الفورية.

وبعد أن استقرت الأسعار عند مستوياتها الجديدة برزت مسألة التفكير بمعادلة التسعير في المستقبل. وكان من بين الأفكار المطروحة على مؤتمر قمة بغداد في عام ١٩٨٠ يتضمن «درجة من إدارة الإنتاج للمساعدة في استقرار السعر في أوقات التخمة والنقص». وارتباطاً بذلك طورت معادلة

لمقترح سعر المستقبل. وبموجب هذه المعادلة، سيكون هناك حد أدنى لسعر النفط الخام الذي يتم تعديله على أساس فصلي طبقاً لما يلي:

١ ــ رقم قياسي يعكس أثر التضخم على التجارة الدولية.

٢ ــ معامل تعديل معدل التحويل بصورة آلية يستند إلى سلة تتكون من تسع عملات حسب اتفاقية جنيف الأولى، زائداً الدولار لأميركي.

٣ ــ بالإضافة إلى العنصرين السابقين، اللذين سيحافظان على استقرار الأسعار بالمعيار الحقيقي، فستكون هناك فقرة تتعلق بزيادة الحد الأدنى للأسعار بالمعيار الحقيقي بصورة تتناسب مع النمو الحقيقي للناتج القومي الإجمالي لأقطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

إن وضع معادلة للتسعير يعتبر مسألة معقدة في أحسن الظروف، ونظراً لتباين وجهات النظر حول الموضوع فإنه لم يتم الاتفاق على صيغة معادلة تنظم حركة الأسعار، وبرغم أن كلًا من الأوبك والعالم جميعاً سيكونان أفضل حالاً إذا كان بالإمكان وضع حد لدورة أسعار النفط المتكررة المتمثلة بالتآكل السعري الذي يتبعه الانفجار السعري التصاعدي.

وبالارتباط بما تقدم من تطورات في مجالات الأسعار والضريبة فإن موضوع الإنتاج أخذ مساراً يعكس ما يلي:

١ ــ منحت الشركات الكبرى حقاً مطلقاً في التصرف بالإنتاج وما يرتبط بذلك من نشاطات، وكان الاتجاه من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٧٠ بالنسبة للأقطار المنتجة هو الرغبة في زيادة الإنتاج بهدف الحصول على إيرادات متزايدة من هذا المورد.

٢ ــ وابتداء من عام ١٩٧٠ فصاعداً تمكنت ثلاث اتجاهات متداخلة أن تزيل بسرعة سيطرة الشركات الكبرى على كميات إنتاج النفط الخام. كان الاتجاه الأول يتمثل بالمحافظة على الموارد الطبيعية، كما حدث مثلاً في ليبيا عام ١٩٧٠ وفي الكويت عام ١٩٧٠، وذلك بتخفيض أهدافها الإنتاجية الطويلة الأجل. أما الاتجاه الثاني فكان يتمثل بممارسة حق السيادة من قبل الحكومات العربية في عام ١٩٧٣، وذلك بغرض تخفيضات على الإنتاج والمقاطعة النفطية لدعم المجهود الحربي. وأخيراً، كان الاتجاه الثالث يتمثل في السيطرة من جانب الحكومات المنتجة، عن طريق المشاركة و/أو التأميم، على أغلبية الاستثمارات الإنتاجية.

فبالإضافة إلى السيطرة على إدارة العمليات، أفسحت هذه التطورات المجال للحصول على كميات كبيرة من النفط الخام لأغراض البيع الحكومي المباشر، بينما خفضت بصورة كبيرة جداً إمدادات النفط المباشرة للشركات الكبرى.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول أنه قد حدث تغير له أهمية دولية كبيرة جداً. فقبل عدة سنين مضت، لم يكن للأقطار المنتجة في الأوبك أي خيار سوى السماح لنفطها بأن يستنزف بأية معدلات تبدو أكثر ملائمة بالنسبة للاقتصاد الصناعي الغربي. أما الآن، فإن على العالم الصناعي أن يتكيف مع معدلات الإمداد التي تقررها الأوبك. وقد أثبتت هذه الأخيرة أنها تتجاوب مع حاجات المستهلكين، حيث قامت كل من العراق والسعودية مثلاً، بزيادة إنتاجها بصورة كبيرة لسد الفجوة أثناء الأزمة الإيرانية. إلا أن المصالح الوطنية، للمنتجين، الفردية والجماعية، لا يمكن بعد الآن أن يتم تجاهلها بوصفها عاملاً رئيساً في تحديد توازن العرض/ الطلب. وهذا بدوره يؤكد بأن دور الأقطار المنتجة للنفط في الأوبك لم يعد المجهز المكمل للطاقة (Residual supplier of energy)، إنما المنظمة التي تتفاعل مع ظروف السوق ومن خلال التوفيق بين الطلب العالمي واستعدادها للإمداد النفطي، وذلك في إطار المتطلبات الشاملة للطاقة.

وتضمن الفصل العاشر بحث موضوع **السيطرة على الإدارة والعمليات النفطية** من قبل الدول الأعضاء في لأوبك، ومن أبرز التوجهات بهذا الخصوص ما يلي:

١ ــ كانت السيطرة مستحيلة في ظل اتفاقيات الامتياز. وتطلب الأمر قوة دافعة جماعية من جانب الأوبك لتمهيد الطريق نحو المشاركة والسيطرة من قبل الحكومات المضيفة على عمليات إنتاج النفط الخام.

٢ ــ كان موضوع المشاركة من المطالب الأولى للحكومة العراقية توجت في تشريع القانون الشهير رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، مع ما رافق ذلك من مقاومة من قبل الشركات النفطية الكبرى.

٣ ــ كانت الشركات الكبرى ضد أية اتجاهات للمشاركة، ومن ثم فإن المشاركة لم تنل في الواقع الزخم المطلوب حتى عام ١٩٧١، عندما وصلت إلى قمة قائمة الأولوية بالنسبة لإجراءات الأوبك بعد التوصل إلى اتفاقيات طهران/ طرابلس الخاصة بالأسعار لمدة خمس سنوات.

ودون الدخول في التفاصيل الدقيقة للمشكلات التي أوردها الفصل العاشر بخصوص السيطرة على العمليات النفطية، فإنه يمكن القول إجمالاً بأن فترة السبعينات شهدت تحولات سريعة وهامة في مجال سيطرة الدول المنتجة للنفط على ثروتها النفطية. وكان نتيجة هذه التحولات أن برز موقع جديد ومتميز لشركات النفط الوطنية لدول الأوبك في مجال تحمل المسؤولية الكاملة لإدارة الصناعة النفطية. ولقد تضمن ذلك أن تقوم الشركات الكبرى من جانبها بالتكيف لهذه الوضعية بطرق مختلفة. وإحدى هذه الطرق هي أن تقوم الشركات بزج نفسها بمشروعات تقنية عالية تعتمد على النفط أو الغاز، حيث تكون خبرتها مطلوبة حقاً، أي في مجالات أخرى كالاستغلال، والاسترداد المتزايد، والتصفية المتقدمة، والبتروكيماويات. وإلى حد ما فإن هذا هو ما يحصل الآن.

فعلى سبيل المثال، تقوم الشركات الآن بالاستثمار في مجال التنقيب في الجزائر وليبيا كشرط للإبقاء على عقود إمداداتها من النفط الخام. وفي أبو ظبي، فإن شركة النفط الفرنسية هي المتعهدة بتنفيذ مشروع ضخم لإنتاج النفط من حقل بحري منخفض. وتعرض السعودية إمدادات نفطية كحافز إضافي للشركات مثل شل، وموبيل، أكسون وكالتيكس، التي تستثمر في التصفية والمشروعات البتروكيماوية في المملكة.

وبالنسبة للأوبك وشركاتها الوطنية، يعتبر هذا الوقت بمثابة فرصة فريدة. والآن وبعد أن تولت مهام إمدادات النفط الخام في العالم وقيامها بصورة فاعلة بتنويع صادراتها بمبيعاتها المكررة كذلك، فلا يوجد ما يمنعها حقاً من أن تصبح قوة يحسب لها حساب على مسرح النفط الدولي.

برنامج معونات الأوبك:

وتضمن الفصل الحادي عشر الإشارة إلى التوسع الكبير في معونات الأوبك، كدول وكمنظمة، لدول العالم الثالث غير المنتجة للنفط. ويتضمن الفصل تفاصيل المساعدات خلال الفترة ١٩٧٣ ــ ١٩٧٩، إلى جانب تفصيل مساهمات الدول الأعضاء في هذا المجال.

الأوبك وحوار الشمال والجنوب:

ويشير الفصل الثاني عشر إلى موضوع الحوار بين الشمال والجنوب، إذ بدأت التحركات نحو نوع من الحوار الاقتصادي الدولي في أعقاب الزيادة في أسعار النفط في أوائل عام ١٩٧٤ بتشجيع فعلي من إيران والسعودية من جهة، وفرنسا من جهة أخرى.

ولقد تركزت الاهتمامات الأولية حول إمكانية إجراء حوار لتبادل الرأي حصراً بالأقطار المنتجة للنفط والأقطار الغربية المستهلكة. إلا أن دول الأوبك وجدت أن مثل هذا الحوار لن يكون مجدياً دون مشاركة بقية دول العالم الثالث.

إن موضوع الحوار بين الشمال ــ الجنوب تشوبه الكثير من التحفظات وبالتالي فإن ما تحقق من نجاحات في هذا الاتجاه لا يعكس بشكل ملموس التوقعات المستهدفة.

وفي ختام عرض هذا الكتاب لا بد من أن نشير إلى أن الأحداث الأخيرة التي واجهتها الأوبك في مجال قرار تخفيض الأسعار وتنظيم حصص الإنتاج أثبتت مرة أخرى أن المنظمة قادرة على تحمل مسؤولياتها والوصول إلى رأي موحد حول ما يستجد على الساحة النفطية.

وأخيراً، لقد جاءت ترجمة هذا الكتاب مساهمة علمية وإضافة قيمة إلى المكتبة العربية لمرجع مهم في تاريخ العلاقات بين الأقطار المنتجة وشركات النفط الاحتكارية لا غنى عنه بالنسبة للباحثين والمهتمين في الشؤون النفطية والعلاقات الاقتصادية الدولية.

كارلا مخلوف: «الأحجبة المتغيرة – المرأة والتحديث في اليمن الشمالي» ١٠٢ صفحة.

Carla Maklouf: **Changing Veils (Women and Modernization in North Yemen)**
102 Pages.

مراجعة: **إسحق القطب**
قسم الاجتماع / جامعة الكويت

مقـدمة:

صدر الكتاب في بريطانيا ويقع في ١٠٢ صفحة من الحجم الصغير، ويتألف من أربعة فصول. تتناول المؤلفة ـ كارلا مخلوف مناقشة موضوع الحجاب لدى المرأة اليمنية في مدينة صنعاء.

موضوع الكتاب:

تشير المؤلفة إلى صعوبة التمييز بين ما هو تقليدي وما هو حديث في اليمن الشمالي، ذلك لأنها تجمع بين الفقر من ناحية والأصالة الحضارية من ناحية أخرى. وتتناول في دراستها الحضرية التغير الاجتماعي من وجهة نظر المرأة اليمنية الحضرية في المدينة. ويهدف الكتاب تحليل أبعاد التغير الاجتماعي معتمدة على الملاحظة الدقيقة للنشاط اليومي للمرأة.

تتخذ المؤلفة «الحجاب» كمحور للدراسة، لأن «الحجاب» في نظرها، يمثل التناقض في المجتمع اليمني، ليس فيما يخص المرأة فحسب، بل فيما يتناول العلاقات الاجتماعية ككل. وتقول المؤلفة في هذا الصدد أن «وراء الحجاب يكمن رضاء المرأة اليمنية للخضوع من ناحية ويخفي العواطف من ناحية أخرى، كما يعتبر الحجاب عقبة في التفاعل ورمزاً للضغوط الاجتماعية التي تعكسها القيم والعادات.. إنه أداة للضبط الاجتماعي ومصدر للتحرر، وهو بذلك رمز يرتبط بالأنماط الثقافية التي تتسم بعدم الوضوح.

أما المصادر العلمية التي تستند إليها المؤلفة في كتابة موضوعها فتشمل بالإضافة إلى أسلوب الملاحظة، آراء النساء حول حياتهن وحول مجتمعهن المتغير، وكذلك اعتمدت على ما يكتب في الصحف وما تنقله برامج الإذاعة والتلفزيون وتستشهد بمقاطع من الشعر اليمني حول الحجاب.

وقد قامت بإجراء الدراسة عى فترتين مدة كل منهما شهران في عامي ١٩٧٤ و١٩٧٦، بعد

الثورة التي قام بها الكولونيل حموي وحركته التصحيحية التي نادت بالتنمية والتغير في مختلف مجالات الحياة وناشدت المرأة المشاركة في عملية التحديث.

وقد تضمنت عيّنة البحث ٤٠ امرأة تتراوح أعمار معظمهن بين ١٦ ــ ٢٥ سنة منهن ١٦ امرأة متزوجة و٣ (أرامل)، ٦ (مطلقات) والباقي غير متزوجات. وأكثر من نصفهن بقليل حصلن على التعليم الابتدائي، وحوالي نصفهن من ربات البيوت وربعهن موظفات والباقي طالبات.

وسوف أتناول عرض كل فصل من الفصول الأربعة ثم التعليق والنقد.

الفصل الأول ــ الإطار التقليدي:

في هذا الفصل تشير المؤلفة إلى وضع المرأة في المجتمع اليمني التقليدي القبلي الذي يضع المرأة في مكانة ثانوية مثل «الديّة» التي تدفع للمرأة تبلغ نصف ما يُدفع للرجل وأن «شهادة» الرجل تعادل «شهادة» امرأتين في القضاء. وتقول المؤلفة أن امرأة لا تزال مبعدة عن الحياة العامة وتعطي مثلاً على ذلك في أن الطالبات الملتحقات بالمدارس يمثلن ٩ ٪ فقط من إجمالي الطلبة الملتحقين بالمدارس، على مختلف المستويات، وتصل نسبة الأمية بين النساء حوالي ٩٠ ٪، وأن دورها في العمل خارج المنزل هو في أضيق نطاق، وأن المرأة تستمد مكانتها الاجتماعية من مكانة زوجها أو أسرتها.

وتصف المؤلفة نشاط المرأة اليومي في مدينة صنعاء.. بعد مغادرة الزوج أو الأب للعمل. في الفترة الصباحية يوزع الوقت على عمليات إعداد الطعام والتنظيف وتبادل الزيارات مع النساء. وبعد تناول الغذاء والراحة يخرج الرجل مرة أخرى لتناول «القات» مع زملائه. وتنشط المرأة بعد خروج الرجل إذ ترتدي الحجاب وتخرج لقضاء «التغريطة» أي زيارة بعد الظهر، وتحمل معها «القات» إلى مكان تجمع النساء في بيوت أحدهن، ويعرف «بالمجلس النسوي». وتصف المؤلفة الملابس والأحاديث والأغاني والرقص في هذه المجالس وتقول: «إن حياة المرأة روتينية، ويتكرر النشاط يومياً بما في ذلك أيام الجمعة والعطل الرسمية حيث لا يختلف نشاط المرأة بدرجة ملحوظة عن باقي الأيام».

وتشير المؤلفة إلى أن التباعد بين الرجل والمرأة «الايديولوجية الثقافية» تضع المرأة في عالم منفصل تقل سيطرة الرجل فيها وتشكل عنصراً من السلطة النسائية، كما أن ذلك يضع الرجل في عالم خاص به. ثم تتناول شرح أنواع الحجاب والحجاب الداخلي «اللثمة» ويستخدم في المنزل والحجاب الخارجي الذي ينقسم إلى نوعين: الأول «ستارة» وتكون ملونة والثانية «شرشف» ذات لون واحد وهو اللون الأسود، وتشرح طرق استخدامه والوظائف التي يؤديها وبخاصة في نطاق المكانة الاجتماعية للمرأة وستر «العورة»، وحرية الحركة ومنها الاستخدامات الايجابية والمتطرفة. وتشير إلى إلزامية استخدام الحجاب لدى المرأة اليمنية في صنعاء علمًا بأنه لا يستخدم في القرى اليمنية مما

لا يستخدم من قبل النساء الوافدات من شرقي أفريقيا أو من قبل الأجنبيات. إن المجتمعات التي تعتبر شرف الرجولة محوراً للقيم الاجتماعة تؤكد على المرأة ضرورة ارتداء الحجاب طالما هي تحت الحماية.

أما بالنسبة لمكانة المرأة وسلطتها في المجتمع، فتشير المؤلفة إلى ضعف دور المرأة اليمنية في صنعاء في اتخاذ القرارات حتى في الشؤون المتعلقة بوضعها الاجتماعي مثل الزواج حيث تتم صفقة الزواج في سن مبكرة (حوالي ١٣ سنة)، بالاضافة إلى تعدد الزوجات والخوف من الطلاق ـ.كل ذلك يجعل سلطتها في المجتمع محدودة إلا في حالة واحدة تتمثل في الدور الذي تقوم به الخطابة في توجيه الرجل نحو الزواج.

الفصل الثاني ــ القوى المعاصرة:

تتناول المؤلفة في هذا الفصل الفترة التي حكم فيها الإمام يحيى والإمام أحمد وتصفها بأنها فترة تخلف اقتصادي واجتماعي، وتسعى للمقارنة مع الأوضاع الحالية حيث تسعى الثورة للانطلاق نحو استثمار الموارد الطبيعية وتصميم المشروعات التنموية عن طريق المساعدات التي تحصل عليها الدولة من الدول النفطية بالإضافة إلى روسيا والصين. وتقدم المؤلفة بعض الأمثلة على التنمية الاجتماعية مثل زيادة عدد الأطباء من ١٥٠ طبيب عام ١٩٦٨ إلى ١٨٢ عام ١٩٧٥ في الدولة وزاد عددهم من ٨٠ ــ ٨٣ طبيب في مدينة صنعاء وحدها خلال الفترة ذاتها.

وفي نطاق وصفها للتغيير الاجتماعي في ضوء إجابات أفراد العيّنة حول السؤال «ماذا يعني التغيير»، فقد خلصت إلى أن التغيير ارتبط بالمظاهر المادية في الأدوات المنزلية الحديثة، أما فيما يتعلق بالتغيير خارج المنزل فقد اقتصر على الخدمات الصحية والتعليم ووسائل الاتصال. أما الجمعيات النسائية فنشاطها محدود في مجال تطوير وضع المرأة، وتسهم برامج الإذاعة والتلفزيون (ابتداء البث التلفزيوني عام ١٩٧٦) في توسيع مدارك المرأة وفرصة للحوار وتبادل الرأي في مضمون البرامج.

الفصل الثالث ــ الانتقال إلى عالم «الجمهور»:

إن المؤسسات الصحية والتربوية ووسائل الاتصال الجماهيري تشكل جبهة المواجهة بين القديم والحديث وتشير المؤلفة إلى تأثيرها على سلوك المرأة خارج المنزل حيث تنتقل في علاقاتها من نمط القرابة. . إلى نمط الصداقة ــ إذ أن الانتظار في عيادة الطبيب يعطي المجال للنساء لتبادل الآراء حول التغذية ومشكلات الطفولة والأمور المنزلية والعلاقات الأسرية. كذلك تتبادل الطالبات في المدارس الرأي في نطاق التفاعل التربوي والبالغات في المجالس ــ الأمر الذي زاد عدد رائدات «التغريطة» ليشمل فئات الموظفات والطالبات.

الفصل الرابع ـ المرأة اليمنية المتغيرة:

تتناول الباحثة موضوعات تؤثر في حياة المرأة وتشكل «أزمة» اجتماعية بالنسبة لها مثل موضوع الولادة، المرض، الوفاة، الزواج، عدم ارتداء الحجاب، العقم، وعدم معرفة أطباع الزوج، التأخر في الولادة، أو إنجاب الإناث. وتشير إلى أن الحجاب يرتبط بتغيير مكانة المرأة ووضعها الاجتماعي في المجتمع اليمني. كما تشير إلى رأي إحدى النساء بالنسبة للتغير الذي حدث في حياة المرأة بعد الثورة أنه قد أصبح المجال ـ بعد الثورة ـ أمام المرأة متاحاً للاختيار في العديد من الأمور الاجتماعية بدلاً من «الإكراه والضغط» الذي كان سائداً قبل الثورة.

التعليق والنقد:

لقد قامت المؤلفة بجهد واضح في تحليل جوانب مختلفة من الواقع الاجتماعي والثقافي الذي يحيط بالمرأة في المجتمع اليمني الحضري (مدينة صنعاء) المعاصر، مبتدئة بتحليل معنى الحجاب وأنواعه ووظيفته ثم إلى مصادر التغير الاجتماعي المتمثلة في الخدمات الصحية والتربوية والإذاعة والتلفزيون والصحف التي ساهمت في تغيير وضع المرأة اليمنية ومكانتها في المجتمع. كما قامت بتحليل العلاقات الاجتماعية التي تربط الرجل بالمرأة من ناحية والعلاقات التي تربط المرأة بغيرها من النساء ضمن إطار النسق القرابي وخارج النسق أيضاً، من ناحية أخرى. وقد اعتمدت على مقابلات مع ٤٠ امرأة من مختلف الأعمار والخصائص الاجتماعية الأخرى.

يتناول الكتاب القضايا الاجتماعية ـ كعادة المؤلفين الغربيين ـ بصورة سطحية أكثر من اتباع الأسلوب العلمي والتحليل العميق للظواهر السلوكية الاجتماعية للمرأة ومعرفة العوامل التي تؤثر في تغيير مكانتها وأوضاعها ومشاركتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بقصد التوصل إلى نماذج علمية تفسر السلوك والاتجاهات وتضع الأساس العلمي لدراسة أوضاع المرأة المتغيرة وخصائص التغيرات ومعوقاتها.

والمؤلفة لم توفق في تحليل أوضاع المرأة اليمنية من خلال تحليل خصائص المجتمع اليمني ككل (الحضري والريفي والبدوي) إذ أن وضع المرأة في أي مجتمع ما هو إلا انعكاس للنظام الاقتصادي والسياسي والديني والتربوي والثقافي السائد في المجتمع، كما لم توضح المؤلفة مساهمة المرأة اليمنية من حيث الكم والنوع ـ في برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية التي أخذت تزداد في العقدين الأخيرين.

كما أن المدخل الذي استخدمته المؤلفة وهو «الحجاب» لا يعتبر مقياساً للتباين في أوضاع المرأة والعوامل التي تؤثر في مكانتها الاجتماعية وفعالياتها المختلفة، كما لا يمثل الواقع الاقتصادي والثقافي

المتغير في المجتمع اليمني المعاصر. كما أن المؤلفة لم تتطرق إلى التحليل التاريخي «للحجاب» وبخاصة من وجهة نظر الإسلام الذي يربط التحجب بالقيم الروحية والنفسية وبالنظام الأسري والتربوي وبالأهداف المادية والمعنوية المتصلة بالحجاب.

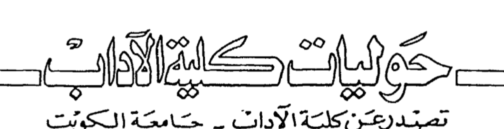
إن المجتمع اليمني يمر في مرحلة تغير حضاري شامل (اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي) وأن الاحصاءات التي أوردتها المؤلفة في أوائل السبعينات لا تعكس حقيقة الإنجازات اتي حققها اليمن من حيث الكم والنوع في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إن دراسة «الحجاب» في المجتمع الحضري يجب أن يعتبر جزءاً من الإطار الصحي والثقافي مع تحليل التغيرات الجوهرية التي طرأت على النظم الاجتماعية والسياسية.

ينقص الدراسة تحليل للخصائص الديمغرافية للمرأة في المجتمع اليمني ـ الحجم والتوزيع ومعدلات المواليد والوفيات والزواج والطلاق وحجم الأسرة، ووضع المرأة العاملة حسب أبواب المهن المختلفة ومستويات المسؤولية والحالة الاجتماعية. ولم تتناول الدراسة الإطار القانوني للمرأة في إطار الأحوال الشخصية في الأوضاع الاجتماعية المختلفة.

أما من الناحية المنهجية للدراسة واختبار ٤٠ امرأة لدراسة أوضاع المرأة في مدينة صنعاء عن طريق المقابلة المفتوحة يجعل من الحقائق الاجتماعية التي قدمتها المؤلفة ذات فائدة محدودة ويصعب التوصل إلى تعميمات حول وضع المرأة في المجتمع اليمني المعاصر وبخاصة إذا استندت على أقوال امرأة واحدة أو اثنتين، إن ذلك يعكس الأسلوب الصحفي أكثر مما يعكس الأسلوب العلمي في التحليل الاجتماعي في أوضاع المرأة في المجتمع اليمني المعاصر.

□ □ □



تصدر عن كلية الآداب - جامعة الكويت

رئيسة هيئة التحرير

د. نجاة عبد القادر الفناعي

دورية علمية محكمة، تتضمن مجموعة من الرسائل التي تعالج بأصالة موضوعات وقضايا، ومشكلات علمية في مجالات الأدب والفلسفة والتاريخ والجغرافيا والاجتماع وعلم النفس.

- تقبل الأبحاث باللغتين العربية والانجليزية شرط أن لا يقل حجم البحث عن (٤٠) صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الاخرى.
- يرفق بكل بحث ملخصان له باللغة العربية وآخر بالانجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يمنح المؤلف (٥٠) نسخة مجانا.

الإشتراكات:

داخل الكويت	خارج الكويت
للأفراد: ٢ د.ك - للاساتذة والطلاب: ١ د.ك	١٥ دولاراً أمريكياً - ١٠ دولاراً امريكيا
للمؤسسات: ١٠ د.ك	٤٠ دولاراً أمريكيا.

ثمن الرسالة: للأفراد: ٤٠٠ فلس	للأساتذة والطلاب: ٢٠٠ فلس
ثمن المجلد السنوي: للأفراد: ٣ د.ك	للاساتذة والطلاب: ١,٥٠٠ د.ك

توجه المراسلات الى:

رئيسة هيئة تحرير حوليات كلية الآداب

ص.ب ٢٦٥٨٥ الصفاة - الكويت

لويس أ. تسوركر، الصغير: **«الذات المتحولة: مفهوم ـ ذات لبحث التغير الاجتماعي»**. المجلد ٥٩ من منشورات مكتبة سيج في لندن، ١٩٧٧، عدد الصفحات ٢٧٧.

Louis A. Zurcher, JR., **The Mutable Self: A Self-concept for Social Change,** Sage Library of social Research 59, Beverly Hills, London, 1977, PP. 277

مراجعة: خير الله عصار
جامعة عنّابة ــ الجزائر

إن الهدف من هذا الكتاب، هو دراسة الآثار التي تتركها التغيرات الاجتماعية على ذوات الأفراد وتطوير رائز للقيام بهذه الدراسة. فالفكرة (Thesis) الأساسية التي ينطلق منها المؤلف هي أن عوامل التغير العلمية ــ التكنولوجية والاجتماعية ــ الثقافية تكوّن آثاراً في الذات البشرية، لها سمات محددة يمكن التعرف عليها بصورة شبه دقيقة بواسطة رائز يتضمن سؤالاً واحداً: من أنا؟ وينبغي على المبحوثين أن يعطوا عشرين إجابة مفتوحة لهذا السؤال. ثم تصنف الإجابات كما يلي:

١ ــ الذات الفيزيقية: (Physical Self) للأجوبة التي من نوع: أنا طولي ١,٧٠ سم، أنا ذكر، أنا أسمر.

٢ ــ الذات الاجتماعية: (Social Self)، للأجوبة: أنا طالب، أنا رب أسرة، أنا عضو في النقابة.

٣ ــ الذات التأملية: (Reflective Self)، للأجوبة: أنا في مفترق الطرق، أنا حائر، أنا سعيد.

٤٣ ــ الذات المحيطية: (Oceanic Self)، للأجوبة: أنا كائن فان، أنا جزء من الكون، أنا عبد لله.

في حالات المرض الجسدي، تتركز معظم إجابات الفرد في حقل الذات الفيزيقية. في

المجتمعات الراكدة، وعند الأشخاص الذين لم يتأثروا بصورة عميقة بالتغيرات الحضارية، تتركز معظم الإجابات في حقل الذات الاجتماعية. عندما يتعرض الأفراد إلى عوامل التغير الاجتماعي وتتبدل أدوارهم ومهنهم وأنماط حياتهم، تتركز معظم الإجابات في حقل الذات التأملية. ويعتقد أن الأنبياء والمصلحين الاجتماعيين الكبار الذين يتعالون فوق مجتمعاتهم، ويرتبطون بما هو خالد وسرمدي، تكون معظم إجاباتهم في حقل الذات المحيطية.

يفترض المؤلف أن الفرد في المجتمع المعاصر لا يستطيع أن يبقى دائمًا في حقل ذات واحدة. وعليه فالذات البشرية العادية تشمل كل أنواع الذوات الأربع.

لقد ارتأى أن يشير إلى هذا الوضع النفسي بالذات المتحولة (Mutable Self)، المفهوم الذي يشكل مساهمته الرئيسية في مجموع الكتاب.

قسّم الكتاب إلى ستة فصول:

١ ــ المدخل.
٢ ــ دراسة استطلاعية: اكتشاف غير متوقع.
٣ ــ رحلة عبر أدبيات البحث.
٤ ــ اللايقين واليقين ــ التقلب في الاتساق.
٥ ــ الذات المتحولة.
٦ ــ مستقبل الانتماء والانتماء للمستقبل.

في الفصل الثاني عرض المؤلف بعض أحداث المناسبة التي أدت إلى اكتشافه مفهوم: الذات المتحولة، في سياق إحدى حلقات البحث السوسيولوجي التي كان يديرها في جامعة تكساس في الولايات المتحدة عام ١٩٦٩ حول رائز مانفرد كون (M. Kuhn) من جامعة إيوا الذي يتكون من عشرين عبارة حول الذات (The Twenty Statement Test) (Tst).

في الفصل الثالث، بذل المؤلف جهوداً معتبرة لتبيان العناصر المشتركة بين مفاهيمه الأربعة وما قام به باحثون آخرون من دراسات حول الذات: غوردن البورت مثلاً الذي انطلق من مفاهيم: الحس الجسدي (للذات)، الهوية الذاتية، احترام الذات، امتداد الذات إلخ؛ دراسات غولد شتاين الذي ركز على فكرة توازن الذات مع البيئة المحيطة بها؛ ودراسات كارل روجرز الذي ميَّز فيها بين الذات كمعطى له كيان مميز، وتلك الخبرات المحيطة بها التي يكتسبها المرء في إطار تفاعله مع البيئة.

ويتساءل المؤلف إن كانت هذه الاصطلاحات أصلاً ليست إلا تعابير مختلفة لتصورات مشتركة عند كل أولئك الباحثين ترتبط بشكل أو بآخر بالأنواع الأربعة للذات التي سبق ذكرها. بعبارة

أخرى، يحاول المؤلف أن يطبق مبدأ أن العلم تراكمي في جوهره: كل عالم ينطلق من حيث ما انتهت إليه بحوث زملائه ويبني عليها. يتبع هذا بحث مركز (الفصل الرابع) حول التغيرات التي يتوقع أن يشهدها العالم في المستقبل بعيد المدى. في مضمار العمل، من الممكن في المستقبل أن يقوم المرء بعمله اليومي وهو في منزله بواسطة الضغط على أزرار تحرك آلات عن بُعد. أما أشكال الأسرة السائدة في الوقت الحاضر فيمكن أن تتغير جذرياً. فيتوقع أن يعترف المجتمع الأميركي رسمياً بالزواج المثلي (Homo Sexual) وبالزواج الذي يدوم (نهاية الأسبوع» كما أن المرأة يمكن أن تقوم بعمل الرجل خارج البيت والرجل يرعى الأطفال في المنزل. ويحتمل أن تخترع أدوية لتغيير الشخصية توضع تحت تصرف الراغبين في التخلص من شخصياتهم وإنشاء شخصية أخرى.

كما يتوقع أن يكون بالإمكان تبديل أي عضو من أعضاء الجسم بسهولة وحسب الرغبة. إن هذه التغيرات ستجعل من الصعب أن تبقى الذات البشرية على حال واحدة. فهي ستتعرض بلا شك لهزات عنيفة تفقدها ديمومتها وتجعل الفرد يتوقف من آن لآخر متسائلاً: من أنا؟ فلا يجد جواباً دقيقاً محدداً. وتلك هي حال من يشعر بالاغتراب (الضياع) (Alienation) الذي اعتبرته منظمة الصحة الدولية مرض العصر الحاضر. يعتقد المؤلف أن الأشخاص الذين يعتبرون من ذوي ذوات تأملية (Reflective) هم أشخاص يعانون الاغتراب. إن الاغتراب هو شعور بالانفصال عن أمور تعتبر جوهرية في الإنسان. وقد حلله مالفين سيمان (M. Seeman) إلى المعاني الخمسة التالية: اللا قوة (Power Less Ness)، اللا معنى (Meanin glessness)، الانعزال (Isolation)، اللا معيار (Normless Ness)، والشعور بغربة الذات (Self Estrangement) (ص ٢٠١). وليس ضرورياً، كما يتبادر لذهن البعض أن يحمل الاغتراب دائمًا أنماط سلوكية سلبية. فالاغترابيون هم أناس يرفضون أدوارهم الاجتماعية المتعارف عليها، يبحثون عن قيم جديدة، يحاولون أن يبدعوا وأن ينتجوا منظومات اجتماعية أفضل (في نظرهم) من تلك التي نشأوا في خضمها. «فذاتهم تصبح فاعلة وليست مجرد متقبلة للتأثيرات» (ص ٢٠٥). إن الذات التأملية في نظر المؤلف هي الطريق المؤدية إلى الذات المتحولة التي تشمل عناصر الذوات الأربع كلها. ذلك «لأن الشخصية الإنسانية السليمة هي شخصية في حالة من التوازن شبه الثابت، توازن بين الاستقرار والتغيرات الطارئة حسب المواقف» (ص ٢٣٦).

في الفصل الأخير، يناقش المؤلف مسألة التخلف الثقافي (Cultural Lag) ذلك المفهوم الذي وضع أصلاً ليشير إلى بطء التغير عند الأفراد في المجتمع بالمقارنة مع سرعة التغير المادي في المجتمع. ويقدم المؤلف بديلاً عنه هو مفهوم التقدم الثقافي (Cultural Lead) معتبراً أن الحركات المضادة للثقافة السائدة كحركة الهيبيين مثلاً، هي دليل على أن أعضاء هذه الحركة يستجيبون بسرعة أكبر من غيرهم للتغيرات اتي تقع في المجتمع الذي يعيشون فيه. إن ثورتهم و/أو تمردهم على النظام

الاجتماعي القائم يدل على أنهم ينتمون للمستقبل، الثقافة المقبلة. إن الـذات عند هؤلاء، كما يكشفها الرائز: من أنا؟ هي أقرب إلى الذات التأملية، إنهم اغترابيون.

وفي الختام، يمكن القول أن هذا الكتاب يعبر عن اتجاه أخذ يقوى تدريجياً نحو ما يطلق عليه علم الاجتماع الذاتي (Subjective Sociology). وهو حقاً شبه ثورة أولية ضد الاتجاه الوضعي الذي حمل لواءه دور كهايم وكونت وغيرهما. بالطبع فإن المبرر العلمي لهذا «الانحراف» المنهجي عن التقاليد الكلاسيكية في الدراسة هو ما يشهده العالم من تغيرات وثورات على الأنظمة الاجتماعية ـ الثقافية في معظم أنحاء العالم المعاصر. هذه التغيرات والثورات تجعلنا ميالين بقوة إلى اعتبار النظام الاجتماعي لا وجود له إلا في ذوات الأفراد الذين هم أعضاء فيه.

أعتقد أن المؤلف نجح في تلمس الطريق نحو محاولة علمية جادة لرصد هذه التغيرات، وقياسها بطريقة سهلة وبسيطة. وإن كانت بساطتها وسهولتها تنطوي على إرجاع (Reduction) مبالغ به لذات الإنسان التي ما زالت إشكالاً عويصاً يصعب حله برائز بسيط أو بمفهوم سوسيولوجي واحد.

□ □ □

ف. مورلابيه، ج. كولينز: «صناعة الجوع |خرافة الندرة|». ترجمه: أحمد حسان، سلسلة عالم المعرفة، إبريل ١٩٨٣ ـ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٨٣، ٤٧٣ صفحة.

مراجعة:
رمضان الصباغ

في الوقت الذي يصرخ فيه الكتاب في مواجهة الندرة، والانفجار السكاني، وتكثف وسائل الإعلام براجها للحفز على تحديد النسل، والتحذير من الموت جوعاً، وتنطلق الأجهزة الغربية في الدعاية للمعونة الخارجية التي سوف تأتي بالرخاء وتنبىء عن أريحية الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية. وينتشر بسرعة مصطلح «الأمن الغذائي» والمشروعات الاستثمارية للأرض لدى الشركات المتعددة الجنسية.. وغيرها، في الوقت الذي يزداد فيه فقراء العالم فقراً، وتنتعش فيه النخبة في كل بلد، وتحكم التبعية للغرب حلقاتها من خلال برامج التنمية المشتركة.

.. في هذا الوقت بالذات يجيء نشر هذا الكتاب بالعربية ضمن سلسلة عالم المعرفة ليكون محاولة لتوضيح مدى الأكذوبة اتي يعيشها العالم.

وينقسم الكتاب في طبعته العربية إلى تسعة أبواب، تنقسم بدورها إلى فصول. وقد تم حذف أربعة فصول كانت في الطبعةالانجليزية.

ويبدأ الباب الأول بدراسة المشكلة الرئيسية، وهي «رعب الندرة».

وقد أخذ الكتاب على عاتقه إثبات أن ندرة الأرض والغذاء ليست السبب الحقيقي للجوع، وذلك بوسيلتين:

الأولى ــ بإثبات أنه لا توجد ندرة في أي منها.

والثانية ـ بشرح ما يسبب الجوع فعلاً.

إن ما ينتج من الغذاء الآن على مستوى العالم يفوق استهلاك الفرد في أوروبا الغربية، وطاقة الأرض الممكنة تفوق الكثير من طاقاتها الآن. ففي العديد من البلدان النامية يمكن للأرض التي تقدم محصولاً واحداً في السنة أن تقدم محصولين أو أكثر، ولكن ما يعوق ذلك من عقبات إنما يكمن في أنها عقبات اجتماعية وليست فيزيائية، ويرجع ذلك إلى السيطرة غير العادلة وغير الديمقراطية على الموارد الإنتاجية.

ويعود سوء استخدام الموارد الزراعية، والإنتاجية المنخفضة إلى سيطرة كبار الملاك على معظم الأرض، وإلى الظلم الاجتماعي. وهذا يؤثر بدوره على التركيب المحصولي للأرض، وكانت نتيجة له أن اتجهت الزراعة إلى المحاصيل التصديرية والترفيه. والندرة ليست إلا نتاجاً للتفاوت الحاد في السيطرة على موارد الغذاء مما يعوق تطورها ويشوه استخدامها. وقد يرى البعض أن تزايد السكان في العالم أكثر أمراضنا إثارة للرعب، ويؤكدون ذلك بوجود الكثير من الجوعى في العالم، وبهذا يتحول اللوم إلى الطبيعة بدلاً من الإنسان. ولكن الجدير بالذكر أن أكثر البلدان كثافة بالسكان ليست أكثر البلدان جوعاً، لأن بعض الدول شديدة الكثافة السكانية لكل فدان مزروع ينال سكانها تغذية مناسبة، على سبيل المثال فرنسا لديها نفس العدد من السكان لكل فدان مزروع مثلما لدى الهند، بل والصين (والتي استأصلت الجوع منذ أكثر من ربع قرن)، لديها ما لدى الهند من السكان لكل فدان. ومع ذلك نجد الهند تعاني من الجوع عكس الصين وفرنسا التي تستغل الأرض بشكل أفضل.

إن الكفاءة في استخدام الموارد والعدالة في توزيعها هي أساس النجاح الاقتصادي والبشر ليسوا عقبة أمام النمو إلا في النظام الاقتصادي الذي لا يعمل لرفاهية كل الناس، بل يحتكر الإنتاج فيه قلة تستخدم التقدم العلمي لإزاحة البشر وتوجه الإنتاج تجاه الترف والتصدير.

إن النظرية القائلة أننا الآن ندخل عصر الندرة المحتومة لأن أعدادنا قد تخطت حداً مفترضاً هي نظرية لا يمكن إثباتها. ففي عالم تستنزف فيه الاحتياطات الغذائية عمداً لكي تحقق صادرات الولايات المتحدة من القمح أكبر قدر من العملة الأجنبية، ويكون فيه الصراع الرئيسي لمئات من مسؤولي السوق المشتركة هو كيفية إنقاص جبال ما يسمى بالفائض، تكون فكرة الندرة أسوأ من مجرد تشويه لأنها تلقي ذنب الندرة على عاتق جماهير غير محددة من البشر وعلى (الحدود الطبيعية) للأرض.

وحتى تتحكم البلدان الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، فإنها تدفع البلدان المتخلفة إلى الزراعة التصديرية التي تجعل البلاد النامية مجرد تابعة للبلاد والصناعة وكان لانتشار المحاصيل التصديرية أن تكشف استخدام المبيدات والتي سببت تدمير لمحاصيل الغذائية مثل الفول

والذرة التي لا ترش بالمبيدات بل تقع قرب حقول القطن مما أدى إلى قلة المحصول، وأدى أيضاً إلى موت الحشرات آكلة الآفات وهلاك الطيور التي تتغذى على الديدان. فالندرة ليست وليدة انفجار سكاني، وندرة في الأرض وإنما ينتج الجوع عن سوء استخدام الطبيعة، والتوزيع غير العادل للمنتجات، والتوجيه غير السليم للزراعة.

وفي الباب الثاني يرد الكتاب على الذين يلومون الطبيعة، والذين يقولون بأن مجاعات دورية طوال التاريخ كانت ترتبط بكوارث الطقس التي لا نستطيع التحكم فيها. فيرى الكاتبان أننا عشنا على هذا الكوكب مدة كافية لكي نعرف أن تقلبات الطقس المعاكسة متوقعة، وتطور الحضارة الإنسانية يمكن تعريفه بدرجة كبيرة بأنه عملية ابتكار طرق عديدة لحماية أنفسنا من تقلبات الطبيعة.

ومن ثم فعندما نسمع عن مجاعة واسعة الانتشار يجب أن يكون السؤال الأول هو لماذا لم يكن ذلك المجتمع قادراً على التوافق مع الحظ السيىء؟ لماذا يحدث أن يعاني بلد من الكوارث الطبيعية ولا تحدث به وفيات بينما يموت في بلد آخر مليون شخص؟

ويتضح على سبيل المثال، في الساحل الافريقي، بينما يمكن إنتاج كميات أكبر من الغذاء فإن سيطرة النخبة الحكومية والشركات المتعددة الجنسية على ذلك الإنتاج يجعل الفائدة لا تعم غالبية السكان. وقد يلقي البعض اللوم على زحف الصحراء، ولكن هذا التحليل لا يسمح بتأمل التنظيمات السياسية والاقتصادية والتي هي السبب الحقيقي أكثر من تغيرات المطر أو المناخ.

وفي الأبواب التالية، يناقش الكتاب التركة الاستعمارية، وتحديث الجوع، واللا مساواة ودورها في تعميق الجوع، ولعبة التبادل التجاري، وسيطرة الشركات الزراعية من خلال الأنشطة الاقتصادية العالمية الضخمة، وقناع المعونة وأغلوطة المساعدة..

فنجد أنه في أفريقيا كانت المحاصيل تزرع تحت تهديد البنادق والسياط وكانت الضرائب وسيلة من الوسائل الاستعمارية المفضلة لإجبار الافريقيين على زراعة محاصيل التصدير. فقد قامت الإدارة الاستعمارية بجباية الضرائب على الماشية والأرض، والبيوت، وحتى على البشر أنفسهم. وحيث كان يجب دفع الضرائب بعملة المستعمر، كان على الفلاحين إما أن يزرعوا المحاصيل للبيع أو أن يعملوا في المزارع الكبيرة أو في مناجم الأوروبيين. وكان فرض الضرائب أداة فعالة في (حفز) المحاصيل النقدية، كما كان مصدراً للعائد الذي كانت تحتاجه البيروقراطية الاستعمارية لفرض النظام ولزيادة إنتاجهم من محاصيل التصدير، وبذا كان الفلاحون مجبرون على إهمال زراعة المحاصيل الغذائية الضرورية.

وكان إدخال المزارع الضخمة يعني القطيعة بين الزراعة والتغذية، إذ ضاع مفهوم القيمة الغذائية أمام مفهوم القيمة المتزايدة (للقيمة التسويقية) في التجارة الدولية واختيرت محاصيل مثل

السكر والتبغ والكاكاو والبن، ليس على أساس إطعامها للبشر، بل من أجل قيمة أثمانها العالية بالنسبة لوزنها وحجمها، بحيث يمكن الاحتفاظ بهوامش الربح بعد نفقات شحنها إلى أوروبا وأميركا.

كما كان إبقاء أسعار الغذاء المستورد منخفضة من خلال رفع التعريفات والدعم تكتيكاً لإغراء الفلاحين على عدم إنتاج الغذاء، وقد أدى ذلك إلى تدمير سوق الغذاء المحلي مما أدى إلى هجر إنتاج الغذاء، كما أكد هذا التكتيك على عدم الحاجة إلى إنتاج الغذاء وقد أدى إلى تثبيت الاعتماد على الأغذية المستوردة، كما ضمن قوة عمل تشغيل في الضياع التي يملكها الأجانب والشركات المتعددة الجنسية.

لقد خنق الاستعمار وشوه الزراعة التقليدية لاستخلاص الثروة على شكل محاصيل نقدية ترفية واستبعد السكان المنتجين زراعياً وأجبرهم على الهجرة بحثاً عن العمل المأجور لدفع الضرائب الاستعمارية كما وضع الأساس للنزاع العرقي والاجتماعي بإلغاء ثقافات متباينة في حلبة الصراع والتنافس على البقاء، وضاعف من التفاوتات الاجتماعية في الريف، وكانت النتيجة إنتاج متناقص للغذاء، واستيراد متزايد منه، وأفكار أكثر، مع تعرض للخطر نتيجة للتقلبات المستمرة في السوق الدولية ونمو غير متساوٍ داخلياً.

وعندما رحل الاستعمار، قامت الشركات (المتعددة الجنسية) أداة الأمبريالية بمتابعة دور الاستعمار بوجه مقنع، ونهب أكثر.

لقد جرى تفضيل الزراع الكبير مع تجاهل للزراع الصغير، وجرى التركيز على فضائل البذور عالية الاستجابة، والتي تبدي حساسية أكثر للجفاف والفيضان عن الفصائل التقليدية وهي أشد تأثراً بوجه خاص بإجهاد الماء، وهو عدم القدرة على استيعاب المخصبات حين لا تصل كميات كافية من الماء إلى جذور النباتات خصوصاً خلال مراحل معينة من النمو. وفي هذه الحالة لا يكون استخدام الأسمدة مع البذور الجديدة أكثر ربحية في العادة من استخدامها مع البذور التقليدية.

وترتبط البذور الجديدة بالزراع الكبير لأنه حتى يتم الحفاظ على المحاصيل عالية لا بد من شراء بذور مهجنة كل عام، وهذا يربط الزراع الكبير والغني بصورة أوثق بموزعي البذور، ومصادر القروض، أما الزراع الذين يملكون من أرض ما يكفي لزراعة الغذاء لعائلاتهم فلن يملكوا أبداً النقود لشراء البذور المهجنة.

إن الطبيعة تفقد حيادها فور أن يستغلها الناس، فسوف تنتج معاهد الأبحاث النخبوية بذوراً جديدة، تعمل على الأقل في المدى القصير لصالح طبقة متميزة من الزراع التجاريين، والطريقة الوحيدة لجعل هذه البذور محايدة هي أن يمهد المجتمع الطريق ــ معطياً حقاً متكافئاً في الحصول على

المعدات الضرورية لكل زارع. وهذا يتطلب إعادة توزيع السيطرة على كل مواد الإنتاج بما في ذلك توزيع الأرض.

وقد كان نتيجة للثورة الخضراء أن ارتفعت الإيجارات لأن الملاك رأوا أن بإمكانهم نقل جزء من عبء نفقات الإنتاج المتزايدة إلى كاهل المستأجرين والزراع بالمشاركة، وارتفعت أيضاً قيمة الأرض نتيجة لمضاربات الهيئات الأجنبية، ودخول مجموعة من المشترين بعيدين عن الأرض لحصولهم على القروض أو كونهم أكثر ثراء. ونتج عن ذلك انتهاء دور المالك الصغير وأصبحت حيازته للأرض مستحيلة.

وقد نتج هذا الوضع مجموعات من المعدمين، لخروجهم من الأرض، خشية الملاك الكبار من حدوث الإصلاح الزراعي الذي يسلم الأرض لمن يفلحها، وكذلك لأنهم رأوا أن من الأربح لهم استخدام عمال مؤقتين مع ميكنة الزراعة لأن هؤلاء العمال ليست لهم مطالب في المحصول أو الأرض.

وكان نتيجة الثورة الخضراء أن أبقت غالبية الناس أفقر من أن يشكلوا سوقاً محلية وتجري الزراعة معتمدة على المعدات الأجنبية مثل الأسمدة والآلات حيث يتم تدعيم التركيبة الاستعمارية للإنتاج من أجل التصدير بحثاً عن أسواق مجزية وعن العملة الأجنبية اللازمة لدفع ثمن المعدات المستوردة، وأحياناً تلقى المواد الزائدة عن الإنتاج من الفواكه في القمامة لأنها لم تبلغ المقاييس المطلوبة في الدورة المستوردة أو خشية إدخالها سوقاً مشبعة في نفس الوقت الذي تعاني فيه الدولة المصدرة من أزمة في الغذاء في السلع الضرورية. فقد دفعت الدول الاستعمارية البلاد المتخلفة إلى وضع يخلق طبات أكثر ثراء مرتبطة بها، وإفقار الغالبية من الشعب. وذلك من خلال منح ميزات تفضيلية في الحصول على الأرض والمعدات الزراعية والبرامج الحكومية لقلة من الناس. وقد أدى ذلك إلى تحجيم الزراعة الضرورية، والاتجاه إلى زراعة أكثر ربحاً حتى ولو كانت ضد الغالبية فحجم الأرض المزروعة أقل أهمية من علاقة الناس بها، فالمزارع الصغيرة يمكن أن تكون أكثر إنتاجية حين يعرف الزارعون أن زيادة الإنتاج سوف تفيدهم، ويمكن أن يحدث العكس عندما تحرمهم القروض والديون وإجراءات الإيجار من نتاج جهدهم، ونفس الشيء ينطبق على المزارع الكبيرة. فحفز التعاون باتجاه هدف مشترك هو ما تعتمد عليه كل تنمية في نهاية الأمر.

وقد لجأت الدول الكبرى إلى لعبة التبادل التجاري، لأن زراعة التصدير تجعل الزراع أهدافاً مكشوفة أمام التجار والشركات التي تعمل في تجارة الأدوات والمبيدات، كما أنها لا يمكن أن تكون أساساً للتنمية الاقتصادية بسبب تقلبات الأسعار وغالباً ما يدمر المحصول التصديري المعروض المحلي من الغذاء لأنه يحتكر الأرض الجيدة، والطلب عليه يتعارض مع زراعة الغذاء.

والاعتماد الغذائي على النفس ليس دعوة انعزالية بل ينطوي على الاعتراف بأن الدخل الناشىء عن إنتاج الصادرات لا يمكن أن يخدم احتياجات الجميع إلا بعد إعادة توزيع السيطرة على الموارد المستخدمة في هذا الإنتاج.

وعندما تقع الدول المتخلفة نتيجة لهذه السياسات في أسر الحاجة إلى الغذاء فإنها تكون تحت سطوة القوة الغذائية الكبرى في الولايات المتحدة بشركاتها الضخمة، والتي لا تعمل على شحن الغذاء إلى عالم الجياع، بل إلى تشكيل الأذواق والعادات لطبقة معينة من الناس لجعلهم يعتمدون على منتجات وأنماط لم يريدوها قط من قبل. ويشجع صانعو السياسة الأميركية الدول الأخرى على أن تصبح معتمدة غذائياً بصورة متزايدة على الولايات المتحدة، بينما تصبح الولايات المتحدة ذاتها معتمدة اقتصادياً بصورة متزايدة على الصادرات الغذائية التي تعوض وارداتها البترولية.

ولا تقوم الشركات المتعددة الجنسية التي تتجر في الغذاء بنهب العالم المتخلف فقط، بل تنهب المنتجين الأميركيين أنفسهم في الجنوب والوسط.

والجدير بالذكر أن الشركات الزراعية بقدر ما تتحدث عن إنتاج الغذاء في البلاد المتخلفة فإنها لا تتحدث عن الأغذية الأساسية التي يحتاجها الجياع، بل تشير إلى المحاصيل الترفية، على أن خبرة هذه الشركات ليست في الإنتاج بل في التسويق.

وتتجه الشركات الزراعية في البلدان المتخلفة إلى الزراعة التعاقدية، وتلزم المنتجين المحليين باستخدام أدوات معينة، وتتفق معهم على كمية محددة من الإنتاج مع تحديد موعد التسليم للشركة والسعر. فعلى سبيل المثال نجد أن شركة نستله (Nestle) لا تملك أرضاً أو ماشية في البلاد المتخلفة لأنها ليست بحاجة إلى ذلك، فالتعاقد قد يجعلها تسيطر على الإنتاج بكفاءة أكبر، ومخاطر أقل.

وهذه الشركات تقوم بحملات إعلامية ضخمة حتى تعيد تصدير ما نهبته من البلاد المتخلفة بعد تصنيعه وذلك بالإيحاء بأن الغذاء المعلب يملك قدرات خاصة، وأن الوجبات التقليدية فقدت قيمتها كما وتخلق نوعاً جديداً من الوجبات، وهذا يؤدي إلى تدمير السوق المحلي للغذاء وجني أرباح طائلة، وتدمير دخول الأسرة الفقيرة التي تجد نفسها تحت وطأة الدعاية تنفق دخلها على غذاء أكثر كلفة وأقل قيمة من الناحية الغذائية فعلاً.

ونصل في نهاية الكتاب إلى خرافة البنك الدولي والمعونة، فقد نجح هذا البنك في إقناع العديدين بأنه يدعم مصالح الفقراء والجوعى، ولكن الواقع يكشف أن عملاءه الحقيقيين هم النخبة، بل إن البنك يساهم في زيادة حرمان الفقراء وتقوية صفوف أعداد الجياع. فالأمن الغذائي ليس شيئاً يمكن أن يمنح حتى من حكومة أجنبية حسنة النية فالذي يحدث هو أن تستخدم الحكومات الغربية فوائضها الغذائية للمساعدة على توسيع أسواقها التجارية ولمساعدة تغلغل الشركات الزراعية

والأنظمة التي تعمل في تعارض مباشر على السياسات التي يمكن أن تمكن الجوعى من تحرير أنفسهم من الجوع، ورغم ذلك تعمل الدعاية الغربية على نشر عكس ذلك تماماً في البلدان المتخلفة.

لقد دأب الكتاب على توضيح أن مشكلة الجوع في العالم ليست مشكلة طبيعية بل مشكلة إنسانية، فالإنسان هو الذي خلقها، وهو الذي يمكن أنه يقضي عليها، وأن التوزيع العادل للمنتجات، والسيطرة العادلة، والتي تجعل أغلبية الناس في مقدمتها، والاستغلال الرشيد لموارد الإنتاج، وتوجيه الإنتاج وجهة صحيحة تجاه حاجات الأغلبية.. هذه معاً، هي السبل إلى تجاوز المشكلة التي صنعتها قلة من الناس حتى يفوزوا بكل شيء، مقابل إفقار الأغلبية ووضعهم تحت حد المجاعة.

□ □ □

د. نواف كنعان: «**اتخاذ القرارات الادارية بين النظرية والتطبيق**».
الرياض، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض ١٩٨٣،
٣٧٣ صفحة.

مراجعة: **عبد الباري درة**
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك ــ الأردن

تحتل القرارات الإدارية موقعاً رئيسياً في حياة أي مدير، فهي شغله الشاغل. وهي كذلك عملية أساسية في حياة أي تنظيم أو مؤسسة، فتتغلغل في كل مظهر من مظاهر الأعمال التي تجري فيها. إنها عملية مستمرة تتعلق بكل وظيفة من الوظائف الإدارية كالتخطيط والتنظيم، والقيادة والرقابة. يضاف إلى ذلك أن مهارة اتخاذ القرارات تعتبر مهارة أساسية وضرورية لنجاح المدير، ومَعْلَمًا أساسيًا يفرق بين المدير الفاشل والمدير الناجح، ومعياراً يميز المدير الفعال من المدير غير الفعال. هذا إلى أن عملية اتخاذ القرارات الإدارية ليست بالعملية السهلة، فهي تحتاج إلى كثير من نفاذ البصيرة والقدرة والعلم والمعرفة والخبرة. وهي كذلك عملية معقدة تتشابك فيها كثير من العوامل والقوى التنظيمية والاقتصادية والسياسية والقانونية والأخلاقية والاجتماعية والنفسية.

ومن ناحية أخرى فإن اتخاذ القرارات الإدارية يحتل حيزاً ملموساً في كل كتاب عام يصدر في العلوم الإدارية سواء كان بالعربية أو بلغة أجنبية.

لهذا كله كان صدور كتاب الدكتور كنعان: **اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق** يمثل إضافة جديدة للمكتبة العربية في العلوم الإدارية. فهو كتاب يبرز.. «أهمية القرارات على مستوى حياة الأفراد والجموعات الإنسانية، وعلى مستوى المنظمات الإدارية المحلية والمنظمات الدولية، يضاف إلى ذلك ما يحظى به هذا الموضوع من أهمية خاصة من الناحيتين العلمية والعملية». كما يقول المؤلف في مقدمة الكتاب ص ٧.

كذلك، فإن أهمية هذا الكتاب تبرز لأنه عالج موضوع «اتخاذ القرارات الإدارية» كموضوع

قائم برأسه وفي مؤلف يحتل ٣٧٣ صفحة من القطع الكبير، وليس كفصل من فصول أحد الكتب في العلوم الإدارية.

يتألف الكتاب من ثمانية أبواب تضم (٢٥) فصلاً. وهذه الأبواب هي:

الباب الأول ــ اتخاذ القرارات في الفكر الإداري:

وفيه يعالج المؤلف اتخاذ القرارات في الفكر القديم واتخاذ القرارات في الفكر الحديث.

الباب الثاني ــ ماهية القرارات وأهميتها في الإدارة:

وفيه يعالج المؤلف مفهوم القرار في القانون الإداري وعلم الإدارة العامة.

الباب الثالث ــ عملية اتخاذ القرارات الإدارية:

وفي هذا الباب يقسم المؤلف المراحل الأساسية في عملية اتخاذ القرارات إلى المراحل التالية:

١ ــ تشخيص المشكلة محل القرار.
٢ ــ تحليل المشكلة محل القرار.
٣ ــ إيجاد بدائل لحل المشكلة.
٤ ــ تقييم البدائل المتاحة لحل المشكلة.
٥ ــ اختيار الحل الملائم للمشكلة.
٦ ــ متابعة تنفيذ القرار.

الباب الرابع ــ أساليب اتخاذ القرارات والمدارس التي ظهرت في هذا الشأن:

وفيه يتناول المؤلف الأساليب التقليدية في اتخاذ القرارات كالخبرة، وإجراء التجارب، والبديهة، والحكم الشخصي، والأساليب العلمية الحديثة مثل بحوث العمليات، ونظرية الاحتمالات، وأسلوب شجرة القرارات وغيرها من الأساليب الكمية.

الباب الخامس ــ المشاركة في اتخاذ القرارات:

وفيه يعالج المؤلف:

١ ــ درجات المشاركة: في ظل النمط القيادي الأوتوقراطي، والنمط الأوتوقراطي اللبق، والنمط الديموقراطي.

٢ ــ صور المشاركة وأشكالها: وتكون عن طريق اللجان، ومجالس الإدارة والمؤتمرات أو اللقاءات، وأسلوب الدلفاي.

٣ ــ نطاق المشاركة وحدودها: والنطاق يكون في اتجاه تقليدي يتعلق بالقرارات الاستراتيجية، واتجاه حديث يستخدم الأساليب الجماعية.

٤ ــ تقييم المشاركة من حيث إيجابياتها وسلبياتها.

الباب السادس ــ أنواع القرارات الإدارية:

وفيه يتناول تصنيف القرارات من وجهة نظر علماء القانون الإداري (وهنا يستخدم المؤلف (٤) معايير لتصنيف القرارات) ومن وجهة نظر علماء الإدارة (وهنا يستخدم المؤلف (٩) معايير لتصنيفها).

الباب السابع ــ العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات الإدارية:

وفي رأي المؤلف أن هذه العوامل تقع تحت (٤) مجموعات من العوامل:

١ ــ العوامل الإنسانية: وهي عوامل تتعلق بالمدير متخذ القرار، وبالمساعدين والمستشارين الذين يستعين بهم المدير، والمرؤوسين.

٢ ــ العوامل التنظيمية: وهي عوامل كامنة في الموقف الإداري الذي خلق المشكلة والاتصالات الإدارية، والتفويض واللا مركزية الإدارية، ونطاق التمكن (Span of Management).

٣ ــ العوامل البيئية: كطبيعة النظام السياسي والاقتصادي في الدول، وانسجام القرار مع الصالح العام، والتقاليد الاجتماعية والقيم الدينية والنصوص التشريعية، والتقدم التكنولوجي.

٤ ــ ضغوط المديرين: وهي ضغوط داخلية وخارجية.

الباب الثامن ــ مشاكل ومعوقات اتخاذ القرارات في الدول النامية:

وهي في نظر المؤلف مشاكل ومعوقات إدارية كالمركزية الشديدة وعدم التفويض، والوضع التنظيمي للأجهزة الإدارية، والبيروقراطية وتباين وتعقد الإجراءات، وعدم وفرة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، والتخطيط غير السليم، ومشاكل ومعوقات بيئية مثل: عدم استقرار الأنظمة السياسية والمواريث الاجتماعية وما يرتبط بها من عادات وتقاليد، وغموض وجمود الأنظمة واللوائح، وعدم الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي في مجال الإدارة.

وأخيراً فهي مشاكل ومعوقات نابعة من وضع القيادات الإدارية مثل عدم توفر الكوادر القيادية الكفؤة، وعدم سلامة طرق وأساليب اختيار القيادات الإدارية، وعدم توفر الاستقرار الوظيفي، وعدم اهتمام القيادات بالأساليب الكمية لاتخاذ القرارات، واعتماد القيادات الإدارية على الخبرة والاستشارة الأجنبية.

والواقع أن لهذا الكتاب مزايا تبرزه كمؤلف حديث في اتخاذ القرارات الإدارية منها:

١ ــ استخدامه المنهج الشمولي في معالجة موضوع اتخاذ القرارات الإدارية، ويتضح هذا من

الموضوعات الفرعية التي يعالجها كل باب، مثل أنواع القرارات والمشاركة في اتخاذ القرارات بأبعادها المختلفة، والمشاكل والمعوقات التي لا تساعد على الرشد في اتخاذ القرارات الإدارية في الدول النامية ومنها الدول العربية.

٢ ــ اعتماده على مراجع عربية وأجنبية كثيفة أثبتها في هوامشه وفي نهاية الكتاب وهي (٩٤) كتاباً وبحثاً ومقالاً عربياً و (٨٩) كتاباً ومقالاً أجنبياً.

٣ ــ السهولة واليسر مع العمق في المعالجة والتناول، مما يجعله كتاباً يصلح لأن يكون مرجعاً في المساقات والمواد التي تدرس في الجامعات، وفي الدورات التدريبية.

ومن ناحية أخرى فإن ثمة هنات يمكن أن يعالجها المؤلف في الطبعات القادمة، منها:

١ ــ تقسيمه المدارس الإدارية في الباب الأول إلى مدارس كلاسيكية وسلوكية تقسيم غير مقبول، والأدق أن تكون مدارس كلاسيكية تقليدية ومدارس إدارية حديثة. ثم إن العلماء الأخيرين الذين تناولهم المؤلف وهم: جيمس ثمبسون وليفين وجور يحتاج إلى توسيع أكثر.

٢ ــ يخلو الكتاب من معالجة شاملة لموضوع الرشد (Rationality) في اتخاذ القرارات. والرشد موضوع محوري في اتخاذ القرارات، وقد عالجه المؤلف بطريقة متناثرة هنا وهناك.

٣ ــ خلو الكتاب من رسوم وأشكال تساعد على توضيح المفاهيم والنظريات التي أوردها.

٤ ــ اعتماده على مراجع قديمة بعض الشيء، ذلك أن دور النشر الأجنبية أصدرت في السنوات الأخيرة عدداً من الكتب الحديثة التي تنصب مباشرة على اتخاذ القرارات. ومن الأمثلة على ذلك صدور طبعات جديدة لكتاب نايجرو (Nigro) وكتاب كونتز واودونيل (Koontz & O'Donnell).

٥ ــ استخدام ترجمات غير دقيقة لبعض المفاهيم الإدارية ومن الأمثلة على ذلك: (Rationalization) ترجمة لكلمة «الرشد» والأدق هو (Rationality).

والقائد المتعامل اللبق ترجمة لكلمة (Manipulative) والأدق هو القائد المستغل المبتز.

«وظائف المنفذ» ترجمة لـ (The Functions of the Executive) والأدق هو (وظائف المدير).

ورغم هذه الهنات، وتأسيساً على المزايا التي ذكرت، ونظراً لأن الكتاب يعالج موضوعاً حساساً خطيراً في العلوم الإدارية، فإن هذا الكتاب يعتبر كتاباً ممتازاً، ويمثل إضافة جديدة في المكتبة العربية في العلوم الإدارية، ويفيد منه الطالب العربي وأستاذ الجامعة العربي والمدير العربي، وهو في الواقع مكمل لكتاب ممتاز آخر أصدره المؤلف عن القيادة الإدارية قبل سنوات مضت.

ميلتون ليتنبرج وجبرائيل شيفر (محرران): «تدخل القوى العظمى في الشرق الأوسط». مطبعة بيرجامون، نيويورك ١٩٧٩، ٣٥٢ صفحة.

Milton Leitenberg & Gabriel Sheffer (editors): **Great Power Intervention in the Midle East.** NewYork, Pergamon Press inc., 1979, P. 352 + VII.

مراجعة: أحمد الرشيدي

كلية الاقتصاد / جامعة القاهرة

يقع هذا الكتاب في نحو ٣٥٠ صفحة من الحجم العادي، وهو عبارة عن مجموعة من الأبحاث والدراسات بأقلام عدد من المتخصصين في شؤون الشرق الأوسط. وقد قدمت هذه الأبحاث والدراسات إلى المؤتمر الدولي الذي نظمته جامعة «كورنيل» الأميركية في عام ١٩٧٧ في إطار ما يسمى ببرنامج دراسات السلام، وهو البرنامج الذي يعني بالبحث في كيفية منع الحروب والتخفيف من حدتها. وقد سبق لهذه الجامعة أن نظمت من قبل ــ وفي إطار نفس البرنامج المذكور ــ مؤتمرين دوليين: الأول عن انتشار الأسلحة النووية في العالم، والثاني عن مشاكل التسلح البحري.

وقد عكف الكاتبان «ميلتون ليتنبرج» و «جبريل شيفر» على تجميع هذه الدراسات والأبحاث ونشرها في كتاب واحد بعد أن تم تطويرها وإضافة دراستين أخريين إليها لتغطية ما استجد من ظروف تتصل بالموضوع خلال الفترة اللاحقة على انعقاد المؤتمر.

ويتكون الكتاب من مقدمة مطولة للمحررين وثلاثة أجزاء رئيسية يعالج كل جزء منها قضية معينة. والقضايا الثلاث التي تناولتها هذه الأجزاء، هي:

١ ــ قضية تدخلات القوى الكبرى ــ عموماً ــ في منطقة الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية.

٢ ـ قضية إمدادات السلاح من جانب الدول الكبرى لدول المنطقة.

٣ ـ وقضية الأدوار المختلفة للدول الكبرى ـ وبصفة خاصة الدولتين العظميين ـ على صعيد التوصل إلى تسوية للصراع في الشرق الأوسط وذلك في ضوء مصالح وارتباطات هذه الدول الكبرى وفي ضوء قواعد الاستراتيجية الدولية المعاصرة.

وفي المقدمة، يهدف المحرران إلى التأكيد على نقطة أساسية تتعلق بالتحديد بالمقصود «بتدخلات» القوى العظمى في الشرق الأوسط وعما إذا كانت هذه التدخلات تأتي ضمن إطار أوسع ونعني به التدخلات الخارجية في الدول الحديثة الاستقلال منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أم أنها ـ أي هذه التدخلات ـ تفهم على أنها محصلة طبيعية ـ جزئياً على الأقل ـ للنزاع العربي الإسرائيلي وهو النزاع الذي صادف اهتماماً كبيراً من جانب الدول الكبرى لأسباب كثيرة. فهناك أولاً حقيقة أن هذه الدول أضحت تنظر إلى الوضع في منطقة الشرق الأوسط ـ بسبب استمرار النزاع بين العرب وإسرائيل ـ على أنه قابل للانفجار في أية لحظة مما يعني احتمال جرها للتدخل ومواجهة بعضها بعضاً. كذلك هناك، من ناحية ثانية، التخوف من الآثار والانعكاسات السلبية التي يمكن أن تنجم عن حدوث مثل هذا الانفجار بالنسبة لإمدادات البترول ووضع الملاحة في الممرات الدولية الحيوية في المنطقة وبخاصة قناة السويس. وثالثاً، فإن وجود جماعات عربية ويهودية وإسلامية في بعض الدول الكبرى المعنية بالوضع في الشرق الأوسط، يحمل هذه الدول ـ في رأي الكاتبين ـ إلى مزيد من الاهتمام بهذا الوضع خشية أن يتحول النزاع العربي الإسرائيلي إلى قضية داخلية بالنسبة لهذه الدول. ويشير الكاتبان في هذا الصدد إلى وضع اليهود في المجتمع الأميركي ووضع الأقليات الإسلامية في الاتحاد السوفياتي. والواقع أن هذا الرأي هو محل مناقشة، لأنه إن صح بالنسبة لوضع الجماعات اليهودية في الولايات المتحدة أو في بعض الدول الأوروبية، إلا أنه يصعب القول بصحته سواء بالنسبة للأقليات الإسلامية في الاتحاد السوفياتي (حيث إن عملية صنع السياسة الخارجية السوفياتية تتحكم في صياغتها وتوجيهها بالدرجة الأولى اعتبارات خاصة ولا مجال للحديث عن ضغوط داخلية بشأنها) أو حتى بالنسبة لوضع الأقلية العربية في المجتمع الأميركي (والتي لم تبلغ حتى الآن درجة من التنظيم والكفاءة ما يمكنها من مواجهة الجماعات اليهودية).

ومما ضاعف من اهتمامات الدول الكبرى بالنزاع العربي ـ الإسرائيلي ـ في رأي الكاتبين ـ واقع أن هناك دولاً عربية كانت تعرف بدول الهامش أصبحت، منذ سنوات، معنية بدرجة كبيرة بهذا النزاع وتطوراته وهو الأمر الذي انعكس في صورة تقوية التحالفات الإقليمية في المنطقة على نحو ما حدث في حرب أكتوبر ١٩٧٣. فهناك ارتباط وثيق ـ إذن ـ بين تزايد الاهتمام العربي بالنزاع مع إسرائيل وبين الميول التدخلية للدول الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، وهو ارتباط ليس من الصعوبة بمكان تفسيره في ضوء المصالح الدولية المتشابكة والمتصارعة في هذه المنطقة. والأمر الذي

لا شك فيه أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد غيرت كثيراً من رؤية بعض الدول الكبرى المعنية بدرجة أساسية بالوضع في الشرق الأوسط وبخاصة فيما يتصل بخطورة تعاظم الاهتمام العربي بالنزاع مع إسرائيل. ومن ثم فإن الحضور الكبير والمتزايد لهذه الدول ــ وبالأخص الدولتين العظميين ــ في مواقع كثيرة داخل المنطقة، إنما يعكس ــ ولو بصورة جزئية وبغض النظر عن شكل هذا الحضور ــ طبيعة المعطيات الجديدة على ساحة الشرق الأوسط بعد ١٩٧٣.

أما في الجزء الأول من الكتاب، فقد جاءت معالجة القضية الخاصة بتدخلات القوى العظمى في الشرق الأوسط من منطلق زاويتين: زاوية التدخل العسكري المباشر من جانب هذه القوى العظمى في شؤون دول المنطقة من ناحية، وزاوية التدخل عبر أساليب التعامل النووي بين بعض الدول الكبرى من جانب وبعض دول المنطقة أو الاقليم من جانب آخر. ويعرض النائب الاسرائيلي «ياثير افرون» للجانب الخاص «بالتدخل العسكري للقوى العظمى في الشرق الأوسط» مبتدئاً بالتحديد بماهية هذا التدخل ونطاقه الجغرافي والزمني. وقد خلص «افرون» إلى أن التدخل العسكري يقصد به قيام قوات إحدى الدول الكبرى بالتدخل عسكرياً ــ في شؤون دولة من دول الشرق الأوسط، ويدخل ضمن مفهوم هذا التدخل كافة حالات «التهديد» بمثل هذا التدخل. ويعتبر الكاتب أن محاولات الدول الكبرى للتأثير على السلوك الخارجي لبعض دول الشرق الأوسط هي شكل من أشكال التدخل الخارجي التي تأتي ضمن إطار التدخل العسكري وهو ما نعتبره تصنيفاً غير موفق لأن التدخل العسكري لا يعدو أن يكون مجرد شكل واحد من أشكال التدخل بمفهومه العام والشامل. وفيما يتعلق بالنطاق الجغرافي لدول الشرق الأوسط ــ التي هي موضوع للتدخل العسكري من جانب الدول الكبرى ــ فالملاحظ أن «افرون» قد حدده بالمنطقة الممتدة من مصر ــ في أفريقيا ــ غرباً والدول الآسيوية في المنطقة بما في ذلك تركيا وإيران شرقاً وشمالاً.

والسؤال الرئيسي الذي أجاب عنه الكاتب في ورقته هو الآتي: لماذا تتدخل دولة من الدول الكبرى عسكرياً في الشرق الأوسط؟ في رأيه، التدخل يحدث ــ في العادة وفي أغلب الأحيان ــ بقصد تحقيق أحد أمرين: إما التأثير على وضع دولة إقليمية معنية وفي هذه الحالة يكون التدخل موجهاً ضد هذه الدولة الإقليمية، وإما للتأثير على وضع الدولة الكبرى «الأخرى» المتواجدة في الإقليم ــ في حالة القوتين العظميين. ويخلص الكاتب إلى أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت هناك مرحلتان تطور خلالهما نمط تدخلات القوى الكبرى في الشرق الأوسط: المرحلة الأولى ويطلق عليها مرحلة انحسار النفوذ الاستعماري وفيها كان نمط العلاقات بين القوى الخارجية والقوى الإقليمية يتميز ــ أساساً ــ بالنضال من أجل الاستقلال الوطني، ومعظم التدخلات الخارجية التي تمت خلال هذه المرحلة كان الهدف منها المحافظة على بقايا الوجود الاستعماري في المنطقة (حرب السويس عام ١٩٥٦) أو المحافظة على النفوذ (تدخل الاتحاد السوفياتي في كل من إيران وتركيا)

وتدعيم المواقع في إطار العلاقات الراهنة بين الشرق والغرب. أما المرحلة الثانية والتي توصف بأنها مرحلة المنافسة المضبوطة، ففيها نجد أن معظم التدخلات التي شهدتها وبصفة خاصة ابتداء من عام ١٩٥٦ تقريباً تأتي ضمن إطار المنافسة العالمية على الشرق الأوسط وبخاصة بعد بروز دور الاتحاد السوفياتي.

وفي رأينا، فإن من أهم ما يشير إليه الكاتب بصدد تدخلات القوى العظمى خلال الفترة التالية على حرب السويس عام ١٩٥٦، يتمثل في مجموعة الخصائص التي تميزت بها هذه التدخلات والتي يمكن إيجازها في الآتي: فأولاً، نجد أن الدولتين العظميين سلمتا ــ صراحة أو ضمناً ــ بوجود كل منها في الإقليم، كما أن كلاً منهما أصبحت تدرك جيداً أن أية محاولة من جانب أي منهما لتغيير ميزان القوى الإقليمي يجب أن تتصدى لها الأخرى بكل قوة. وثانياً، أن الدولتين تسلمان ــ ضمناً ــ بوجود قواعد معينة للحركة (Rules of action) تسمح بحماية وتنمية مصالحها الفردية. وثالثاً، أن الدولتين تسلمان ــ أيضاً صراحة أو ضمناً ــ بأهمية إقامة ميكانزم اتصال معين بهما. ورابعاً، الاتفاق على وجود خط أحمر لا تسمح إحداهما للأخرى بتجاوزه في إطار علاقاتهما المتصارعة عموماً.

وقد خلص الكاتب إلى تأكيد فرضية هامة ــ لا يزال البعض يناقش في مصداقيتها ــ وهي أن استبعاد أي من القوتين الأعظم من هذه المنطقة بصفة نهائية أمر غير وارد ويصعب التكهن بحدوثه لأسباب عديدة، منها: أن هذا الاستبعاد يحتاج ــ من بين أشياء كثيرة ــ إلى إجماع كل دول المنطقة على ذلك وهو ما لا يمكن تصوره بأي حال من الأحوال.

وبالنسبة للتدخل الذي يأخذ صورة التعامل النووي، فقد تم تناوله في إطار أكثر شمولاً وهو الإطار العام لدول العالم الثالث. والواقع أن الحديث عن «التعامل النووي» لا ينبغي أن يفهم منه أن الدول الكبرى النووية ترحب بتقديم مساعداتها في هذا الشأن لدول الشرق الأوسط ولدول العالم الثالث بوجه عام، بل إن العكس هو الصحيح في الغالب الأعم. فسياسة حظر انتشار الأسلحة النووية تعتبر ــ في رأي بيكر ــ من بين الأمور التي تحظى باتفاق شبه تام من جانب الدول النووية. ويشير «بيكر» إلى أن انتشار الأسلحة النووية في العالم الثالث ــ عموماً ــ لم يكن موضوع اهتمام رئيس من جانب الدول الكبرى حتى قيام الهند بإجراء اختبارها النووي في عام ١٩٧٤. من جهة أخرى، يسجل الكاتب ملحوظة هامة بشأن عدم اتفاق الدول النووية على مفهوم معين وواحد «للخطر». ففي حين أن دولاً كالولايات المتحدة تطالب بالأخذ بالمفهوم العام بمعنى أن يسري الحظر على جميع الدول غير المالكة للسلاح والتكنولوجيا النووية، ينتج الاتحاد السوفياتي ــ بحسب رأي الكاتب ــ منهجاً يقوم على منع دول بعينها من امتلاك مثل هذا السلاح (المانيا الغربية هي هنا المقصودة بهذا المنع).

والواقع، أن الدول النووية عموماً لم تلتزم بسياسة الحظر التي أعلنتها، وسعت للبحث عن مبررات لصادراتها النووية. ومن هذه المبررات القول بأن التكنولوجيا النووية المصدرة لا تستعمل إلا في الأغراض السلمية. على أن الأمر الثابت حقيقة وهو أن الدول الكبرى توافق على تصدير التكنولوجيا النووية للخارج لأنها تعتبر أن نقل هذه التكنولوجيا يخلق نوعاً من علاقة التبعية بين الدولة المصدرة والدولة المستقبلة وهو ما يعتبره بيكر ــ بحق ــ شكلاً آخر من أشكال التدخل. ومن جهة أخرى، وبرغم الموافقة على تصدير التكنولوجيا النووية، فإن الدول الكبرى لا تخفي تخوفها من احتمالات نجاح بعض دول الشرق الأوسط ــ بسبب استمرار النزاع العربي ــ الإسرائيلي ــ في صنع أسلحة نووية الأمر الذي يوفر لهذه الدول ــ النووية الكبرى ــ مبرراً جديداً لتقديم المساعدات في مجال التكنولوجيا النووية بهدف تعطيل المشروعات القومية الذاتية لإنتاج وتطوير صناعات نووية. ويعتبر «بول جابر» أن إسرائيل وبعض الدول الأخرى في المنطقة كإيران والعراق ومصر، قد خطت بالفعل خطوات كبيرة في هذا المضمار. بل إنه بحسب رأي هذا الكاتب ــ فإنه لن تمضي إلا سنوات قليلة ويكون هناك ٦ من دول الشرق الأوسط قادرة على إنتاج وتطوير سلاح نووي ذي قدرة معينة.

وناهيك عن التفصيلات التي يذكرها «بول جابر» في شأن الخطط النووية القومية في بعض دول الشرق الأوسط واحتمالات نجاحها في ضوء الصعوبات التي تعترض تنفيذها مثل نقص الخبرة الفنية وعدم توفر اليورانيوم، إلا أن النزاع العربي ــ الإسرائيلي سيظل ــ عبر المستقبل المنظور ــ هو المتغير الرئيسي في عملية التسابق من أجل الحصول على السلاح النووي بين دول المنطقة سواء بطريق مباشر أو من خلال تصنيعه محلياً بمساعدة أجنبية. وعليه، فإن فرص التدخل الخارجي في شؤون المنطقة ستظل ــ من هذا المنظور ــ قائمة ومبررة.

وفيما يتعلق بالجزء الثاني الذي يعالج قضية إمدادات السلاح التقليدي لدول الشرق الأوسط، فقد قدم فيه الباحثون دراسات مفصلة ومدعمة بالأرقام والإحصائيات التي توضح إلى أي حد تزايدت مبيعات السلاح لهذا الإقليم خلال العقدين الأخيرين. فقد قدمت الكاتبة «آن كان» دراسة مسحية لمبيعات السلاح الأميركية منذ عام ١٩٦٧ وحتى منتصف السبعينات، وهي تشارك العديد من المثقفين الأميركيين في التسليم بمقولة أن السلاح الأميركي إلى الشرق الأوسط ــ سواء أخذ شكل مبيعات مدفوعة الثمن أو شكل مساعدات ومعونات ــ يعتبر وسيلة هامة من وسائل تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأميركية. والواقع، أن هذه المقولة تمثل تعميمًا يحتاج إلى بعض الإيضاح ذلك أن أي سلوك تسلكه الدولة في إطار تعاملاتها الخارجية إنما يقصد به ومن ورائه الإسهام في تحقيق أهداف سياستها الخارجية.

واستكمالاً للصورة العامة فيما يتعلق بمبيعات السلاح من جانب الدول الكبرى للشرق الأوسط، يقدم لنا «روجر باجاك» دراسة مقارنة حول سياسات دول أوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي

في هذا الشأن. والملحوظة الأولية التي يؤكد عليها «باجاك» في مستهل دراسته تفيد بأن مبيعات السلاح لدول الشرق الأوسط ومنطقة الخليج ـ بما في ذلك إسرائيل ـ قد فاقت في السنوات الأخيرة ـ بكثير ـ جملة المبيعات للمناطق الأخرى من العالم الثالث سواء من حيث قيمتها المالية أو من حيث كميتها، ولا يستثنى من ذلك إلا فقط شحنات الأسلحة لدول جنوب شرقي آسيا إبان حرب الهند الصينية الأخيرة. ويقارن الكاتب بين موقف كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بالنسبة لتجارة السلاح لدول الشرق الأوسط مستنتجاً من ذلك أن نسبة اشتراك الاتحاد السوفياتي في مبيعات السلاح لدول هذا الإقليم خلال الفترة من عام ١٩٦٦ وحتى عام ١٩٧٥، أعلى من نسبة اشتراكه في جملة المبيعات الدولية للسلاح [٣٨٪: ٢٨,٧٪]، وذلك بعكس الولايات المتحدة [٤٥٪: ٤٩,٥٪]. كما يلاحظ الكاتب أن الدولتين العظميين لا تحتكران وحدهما تجارة السلاح الدولية للشرق الأوسط، وإنما توجد إلى جوارهما دول أخرى. فهناك فرنسا التي تحتل المركز الثالث في هذا المجال. وقد أخذ وضع فرنسا في التحسن بصورة مطردة منذ منتصف الستينات، وأصبح السلاح الفرنسي ذا مكانة خاصة بالنسبة للدول المستوردة. ويذكر «باجاك» أن فرنسا قد احتلت هذا المركز بسبب عدم ربطها بين مبيعات السلاح وبين الاعتبارات الايديولوجية الصارمة، فهي كما تبيع الميراج لليبيا (صفقة عام ١٩٧٠) تبيعه أيضاً للعراق (صفقة عام ١٩٧٧)، وترحب في نفس الوقت بالمساهمة في تصنيع السلاح محلياً بالتعاون مع بعض الدول كمصر. والهدف الذي تسعى إليه فرنسا من وراء مبيعات سلاحها لدول الشرق الأوسط يتمثل في دعم وتحسين صورتها ووضعها كدولة كبرى، وكذا المحافظة على صداقتها للعرب، إلى جانب تحسين ميزان مدفوعاتها وتطوير كفاءة إنتاجها الحربي.

وعلى العكس من هذا الوضع المتميز لفرنسا، فإن ثمة تقلص نسبي كبير بالنسبة لوضع بريطانيا في هذا المجال وبخاصة بالقياس إلى ما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية. ويذهب «باجاك» إلى القول بأن هذا التغير الذي طرأ على وضع بريطانيا بالنسبة لتجارة السلاح الدولية، إنما يعكس ـ بالدرجة الأولى ـ التغير في حجمها الدولي عموماً. والواقع، أن هذا التفسير غير مقنع وبخاصة إذا ما قارنا نصيب بريطانيا بنصيب فرنسا. فالحجم الدولي لكلتا الدولتين تقلص كثيراً ـ بالفعل ـ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولكن إصرار فرنسا على بناء قوتها الذاتية وعلى التمسك باستقلاليتها في الحركة حقق لها وضعاً خاصاً افتقدته بريطانيا ـ إلى حد كبير ـ بسبب إفراطها في الثقة في حليفها الأميركي.

غاية القول، إذن، هي أن ثمة منافسة حادة بين الدول الكبرى في مجال بيع وتصدير الأسلحة التقليدية لدول الشرق الأوسط؛ وهي عملية تحكمها اعتبارات كثيرة لا يمثل عامل الربح المادي سوى واحد منها. وقد طرحت هذه المنافسة المحتدمة في سوق السلاح الدولي بعامة وفي سوق الشرق الأوسط على وجه الخصوص، طرحت تساؤلاً رئيسياً أمام مؤتمر جامعة كورنيل حول ما إذا كانت

الأسلحة التقليدية ـ التي هي موضوع هذه المنافسة ـ تشجع على الحد من التسلح وتقلل من الاتجاه للالتجاء إلى الأسلحة النووية أم أنها ـ على العكس ـ تزيد من سباق التسلح ومن الانتشار النووي؟ يجيب «جيمس فوستر» على ذلك بقوله بأن هذه الأسلحة التقليدية هي عامل استقرار في بعض مناطق العالم كأوروبا، لكنها ـ أي هذه الأسلحة ـ في العديد من مناطق العالم الثالث هي عامل عدم استقرار ومن ثم فهي أيضاً من بين عوامل الانتشار النووي.

ومما يضاعف من أهمية الدور الذي تلعبه الأسلحة التقليدية في بعض مناطق العالم الحساسة كالشرق الأوسط، تلك المكانة التي لا يزال «الإقليم» بمعنى الـ (Territory) والقواعد الأرضية (Bases) يحظى بها في الاستراتيجية الدولية الراهنة وبرغم كل التطورات التي حدثت في مجال تكنولوجيا السلاح. وقد بلغ الارتباط بين تزايد أهمية السلاح التقليدي وبين الاهتمام المطرد بالمسائل الجيوستراتيجية، بلغ درجة حملت البعض مثل «روبرت هاركافي» إلى الاستنتاج بوجود علاقة وثيقة بين شدة المنافسة في السوق الدولي للسلاح ومبيعات السلاح من جانب، وبين إقامة القواعد العسكرية من جانب آخر. ويعترف الكاتب بأن هذه العلاقة ترد بشأنها استثناءات غير قليلة. فبعض الدول المصدرة للسلاح قد تكتفي بالعوائد الضخمة التي تعود عليها من جراء عمليات بيع هذا السلاح،وبخاصة أن مثل هذه العمليات أصبحت أساسية للاقتصاديات القومية في هذه الدول.

وإذا انتقلنا بعد ذلك إلى الجزء الأخير من الكتاب، والذي يناقش دور الدول الكبرى في عملية تحقيق تسوية للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، فأول ما يلاحظ بشأن هذا الجزء أنه تضمن عدة أبحاث ودراسات حفلت كلها بالمقولات التي أثارت جدلاً كبيراً بين الباحثين. فهناك فريق من هؤلاء الباحثين يرى أن الدول الكبرى تستطيع تسوية الصراع لأنها هي التي تزود أطرافه بالسلاح ولأنها هي تزيده تصعيداً بتدخلها ـ بشكل أو بآخر ـ دعمًا لهذا الفريق أو ذاك. والمقولة التي يطرحها هذا الفريق تنطلق من فكرة أن امتلاك أحد أطراف النزاع للسلاح الحديث والمتطور، هو الذي يدفع به إلى تصعيد المواجهة مع الطرف الآخر. ويستشهد «إبراهام بيكر» في ذلك بحرب أكتوبر ١٩٧٣. فعلى حد تعبيره، فإن حصول مصر على سلاح سوفياتي متطور هو الذي كان وراء مبادرتها بشن الحرب على إسرائيل. ويخلص «بيكر» إلى القول بأنه لو امتنعت الدولتان العظميان عن تقديم السلاح لأطراف النزاع في الشرق الأوسط [وهما تقدمان معاً ⅔ السلاح الدولي المباع لدول المنطقة]، لأمكن التوصل إلى هذه التسوية. والواقع، أن قول بيكر هذا ينطوي على تبسيط كبير للموقف. فأولاً، غير صحيح أن هناك علاقة واضحة ومحددة بين نقل السلاح وبين اتجاه دول الشرق الأوسط ـ العرب وإسرائيل ـ إلى الحرب. كذلك، فإن نزاع الشرق الأوسط هو نزاع معقد ومن المبالغة القول بأن الدول المصدرة للسلاح ـ بما في ذلك الدولتين العظميين ـ تستطيع أن تتحكم في عملية ضبطه فضلاً عن إمكانية تسويته، وذلك بالطبع بافتراض إمكانية اتفاق هذه الدول على خطة

مشتركة في هذا الشأن. ولعل ما يحدث في المنطقة منذ عام ١٩٧٣ دليل واضح على صعوبة التوصل إلى اتفاق ــ يعوّل عليه ــ بين الدول الكبرى بشأن النزاع. وعليه، وبغض النظر عن الأسباب التي قد تدفع بإحدى القوى العظمى ــ وبخاصة إحدى القوتين العظميين ــ إلى العمل من أجل إيجاد تسوية مفروضة (Imposed) للنزاع في الشرق الأوسط فإن هذه التسوية قد لا تتحقق بسهولة، وإذا تحققت فستكون هشة وقصيرة الأجل. ففرض التسوية معناه ــ في رأي «جورج كيستر» أن هناك مصالح مهددة للدولة الكبرى المعنية بها. ومن ثم، فإن هذا الفرض يتنافى مع المنطقية، كما أنه قد لا يحقق ــ بالضرورة ــ عنصر العدالة الأمر الذي يعني عدم توفر إجماع الأطراف المباشرين في النزاع. وهنا، فإن الإشارة إلى الفلسطينيين كطرف مباشر ورئيسي في هذا النزاع لها دلالة خاصة. ويبدو أن النتيجة التي اختتم بها «كيستر» ورقته من أنه لن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط مفروض أو غير مفروض وأن العالم يجب أن يعيش بحقيقة الشرق الأوسط بدون سلام، يبدو أن هذه النتيجة ــ التي قد يراها البعض مفرطة في التشاؤم ــ ستظل هي الحقيقة طالما بقيت معطيات الوضع في المنطقة على ما هي عليه الآن. فإذا أريد للنزاع أن يحل، فيجب أولاً ــ وكما يقول وليد خالدي ودون بيريتز ــ أن نفرق بين النزاع العربي ــ الإسرائيلي من ناحية، وبين الصراع في الشرق الأوسط من ناحية أخرى. فالأول، يمكن تسويته حتى ولو احتاجت هذه التسوية إلى وقت وجهد كبيرين. أما الثاني فهو مرتبط بحركة السياسة الدولية واتجاهات صراع القوى، والقول بإمكانية تسويته معناه الحكم على العالم بالتوقف عن الحركة. بعبارة أخرى، فإنه بفرض إمكانية التوصل إلى تسوية للنزاع العربي ــ الإسرائيلي، إلا أن الصراع والتنافس في الشرق الأوسط ومن أجله وكذا الميل للتدخل في الشؤون الداخلية لدوله سيظل قائمًا ووارداً طالما أنه يمثل أهمية ذات وزن في حسابات القوى التي تملك القدرة على توجيه حركة هذا العالم.

□ □ □

الانحراف الاجتماعي وواقع البلدان النامية

سمير نعيم
(قسم الاجتماع بجامعة الكويت)

١ ـ معنى النمو وواقع البلدان النامية:

يعني النمو الاجتماعي في رأينا، وفي عبارة موجزة ودون الدخول في جدل نظري، الارتقاء بمستوى الإنسان، ذلك الارتقاء الذي تحقق من خلال استمرار تحريره من العجز عن إشباع حاجاته الأولية بحيث يستطيع الانطلاق إلى خلق وإشباع المزيد من الاحتياجات العقلية والروحية، أي تلك الاحتياجات التي تميزه عن غيره من الكائنات الحية. فالإنسان في مراحله البدائية كان أقرب ما يكون إلى المستوى الحيواني، ولم يكن يميزه عنه سوى ما يوجد لديه من استعدادات وقدرات عقلية كامنة وقابلة للنمو السريع. لقد كان الإنسان حينذاك أسير حاجاته البيولوجية الصرفة وكان عليه أن يصارع كلًا من الطبيعة والكائنات الحية الأخرى صراعاً مريراً من أجل إشباع هذه الحاجات، وخلال عملية الصراع هذه كان يهلك منه الكثير وبخاصة أنه لم يكن مزوداً بالاستعدادات التي تساعده على التكيف الفيزيقي للبيئة الطبيعية من حوله، كتلك التي توجد لدى غيره من الكائنات الأخرى. ولكن الإنسان، على عكس غيره من الكائنات، كان مزوداً بخاصية فريدة هي القدرة على تغيير هذه البيئة وإخضاعها لإرادته، أي إجبارها على لتلاؤم مع احتياجاته بدلاً من أن يضطر هو، كالحيوان للتلاؤم معها. وقد نجمت هذه القدرة عن تمتعه بأرقى جهاز عصبي يمكنه من التفكير والعمل الخلّاق. وقد مكنته هذه القدرة بالفعل من تحقيق إنجازات متتالية أدى تراكمها عبر تاريخ الإنسان الطويل إلى وثبات حضارية هائلة كانت متباعدة في البداية ثم أصبحت سريعة الإيقاع كما نشهد الآن، حتى وصل به الأمر إلى الخروج عن نطاق عالمه المحدود (الأرض) إلى عالم آخر لا متناه (الفضاء).

لم تعد مشكلة الإنسان الأساسية إذاً هي مجرد إشباع حاجاته البيولوجية والمحافظة على بقائه

كنوع، فذلك أمر أصبح مفروغاً منه، ولكنها تعدت ذلك إلى آفاق أرحب وأوسع وأكثر إنسانية ـ المعرفة والعلم والمتعة العقلية والروحية والمسيطرة على كافة قوى الطبيعة واستكشافها. وتاريخ الإنسانية هو بالفعل تاريخ الارتقاء والنمو في هذا الاتجاه.

ولكنا بذلك نتحدث عن الإنسان بوجه عام، أي أننا نعتبر أن ما أنجزه إنسان ما في أي مكان وفي أي زمن إنجازاً للإنسانية جمعاء، ولا يوجد نظرياً ما يحول دون أن تستمع البشرية جميعها بتلك الإنجازات، وخاصة إذا ما عرفنا الطبيعة العالمية والتراكمية لها، فهذه الإنجازات ملك الإنسان في كل مكان، صحيح أنها تركزت في العصر الحديث في بلدان معينة، ولكنها لم تكن لتتم إلا باعتمادها على ما سبقتها من إنجازات قامت بها مختلف شعوب العالم في فترات مختلفة من التاريخ الإنساني. ولكن الواقع مخالف لذلك تماماً. فالعالم ينقسم الآن إلى ما يعرف بالبلدان المتقدمة (Developed Contries) والبلدان النامية (وهذه تسمية تحاول أن تكون مهذبة بدلاً من البلدان المتخلفة (Backwarded Contries). ومن المؤسف أن التفاوت بين النوعين من البلدن قد أصبح رهيباً، فلم تعرف البشرية من قبل هذا القدر من التفاوت بين الأقوام والشعوب، كما أن هذا التفاوت يتزايد يوماً بعد يوم. وبغض النظر عن تقسيم البلدان المتقدمة حسب نظمها الاجتماعية والاقتصادية فإننا نستطيع القول أن أهم ما يميزها جميعاً عن البلدان المتخلفة هو «توفر إمكانية تحرير الإنسان بها من العجز عن إشباع حاجاته البيولوجية، وخلق وإشباع المزيد من الحاجات العقلية والروحية لديه بما يحقق إنسانيته» وهناك فرق بالطبع بين الإمكانية (Possibility) والواقع (Reality). ومن النظم الاجتماعية الاقتصادية ما يحول هذه الإمكانية إلى واقع فعلي بالنسبة لكل الناس أو لمعظمهم على الأقل، ومنها ما يحول دون ذلك بحيث تظل نسبة كبيرة من الجماهير أسيرة احتياجاتها الأساسية وعاجزة عن التطور الإنساني (أي تظل في حالة من التخلف على الرغم من وجودها في سياق متقدم).

وبغض النظر أيضاً عن الفروق في درجات التخلف بين ما يسمى بالبلدان النامية فإننا نستطيع القول أن أهم ما يميزها عن البلدان المتقدمة هو الصراع من أجل توفير هذه الإمكانية بها. ويمكننا أن نلخص مظاهر هذا الصراع من واقع معظم البلدان النامية (مع استثناء البلدان النامية البترولية والبلدان التي تتبع الطريق الاشتراكي)(*) فيما يأتي:

١ ـ إن نسبة كبيرة من سكان معظم هذه البلدان يعيشون تحت مستوى الكفاف بحيث يصبح همهم الرئيسي احصول على لقمة العيش للحفاظ على بقائهم الفيزيقي. (ما زلنا نسمع عن الآلاف من البشر الذين يهلكون جوعاً، أو المهددين بالهلاك جوعاً).

(*) التي تشترك في بعض الخصائص مع غيرها من البلدان النامية ولكنها تختلف عنها في خصائص أخرى بفعل الظروف الخاصة بها.

٢ ـ إن هذه البلدان إما تفتقر إلى الثروة أو وسائل تنميتها بحيث لا يمكنها إشباع حاجات هؤلاء الناس أو تعاني من سوء توزيع شديد لهذه الثروة بحيث يزداد الأغنياء بها غنى والفقراء فقراً.

٣ ـ إن شعوب معظم هذه البلدان فريسة لاستغلال ونهب ثرواتها من جانب بلدان أخرى «متقدمة» أو من جانب قوى اجتماعية محلية أو من جانب الاثنين معاً.

٤ ـ يرتبط بالصراع من أجل مجرد البقاء الفيزيقي (عن طريق إشباع الجوع) كل ما نعرفه من مظاهر سلبية أخرى (انتشار الأمراض والأوبئة ـ انعدام المأوى والملبس الإنساني المناسب ـ انتشار الأمية والبطالة ـ والتزايد السكاني. . إلخ.

٥ ـ إن معدلات النمو الاقتصادي في معظم هذه البلدان ضعيفة.

٦ ـ إنها تعاني مباشرة من الأزمات الاقتصادية العالمية.

٧ ـ إن النشاط الإنتاجي بها في معظمه مركز على المواد الخام وليس على تحويلها إلى منتجات صناعية مما يحول دون تنمية القدرات الإنتاجية والعقلية للسكان بها (بالإضافة إلى غير ذلك من معوقات هذه التنمية).

٨ ـ تتصف معظم هذه البلدان بالتبعية الاقتصادية والسياسية والفكرية لغيرها من البلدان المتقدمة.

٩ ـ يرتبط بذلك كله أنساق اجتماعية وقيمية تمثل انعكاس هذه الأوضاع جميعاً من جهة وتمثل عقبة نحو التغلب عليها من جهة أخرى[١].

ولو تأملنا خصائص الإنسان (أي الغالبية) في معظم هذه البلدان لوجدناه أسير العجز عن إشباع حاجاته الأساسية، تتركز كل حياته حول مجرد الحفاظ على بقائه الفيزيقي وتحول الظروف المحيطة به دون تنمية قدراته وطاقاته الإنسانية الخلاقة مما يحول بدوره دون تنمية هذه الظروف ذاتها، وبذلك يدور هو والمجتمع الذي يعيش فيه في حلقة مفرغة، وسط عالم تثب أجزاء فيه دائمًا وثبات واسعة إلى الأمام نحو تحقيق إنسانية الإنسان أو نحو إمكانية ذلك على الأقل.

إننا نسلم بأن هذه الصورة لا تمثل واقع كل ما تسمى بالمجتمعات النامية بنفس الدرجة، كما أنها لا تنطبق على كل القطاعات داخل المجتمع الواحد، كما نعترف بالأساس التعسفي الذي تصنف على أساسه المجتمعات إلى نامية ومتقدمة، ولكننا نقدمها كنموذج للحالات المتطرفة من هذه المجتمعات من أجل توضيح الحالات الأقل حدة.

والآن، ترى أين يقع مفهوم الانحراف الاجتماعي في هذه الصورة؟ لقد قصدنا عرض

الجوانب العامة للواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلدان النامية أولاً حتى لا نقع في منزلق مناقشة موضوع الانحراف الاجتماعي كشيء مجرد منعزلاً عن الخلفية الواقعية التي يجب أن نناقشه على ضوئها، ولكي نبرز بطريقة درامية الفرق بين مناقشة هذا المفهوم في البلدان المتقدمة وفي البلدان النامية.

إن مفهوم الانحراف الاجتماعي *(Social Deviance)* وكذلك مترادفاته. مثل المرض الاجتماعي *(Social Pathology)* والتفكك الاجتماعي *(Social Disorganization)* والمشكلات الاجتماعية *(Social Problems)* من المفهومات العديدة التي يغص بها علم الاجتماع الذي ظهر أساساً في البلدان المتقدمة الغربية الرأسمالية وتطور بها. ومعظم علماء الاجتماع في هذه البلدان يتحدثون الآن صراحة ــ أو على الأقل لا ينكرون ــ عن الارتباط الوثيق بين نشأة علم الاجتماع وبين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية السائدة في أوروبا حينذاك. كما أن هناك كتابات متعددة تؤكد الطابع الأيديولوجي لعلم الاجتماع الغربي بكافة فروعه بما في ذلك علم اجتماع الانحراف *(Sociology of Deviance)*. ولسنا هنا في عرض مناقشة تفصيلية للدور الأيديولوجي لعلم الاجتماع الغربي بصفة عامة ولا لنظريات الانحراف الاجتماعي بصفة خاصة[٢]. **ولكننا سنركز على سؤال أساسي هام، وهو:**

هل مفهوم الانحراف الاجتماعي كما يعرف في البلدان المتقدمة الرأسمالية الغربية التي ظهر بها يلائم البلدان النامية أو المتخلفة كموضوع أساسي للدراسة الاجتماعية؟

ويتفرع من هذا السؤال أسئلة أخرى، مثل:

هل يجب أن يولي علما الاجتماع في بلادنا نفس الأهمية للموضوعات التي تدرس بوصفها انحرافاً اجتماعياً في البلاد الغربية الرأسمالية؟ وهل يتبعون نفس المنهج في دراستها؟

قبل أن نحاول الإجابة عن هذه الأسئلة يجب أن نقرر حقيقة متعلقة بواقع علم الاجتماع بصفة عامة وعلم اجتماع الانحراف بصفة خاصة في بلادنا، وهي أننا ظللنا لفترة طويلة نتقبل كل ما يرد إلينا من نظريات ومفاهيم علم الاجتماع من الغرب دون أي دراسة نقدية، ولم نبدأ في إخضاعها لهذه الدراسة إلا منذ عهد قريب جداً. ومعظم دراستنا الميدانية، للواقع الاجتماعي لم تكن تزيد عن كونها تكراراً لدراسات مشابهة أجريت في المجتمعات الغربية باستخدام نفس المفهومات والمنطلقات النظرية وأدوات البحث، على الرغم من اختلاف هذا الواقع اختلافاً جذرياً عن واقع تلك المجتمعات.

٢ ــ تعريف الانحراف الاجتماعي:

ترتكز كل التعريفات الاجتماعية الغربية التقليدية لمفهوم الانحراف الاجتماعي على فكرة **مخالفة المعايير** *(Norm Violation)* بوصفها تمثل جوهر الانحراف[٣] **وفيما يلي عدة أمثلة لهذه التعريفات:**

١ ــ «السلوك المنحرف في جوهره يمثل خروجاً على أنماط معينة من معايير المجموعة، والفعل المنحرف هو سلوك محرم بطريقة معينة»[٤].

٢ ــ «السلوك المنحرف هو الذي يمثل خروجاً على التوقعات النظمية *(Institutional expectations)* أي تلك التوقعات المشتركة والمعترف بمشروعيتها داخل النسق الاجتماعي»[٥].

٣ ــ «السلوك المنحرف يشير إلى الأفعال المخالفة للمعايير التي يتبعها الناس والتي تحدد مكانتهم الاجتماعية»[٦].

٤ ــ «تتمثل طبيعة الانحراف الجوهرية في خروج أنماط معينة من السلوك على المعايير في مجتمع معين في زمن معين»[٧].

٥ ــ «الانحراف سلوك يخالف المعايير التي يقدرها الناس، بحيث إذا اتصف بالاستمرارية أصبح له دور سلبي في نظر الناس وأصبح من الضروري أن تهتم به وسائط الضبط الاجتماعي»[٨].

٦ ــ «السلوك الانحرافي سلوك يعتبره الناس في مجتمع ما شاذاً أوغير مناسب أومزعج أوغير أخلاقي، وعادة ما نجد جهوداً تبذل لتوجيه الضبط الاجتماعي إليه»[٩].

ومعظم أصحاب هذه التعريفات يختارون نماذج سلوكية معينة للدراسة بوصفها أنماطاً من الانحراف مثل: الجريمة، تعاطي المخدرات، البغاء، إدمان الخمور، الجنسية المثلية، الأمراض العقلية، والانتحار.

وإذا ما تأملنا هذه التعريفات لأمكننا أن نتبين بسهولة ما يأتي:

أولاً ــ أنها تفترض وجود اتفاق جماعي عام *(General Consensus)* داخل المجتمع على المعايير التي يعتبر الخروج عليها انحرافاً اجتماعياً.

ثانياً ــ أنها تسلم بمشروعية أو صلاحية هذه المعايير وبالتالي تجعلها ذات طبيعة لا إشكالية *(Unproblematic)* أي غير واردة للبحث.

ثالثاً ــ أنها لا تربط بين هذه المعايير وبين النظم الاجتماعية التي تضمنها.

رابعاً ـ يعتبر السلوك الانحرافي سلوكاً مرضياً أو شاذاً يتطلب العلاج أو التعديل ولا تطرح فكرة إمكانية أن تكون المعايير ذاتها غير ملائمة وتتطلب التعديل.

خامساً ـ الأنماط السلوكية التي تدرج تحت مفهوم الانحراف هي تلك التي تنتشر على نطاق واسع بين الطبقات الدنيا في المجتمع.

ويرتبط بهذه المسلمات المتعلقة بالسلوك الانحرافي عدة مسلمات أخرى تتعلق بالمنحرف أهمها:

أولاً ـ الفرد المنحرف نتاج مرضي (باثولوجي) لنقص أو قصور عملية التطبع الاجتماعي بما يتلاءم مع الاتفاق الجمعي.

ثانياً ـ بما أن المنحرف مريض فإن ما يأتيه من أفعال ليس اختيارياً بل هو مضطر لذلك اضطراراً (أي نفي للإرادة عنده).

ثالثاً ـ الانحراف تحدده عوامل ذاتية تتعلق بالظروف الخاصة بالفرد (نفسية أو اجتماعية).

رابعاً ـ الفعل الانحرافي لا معنى له خارج نطاق البناء النفسي والجسمي للمنحرف.

خامساً ـ لا بد إذا من علاج المنحرف أو إعادة تأهيله نفسياً أو العمل على تخفيف الظروف المباشرة التي أدت إلى انحرافه بواسطة خبراء في ذلك (الاخصائيين النفسيين والاجتماعيين والأطباء النفسيين والمصلحين في السجون. . إلخ).

سادساً ـ يترتب على كل ذلك نفي أي علاقة بين المنحرف وبين ضحيته (المجتمع مثلاً) فالفعل الانحرافي ليس موجهاً ضد أحد بطريقة واعية أو إرادية ولكنه فعل قهري.

وقد تعرضت مفاهيم الانحراف الاجتماعي بتعريفاتها وتفسيراتها لنقد عنيف من جانب علماء الاجتماع الغربيين الراديكاليين في السنوات الأخيرة من حيث متضمناتها الأيديولوجية والسياسية ومن حيث إغفالها تماماً للمشكلات الحقيقية التي تعاني منها المجتمعات الغربية[١٠].

٣ ـ الانحراف الاجتماعي على ضوء واقع البلدان النامية:

إن علماء الاجتماع الغربيين التقليديين يتهمون من زملائهم الراديكاليين بأنهم متحيزون في تعريفهم وفي دراستهم للانحراف للسلطة القائمة في بلادهم، ذلك أنهم يهملون دراسة انحرافات هذه السلطة وانحرافات الطبقة المسيطرة اقتصادياً وسياسياً وما يترتب عليها من أضرار بالغة بالمجتمع ويكتفون بدراسة انحرافات الأفراد عن المعايير التي ترتضيها أو توافق عليها هذه السلطات. وتبنى

علماء الاجتماع في البلدان النامية لنفس التعريفات يعني انحيازاً (ولو عن غير وعي) لنفس هذه السلطات في البلدان الغربية.. وانصرافاً عن دراسة المشكلات الحقيقية للبلدان النامية.

وفي سبيل الوصول إلى تعريف واقعي للانحراف الاجتماعي في بلادنا نطرح هذه التساؤلات للمناقشة:

١ ـ ما المعايير التي نعتبر الخروج عليها انحرافاً اجتماعياً؟ ولماذا؟

٢ ـ معايير من في المجتمع؟

٣ ـ هل هذه المعايير صالحة؟ وما محك صلاحيتها للمجتمع؟

٤ ـ ما الظروف التي نشأت فيها هذه المعايير؟

٥ ـ هل هناك مساواة في أسلوب معاملة الخارجين على المعايير؟

٦ ـ هل يمكننا أن نتحدث عن معايير منحرفة؟ وما محك انحرافها؟

٧ ـ هل يمكننا أن نتحدث عن ظروف منحرفة (مثل الأمية أو الفقر)؟

٨ ـ هل يمكننا أن نضع تعريفاً موضوعياً للانحراف الاجتماعي؟

إننا نقترح هنا أن نربط بين المعايير من جهة وبين تحقيق إنسانية الإنسان في البلدان النامية من جهة أخرى. ولا أعتقد أن أحداً يختلف معنا في أن أول شرط لتحقيق هذه الإنسانية يتمثل في توفير الحد الأدنى على الأقل من المتطلبات الأولية له (العمل، الغذاء، الكساء، السكن، التعليم، العلاج.. إلخ) ويأتي بعد ذلك خلق ظروف أفضل دائماً لنموه العقلي والروحي. ولا يمكن من أجل تحقيق ذلك أن نفصل بين كل من التنمية الاقتصادية الاجتماعية الحقيقية من جهة وبين العدالة الاجتماعية من جهة أخرى، أي أن تعود هذه التنمية على غالبية أفراد المجتمع. فكلما تحققت لغالبية الناس إنسانيتهم كلما أسهموا في دفع عجلة التنمية إلى الأمام. ومن هنا فإننا نقترح محكاً للحكم على صلاحية المعايير الاجتماعية هو مدى مساهمتها أو إعاقتها لتحقيق إنسانية الإنسان، وتقدم مفهوم **المعايير المنحرفة** *(Deviant Norms)* كموضوع للدراسة الاجتماعية في مجتمعنا. ويقتضي ذلك منا دراسة تفصيلية وأمبيريقية لمختلف المعايير الأساسية التي تحكم وتوجه سلوك أفراد المجتمع في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والعلاقة بينها وبين المجموعات الاجتماعية وما تعكسه من مصالح فعلية لكل من هذه المجموعات: ومن أمثلة المعايير المنحرفة:

* المعايير التي ترتبط بالاستغلال الأجنبي أو المحلي لجماهير الشعب.

* المعايير التي ترتبط بزيادة التفاوت الطبقي.

* المعايير التي ترتبط بتبديد الثروة القومية للمجتمع.

* المعايير المتعلقة بالتواكلية والسلبية.

* المعايير المتعلقة بالانتهازية والوصولية والمحسوبية.

* المعايير المتعلقة بالأنانية والفردية.

* المعايير المتعلقة بتحقير العمل اليدوي والفني.

* المعايير المتعقة بزيادة التفاوت الاجتماعي بين الرجل والمرأة وزيادة التفاوت بين القرية والمدينة.

* المعايير المتعلقة بالتطبيق الفارقي للقانون والعدالة.

ولما كانت هذه المعايير توجد داخل الأنساق الاجتماعية *(Social Systems)* والأنظمة الاجتماعية *(Social Institutions)* فإن ذلك يقتضي دراسة وتحليلاً لهذه الأنساق والنظم والعلاقات المتبادلة بينها (الأنساق السياسية والاقتصادية والايديولوجية والتربوية والأسرية).

إننا نعتقد أننا نقدم بذلك تعريفاً موضوعياً للمعايير المنحرفة لا يعتمد على الآراء الذاتية للباحث ولا على الأحكام الذاتية لفئة من الناس، ونربط بين الانحراف وبين تنمية المجتمع وتنمية الإنسان في البلدان المتخلفة كما إننا نرى أنه من المنطقي تماماً ألا نعتبر الشخص الذي ينحرف عن معايير منحرفة منحرفاً.. كما أن الانحراف عن المعايير الصالحة يجب أن ينظر إليه على أساس الرابطةالعضوية بين هذه المعايير وبين ظروف الحياة الفعلية التي تجعل اتباع هذه المعايير ممكناً أو مستحيلاً أو شديد الصعوبة على الأقل، وعلى أساس ما إذا كان اتباع هذه المعايير مفروضاً على الجميع أم على فئة دون غيرها في المجتمع (بناء على معايير أخرى منحرفة) أي ما يسمى المعيار ذا الوجهين *(Double Standard)*[١١].

كما أننا ننبه إلى ضرورة الربط بين الانحراف وبين درجة الضرر بالمجتمع وبالإنسان فيه. وننبه أيضاً إلى ضرورة التفرقة بين الانحراف وبين أغراض الانحراف. فالبغاء وتعاطي المخدرات مثلاً يمكن أن نعتبرهما أعراضاً لظروف منحرفة توجد في المجتمع.

وختاماً، نود أن نؤكد أننا نطرح ما ورد هنا من أفكار كموضوعات للمناقشة بوصفها أفكاراً أولية ما زالت تحتاج إلى الكثير من التعليل والبلورة وإلى ابتكار للأساليب المنهجية الملائمة لدراستها.

الهوامش

(١) انظر في موضوع التخلف ومؤشراته وأسبابه: شارل بتلهايم، التخطيط والتنمية، ترجمة الدكتور إسماعيل صبري عبد الله، دار المعارف؛ وكذلك دراسات في التنمية الاجتماعية، د. السيد الحسيني وآخرين، دار المعارف.

(٢) انظر في موضوع الايديولوجيا وعلم الاجتماع على سبيل المثال: سمير نعيم أحمد، علم الاجتماع بين الرأسمالية والاشتراكية، الطليعة، س ٧، ع ٢ فبراير ١٩٧١، ص ٦٩ ــ ٧٤، في موضوع الأيديولوجيا ونظريات الانحراف سمير نعيم أحمد، الصورة الراهنة لعلم الإجرام الأميركي، المجلة الجنائية القومية، مج ١٣، ع ٣، نوفمبر ١٩٧٠، ص ٣٩٥ ــ ٤٠٥ الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي. مطبعة دار التأليف ١٩٦٩، وكذلك:

C. Wright Mills, «The Professional Idealogy of Social Parthalogists», American Journal of Sociology 49, September 1943: pp. 65-80.

(٣) انظر: Gibbons, Don and Jones Joseph: The Study of Deviance, Printice-Hall Inc. 1975, p. 42.

(٤) Clinard, Marshall, Sociology of Deviant Behavior, New York: Holt, Rinehart and Winston, 1968, p. 28.

(٥) Coben, Albert, Deviance and Control, Englewood Chiffs, 1966, p. 1.

(٦) Merton, Robert, Social Theory and Social Structure, New York, Free-Press, 1957.

(٧) Dinits, 5, Dynes, R. and Clark, A (eds), Deviance, New York: Oxford University Press, 1969, p. 4.

(٨) J.L. Simmons, «Public Stereotypes of Deviants», Social Problems 13 (Fall 1965): 223-232.

(٩) Wheeler, Stanton, «Deviant Behavior», in Neil, J. Smelser, ed., Sociology, N.Y. J. Wiley 1967, p. 608.

(١٠) انظر نقداً شاملاً لمفهومات ونظريات الانحراف الاجتماعي من وجهة نظر راديكالية في:

Taylor, I. Walton, P. and Young J. Critical Criminology, Routledgy of Kegan Paul, London, 1975.

(١١) من أمثلة ذلك أن من يسرق شيئاً ولو كان تافهاً من شخص ما يعاقب، بينما من يحصل على مئات الألوف من الدولارات بالتزوير أو الاختلاس قد يطالب بإعادتها، وبالتقسيط المريح أحياناً دون عقاب، وأيضاً إن من يتعاطى المخدرات (من الطبقة الفقيرة عادة) يعاقب بينما لا يعاقب متعاطي الخمر (من الطبقات الأعلى)، وأن من تمارس الدعارة تعاقب، بينما هناك صور أخرى من الدعارة لا عقاب عليها... الخ).

انظر: I. Taylor, P. Walton and J. Young: Critical Criminology Routledge of Kegan Paul, London 1975, p. 31, Gary Gordon: Sex Buisiness in America.

□ □ □



مجلة

التعاون الصناعي في الخليج العربي

تصدرها

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

- تعني بالتنمية الصناعية والتعاون في دول الخليج العربية بصفة خاصة والتطبيقات والنظريات الحديثة في هذه المجالات بصفة عامة .
- تحتوى على الابحاث ومراجعات الكتب والابواب الثابته من تقارير ووثائق ومستخلصات وأخبار ومؤتمرات .. الخ
- يحررها عدد من كبار الكتاب المتخصصين في شئون الصناعة والتنمية .
- تصدر أربع مرات سنويا باللغتين العربية والانجليزية .

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

صندوق بريد : ٥١١٤

الدوحة/ قطر

الندوة السعودية الأولى للاحصاء وتطبيقاته
خلال الفترة من ٢ ـ ٥ مايو ١٩٨٣م

عبد الحميد نجم
(قسم الإحصاء / جامعة الكويت)

انعقدت الندوة السعودية الأولى للإحصاء وتطبيقاته بكلية العلوم جامعة الملك سعود خلال الفترة من ١٩ ـ ٢٢ رجب ١٤٠٣هـ الموافق ٢ ـ ٥ مايو ١٩٨٣م بدعوة من جامعة الملك سعود في أول لقاء يجمع الإحصائيين العرب والأجانب بإحدى دول الخليج وتمثل هذه الندوة خطوة طيبة إلى الأمام نظراً لما استهدفته هذه الندوة من توثيق أواصر التعاون بينهم لمواكبة التقدم العلمي وبحث أفضل السبل والوسائل للإسهام الإيجابي الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة.

ولقد كانت الفكرة الأساسية من الدعوة لمثل هذا المؤتمر انطلاقاً مما تضمنته خطة التنمية الخمسية الثالثة بالمملكة السعودية من أهداف تتعلق بتوجيه جانب كبير من الاستثمارات نحو الإنتاج وتنمية القوى البشرية والحرص على دعم الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة بالكوادر الإحصائية المدربة والقادرة على تحليل المعلومات واتخاذ القرارات التي تعتبر الأساس الذي ترتكز عليه خطط التنمية.

وكان اهتمام المملكة العربية السعودية بالمؤتمر كبيراً حيث تفضل معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني بافتتاح المؤتمر الذي حضره حوالي ١٥٠ أستاذاً من أساتذة الجامعات والمهتمين بالإحصاء العلمي يمثلون معظم الجامعات العربية وبعض جامعات إنجلترا وكندا والولايات المتحدة الأميركية. وقد بلغ عدد البحوث المقدمة في المؤتمر أكثر من ٨٥ بحثاً علمياً نوقشت في ندوات مفتوحة صباحاً ومساءاً بواقع عشرين بحثاً يومياً وجميع البحوث التي تمت مناقشتها قد جرى تحكيمها على مراحل ثلاث كالآتي:

١ ـ طلب من الأعضاء الراغبين في الاشتراك التقدم بموضوعات البحوث ومختصراً عن أجزاء الموضوع في صورة (Abstract) لعرضه على لجنة المؤتمر للتأكيد من أهميته وفائدته.

٢ ــ تقدم كل باحث بموضوع بحثه بعد كتابته في صورة كاملة إلى لجنة مخصصة لقراءة البحوث حتى تتأكد من جدية الانتهاء من البحث قبل تقديمه للمناقشة في المؤتمر.

٣ ــ بعد مناقشة البحوث في المؤتمر أرسلت إلى محكمين خارجيين وستنشر الأبحاث المقبولة في مجلة خاصة عن المؤتمر خلال ثلاثة أشهر في سبتمبر ١٩٨٣.

بجانب ذلك فقد تخلل أيام المؤتمر ندوات عامة عن دور أقسام الإحصاء بالجامعات وعلاقته بإدارة الإحصاء بالمؤسسات والوزارات الحكومية شارك فيها أعضاء المؤتمر مع المسؤولين عن هذه القطاعات وانتهت على تأكيد التعاون التام بينهما واستعداد أقسام الإحصاء بالجامعات في المشاركة الفعالة في التخطيط والدراسات الإحصائية التي تجريها إدارات الإحصاء بالمؤسسات والوزارات الحكومية وتقديم الاستشارات اللازمة لذلك.

ولقد كان في رأيي الاهتمام بمثل هذه المناقشات التطبيقية خلال أيام الندوة أمر هام وحيوي. حيث كانت معظم الأبحاث المقدمة للندوة نظرية يعكسها أن معظم المشاركين فيها ينتمون إلى أقسام علمية بالجامعات المختلفة.

توصيات المؤتمر:

أولاً ــ ضرورة الاتصال والتنسيق بين المؤسسات التعليمية ومعاهد التدريب القائم على تأهيل وتدريب الإحصائيين السعوديين وذلك للتنسيق في برامجها وتبادل الخبرات فيما بينها.

ثانياً ــ العمل على رفع مستوى إعداد مدرسي ومدربي الإحصاء في برامج التعليم العام وذلك بزيادة عدد مقررات الإحصاء في كليات التربية والكليات المتوسطة ومراكز العلوم والرياضيات ومعاهد إعداد المعلمين والمعاهد الثانوية الصناعية والتجارية.

ثالثاً ــ حصر مهمة تدريس مقررات الإحصاء في مختلف الأقسام العلمية والإدارية والأدبية في أقسام الإحصاء بتلك الجامعات وذلك لرفع مستوى تدريس الإحصاء في الجامعة على أيدي المختصين فيها.

رابعاً ــ توجيه الأبحاث الجارية بأقسام الإحصاء في جامعات المملكة بحيث تخدم احتياجات المملكة وتركز على النواحي التطبيقية في المجالات الاقتصادية والتربوية والصحية والصناعية وذلك للمساهمة في توفير الدراسات اللازمة لخطط التنمية.

خامساً ــ التأكيد على استعداد أقسام الإحصاء بالجامعات في المشاركة الفعالة في التخطيط والدراسات الإحصائية التي تجريها إدارات الإحصاء بالمؤسسات والوزارات الحكومية وعلى الأخص مصلحة الإحصاءات العامة بوزارة المالية والاقتصاد الوطني وتقديم الاستشارات اللازمة لذلك.

سادساً ــ حرصاً من المشاركين على تكرار هذه الندوة العلمية البناءة لتبادل الخبرة والمعرفة فقد تم الاقتراح على تشكيل لجنة متابعة تكون ضمن مهامها:

(أ) متابعة التوصيات الصادرة عن هذه الندوة والعمل على تنفيذها.

(ب) العمل على تنظيم هذه الندوة كل سنتين وبصورة دورية والاتصال بجامعة الملك عبد العزيز لاستضافة الندوة السعودية الثانية للإحصاء وتطبيقاته.

(ج) الاتصال بالإحصائيين السعوديين لتجميع البيانات عن تخصصاتهم وعناوينهم لتيسير الاتصال بهم عند الرغبة للاستعانة بخبراتهم.

(د) العمل على تأسيس الجمعية الإحصائية السعودية.

(هـ) التأكيد على إنشاء معهد للإحصاء يقوم بتخريج الكوادر السعودية المختلفة التي تحتاجها المملكة وإجراء البحوث التطبيقية التي تتطلبها خطط التنمية وتدريب وتنمية القوى البشرية.

□ □ □



تصدر عن جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور عبدالله الغنيم

صدر العدد الأول في كانون ثاني (يناير) ١٩٧٥

تصل أعدادها إلى أيدي نحو ١٢٥,٠٠٠ قارىء

يحتوي كل عدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على:

- مجموعة من الأبحاث تعالج الشئون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشئون.
- عدد من المراجعات لطائفة من أهم الكتب التي تبحث في المناحي المختلفة للمنطقة.
- أبواب ثابتة: تقارير - يوميات - بيبليوجرافيا.
- ملخصات للأبحاث باللغة الانجليزية.

ثمن العدد: ٤٠٠ فلس كويتي أو ما يعادلها في الخارج.

الاشتراكات: للأفراد سنوياً ديناران كويتيان في الكويت. ١٥ دولاراً أمريكياً في الخارج (بالبريد الجوي).

للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية: ١٢ ديناراً كويتياً في الكويت، ٤٠ دولاراً أمريكياً في الخارج (بالبريد الجوي).

طلب اشتراك لعام ١٩٨

أرجو اعتماد اشتراكي في (....................) نسخة لعام ١٩٨

الاسم: ....

العنوان الكامل: ....

....

مرفق شيك   أرجو إرسال القائمة للتسديد

التاريخ .... التوقيع ....

العنوان: جامعة الكويت، كلية الآداب والتربية، الشويخ، دولة الكويت

ص.ب: ١٧٠٧٣ الخالدية

الهاتف: ٨١٦٨٠٧   ٨١٦٧٩٩   ٨١٦٨٢٤

جميع المراسلات توجه بإسم رئيس التحرير

المؤتمر الثالث والأربعين
للمعهد العالمي للاحصاء

محمد عبد الحميد طه
(قسم التأمين والإحصاء جامعة الكويت)

عندما وجّه وفد حكومة الأرجنتين إلى مانيلا في ديسمبر سنة ١٩٧٩ الدعوة إلى الجمعية العمومية للمعهد لكي يعقد دورته الثالثة والأربعين في بوينس أيرس كان الانطباع أنها ستكون دورة فقيرة إلى حد كبير بالنظر إلى بعد الشقة وفي خلال العامين الماضيين ألقت ظروف سياسية معينة ظلاً من الشك على إمكانية انعقاد هذه الدورة على الإطلاق. . . ولكن عندما وصلت إلى بوينس أيرس ــ يومين بعد الافتتاح فوجئت بالحضور الكثيف والنشاط الكبير في المؤتمر وقد كان يوم الإثنين ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٨١ هو يوم الافتتاح الرسمي للمؤتمر وقد سبق حفل الافتتاح اجتماع لرؤساء الجلسات العلمية ثم عرض سينمائي لأهم المعالم السياحية لمدينة بوينس أيرس وأعقب الافتتاح حفل عشاء رسمي لجميع المؤتمرين بدعوة من الحكومة الأرجنتينية.

وكالعادة بدأ التسجيل منذ صباح ٣٠ نوفمبر ووجد المؤتمرون عند وصولهم للمطار الدولي «أزيزا» لجنة الاستقبال التي وفرت لهم انتقالاً سهلاً ومريحاً إلى مركز سان مارتيني الثقافي ليجدوا في انتظارهم محفظة تضم:

١ ــ نسخة من كل البحوث المدعوة.

٢ ــ مجلدان يحتويان كل البحوث المقدمة.

٣ ــ نسخة من البروجرام الكامل للمؤتمر مع كل المعلومات والإرشادات الضرورية.

٤ ــ مجموعة تذاكر الأنشطة الاجتماعية المختلفة.

٥ ــ مواد كتابة ونشرات سياحية وخرائط.

وفي اليوم الثاني الثلاثاء أول ديسمبر سنة ١٩٨١ ـ بدأت بكل النشاط والكثافة المعهودة فعاليات الدورة الثالثة والأربعين للمعهد العالمي للإحصاء وتنقسم هذه الفعاليات إلى الأقسام الثلاثة:

(أ) النشاط العلمي:

وهذا بدوره ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ **بحوث مدعوة:** وهي بحوث قام أصحابها بإعدادها بتكليف خاص من لجنة البروجرام لتغطي موضوعات معيناً من عدة مواضيع سبق الاتفاق عليها في الدورة السابقة وهذا هو النشاط الرئيسي للمؤتمر وقد كان هناك ثمان وعشرون جلسة للبحوث المدعوة في كل منها بحثان أو ثلاثة (ونادراً أربعة) ويقوم بالتعقيب عليها معقبون مكلفون من المعهد أيضاً ويخصص لكل بحث عادة ثلاثون دقيقة للتقديم ثم ١٥ للمعقب المدعو ثم ١٥ دقيقة للنقاش من القاعة.

وفي الملحق الأول لهذا التقرير قائمة بجلسات البحوث المدعوة وفي الملحق الثاني قائمة بجلسات البحوث المدعوة للمؤتمر الرابع والأربعين الذي سيعقد في مدريد (اسبانيا) سبتمبر ١٩٨٣.

٢ ـ **بحوث مقدمة:** خصص لهذه البحوث ٣٩ جلسة قدم في كل منها من أربع إلى خمسة بحوث خصص لكل منها ١٥ دقيقة للإلقاء ثم يدعى الحاضرون إلى المناقشة ولجميع أعضاء المعهد وتجمعاته العالمية حق تقديم هذه البحوث وعادة ما تغطي هذه البحوث موضوعات غير التي تتعرض لها البحوث المدعوة أما إذا كان أحد البحوث متعلقاً بموضوع أحد جلسات البحوث المدعوة فغالباً ما يقدم في هذه الجلسة.

٣ ـ **بحوث مقدمة غير نظامية وحلقات نقاش:** أيضاً لكل عضو في المعهد وتجمعاته حق الدعوة إلى حلقة نقاش في أثناء المؤتمر وغالباً ما يكون الموضوع من الموضوعات الحديثة التي لم تتبلور بعد أو مشاكل في التطبيق أو تجارب خاصة وقد عقد ٢٠ حلقة نقاش خلال هذا المؤتمر.

(ب) النشاط الإداري:

تكون هذه المؤتمرات دائمًا فرصة طيبة لعقد الجمعيات العمومية للمعهد وتجمعاته ومجالس الإدارات واللجان وفتوى العمل المختلفة.

وقد عقدت جمعيتان عموميتان للمعهد وكذلك إثنان لكل من تجمع برنولي للاحتمالات والإحصاء الرياضي والتجمع العالمي للبحوث المسحية والتجمع العالمي للحسابات الإحصائية وكذلك عقدت اللجان المختلفة للمعهد وقوى العمل العديد من الاجتماعات لمناقشة أعمالها المختلفة.

(ج) النشاط الاجتماعي:

كان هناك برنامج حافل للأعضاء يتضمن العديد من الدعوات إلى مآدب رسمية وحفلة موسيقية ومباراة في البولو ورحلة خلوية.

وبالإضافة إلى برنامج مماثل للمرافقين للأعضاء.

ثم كان هناك العديد من الرحلات السياحية إلى جميع المناطق الهامة في الأرجنتين وفي أثناء وبعد المؤتمر لمن يرغب من الأعضاء.

الجهد العربي في المؤتمر:

يمثل هذا المؤتمر تحولاً كبيراً في الاعتراف العالمي بالجهد العربي في الإحصاء فلأول مرة يدعى باحثان عربيان إلى إلقاء بحوث في هذا المؤتمر أحدهما صاحب التقرير والآخر باحث إحصائي من المغرب، وكذلك كانت هذه ثاني مرة يرأس فيها إحدى الجلسات إحصائي عربي هذا... بالإضافة إلى عدة بحوث مقدمة لقيت اهتماماً بارزاً.

ورغم تغيب بعض الوجوه العربية المعروفة عن الحضور في هذا المؤتمر والتي تعودت الحضور دائمًا فقد كان الحضور العربي بارزاً إذ كان يمثله ٢ من الكويت، ٣ من السعودية، ٢ من الإمارات، ٣ من الجزائر، ٣ من المغرب، ١ من تونس، ٢ من العراق، ٢ من لبنان، ٣ من مصر.

وقد مثل فلسطين أربعة أعضاء ـ اثنان يكونان الوفد اللبناني وواحد في وفد الامارات وواحد من بيرو.

وقد عقد الأعضاء العرب اجتماعين رسميين بالإضافة إلى عدة اجتماعات جانبيه لتنسيق مواقفهم ولتدارس تكوين اتحاد للإحصائيين العرب والعمل على تنشيط الجهد الإحصائي في البلاد العربية وقد اتفق على عقد اجتماع للإحصائيين العرب وشكلت لجنة من أربعة أعضاء للعمل على الدعوة لهذا الاجتماع والتحضير له.

كذلك شهد هذا الاجتماع إقرار اللغة العربية لغة رسمية (ضمن عدة لغات أخرى) للمعهد ولكن للأسف ونتيجة لبعض المناورات المشوهة ـ فقد اضطر الأعضاء العرب إلى مقاطعة انتخابات المكتب وسحب مرشحهم وبذلك خلا المكتب ـ لأول مرة منذ عدة سنوات ـ من عضو عربي.

وقد تبنى المؤتمر عدة اقتراحات إيجابية منها تقرير ٣ جوائز لأحسن ثلاثة بحوث غير منشورة لباحثين شبان من البلاد النامية وستقدم هذه البحوث إلى المؤتمر الرابع والأربعين في مدريد سنة ١٩٨٣.

صاحب التقرير:

كان حضوري هذه المرة أساساً لتقديم بحث مدعو عن «الطرق الإحصائية في تجارب السيطرة على الجو» وقد قدمت هذا البحث في صباح الجمعة ١١ ديسمبر وقام بالتعقيب عليه السيدان: سومر فيلد من الولايات المتحدة، أوزاكي من اليابان ثم أعقب ذلك نقاش من القاعة والحمد لله فقد وجد البحث، قبولاً واهتماماً طيبين من المؤتمرين كذلك دعيت إلى التعقيب في جلسة بحوث مدعوة عن إحصاءات الطاقة كان أحدها عن دولة نامية ـ الولايات المتحدة والثاني عن بلدين ناميين المغرب وتونس ثم كان هناك بحث نظري قيم عن طرق تقدير الاحتياطي البترولي وبالإضافة إلى المشاركة في الاجتماعات العربية فقد حضرت جلستين لقوة العمل لتدريس الإحصاء في المستوى الثالث التي أتشرف بعضويتها.

كذلك شاركت في كل النشاط الإداري للتجمعين: برنولي للإحصاء الرياضي والاحتمالات والحسابات الإحصائية اللذين أتشرف بعضويتها أيضاً، وكذلك الجمعيات العمومية للمعهد. هذا بالإضافة إلى أنها كانت فرصة ممتازة للقاء الكثير من الإحصائيين العالميين والعرب وإجراء كثير من النقاشات المفيدة معهم.

وقد وجدت عند وصولي دعوة من اللجنة المشرفة على تجارب السيطرة على الطقس في الأرجنتين للقاء معهم وقد سعدت بجلستين مع هذه اللجنة.

وعند عودتي وضعت كل البحوث المدعوة والمقدمة تحت تصرف الزملاء في القسم ولا زالت هذه البحوث تحت تصرف من يرغب في الاطلاع عليها من السادة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ويمكن طلب صورة من برنامج المؤتمر من سكرتارية قسم الإحصاء.

ملاحق:

١ ـ قائمة بعناوين الجلسات الأساسية (البحوث المدعوة) في اللقاء الحالي وتوزيع الجلسات الأخرى.

٢ ـ قائمة بعناوين الجلسات الأساسية (البحوث المدعوة) في اللقاء القادم مدريد سنة ١٩٨٣.

□ □ □

ANNEX 1
INVITED PAPERS MEETINGS OF THE 1981 SESSION

1. Leotures-Named After Honorary presidents Fisher, Mahalanobis and Rice (pienary Meeling).
2. Code of ethics for statisticians (Prienary Meeting).
3. Recent developments in the field of statistics in Latin America.
4. Random fields.
5. Predictive approach to statistics.
6. Design of experiments.
7. Extreme value theory and application.
8. Recent developments in times series.
9. Statistical Meteorology.
10. Statistics and Stochastics in Forestry.
11. Conceptual and theoretical Framework for surver sampling.
12. Analysis of Data Based on complex survey designs.
13. Evaluation of the quality of statistical data.
14. Household sample surveys in developing countries with emphasis on non sampling errors.
15. Graphical methods for statistical analysis.
16. Small computers: Their appropriate use in statistics.
17. Statistical abilities of computer software.
18. Computing for offical statistics time series oriented data.
19. Use of administrative records for statistical purposes.
20. What are the consequences of errors in offical statistics and how should thy be deal with?.
21. The dissemination of official statistics.
22. Energy statistics.
23. Safety and risk assessment for large technological systems.
24. Statistics in insurance.
25. Large scale computing for sample surveys on a continuing basis.
26. Measurement and analysis of the distribution of income and welfare (with emphasis on low income groups).
27. The measurement and assessment of social benefits.

ANNEX 2
INVITED PAPERS MEETINGS FOR THE MADRID SESSION OF ISI

1. Recent developments in the theory and practice of index numbers.
2. Maintaining the relevance of official statistics — the relationship of government statisticians with substantive users of statistics.

3. Statistical techniques used in improving food production in developing countries — experimental design and measurement problems.
4. Use of administrative records in social and demographic statistics — to enrich, supplement or replace surveys and censuses.
5. The measurement and analysis of internal migration.
6. Official statistics in support of economic and social policy planning.
7. Socio-economic and demographic modelling and projections — their integration, confrontation and analysis to shed light on longer term policy issues.
8. Frameworks for integrating national and international economic statistics-extensions of the system of national accounts, input-output methods, material balances, desling with non-monetary transactions.
9. Lectures named after Honorary Presidents.
10. Three best unpublished papers by recent graduates living in developing countries (competion with free attendance in Madrid as the monetary part of the prize).
11. The WFS an appraisal.
12. Integrated programs of household surveys in developing countries.
13. The 1980 round of population censuses.
14. Design and analysis of surveys of establishments.
15. Design and avaluation of survey questionnaires.
16. Implication of nonsampling errors for survey design and analysis.
17. Estimating current population and its components, including small area breakdowns.
18. Software facilities for sample surveys.
19. Economic and social databanks and their place in computer networks.
20. Exploratory data analysis.
21. Statistical computing in developing countries.
22. Microcomputers -Recent developments in hardware and software.
23. Meta information in official statistical systems.
24. Dependent central limit theory.
25. Recent developments in theory of widely-used large sample tests.
26. Stochastic geometry.
27. Stochastic networks.
28. Applications of stochastic processes in physics.
29. Geological and geophysical statistics.
30. Model selection, including robust and entropy-based methods.
31. Statistics in engineering.

من أبحاث الأعداد السابقة

العدد الثالث / سبتمبر / ١٩٨٣

- إشكاليات استخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية — نادية سالم
- دور وأهمية التعميمات في ميادين العلوم الاجتماعية — جودت سعادة

العدد الثاني / يونيو / ١٩٨٣

- السياسة السكانية في الكويت — مصطفى الشلقاني
- الاشتراكية الصهيونية بين الحقيقة والخيال والتزييف — خالد الكومي
- نحو تقنية جديدة في تدريس الكيمياء — عبد الله الفرا

العدد الأول / مارس / ١٩٨٣

- ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية — جلال معوض
- أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على أنساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية — سمير نعيم

من أبحاث الأعداد القادمة

ـ مشاكل إدارة الأفراد في قطاع الأعمال الكويتي	رفاعي محمد رفاعي
ـ دراسة تجريبية في تعديل السلوك عند الأطفال	فيولا الببلاوي
ـ الادمان الكحولي: المشكلة المراوغة	
ـ آراء وإتجاهات تربوية في مجال محو الأمية في دولة الكويت	أحمد بستان
ـ علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية	ابراهيم رجب
ـ الحركة العمالية في المغرب العربي، دراسة في التاريخ الاجتماعي	عبد المالك التميمي

دليل الرسائل الجامعة

تواصل مجلة العلوم الاجتماعية مع هذا العدد نشر ملخصات عن الرسائل العلمية المقدمة في الجامعات العربية وغيرها، تعميمًا للفائدة.

ونقدم في هذا العدد ملخصاً لرسالة دكتوراة في العلوم السياسية بعنوان: سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الأوسط (٦٧ ــ ١٩٧٧) مقدمة من نادية محمود مصطفى.

آملين أن تتحقق الفائدة المرجوة من هذا العرض.

سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الأوسط

١٩٦٧ – ١٩٧٧

رسالة دكتوراه مقدمة من: **نادية محمود مصطفى**

إشراف: **بطرس بطرس غالي**

مقدمة إلى: **جامعة القاهرة**

هدف هذه الدراسة هو تحليل أبعاد دور فرنسا كقوة ثانوية تجاه أحد أهم الصراعات السياسية الاقليمية التي تتفجر في العالم الثالث هو الصراع العربي الإسرائيلي في مرحلته التي اصطلح على تسميتها «أزمة الشرق الأوسط» أي ابتداء من أزمة مايو – يونيه سنة ١٩٦٧. وستنتهي بها الدراسة حتى نوفمبر سنة ١٩٧٧ مع مبادرة الرئيس السادات بزيارة القدس.

وتبدأ الدراسة بفصل تمهيدي يقدم تحليلاً لعدة منطلقات نظرية من أهمها: التعريف بالقوى الثانوية ووضعها في النظام الدولي بالمقارنة بالقوتين العظميين، وانعكاس ذلك الوضع على دورها في العالم الثالث بصفة عامة وتجاه الصراعات المندلعة فيه. وذلك على ضوء تحليل وضع العالم الثالث في النظام الدولي وطبيعة هذه الصراعات ودور القوى الخارجية فيها. وتم الاستناد إلى ذلك الإطار النظري في اختيار الجزئية التطبيقية موضع الدراسة وهي: سياسة فرنسا باعتبارها إحدى القوى الثانوية التي تريد القيام بدور عالمي؛ والصراع العربي – الإسرائيلي وهو أحد الصراعات التي تقع في بؤرة الصراعات الإقليمية والعالمية في واحدة من أهم مناطق العالم الثالث وهي المنطقة العربية.

وتنقسم الدراسة إلى جزئين.

□ **الجزء الأول**: يتناول أهداف ومحددات السياسة الفرنسية. وهو ينقسم إلى فصل تمهيدي وبابين يتم في الفصل التمهيدي تحليل وضع المنطقة العربية في الاستراتيجية الفرنسية كجزء من استراتيجيتها تجاه العالم الثالث، كما يتم أيضاً تحديد الأهداف والمصالح الفرنسية في هذه المنطقة وكيفية تأثير الصراع العربي – الإسرائيلي عليها وبصفة خاصة منذ أزمة مايو – يونيه ١٩٦٧.

ويتناول **الباب الأول**: المحددات الداخلية النابعة من النظام السياسي الفرنسي. وهو ينقسم

إلى فصلين، **أولهما**: الوزن النسبي لرئيس الدولة في عملية صنع السياسة الخارجية. وهو يتضمن ثلاثة مباحث أحدهما يتابع تطور وزن الرؤساء الثلاثة ديجول بومبيدو وديستان في عملية صنع السياسة الخارجية. ويتضمن الثاني تحليلاً لرؤية كل منهم للنظام الدولي ووضع فرنسا فيه. ويدور الثالث حول تحليل كيفية تأثير الوزن النسبي لرئيس الدولة على صنع السياسة الفرنسية تجاه الصراع العربي ــ الإسرائيلي.

وثانيهما: الوزن النسبي لتأثير بعض قوى الوسط المحيط بعملية صنع السياسة الخارجية. وهو ينقسم إلى مبحثين. الأول: يتعرض لتحليل دور جماعات الضغط الفرنسية خاصة المنظمات اليهودية الفرنسية وجماعات الصداقة الفرنسية ــ الإسرائيلية، والفرنسية ــ العربية. والثاني: يدور حول موقف الرأي العام الفرنسي من الصراع العربي ــ الإسرائيلي وتطور هذه المواقف والقوى المؤثرة عليها.

□ أما **الباب الثاني** من الجزء الأول: المحددات الخارجية. وينقسم إلى ثلاثة فصول، **الأول**: خاص بالمحددات النابعة من القوتين العظميين. وهو يتضمن ثلاثة مباحث تستعرض على التوالي: علاقات فرنسا بالقوتين العظميين، وأبعاد وجود ودور كل منهما في المنطقة العربية، ثم أخيراً تأثير ذلك الإطار على أبعاد سياسة فرنسا.

أما الفصل الثاني: فهو يتعلق بالمحددات النابعة من النظام الإقليمي لأوروبا الغربية. ويتضمن بدوره ثلاثة مباحث: الأول يتناول درجة استقلالية السياسة الجماعية الأوروبية، والثاني يتعرض لأبعاد وإمكانيات السياسة الجماعية الأوروبية في المنطقة العربية. ثم يأتي الأخير بتحليل لإمكانيات ودرجة فعالية استخدام فرنسا للجماعة كإطار لسياستها تجاه الصراع.

وموضوع **الفصل الثالث**: هو المحددات النابعة من النظام الإقليمي العربي. وينقسم إلى ثلاثة مباحث: الأول يستعرض العلاقات العربية ــ الفرنسية على المستوى الكلي والثنائي، والعلاقات الفرنسية ــ الإسرائيلية ويحلل الثاني تفاعلات النظام سواء من حيث متابعة العلاقات والسياسات العربية حول الصراع أو من حيث موقف العرب وإسرائيل من دور القوى الخارجية وبخاصة القوتين العظميين وفرنسا.

ثم يستعرض المبحث الثالث تأثير الأبعاد السابقة على إمكانيات السياسة الفرنسية تجاه الصراع.

ويقع الجزء الثاني تحت عنوان: السياسة الفرنسية (١٩٦٧ ــ ١٩٧٧) وهو ينقسم إلى فصل تمهيدي وثلاثة أبواب.

يدور الفصل التمهيدي حول سياسة فرنسا تجاه أزمة مايو ــ يونيه ١٩٦٧ قبل اندلاع حرب ٥ يونيه، ومن بعدها وحتى وقف إطلاق النار.

أما الأبواب الثلاثة فتتناول على التوالي السياسة الفرنسية في ثلاثة مراحل من ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٠، ومن ١٩٧٠ وحتى ١٩٧٣، ومن ١٩٧٣ وحتى ١٩٧٧. وينقسم كل باب إلى ثلاثة فصول. يتناول الأول وضع الدبلوماسية الفرنسية في الإطار التفاوضي الجاري من أجل إيجاد تسوية للصراع العربي ـ الإسرائيلي. ويتعلق الثاني بموقف الدبلوماسية الفرنسية من القضايا الأساسية في التسوية: الانسحاب، والممرات المائية، الاعتراف، القدس، الفلسطينيون. وأخيراً يتعرض الفصل الثالث لسياسة مبيعات الصلاح الفرنسي لكل من العرب وإسرائيل.

وتعرض الدراسة في خاتمتها خلاصة لنتيجة متابعة موقف الدبلوماسية الفرنسية من الإطار التفاوضي ومن مضمون التسوية.

كما تقدم تحليلاً لكيفية تأثير المحددات المختلفة على هذا التطور. كذلك تستعرض الخاتمة العلاقة بين اتجاه تطور موقف الدبلوماسية الفرنسية من إطار التفاوض وموقفها من مضمون التسوية حيث اتضح أنه في حين تخلت فرنسا عن المبادرة الدبلوماسية والمطالبة بدور في عملية التسوية فمن ناحية أخرى ارتفعت نغمة تأييدها للقضية الفلسطينية.

ولا يمكن للدراسة أن تنكر ـ فضلاً عن تأثير المحددات السابق تحليلها تأثير البعد الاقتصادي على درجة استقلالية السياسة الفرنسية من ناحية وعلى استمراريتها على خط سياسة ديجول من ناحية أخرى فإن وضع فرنسا كقوة ثانوية في عالم اليوم الذي تتزايد فيه مظاهر الاعتماد المتداخل بين الدول على مستوى النظام الدولي يمثل أحد القيود على تحقيق هدف الاستقلال القومي وحرية حركة السياسة الفرنسية كما أرادها ديجول. كذلك يدفع عامل المصلحة لدى الدول البترولية إلى استمرار مساندة فرنسا للقضية العربية ولكن على النحو الذي يتفق وتأثير تطور المحددات المختلفة.

ولا تعد هذه الدراسة إلا فاتحة لدراسات أخرى يجب إجراؤها وحتى يمكن تحديد أبعاد دور القوى الثانوية في النظام الدولي بصفة عامة وفي العالم الثالث بصفة خاصة.

□ ملحوظة:

١ ـ تمت عملية توثيق المادة العلمية الخاصة بهذه الرسالة في جزء كبير منها في مكتبات جامعة (Aix-Marseilles)، وفي بعض مكتبات باريس في الفترة من نوفمبر ١٩٧٨، وحتى ١٥ مايو ١٩٧٩ (يزيد حجم الرسالة عن ٦٠٠ صفحة).

٢ ـ أجيزت هذه الرسالة بمرتبة الشرف الأولى وأوصت لجنة المناقشة بطبعها على نفقة الجامعة وتبادلها مع الجامعات الأخرى.

فهـــرس المجـــلة

□ أولاً ـ المقالات العربية:

- د. اسكندر النجار: **الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية الاقتصادية**. العدد الأول/ السنة الرابعة، أبريل ١٩٧٦، ص ٥٣ ـ ٧٠.
- د. توفيق فرح، د. فيصل السالم: **الانقسام التحديثي التقليدي في الكويت ولبنان**. العدد الأول / السنة الرابعة، أبريل ١٩٧٦، ص ٣٨ ـ ٥٢.
- د. ربحي محمد الحسن: **العلاقات الإنسانية في العمل**. العدد الأول / السنة الرابعة، أبريل ١٩٧٦، ص ٢٢ ـ ٣٧.
- د. عدنان النجار: **العنصر الإنساني وأهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسؤولية الإدارية**. العدد الأول/ السنة الرابعة، أبريل ١٩٧٦، ص ١٠ ـ ٢١.
- د. منذر عبد السلام: **شركات الملاحة البحرية المتعددة الجنسية ومشاريع التعاون العربي في النقل البحري**. العدد الأول/ السنة الرابعة، أبريل ١٩٧٦، ص ٧١ ـ ٩٠.
- د. عاصم الأعرجي: **حول فاعلية وكفاءة الأجهزة الإدارية الخدمية الحكومية**. العدد الثاني/ السنة الرابعة، يوليو ١٩٧٦، ص ٦٦ ـ ٨٠.
- د. عبد الإله، أبوعياش: **نموذج نظري واختبار عملي لبيئة حضرية**. الكويت، العدد الثاني/ السنة الرابعة، يوليو ١٩٧٦، ص ٤٥ ـ ٦٥.
- د. عبد الحميد الغزالي: **نحو محاولة تشخيص أزمة الاقتصاد العالمي**. العدد الثاني/ السنة الرابعة، يوليو ١٩٧٦، ص ٨١ ـ ٩١.
- د. صديق عفيفي: **نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية**. العدد الثالث/ السنة الرابعة، أكتوبر ١٩٧٦، ص ٤٠ ـ ٥٤.

- د. عباس أحمد: المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي. العدد الثالث/ السنة الرابعة، أكتوبر ١٩٧٦، ص ٦ - ٢٢.
- د. محمد محروس إسماعيل: مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية. العدد الثالث/ السنة الرابعة، أكتوبر ١٩٧٦، ص ٢٣ - ٣٩.
- د. إسماعيل صبري مقلد: ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية، الإطار النظري العام. العدد الرابع/ السنة الرابعة، يناير ١٩٧٧، ص ١٠٤ - ١٢٠.
- د. حسين حريم: القيادة الإدارية: مفهومها وأنماطها. العدد الرابع/ السنة الرابعة، يناير ١٩٧٧، ص ٢١ - ٤٠.
- د. سمير تناغو: الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الإنمائي. العدد الرابع/ السنة الرابعة، يناير ١٩٧٧، ص ٦٩ - ١٠٣.
- د. عاطف أحمد: سوسيولوجيا المعرفة: الماهية والمنهج. العدد الرابع/ السنة الرابعة، يناير ١٩٧٧، ص ٢٠.
- د. عمار بوحوش: ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفياتي. العدد الرابع/ السنة الرابعة، يناير ١٩٧٧، ص ١ - ٦٨.
- د. محمد عيسى برهوم: مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن. العدد الأول/ السنة الخامسة، أبريل ١٩٧٧، ص ٧ - ٣٦.
- د. حميد القيسي: الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة. العدد الأول/ السنة الخامسة، أبريل ١٩٧٧، ص ٣٧ - ٦٢.
- د. أسعد عبد الرحمن: ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق. العدد الأول/ السنة الخامسة، أبريل ١٩٧٧، ص ٦٣ - ٧٨.
- د. محمد العوض جلال الدين: السكان والتنمية: النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث. العدد الأول/ السنة الخامسة، أبريل ١٩٧٧، ص ٧٩ - ٧٠٢.
- د. محمود محمد الحبيب: الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون. العدد الثاني/ السنة الخامسة، يوليو ١٩٧٧، ص ٦ - ٢٧.
- د. علي السلمي: نموذج نظري لأسلوب تخطيط الكفاءات الإدارية في الكويت. العدد الثاني/ السنة الخامسة، يوليو ١٩٧٧، ص ٢٨ - ٥٢.
- د. صالح الخصاونة: صيغ التعاون الاقتصادي العربي: اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري - الأردني. العدد الثاني/ السنة الخامسة، يوليو ١٩٧٧، ص ٦٨.
- د. عبد الرسول سلمان: بعض المشاكل والحلول في التمويل الإنمائي للأقطار النفطية. العدد الثاني/ السنة الخامسة، يوليو ١٩٧٧، ص ٦٩ - ٨٢.

- د. عبد الله النفيسي: معالم الفكر السياسي الإسلامي. العدد الثالث/ السنة الخامسة، أكتوبر ١٩٧٧، ص ٦ ــ ٢٦.
- د. عاطف أحمد فؤاد: في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ. العدد الثالث/ السنة الخامسة، أكتوبر ١٩٧٧، ص ٢٧ ــ ٣٤.
- د. علي عبد الرحيم: تكاليف التسويق: دراسة تحليلية انتقادية. العدد الثالث/ السنة الخامسة، أكتوبر ١٩٧٧، ص ٣٥ ــ ٤٥.
- د. سليمان عطية: أسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية. العدد الثالث/ السنة الخامسة، أكتوبر ١٩٧٧، ص ٦٧ ــ ٨٨.
- د. محي الدين توق: التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي ــ مدخل نظري. العدد الرابع/ السنة الخامسة، يناير ١٩٧٨، ص ٦ ــ ٢٦.
- د. هناء خير الدين: اختبار قياسي لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الأجنبي على تنمية بعض الدول العربية. العدد الرابع/ السنة الخامسة، يناير ١٩٧٨، ص ٢٧ ــ ٥٧.
- . . . إسحق القطب: استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية. العدد الرابع/ السنة الخامسة، يناير ١٩٧٨، ص ٧٢ ــ ١٠٤.
- د. صقر أحمد صقر: الادخار واستراتيجية التنمية في مصر. العدد الرابع/ السنة الخامسة، يناير ١٩٧٨، ص ٧٢ ــ ١٠٤.
- د. عرفان شافعي: الصناعة التحويليلة في العالم العربي، تقييم لواقعها وأهدافها. العدد الأول/ السنة السادسة، أبريل ١٩٧٨، ص ٧ ــ ٣٨.
- د. فرح السطنبولي: الأحياء القصديرية في المدن الشمال ــ أفريقية. العدد الأول/ السنة السادسة، أبريل ١٩٧٨، ص ٣٩ ــ ٥٨.
- د. ناهد رمزي: المرأة والعمل العقلي: منظور سيكولوجي. العدد الأول/ السنة السادسة، أبريل ١٩٧٨، ص ٥٩ ــ ٧٤.
- د. محمد عدنان النجار: مجموعات العمل والقيادات الجماعية. العدد الأول/ السنة السادسة، أبريل ١٩٧٨، ص ٧٥ ــ ٩١.
- د. السيد محمد الحسيني: نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع. العدد الثاني/ السنة السادسة، يوليو ١٩٧٨، ص ٧ ــ ٢٦.
- د. اسكندر النجار: الدول النامية وتحديات التكنولوجيا. العدد الثاني/ السنة السادسة، يوليو ١٩٧٨، ص ٢٧ ــ ٤٤.
- د. زيدان عبد الباقي: حول دوافع وبواعث السلوك الإنساني. العدد الثاني/ السنة السادسة، يوليو ١٩٧٨، ص ٤٥ ــ ٦٢.

- د. يحيى حداد: دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية. العدد الثاني/ السنة السادسة، يوليو ١٩٧٨، ص ٦٦٣ ــ ٨٣.
- د. عبد الله النفيسي: الجماعية في دولة الإسلام. العدد الثالث/ السنة السادسة، أكتوبر ١٩٧٨، ص ٧ ــ ٢٤.
- د. صفوت فرج: الإبداع والفصام. العدد الثالث/ السنة السادسة، أكتوبر ١٩٧٨، ص ٢٥ ــ ٥٠.
- د. إسماعيل ياغي: العراق والقضية الفلسطينية. العدد الثالث/ السنة السادسة، أكتوبر ١٩٧٨، ص ٥١ ــ ١٠١.
- د. محمد يوسف علوان: عدم المساواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي. العدد الثالث/ السنة السادسة، أكتوبر، ص ١٠٣ ــ ١٢٨.
- د. عبد الإله أبو عياش: تطور النظرية الجغرافية. العدد الثالث/ السنة السادسة، أكتوبر ١٩٧٨، ص ١٢٩ ــ ١٤٤.
- د. كمال المنوفي: التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر. العدد الرابع/ السنة السادسة، يناير ١٩٧٩، ص ٧ ــ ٢٨.
- د. أحمد عبد الباسط: حول العلاقة الوظيفية في التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة. العدد الرابع/ السنة السادسة، يناير ١٩٧٩، ص ٢٩ ــ ٤٣.
- د. حامد الفقي، د. تيسير ناصر، جيل عبده: تقويم واقعي لأوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت. العدد الرابع/ السنة السادسة، يناير ١٩٧٩، ص ٤٥ ــ ٦٧.
- د. سبع أبو لبدة: مص الأصابع. العدد الرابع/ السنة السادسة، يناير ١٩٧٩، ص ٦٩ ــ ٨٤.
- د. محمد الليسي: التنمية الاقتصادية في مصر: دراسة تحليلية. العدد الرابع/ السنة السادسة، يناير ١٩٧٩، ص ٨٥ ــ ٩٩.
- د. حميد القيسي: نحو سياسة بترولية عربية مشتركة. العدد الأول/ السنة السابعة، أبريل ١٩٧٩، ص ٧ ــ ٣٦.
- د. عبد الستار إبراهيم: التوجيه التربوي للمبدعين. العدد الأول/ السنة السابعة، أبريل ١٩٧٩، ص ٢٧ ــ ٦١.
- د. عاطف أحمد فؤاد: المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي، دراسة في سيوسيولوجيا المعرفة. العدد الأول/ السنة السابعة، أبريل ١٩٧٩، ٦٣ ــ ٨٢.
- د. سامي خصاونة: التخطيط التربوي والتنمية. العدد الأول/ السنة السابعة، أبريل ١٩٧٩، ص ٨٣ ــ ٩٤.
- د. أمين محمود: نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر. العدد الثاني/ السنة السابعة، يوليو ١٩٧٩، ص ٧ ــ ٣١.

ـ د. سمير نعيم أحمد: **التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية**. العدد الثاني/ السنة السابعة، يوليو ١٩٧٩، ص ٣٣ ـ ٤٤.

ـ د. بدرية العوضي: **اتفاقيتا إطار العمل الصادرتان عن «كامب ديفيد» في ضوء القانون الدولي**. العدد الثاني/ السنة السابعة، يوليو ١٩٧٩، ص ٤٥ ـ ٦٢.

ـ د. عماد الجواهري: **الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة، من تاريخ الدولة العثمانية**. العدد الثاني/ السنة السابعة، يوليو ١٩٧٩، ص ٦٢ ـ ٨٠.

ـ د. عبد الله الأشعل: **محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية**. العدد الثالث/ السنة السابعة، تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٩.

ـ د. اسكندر النجار: **نحو نظام نقدي دولي جديد**. العدد الثالث/ السنة السابعة، تشرين أول (أكتوبر)، ٤٥ ـ ٨٤.

ـ د. فيصل مرار: **مشاركة العاملين في الإدارة**. العدد الثالث/ السنة السابعة، تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٩، ص ٨٥ ـ ١٢٣.

ـ د. محمود السيد أبو النيل: **دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الإسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والأميركيين**. العدد الثالث/ السنة السابعة، تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٩، ص ١٢٤ ـ ١٤٨.

ـ د. كمال المنوفي: **السياسة المقارنة: مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية**. العدد الرابع/ السنة السابعة، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠، ص ٧ ـ ٢٦.

ـ د. داوود عبده: **نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الإدراكي**. العدد الرابع/ السنة السابعة، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠، ص ٢٧ ـ ٤٠.

ـ د. عواطف عبد الرحمن: **الخليج وقضاياه في الصحف المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لإسرائيل**. العدد الرابع/ السنة السابعة، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠، ص ٤١ ـ ٥٥.

ـ عبد ضمد الركابي: **الأصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرقية والطبقية**. العدد الرابع/ السنة السابعة، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠، ص ٥٧ ـ ٧٦.

ـ عبد الغفار رشاد: **تبقرط العملية السياسية**. العدد الأول/ السنة الثامنة، أبريل ١٩٨٠، ص ٦ ـ ٣٢.

ـ د. سلطان ناجي: **الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني**. العدد الأول/ السنة الثامنة، أبريل ١٩٨٠، ص ٣٥ ـ ٧٤.

ـ د. فتحي عبد الرحيم: **دراسة للتفاعل الأسري كأحد الأبعاد الفارقة في برنامج التقويم السيكولوجي للمعوقين**. العدد الأول/ السنة الثامنة، أبريل ١٩٨٠، ص ٧٥ ـ ١٠٢.

ـ د. سهير بركات: **الاعلام وظاهرة الصورة المنطبعة**. العدد الأول/ السنة الثامنة، أبريل ١٩٨٠، ص ١٠٣ ـ ١١٩.

ـ د. رمزي زكي: **الأزمة الراهنة في الفكر التنموي**. العدد الثاني/ السنة الثامنة، يوليو ١٩٨٠، ص ٧ ـ ٦٩.

ـ د. عبد الرحمن الأحمد، د. صالح جاسم: **التربية العملية: وضعها الحالي، البرامج المقترحة وأثر ذلك في إعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت**. العدد الثاني/ السنة الثامنة، يوليو ١٩٨٠، ص ٧١ ـ ٩٧.

ـ د. رابح تركي: **حقوق الطفل بين التربية الإسلامية والتربية الغربية الحديثة**. العدد الثاني/ السنة الثامنة، يوليو ١٩٨٠، ص ٩٩ ـ ١٣٠.

ـ د. أحمد الخطيب: **التربية المستمرة: سياستها، برامجها، وأساليب تنفيذها**. العدد الثاني/ السنة الثامنة، يوليو ١٩٨٠، ص ١٣١ ـ ١٥٦.

ـ د. فهد الثاقب، جوزيف سكوت: **موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب**. العدد الثالث/ السنة الثامنة، أكتوبر ١٩٨٠.

ـ د. محي الدين توق: **المستوى الاقتصادي الاجتماعي والترتيب الولادي وتأثيرهما على النمو الخلقي عند عينة من الأطفال الأردنيين: دراسة تجريبية**. العدد الثالث/ السنة الثامنة، أكتوبر ١٩٨٠.

ـ د. عاطف أحمد فؤاد: **علم الاجتماع: التحديات الايديولوجية، ومحاولات التبحث عن الموضوعية**. العدد الثالث/ السنة الثامنة، أكتوبر ١٩٨٠.

ـ د. فيصل سالم: **التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت: دراسة أولية**. العدد الثالث/ السنة الثامنة، أكتوبر ١٩٨٠.

ـ د. محمد سلامة آدم: **مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتماعية**. العدد الرابع/ السنة الثامنة، يناير ١٩٨١.

ـ د. حامد الفقي: **أثر إهمال الأم على النمو النفسي للطفل**. العدد الرابع/ السنة الثامنة، يناير ١٩٨١.

ـ د. طلعت منصور: **علم النفس البيئي: ميدان جديد للدراسات النفسية**. السنة الثامنة، يناير ١٩٨١.

ـ د. وليد سليم التميمي: **مفهوم التسوية السياسية**. العدد الأول/ السنة التاسعة، آذار (مارس) ١٩٨١.

ـ د. إسماعيل مقلد: **دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية**. العدد الأول/ السنة التاسعة، آذار (مارس) ١٩٨١.

ـ د. أنور الشرقاوي: **الأساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت**. العدد الأول/ السنة التاسعة، آذار (مارس) ١٩٨١.

ـ د. عبد الرحمن الأحمد: **لعب المحاكاة وإمكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة في مدارس الكويت**. العدد الأول/ السنة التاسعة، آذار (مارس) ١٩٨١.

ـ د. عبد المالك التميمي: **الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي**. العدد الثاني/ السنة التاسعة، حزيران (يونيو) ١٩٨١.

ـ د. أنس السيد نور: تطبيقات الحاسبات الالكترونية في المجالات الاقتصادية الاجتماعية: الآمال المعقودة وإمكانيات التطبيق العربي. العدد الثاني/ السنة التاسعة، حزيران (يونيو) ١٩٨١.

ـ د. محمد علي الفرا: الجغرافيا ومدى ارتباطها بالعلوم الاجتماعية. العدد الثاني/ السنة التاسعة، حزيران (يونيو) ١٩٨١.

ـ د. اسكندر النجار: نظام النقد الأوروبي: أهدافه ومستقبله. العدد الثاني/ السنة التاسعة، حزيران (يونيو) ١٩٨١.

ـ د. محمد العظمة: اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار. العدد الثاني/ السنة التاسعة، حزيران (يونيو) ١٩٨١.

ـ د. سليمان الريحاني: معالجة التبول اللاإرادي سلوكياً، دراسة تجريبية علاجية. العدد الثالث/ السنة التاسعة، أيلول (سبتمبر) ١٩٨١.

ـ د. مصطفى تركي: قلق الامتحان بين القلق كسمة والقلق كحالة. العدد الثالث/ السنة التاسعة، أيلول (سبتمبر) ١٩٨١.

ـ د. أمينة كاظم: حول التفسيرات المتباينة لنتائج الاختبارات. العدد الثالث/ السنة التاسعة، أيلول (سبتمبر) ١٩٨١.

ـ د. محي الدين توق، علي عباس: أنماط رعاية اليتيم وتأثيرها على مفهوم الذات في عينة من الأطفال في الأردن. العدد الثالث/ السنة التاسعة، أيلول (سبتمبر) ١٩٨١.

ـ د. فتحي السيد عبد الرحيم: استخدام المنهج الإسقاطي لدراسة بعض المواقف الاجتماعية كمتغيرات وسيطة بين العجز الجسمي وسوء التوافق النفسي: دراسة ميدانية في البيئة الكويتية. العدد الثالث/ السنة التاسعة، أيلول (سبتمبر) ١٩٨١.

ـ د. نادية شريف: الأنماط الإدراكية المعرفية وعلاقتها بمواقف التعلم الذاتي والتعلم التقليدي. العدد الثالث/ السنة التاسعة، أيلول (سبتمبر) ١٩٨١.

ـ د. ناصف عبد الخالق: دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية. العدد الرابع/ السنة التاسعة، كانون أول (ديسمبر) ١٩٨١.

ـ د. محمود البكري: أثر البحوث في رسم السياسات وصنع القرارات التربوية. العدد الرابع/ السنة التاسعة، كانون أول (ديسمبر) ١٩٨١.

ـ د. فؤاد السالم: تقويم كتب الإدارة الصادرة في اللغة العربية. العدد الرابع/ السنة التاسعة، كانون أول (ديسمبر) ١٩٨١.

ـ د. إسحق القطب: اتجاهات ودوافع المطالعة عند الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر (دراسة ميدانية). العدد الرابع/ السنة التاسعة، كانون أول (ديسمبر) ١٩٨١.

ـ د. عبد العزيز رجب: الإطار العام لنظرية المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية. العدد الرابع/ السنة الرابعة، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١، ص ٢٣.

- د. أنور الشرقاوي: **الاستقلال عن المجال الإدراكي وعلاقته بمستوى الطموح ومفهوم الذات لدى الشباب من الجنسين**. العدد الرابع/ السنة التاسعة، كانون أول (ديسمبر) ١٩٨١.
- د. بدر الدين الخصوصي: **الجذور التاريخية لأزمة العلاقات العراقية ـ الإيرانية في العصر الحديث**. العدد الأول/ السنة العاشرة، مارس ١٩٨٢.
- د. رفاعي محمد رفاعي، د. موضي الحمود: **الملامح الأساسية للإدارة العليا في قطاع الأعمال الكويتي وعلاقتها بسلوك اتخاذ القرارات**. العدد الأول/ السنة العاشرة، مارس ١٩٨٢.
- د. أروي العامري: **عدد الكلمات المستدعاة، الاستذكار والنسيان في التداعي الحر**. العدد الأول/ السنة العاشرة، مارس ١٩٨٢.
- د. مجدي حماد: **الموقف الأفريقي من قضية فلسطين**. العدد الأول/ السنة العاشرة، مارس ١٩٨٢.
- د. محمد السيد سليم: **الإحياء الإسلامي** (دراسة في حالة المسلمين السوفيات)، العدد الأول/ السنة العاشرة، مارس ١٩٨٢.
- د. فتحية الجميلي: **تأهيل المجرمين وأثره في المجتمع**، دراسة خطوات التأهيل وموقف المشرع العراقي، العدد الأول/ السنة العاشرة، مارس ١٩٨٢.
- د. نجاح الجمل: **فاعلية التغذية الراجعة في تغيير أسلوب التعليم الصفي**. العدد الأول/ السنة العاشرة، مارس ١٩٨٢.
- د. أنس السيد نور: **بعض السياسات الاستراتيجية لتنمية فاعلية نظم الكمبيوتر للمعلومات في الدول النامية مع التركيز على التجربة العربية**. العدد الأول/ السنة العاشرة، مارس ١٩٨٢.
- د. عواطف عبد الرحمن: **الصحيفة كوثيقة تاريخية**. العدد الأول/ السنة العاشرة، مارس ١٩٨٢.
- د. أحمد البغدادي: **المضمون السياسي لمفهوم الأمة في القرآن**. العدد الثاني/ السنة العاشرة، يونيو ١٩٨٢.
- د. جاسم محمد حسن: **هموم السلطان عبد الحميد الثاني وجهاز الجاسوسية في الدولة العثمانية**. العدد الثاني/ السنة العاشرة، يونيو ١٩٨٢.
- د. عرفان شافعي: **مناهج تقييم المشروعات في الدول النامية**. العدد الثاني/ السنة العاشرة، يونيو ١٩٨٢.
- د. فتوح الخترش: **حركة حامد بن رفادة على الحدود الشمالية للحجاز**. (مايو ـ يونيو ١٩٣٢)، العدد الثاني/ السنة العاشرة، يونيو ١٩٨٢.
- د. فؤاد أبو إسماعيل: **قياس وتحليل العوامل المرتبطة بكفاءة أداء وظيفة الشراء الصناعي في الشركات الكويتية**. العدد الثاني/ السنة العاشرة، يونيو ١٩٨٢.
- د. سمير نعيم: **انساق القيم الاجتماعية: ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر**. العدد الثاني/ السنة العاشرة، يونيو ١٩٨٢.
- د. مصطفى الشلقاني: **أثر استبعاد الوفيات بسبب الحوادث والتسمم العنف على زيادة توقع البقاء على قيد**

الحياة، (دراسة عن جدول الحياة التفاضلية للسكان الكويتيين حسب أسباب الوفاة)، العدد الثاني/ السنة العاشرة، يونيو ١٩٨٢.

ـ د. ليڤون مليكيان، د. جهينة العيسى: دراسات في العمل في المجتمع القطري. العدد الثاني/ السنة العاشرة، يونيو ١٩٨٢.

ـ د. زيدان عبد الباقي: الطب الشعبي في أقرية مصرية. العدد الثاني/ السنة العاشرة، يونيو ١٩٨٢.

ـ د. عبد الرسول الموسى: دراسة في التوزيع الجغرافي للسكان والتنمية في الكويت. العدد الثالث/ السنة العاشرة، سبتمبر ١٩٨٢.

ـ د. إسماعيل عبد الرحمن: الفكر الاقتصادي والتغير التكنولوجي. العدد الثالث/ السنة العاشرة، سبتمبر ١٩٨٢.

ـ د. ناصف عبد الخالق: الرضاء الوظيفي وأثره على إنتاجية العمل. العدد الثالث/ السنة العاشرة، سبتمبر ١٩٨٢.

ـ د. محمد عبد الشفيع عيسى: مشكلة الصادرات الصناعية للدول المتخلفة. العدد الثالث/ السنة العاشرة، سبتمبر ١٩٨٢.

ـ د. عبد الباسط عبد المعطي: الثروة والسلطة في مصر. العدد الثالث/ السنة العاشرة، سبتمبر ١٩٨٢.

ـ د. البخاري الجعلي: الذرائع الدبلوماسية والقانونية للتوسع الامبريالي في أفريقيا. العدد الثالث/ السنة العاشرة، سبتمبر ١٩٨٢.

ـ د. عزيزة السيد: صورة الذات لدى المرأة ونماذج من الأدب الشعبي، (دراسة سيكوسيولوجية)، العدد الثالث/ السنة العاشرة، سبتمبر ١٩٨٢.

ـ د. عبد الوهاب أحمد: بريطانيا والبحث عن حل سلمي للمشكلة الفلسطينية إبان ثورة عرب فلسطين (٣٦ ـ ١٩٣٩). العدد الرابع/ السنة العاشرة، ديسمبر ١٩٨٢.

ـ د. جودت سعادة: الأهداف التعليمية للدراسات الاجتماعية وتطبيقاتها على المجال المعرفي. العدد الرابع/ السنة العاشرة، ديسمبر ١٩٨٢.

ـ د. نجيبة نمر: الموارد الإنسانية في الأدب المحاسبي والأدب الاقتصادي. العدد الرابع/ السنة العاشرة، ديسمبر ١٩٨٢.

ـ د. سلوى الملا، د. أمنية أمين: دراسة مقارنة للنضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي بين الأطفال ذوي الإعاقة البصرية والأطفال والمبصرين. العدد الرابع/ السنة العاشرة، ديسمبر ١٩٨٢.

ـ د. عمر إبراهيم الخطيب: التجربة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النصوص الدستورية والممارسة السياسية. العدد الرابع/ السنة العاشرة، ديسمبر ١٩٨٢.

ـ د. محمود أبو النيل: دراسة ثقافية مقارنة بين المصريين واليمنيين في النواحي العصابية والسيكوسوماتية. العدد الرابع/ السنة العاشرة، ديسمبر ١٩٨٢.

- د. سالم الطحيح: مفهوم الإدارة، (دراسة ميدانية)، العدد الرابع/ السنة العاشرة، ديسمبر ١٩٨٢.
- د. ناصف عبد الخالق: دراسة تقييمية لدور ديوان الموظفين الكويتي في تطوير الجهاز الإداري للدولة. العدد الأول/ السنة الحادية عشرة، مارس ١٩٨٣.
- د. محمد عطية مطر: نموذج المدخلات والمخرجات كأداة من أدوات تخطيط النشاط الإنتاجي في المنشآت الصناعية. العدد الأول/ السنة الحادية عشرة، مارس ١٩٨٣.
- د. خير سعيد جدعان: حوادث المرور في الكويت (أسبابها وطرق علاجها). العدد الأول/ السنة الحادية عشرة، مارس ١٩٨٣.
- د. سمير نعيم: أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على انساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية. العدد الأول/ السنة الحادية عشرة، مارس ١٩٨٣.
- د. جلال معوض: ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية. العدد الأول/ السنة الحادية عشرة، مارس ١٩٨٣.
- د. مصطفى الشلقاني: السياسة السكانية في الكويت: الوضع الحالي والبدائل المتاحة. العدد الثامن/ السنة الحادية عشرة، يونيو ١٩٨٣.
- د. أحمد شرف الدين: أحكام التطبيق في الفقه الإسلامي. العدد الثاني/ السنة الحادية عشرة، يونيو ١٩٨٣.
- د. خالد الكومي: الاشتراكية الصهيونية بين الحقيقة والخيال والتزييف: دراسة نقدية لتجربة الكمبيوتر الإسرائيلي. العدد الثاني/ السنة الحادية عشرة، يونيو ١٩٨٣.
- د. عبد الله الفرا: نحو تقنية جديدة في تدريس الكيمياء. العدد الثاني/ السنة الحادية عشرة، يونيو ١٩٨٣.
- د. مجد الدين خيري: المميزات البنائية للأسرة النووية الأردنية، دراسة استطلاعية. العدد الثاني/ السنة الحادية عشرة، يونيو ١٩٨٣.
- د. الغريب محمد بيومي: تقييم الجوانب العلمية والعملية للمحاسبة عن الموارد البشرية. العدد الثاني/ السنة الحادية عشرة، يونيو ١٩٨٣.
- د. حامد الفقي: الموهبة العقلية بين صدق النظرية والتطبيق. العدد الثالث/ السنة الحادية عشرة، سبتمبر ١٩٨٣.
- د. نادية سالم: إشكاليات استخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية. العدد الثالث/ السنة الحادية عشرة، سبتمبر ١٩٨٣.
- د. حامد بدر: الرضاء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس والعاملين بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت. العدد الثالث/ السنة الحادية عشرة، سبتمبر ١٩٨٣.
- د. جودت سعادة: دور وأهمية التعميمات والنظريات في ميادين العلوم الاجتماعية. العدد الثالث/ السنة الحادية عشرة، سبتمبر ١٩٨٣.
- د. محمد رفقي عيسى: النمو المعرفي عند جان بياجيه وعمل التصفية الكروية للمخ. العدد الثالث/ السنة الحادية عشرة، سبتمبر ١٩٨٣.

□ ثانياً ـ الندوات:

ـ ثبات أو تغيير صورة المجتمعات النامية في أدبيات العلوم الاجتماعية في الغرب، د. أسعد عبد الرحمن (تنظيم وتحرير)، العدد الأول/ السنة الرابعة، أبريل ١٩٧٦، ص ٩١ ـ ١٠٩.

ـ النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعالم العربي، د. اسكندر النجار (تنظيم وتحرير)، العدد الثاني/ السنة الرابعة، يوليو ١٨٧٦، ص ٩٢ ـ ١٢٤.

ـ مدى ملاءمة وسائل البحث الغربية في العلوم الاجتماعية لظروف البيئة العربية، د. أسعد عبد الرحمن (تنظيم وتحرير)، العدد الثالث/ السنة الرابعة، أكتوبر ١٩٧٦، ص ٥٥ ـ ٧١.

ـ حول النظرية والممارسة في الإدارة البيروقراطية، د. محمد يوسف علوان (تنظيم وتحرير)، العدد الرابع/ السنة الرابعة، يناير ١٩٧٧، ص ١٢٨ ـ ١٥٢.

ـ العالم الثالث والنظام الدولي الجديد، د. فهمي الصدي (تنظيم وتحرير)، العدد الأول/ السنة الخامسة، أبريل ١٩٧٧، ص ١٠٣ ـ ١٣٢.

ـ الصراع حول البحر الأحمر، د. عبد الله النفيسي (تنظيم وتحرير)، العدد الثاني/ السنة الخامسة، يوليو ١٩٧٧، ص ٨٥ ـ ١٠٩.

ـ التحضر ومشكلاته في الوطن العربي، د. عبد الإله أبو عياش (تنظيم وتحرير)، العدد الثالث/ السنة الخامسة، أكتوبر ١٩٧٧، ص ٩١ ـ ١٠٦.

ـ ضرورات التنمية الإدارية في البلدان العربية، محمد عدنان النجار (تنظيم وتحرير)، العدد الرابع/ السنة الخامسة، يناير ١٩٧٨، ص ١٠٧ ـ ١٣٤.

ـ أبعاد الهجرة الداخلية من الريف والبادية إلى المدن في الوطن العربي، د. إسحق القطب (تنظيم وتحرير)، العدد الأول/ السنة السادسة، أبريل ١٩٧٨، ص ٩٥ ـ ١٣٠.

ـ مشكلة التخلف في الوطن العربي، د. عمار بوحوش (تنظيم وتحرير)، العدد الثاني/ السنة السادسة، يوليو ١٩٧٨، ص ٨٥ ـ ٩٨.

ـ التربية والتنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية، محي الدين توق (تنظيم وتحرير)، العدد الثالث/ السنة السادسة، أكتوبر ١٩٧٨، ص ١٤٨ ـ ١٦١.

ـ التعاون الاقتصادي الخليجي، د. اسكندر النجار (تنظيم وتحرير)، العدد الرابع/ السنة السادسة، يناير ١٩٧٩، ص ١٠٤ ـ ١١٧.

ـ التغيير الاجتماعي في الوطن العربي، د. كامل أبو جابر (تنظيم وتحرير)، العدد الأول/ السنة السابعة، أبريل ١٩٧٩، ص ١١٩ ـ ١٣٤.

ـ دول العالم الثالث، د. عامر الكبيسي (تنظيم وتحرير)، العدد الثاني/ السنة السابعة، يوليو ١٩٧٩.

ـ التنمية وهجرة الكفاءات والقوانين المنظمة لها في البلاد العربية، د. إسحق القطب (تنظيم وتحرير)، العدد الثالث/ السنة السابعة، تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٩، ص ١٥٣ ـ ١٧٠.

- الجامعات في العالم الثالث، د. أحمد ظاهر (تنظيم وتحرير)، العدد الرابع/ السنة السابعة، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠، ص ٨١ ــ ١٠٦.
- التنمية الشاملة... ما هي ومن أين تبدأ، د. عامر الكبيسي (تنظيم وتحرير)، العدد الأول/ السنة الثامنة، أبريل ١٩٨٠، ص ١٢٤ ــ ١٤٩.
- قضية الأمن الخليجي، المفهوم والتحديات، د. وليد مبارك (تنظيم وتحرير)، العدد الثاني/ السنة الثامنة، يوليو ١٩٨٠، ص ١٥٩ ــ ١٧٧.
- الاتجاهات المعاصرة في علم نفس الطفل، د. عبد الرحيم صالح (تنظيم وتحرير)، العدد الثالث/ السنة الثامنة، أكتوبر ١٩٨٠.
- الاغتراب، د. حليم بشاي (تنظيم وتحرير)، العدد الرابع/ السنة الثامنة، يناير ١٩٨١.
- مشكلات التنمية وحلولها في الوطن العربي، محمود خضير (تنظيم وتحرير)، العدد الأول/ السنة التاسعة، آذار (مارس) ١٩٨١.
- الطاقة في الوطن العربي: الحاضر والمستقبل، د. سليمان القدسي (تنظيم وتحرير)، العدد الثاني/ السنة التاسعة، حزيران (يونيو) ١٩٨١.
- الجالية العربية والقضايا العربية في الولايات المتحدة الأميركية، د. أياد القزاز (تنظيم وتحرير)، العدد الثالث/ السنة التاسعة، أيلول (سبتمبر) ١٩٨١.
- الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع ومدى ملاءمتها للوطن العربي، د. إبراهيم عثمان (تنظيم وتحرير)، العدد الرابع/ السنة التاسعة، كانون أول (ديسمبر) ١٩٨١.
- دور المثقفين العرب في الحياة السياسية المعاصرة، توفيق أبو بكر (تنظيم وتحرير)، العدد الأول/ السنة العاشرة، مارس ١٩٨٢.
- التدفقات المالية من بلدان الأوبك نحو البلدان النامية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، حسين نابري (تنظيم وتحرير)، العدد الثاني/ السنة العاشرة، يونيو ١٩٨٢.
- حداثة ابن خلدون بين الحقيقة والأسطورة، د. عزيز العظمة (تنظيم وتحرير)، العدد الثالث/ السنة العاشرة، سبتمبر ١٩٨٢.
- الملاحة البحرية في الخليج العربي، د. مصطفى النجار (تنظيم وتحرير)، العدد الأول/ السنة الحادية عشرة، مارس ١٩٨٣.
- الشخصية العربية والتحدي الحضاري، د. سمير نعيم (تنظيم وتحرير)، العدد الثاني/ السنة الحادية عشرة، يونيو ١٩٨٣.
- مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، د. وليد عبد الحي التميمي (تنظيم وتحرير)، العدد الثالث/ السنة الحادية عشرة، سبتمبر ١٩٨٣.

N. Al-Sayegh, *Alienation : A Multi-Dimensional Interpretation,* No.1. Vol. 8 April 1980.

A. Saleh, *The Relationship Between Congnitive Development and School Achievement,* No.2, Vol.8, July, 1980, pp.1- 15.

A. Al-Abed, *Basic Communication Requirements for National Development in the Arab World,* No.2, Vol.8, July, 1980. pp.16- 28.

N. Eid, *The Kuwait Capital Market,* No.2, Vol.8, July, 1980. pp.29- 44.

S. Al-Qudsi, *Growth and Distribution in the Kuwait Economy 1960- 1975. A Production Function Approach,* No.3, Vol.8, Cotober, 1980.

H. Bishay, *Maternal Self-Concept and Children's Academic Achievement,* No.3, Vol.8, October, 1980.

J. Harris and S. Harik, *Dynamic Considerations in the Pricing of Public Enterprise and the Policy Maker's Objectives Revealed by Preference: An Application to Selected Asian Economies, No.4, Vol.8, January 1981.*

F. Sakri, *The Arab National Character: A Critique, No.4, Vol. 8, January 1981.*

A. Al-Moosa, *Non- Arab Immigration to Kuwait with Special Reference to Asian Immigrants,* No.4, Vol. 8, January 1981.

A. Dhaher, *Bureaucracy and Social Alientation: The Case of King Abdul-Aziz University,* No.1, Vol.9, March 1981.

M. Midani, *The Risk Return Characteristic of Investment in Common Stocks in the Beirut Bourse,* No.2, Vol.9, June 1981.

M. Mansour, *Consumer Protection in Developing Countries: Problems and Issues,* No.2, Vol.9, June 1981.

A. Al-Ameen, *Investment Allocations and Implementation of Development Plan Objectives: Iraq's Absorptive Capacity (1951- 1980),* No.2, Vol.9, June 1981.

A. Saleh. *Reflection Impulsivity Among School Children in Kuwait,* No.3, Vol. 9, September 1981.

A Wardi, F. Baali, *Ibn Khaldun's Typology of Society in the Light of Modern Thought,* No.3, Vo.9, September 1981.

H. Bishay, *How The Gifted Should be Defined and Identified* No. 4, Vol. 9, December 1981.

G. Farah, *The Economics of Refuse Collection in Kuwait,* No. 4, Vol. 9, December, 1981.

H. Ayesh, *Information as a Form of Energy* No.3, Vol. VI, October 1978, pp.228- 247.

W Wahba, *Cost- Benefit Analysis Applied to Technology,* No.4, Vol.VI, January 1979, pp.229- 240.

J. Ismael, *Bureaucratization and Professionalization: The Division of Labor and Occupational Organization,* No.4, Vol. VI, January 1979, pp.209-228.

A. Al-Ameen, *Business Cycles and the Emergence of Macroeconomics,* No.4, Vol. VI, January 1979, pp.186- 207.

S. Barakat, *Mass Communication Media in the Arab World: An Overview,* 1950- 1976, No.1, Vol. IIV, April 1979, pp.1- 36.

M. Shuraydi, *Self Theory and the Wrangle over the Image of Man,* No.1, Vol. IIV, April 1979, pp.38- 50.

S. Ismail, *The Concept of Nature in Rousseau's Educational Theory,* No.1, Vol. IIV, April 1979, pp.52- 50.

H. Kheir El-Din, *Import Substitution in the Egyptian Manufacturing Industry,* No.2, Vol. IIV, July 1979,.pp.1- 27.

M. Naji, *An Integrated Approach. to Manpower Development in the Arab World,* No.2, Vol. IIV, July 1979, pp.28- 5.5.

S. Sakri, *The Material Base of Political Power in Ibn Khaldun.* No.2, Vo.IIV, July 1979, pp.57- 72.

E. H. Valsan, *An Essay on the Egyptian Experience in Development Administration, No.3, Vol. 7, October 1979.*

W. G. Wahba, Factor Prices and the Choice of Technology in Developing-Countries, No.3, Vol. 7, October 1979.

A. Al-Koubaisy, *Classical vs. Modern Organization Theories in Developing Countries,* No.3, Vol.7, October 1979.

A. Bouhouch, *Bureaucracy and Its Impact on the Social Intergation in the Arab World: A Descriptive Analysis,* No.4, Vol.7, January 1980.

S. Mahmoud, *American Aid to Israel: A Patron- Client Relationship,* No.4, Vol.7, January 1980.

Y. Haddad, *Ralf Dahrendorf, Talcott Parsons, and Beyond: Toward a Theory of Structural Functional Change,* No.4, Vol.7, January 1980.

A.D. Issa, *The Financial Market in Jordan,* No.1, Vol.8, April 1980.

G. Elghazzawy, *The Social Welfare System: A Conceptual Approach,* No.1, Vol.V. April .1977, pp.26- 42.

H. Faris and J. Gaffney, *Three Studies of Social Change in the Middle East: A Re-Evaluation,* No.1, Vol.V. April 1977, pp.44- 59.

S. Abdullah, *Accounting as a Tool for Economic Development,* No.2. Vol.V. July 1977, pp.1- 17.

R. Mahayni, *Transport Strategies in Developing Countries,* No.2. Vol.V. July 1977, pp.18- 27.

T. Farley and D. Kefgen, *Unity from Hostility: A Critique of the Psychosocial Perpective on the Middle East,* No.3, Vol.V. October 1977. pp.1- 10.

S. El-Hussaini, *Organizational Dynamics: A Comparative Study of Two Egyptian Industrial Organizations,* No.3, Vol.V. October 1977. pp.11- 29.

K. Naqeeb, *Social Strata Formation and Social Change in Kuwait,* No.4, Vol.V. January 1978, pp.236- 271.

Y. Haddad, *Mannheim's Concept of the «Detached Intellectual»,* No.4, Vol. V. January 1978, pp.221- 235.

W. Khadduri, *The Jews of Iraq in the Nineteenth Century: A Case Study of Social Harmony,* No.4, Vol. V. January 1978, pp.208- 218.

F. Saddy, *Inter-Regional Interaction: An Alternative Approach to the Study of International Relations,* No.4, Vol.V. January 1978, pp.192- 207.

W. Wahba *Joint Ventures: Myth and Reality,* No.E., Vol. VI. April 1978, pp.228- 242.

J. Prager, *Social Administration and Social Change,* Vol.1. Vol.VI, April 1978, pp.189- 227.

S. Magee, *Tarrif Preferences for Less Developed Countries,* No.2 Vol.VI, July 1978, pp.231- 275.

A. Kuroda, *Ethnicity and International Relations: Japanese Investments in Hawaii,* No.2, Vol. VI, July 1978, pp.197- 230.

B. Korany, *Societal Variables in Foreign Policy Choice in the Third World: Conceptualization and an Empirical Case Study,* No.3, Vol.VI, October 1978, pp.273- 293.

G. Szurovy and S. Issa, *Expatriate Labor in the Arabian Gulf: Problems, Prospects, and Potential Instability,* No.3. Vol. VI, October 1978, pp.249- 272.

INDEX OF THE JOURNAL

ARTICLES IN ENGLISH:

A. Karam, *Economic Dependence and the Size of Nations.* No.1, Vol.IV, April 1976, pp.163- 177.

F. Sakri, *Hardened Beliefs and Sustenance of the Political Order,* No.1, Vol. IV, April 1976, pp.150- 163.

G. Farah, *Land Tenure and Land Use in Arid Zones with Implications for Middle Eastern Countries,* No.1, Vol. IV, April 1976, pp.178- 186.

W. Sharkas, *Societal Accounting: A Behavioral View,* No.1, Vol.IV, April, 1976, pp.201- 207.

A.D. Issa, *Quantification of the Investment Risk,* No.2, Vol. IV, April 1976, pp.201- 207.

H. Kheir El-Din, *The Pattern of Income Distribution in the World: A Statistical Study,* No.2 Vol.IV july 1976, pp.175- 206.

I. Qutob, *Urbanization Trends in the Arab World,* No.2, Vol.IV, July 1976, pp.207- 234.

C. Prager, *Reflections about Systems «Theorists» in Search of International Politics,* No.3, Vol.IV, October 1976, pp.177- 202.

I. Qutob, *Urbanization Trends in the Arab World,* No.2, Vol.IV, July 1976, pp.207- 234.

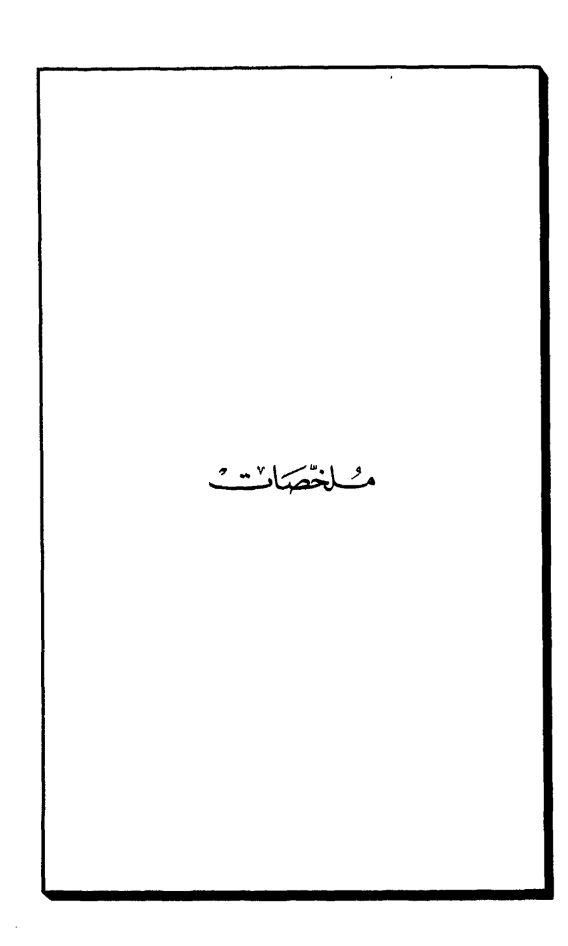
C. Prager, *Reflections about Systems «Theorists» in Search of International Politics,* No.3, Vol.IV, October 1976, pp.177- 202.

I. Harik, *Structural-Functional Analysis and the Study of Politics,* No.3, Vol.IV, October 1976, pp. 203- 223.

B. and S. Abu-Laban, *Femal Education in the Arab World,* No.4, Vol.IV, January 1977, pp.257- 276.

T Farah and F. Al-Salem, *An Exploratory Analysis of Correlates of Political Violence in Thirteen Arab States,* No.4, Vo.. January 1977, pp.241- 256.

E.A. Early, *The Emergence of an Urban Zaïm: A Social Network Analysis,* No.1, Vol.V, April 1977, pp.1- 25.


مُلخّصات

Equal Educational Opportunities and the Meritocratic Society


H. S. El Fiky

The purpose of this study is (1) to clarify the relationship between education and meritocratic societies, (2) to explore the efforts of some Western and Arab Societies in increasing equal educational opportunities, (3) and to find out the obstacles that stand in the way of increasing educational opportunities.

The first part of the study deals with the liberal view which says that the expansion of schooling in Western Societies in creating meritocratic societies. Meritocratic Societies establish meritocratic schools where equal educational opportunities are implemented.

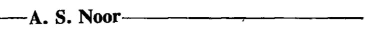
The second part of the study deals with the findings of some Western researchers. Many researchers show increasing educational opportunities at the secondary school level. On the other side a little growth has been achieved at the higher education level.

The situation in the Arab societies is quite different. Part three of the study shows a little growth in educational opportunities at the primary and secondary school level. Some progress has been taking place at the higher education level.

In the part of the study I dealt with the obstacles standing against increasing educational opportunities in the Arab Societies and how to overcome them. I believe that overcoming these obstacles will make from the Arab Societies real meritocratic societies.

Effective Control of Computer-based Information Systems: Some Practical Considerations to Facing Current Challenges Especially in the Arab Environment

A. S. Noor



The increasing use of computing capabilities in business and government data processing has its clear implications for the effective audit and control of computer based information systems. On the basis of empirical observations in business organizations and government departments in the Arab World, it appears that there is a growing gap between what should be and what is currently taking place.

This paper examines challenges currently facing those responsible for the audit and control in the computer environment in business organizations and government department in the Arab World. It outlines a number of possible approaches that could be adopted to narrow the above-indicated gap. Based on the experience of leading organizations in advanced countries, this paper draws some lessons regarding effective approaches for the audit and control of computer based information systems in Arab developing countries.

be used as a horrible destructive weapon for aggresion, but as a decisive instrument for disscusion.

— Arab countries who seek to obtain the nuclear option should obtain in advance, all the Security and military means to protect their nuclear weapons against a sudden Israeli strike (or by an «abortive operation»).

The Nuclear Factor in the Arab-Israeli Conflict [in the light of the Israeli Raid against the Iraqi Nuclear Reactor]

Omar El Khatib

This article is based mainly on two principle hypothesis: the first, that the nuclear factor become one of the more basic elements in the Arab-Israeli conflict. The Second, that Israel, due to it's possission of the nuclear, would be the first, among the other States in the region, who use the nuclear weapons.

Starting from these two main hypothesis, this article study and treats the following three points:

— Strategic analysis to the Israeli raid against the Iraqi nuclear reactor.

— Political analysis to the reactions, on the local, regional and international levels.

— Military analysis to the Israeli raid.

The essential results and lessons that are being drawn from this article are the following:

— Israel would react very strongly, specially by military means, against any arab serious attempt to obtain or build a nuclear technological base and, subsequently, against any arab attempt to obtain the nuclear option.

— The Arab World should not depend on any nuclear umbrella of any big nuclear power.

— The Arab countries, therefore, should devote every effort to obtain the nuclear option, not with the intention to use it, but to balance the Israeli nuclear option. This means that purpose of the Arab nuclear option is not to

The Impact of Inflation on the accounting Thought, Inflatory Accounting and a Model for



N. Nammer

There are mainly two inflatory accounting approaches:

1. General Price-Level accounting,

2. Current-Value accounting.

Owing to the wide argument in accounting Literature around these two approaches, are could be with or against any of them.

It seems to me that the best way to deal with the impact of inflation on accounts, and on financial statements, is to find a method that mixes between the suitable parts of both approaches.

The conclusions are:

1. **Monetary items** (money, payable receivables,...):

These items need no adjustment, as they should be expressed in nominal units. But we must use general price index to determine profits or losses of general price-level, and add them to the income.

2. **Non-monetary Items:**

The best way to measure the impact of inflation on the non-monetary assets of specific company, is to recognize the changes in the price of the assets, on condition that this should be accomplished objectively and by choosing a suitable method for each asset.

3. **Rolling-Forward** the Financial Statement of the previous years:

It is very essential to roll-forward the adjusted financial statements so as to compare financial Statements for different years.

Technology Transfer and Technological Dependence in the Developing Countries



N. Shishini

The study deals with the shortcomings of technology transfer, as a means for achieving rapid and sustained growth in the developing countries. These shortcomings are due partly to inadequacies in the institutional structure for science and technology in the developing countries themselves, and partly to the restrictive practices and conditions imposed by technology procurers.

The inadequacies of the institutional structure for science and technology in the developing countries, together with the behaviour of technology procurers, are responsible for the negative aspects of technology transfer to the Third World, and for the technological dependence phenomenon created in most of its countries. Technological dependence is defined in the study as the incapability of national projects to utilize, adapt and develop efficiently the imported technologies, because of the weakness of national technological capacities.

Technological dependence, as previously defined, has four main negative effects in the developing countries:

1. The importation of large and diversified technological packages.
2. The incapability to choose appropriate technologies.
3. The incapability to manage properly the technology transfer process, and
4. The incapability to utilize efficiently the imported technologies.

The study supports the view that both developed and developing countries are responsible for the persistent technological dependence in most of the Third World, and that both are therefore responsible for providing the means to deal with it.

Socio-Economic Formation and Patterns of Personality in the Arab World

Sameer Naeem

Capitalist and imperialist penetration of the Arab Countries during and after military colonialism led to arrested development of the precapitatlist modes of production and to the existance of a distorted socio-economic formations in which precapitalist modes of production and capitalist ones co-exist.

However, the predominance is for the capitalist mode of production. This led to uneven state of development in forces of production and production relations in different socio-economic sectors and lack of intersectoral exchange. It also led to disarticulation of elements of both the basic and the super structure of society. Class structure has been also affected. Lack of class homogeniety and class consciousness is manifest.

The general state of underdevelopment, chaos, exploitation and opression (foreign and local) are clearly reflected on personality traits of the people in the Arab Countries.

Aliemation, authoritarianism and defense mechanisms are common personality traits. However, protest and tendency to oppose explaitation and opression are present in both latent and manifest forms.

Since the materialist socio-economic living conditions of classes differ and since personality is a historical, socio-economic product it has to be expected that different personality types would exist in the Arab Society. Inspite of the general traits created and enforced by the general state of underdevelopmented two major personality types could be distinguished: The personality of the proliterate (the majority) and that of the bourgoisie.

Inspite of the differentiation of the proliterate into several strata, common personality traits among them could be observed: endurance, patriotism, altruism, false consciousness, arrested development of intellectual abilities due to the lack of opportunities, distrust of authorities due to its continuous disappointment to their aspirations, refusal of alien western superficial modes of behaviour and sincerity to inner group interests.

The bourgoisies is also a non-homogenous class. The majority of it belong to the parasite compradore and commercial stratum. The common traits of this class are a reflection of their socio-economic position in society and their alliance with and dependance on foreign powers. Opportunism, alientation, sado-moschistic tendencies, disrespect of manual and productive labor, adoption of western values and modes of behaviour, consumptive behaviour, egoism and individualism, disregard of public welfare are the most observable traits of this class.

The author stresses that his analysis is only tentative and is offered as a guideline for future imperical research.

The Concept of «Production Base» in Economic Development: A Survey of Alternative Definitions

R. Omar

The concept of «Production Base» is common in development literature. It has been extensively used to explain the obstacles to and the opportunities for economic development in LDC's. Various definitions of this concept have been used in the economic literature. This paper tackles three alternative definitions of the concept and contrasts the methodologies used and reveals their implications for development strategies.

The first approach defines the «Production Base» in terms of available economic resources that, through various production processes, determine the shape of the economy's production possibilities frontier. The development process is viewed here as a dynamic shift in the frontier.

The second approach emphasizes the economic structure in terms of changes in sectoral, regional and distributional variables. This approach views the development process as a systematic and a continuous change in these variables according to some stylized facts.

The third approach defines the production base in terms of economic, social, political and technological characteristics. These characteristics describe the reference points «status quo» which the development process ascribes to alter in favor of some predetermined national objectives.

The paper suggest that none of these definitions is infallable and that an appropriate definition of «Production Base» should be one that incorporates social realism in a comprehensive yet measurable manner so that progress towards the achievement of development goals can be assessed and evaluated overtime.

CONTENTS

No. 4 VOL. 11 DECEMBER 1983

Sale price in Kuwait and the Arab World KD (0.350) or equivalent.

Subscriptions:

☆ For individuals - KD. 2.000 per year in Kuwait, KD. 2.500 or equivalent in the Arab World (Air Mail): S.U. $ 15 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.

☆ For public and private institutions - S.U $ (40) (Air Mail).

☆ Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS
Published by KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly publishes research papers in the various fields of the social sciences.

Address all corrispondence to the Editor
Journal of The Social Sciences

Kuwait University, P.O.Box 5486 - Safat, Tel. 254942/510188 - 373/250
TELEX 2616 KUNIVER, KUWAIT

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published by Kuwait University

Vol. 11 No. 4 December 1983

